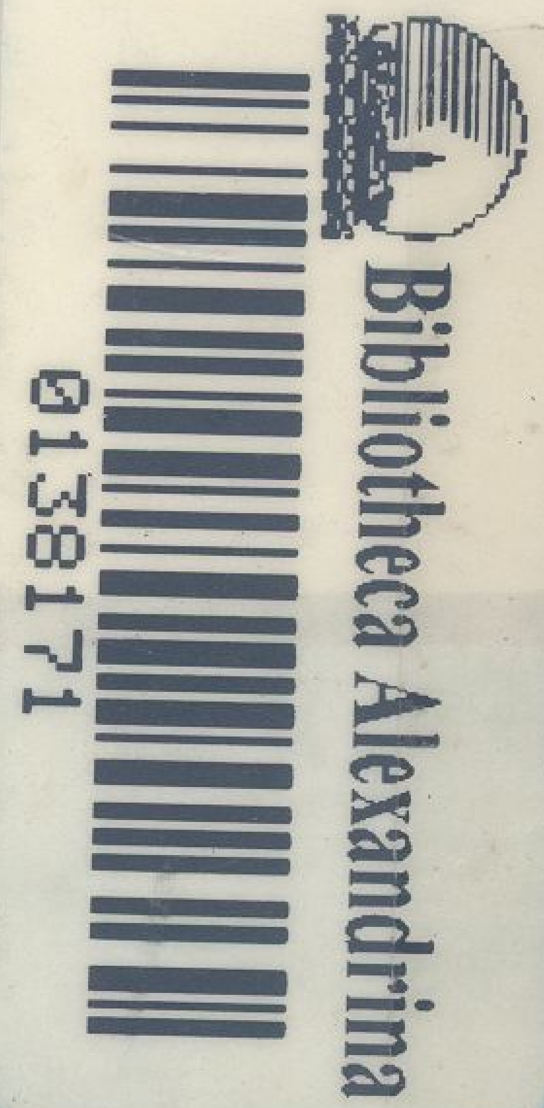
مركز دراسات الوحدة العربية



انتقال العمالة العربية

المشاكل - الآثار - السياسات



د. ابراهيم سعد الدين
د. محمود عبد الفضيل

انتقال العمالة العربية

المشاكل - الآثار - السياسات

كلمة شكر

يتوجه مركز دراسات الوحدة العربية بالشكر الى صندوق الأوبك للتنمية الدولية على مساهمته في تمويل اعداد هذه الدراسة .



مركز دراسات الوحدة العربية

انتقال العمالة العربية

المشاكل - الآثار - السياسات

د. ابراهيم سعد الدين   د. محمود عبد الفضيل

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية
بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب . : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقيا : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

حقوق الطبع محفوظة للمركز

الطبعة الاولى : بيروت : حزيران / يونيو ١٩٨٣

المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة

تقديم وشكر

حظيت ظاهرة انتقال العمالة من البلدان العربية الاكثر سكاناً والاقل دخلاً الى البلدان العربية النفطية المحدودة السكان ، بالاضافة الى هجرة العمالة غير العربية الى الوطن العربي باهتمام العديد من الباحثين ، ومن الهيئات الدولية باعتبار ان حركة الهجرة للعمل تمثل اهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في الوطن العربي . وقد ركزت البحوث الدولية بصفة خاصة على قياس حجم الظاهرة وتوقع احتمالات نموها في المستقبل في ضوء احتمالات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية . ورغم الاشارة الى بعض المشكلات الاساسية التي ترتبت على حركة انتقال الايدي العاملة والهجرة فلم تكن هذه المشكلات موضع تركيز بحوث الهيئات الدولية .

وقد كانت حركة انتقال الايدي العاملة بين الاقطار ، موضع ترحيب الاقتصاديين وعلماء الاجتماع ورجال السياسة في المرحلة الاولى لها ، حيث ساد اعتقاد بأن هذا الانتقال كفيل بتحقيق منافع مشتركة لكل من بلاد الاستقبال والارسال في الوطن العربي . الا ان الاختناقات التي ظهرت في اقتصاديات العديد من الاقطار العربية وتفاقم بعض المشاكل التي صاحبت انتقال العاملين ، قد ادت الى ظهور العديد من البحوث القطرية التي ناقشت مدى الايجابيات التي ترتبت على حركة القوى العاملة وطبيعة المشاكل التي ترتبت عليها . ومال العديد من الباحثين الى التركيز على الجوانب السلبية . وحملت ظاهرة انتقال الايدي العاملة احياناً المسؤولية عن مشاكل يمكن أن تكون قد صاحبت انتقال العمالة ولكنها لا تعود اليها بالضرورة . وقد برزت الحاجة الى تقويم عام على المستوى العربي للظاهرة بايجابياتها وسلبياتها مع اقتراح السياسات اللازمة لتعظيم الايجابيات والحد من السلبيات على الصعيد العربي .

وفي اطار هذا التصور كلف مركز دراسات الوحدة العربية (ببيروت) الباحثين باجراء

الدراسة مع التركيز بصفة خاصة على جانب السياسات على المستويين القطري والقومي .

وقد استخدمنا في بعض فصول هذه الدراسة مصطلحات مثل « البلدان المصدرة » و«البلدان المستوردة » او « بلدان المنشأ» و« البلدان المضيفة» للحفاظ على المصطلحات التي استخدمت في بعض الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية او الباحثين الافراد ، بينما يظل التفضيل الاساسي للباحثين في مجال المصطلحات هو تعبير « بلدان الارسال » و«بلدان الاستقبال » .

وقد عاون مركز دراسات الوحدة العربية ومديره العام الدكتور خير الدين حسيب الباحثين معاونات جمة عن طريق توفير كل ما امكن تحديده والوصول اليه من مراجع وبيانات حول الموضوع . كما عاون المركز ايضاً باتاحة الفرصة لسفر احد الباحثين الى عدد من الاقطار العربية حيث امكن اتمام عدد من المقابلات مع المسؤولين والخبراء فيها حول موضوعات البحث . ولقد كان لهذا العون وللمقابلات التي تمت دورها المهم في توضيح العديد من المشكلات ، وفي وصول الباحثين الى وجهة نظر واضحة بالنسبة للعديد من المشاكل المطروحة على راسمي السياسات في البلدان المستقبلة للعمالة .

ويود الباحثان تقديم الشكر الجزيل للمركز ومديره العام على المعاونة الصادقة التي لقياها طوال فترة البحث، كما يودان ان يقدما الشكر لكل السادة المسؤولين والخبراء الذين قدموا للباحثين خلاصة خبرتهم وآرائهم واتاحوا الوقت اللازم للمناقشة والحوار . . . . مما كان له اكبر الاثر في الوصول الى صورة اوضح عن الظاهرة ونتائجها الايجابية والسلبية ، والسياسات التي يمكن اتباعها للحد من السلبيات وتدعيم الايجابيات .

وختاماً نرجو ان تكون هذه الدراسة اسهاماً متواضعاً في مجال الإمساك بعناصر الظاهرة وطرح السياسات المتعلقة بترشيدها وتطويعها لخدمة قضايا التنمية والتكامل على صعيد الوطن العربي .

الباحثـــان

القاهرة ـ آذار / مارس ١٩٨٣

الفصل الأول

حجم ومصادر وتيارات حركة انتقال المهارات والايدي العاملة فيما بين الاقطار العربية

اولاً : الابعاد والدلالات التاريخية لظاهرة انتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية في السبعينات

يحسن بنا ان نبدأ اولاً بتعريف اهم مصطلح يتردد في ثنايا هذه الدراسة . فالباحثان يفضلان كلمة « انتقال » بدلاً من « هجرة » لوصف ظاهرة تنقّل او تحرّك الكفاءات والقوى العاملة العربية ، التي تعبر الحدود القطرية او الوطنية للاقطار العربية ، بقصد العمل او سعياً وراء الرزق الاوسع والدخل الاعلى . ونحن نفضل استخدام « انتقال » لسببين اساسيين هما :

الاول ، يعود الى ان معظم الاشخاص الذين يعملون في اقطار الخليج العربي وبقية المناطق العربية يرغبون في العودة الى اوطانهم الاولى عاجلاً ، ام آجلاً . فهم لا يرغبون في الاستيطان او الاقامة الدائمة ، او بالتالي « الهجرة » اي ترك بلد المنشأ الى الابد .

وأما الثاني ، في نظرنا ، فيعود الى ان الانتقال من قطر عربي الى قطر عربي آخر لا يمكن ان يسمى « هجرة » بالمعنى القانوني والشائع للهجرة . ويعود ذلك الى المنطلق القومي ومفاده ، ان المواطنين في الاقطار العربية ينتمون الى امة عربية واحدة ، او وطن عربي واحد . هذا يعني اننا ننظر الى « الانتقال » من زاوية قومية واسعة .

هذا ، رغم اننا نعلم ان كلمة « هجرة » تستخدم عادة بالمعنى الواسع ، حتى ان انتقال ابناء الريف الى العيش في المدن ، يطلق عليه « الهجرة » من الريف الى المدينة .

غير ان كلمة « هجرة » اذا وردت احياناً ، في هذه الدراسة ، فإن المقصود بها ، ليس الهجرة بمعناها الحرفي او القانوني ، وانما بالمعنى العام أي مرادفة لـ « الانتقال » او « التحرك » او « التنقل » .

وقبل الخوض في صميم الدراسة يجب التوقف برهة للتأمل في الابعاد والدلالات التاريخية لظاهرة انتقال الايدي العاملة على نطاق واسع في النصف الثاني من السبعينات . فقد بدأت حركة انتقال القوى العاملة العربية بين اقطار الوطن العربي ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد في

اواخر عقد الاربعينات الماضي . وبقيت تحركات القوى العاملة العربية ، من كل بلد عربي الى آخر ، محدودة حتى نهاية عقد الخمسينات الماضي ، غير ان هذه التحركات راحت تأخذ اتجاهات محددة وواضحة المعالم مع بدء عقد السبعينات الماضي .

إذ ان ترك الموطن الاصلي بحثاً عن العمل في بلد عربي مجاور ، يعتبر ظاهرة تاريخية تختلف اختلافاً جوهرياً عن تنقل الايدي العاملة من منطقة لأخرى داخل القطر الواحد (من البادية والمناطق الريفية الى المناطق الحضرية) ، او من قطاع اقتصادي الى آخر داخل البلد الواحد . وهكذا فإن هجرة وانتقال الايدي العاملة من البلدان العربية غير النفطية الى البلدان العربية النفطية على نطاق واسع خلال النصف الثاني من السبعينات ، يمثل ظاهرة جديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية وبالتالي لها أبعادها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية المتميزة .

وعلى الرغم من وجود فروق أجرية مهمة بين البلدان العربية المصدرة للعمالة والبلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة ، فإن تلك الفروق الاجرية ـ رغم اهميتها ـ لا تكفي في حد ذاتها لتفسير وفهم ظاهرة الهجرة وتنقل الايدي العاملة على نطاق واسع فيها بين البلدان العربية في السنوات الاخيرة . اذ ان الطموحات والآمال العريضة التي تدفع بأعداد كبيرة من العاملين للهجرة الى البلدان العربية الاخرى (النفطية وغير النفطية) ليس مردها فقط الاستفادة من « الفوارق الاجرية » بين بلد المنشأ وبلد الهجرة ، وإنما غالباً ما تنبني على دوافع « غير معلنة » تتعلق برغبتهم الشديدة في تغيير موقعهم في البناء الطبقي والاجتماعي في بلدانهم ، وفتح فرص جديدة أمامهم للارتقاء في السلم الاجتماعي .

وهكذا يمكن القول ـ دون مبالغة شديدة ـ بأن عملية الهجرة للبلدان العربية تكون بالنسبة لأعداد كبيرة من المهاجرين بمثابة « ورقة يانصيب » Lottery Ticket يطمح المهاجر من ورائها الى اجتياز حاجز الفقر والقهر والتهميش الاجتماعي ، كما تمثّل للفئات المتعلمة وعالية المهارة فرصة ذهبية للانتقال الى مراتب ومواقع اجتماعية ودخلية اعلى[1] .

ومن خلال هذا المنظور أخذ مئات الالوف من المهاجرين يتدافعون بالمناكب بحثاً عن فرصة عمل في بلد عربي آخر جرياً وراء تحقيق احلامهم ورفاههم الفردي[2] .

---

(١) انظر بهذا الخصوص الدراسة المهمة التالية : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] ، **مستويات الاجور والفروق في نفقات المعيشة بين بلدان غربي آسيا** (بيروت : اكوا ، ١٩٨٠)، الفصل ٦ ، ص ١٠٧ (بالانكليزية) .

(٢) يثار التساؤل في الادبيات الاقتصادية حول مدى اهمية الفروق في الاجور الحقيقية بين الاقطار العربية المصدرة والمستقبلة للعمالة في تحفيز عملية هجرة الايدي العاملة . ويميل بعض المحللين الاقتصاديين الى الاعتقاد بأن العمالة المهاجرة شديدة التأثر بما يسمى « خداع النقود Money illusion » في التحليل الاقتصادي ، حيث تجري المقارنة بين « الاجور النقدية » او « الاسمية » عند اتخاذ قرار الهجرة . ولكن الشواهد الاحصائية المتوافرة ـ رغم ندرتها ـ تشير الى ان الفروق في « الهوامش الادخارية الحقيقية Real savings margins » تكمن وراء معظم قرارات الهجرة الفردية . =

ومن خلال منظور ديناميكي كلي ، تـأخذ دائـرة السببية طـابعاً دائـرياً تـراكمياً ، إذ أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلدان العربية المصدرة للعمالة منذ عام ١٩٧٤ ساعدت على التعجيل بعمليات الهجرة لأعداد متزايدة من افراد قـوة العمل في تلك البلدان . فالاختناقات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة ، وكذا الضغوط التضخمية المتصاعدة والأزمات الحادة في مجال الاسكان التي بدأت تأخذ بخناق افراد قوة العمل المتكسبين بأجر ، على اختلاف مستويات مهاراتهم ، اضفت جاذبية شديدة على فكرة الهجرة .

وهكذا بدت فكرة الهجرة ، بالنسبة للغالبية ، على أنها عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين او ثلاث سنوات يتم خلالها جمع المدخرات اللازمة لتأمين المسكن اللائق وتدبير متطلبات الحياة الزوجية واقتناء بعض السلع المعمرة مثل التليفزيون والثلاجة وموقد البوتغاز .

« لكن بعد انقضاء فترة قصيرة ، اكتسبت هذه الاهداف مرونة كافية بالنسبة لعدد متزايد من المهاجـرين الحاليين ، او من المهاجرين « المحتملين » ولاسيما اولئك الذين ينتمون الى الطبقات الوسطى ، او الى الشرائح العليا من تلك الطبقات »[٣] .

وتدريجياً تصبح الاوضاع الاقتصادية والـطموحـات الاجتماعيـة الجديـدة ، الناجمـة عن عمليات الهجرة ، احدى القوى الطاردة Push factors ، التي تدفع بمزيد من العاملين ـ عـلى اختلاف مستويات مهاراتهم وتخصصاتهم ـ الى الهجرة الى البلدان العربية الاخرى ، مما يؤدي بدوره الى توسيع نطاق الهجرة للهروب من دائرة الاقتصاد المحلي . . وهكذا تأخذ العملية طابعاً تراكمياً على مدار الزمن[٤] .

وفي ضوء اتجاهات هذه الحـركة ، يمكن ان نصنف الاقـطار العربيـة ، من حيث انتقال الكفاءات والايدي العاملة ، عبر حدود الاقطار العربية ، الى ثلاث مجموعات رئيسية على الشكل الآتي :

١ ـ الاقطار المستقبلة للكفاءات والايدي العاملة : وهي الاقطار المصدرة للنفط ، وتشمـل اقطار الخليج العربي ـ اي المملكة العربية السعـودية ، الكـويت ، البحرين ، دولـة الأمارات العربية المتحدة وقطر ـ ثم ليبيا .

٢ ـ الاقطار المرسلة للكفاءات والايدي العاملة : وتضم إجمالاً الاقطار العربية الفقيرة نسبياً في

= إذ أنه من المشاهد أن هناك من العمال من يهاجر الى اقطار عربية تقدم اجوراً نقدية ذات مستوى ادنى من بلدان المنشأ ولكنهم يحققون في تلك البلدان « هوامش ادخارية » عالية بعد أخذ كل المتغيرات في الاعتبار .

(٣) انظر : سعد الدين ابراهيم ، « اسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) .

(٤) انظر بهذا الخصوص : محمود عبد الفضيل ، « اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة ،» **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٦ ، العدد ١ (١٩٨٠) ، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

رأس المال وذات الكثافة السكانية العالية . وتشمل هذه المجموعة على مصر والسودان والصومال وتونس والجزائر والمغرب واليمن الجنوبي وسوريا .

٣ ـ الاقطار المرسلة والمستقبلة معاً : وهي تضم مجموعة البلدان العربية التي ترسل وتستقبل كفاءات وأيدي عاملة في آن واحد ، واهم هذه الاقطار : العراق، الاردن، لبنان ، الجمهورية العربية اليمنية وعُمان .

وسوف يكون محور الاهتمام في هذا الفصل هو عملية المسح التحليلي والنقدي لأهم الدراسات التي تمت حتى الآن في مجال قياس وتحليل اتجاهات وتيارات هجرة وانتقال الايدي العاملة فيما بين الاقطار العربية خلال حقبة السبعينات . وسيتم التركيز بصفة خاصة على نتائج البحث المهم الذي قام به فريق جامعة درهام ببريطانيا تحت اشراف ج. بيركس ، س. سنكلير ضمن اطار مشروع بحث مكتب العمل الدولي عن ظاهرة الهجرة الدولية ، وكذلك نتائج الدراسة الموسعة التي قام بها فريق من البنك الدولي حول انماط وآفاق هجرة العمالة وديناميه عملية هجرة العمالة فيما بين الاقطار العربية في الحاضر وفي المستقبل وخاصة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ .

وسوف تتم مناقشة وتقويم نتائج هاتين الدراستين من عدة زوايا اهمها :

أ ـ أساليب تقدير قوة العمل المهاجرة هجرة مؤقتة فيما بين البلدان العربية ودرجة الثقة في هذه التقديرات .

ب ـ التدقيق المنهجي لبعض المفاهيم المهمة ذات الطبيعة التعريفية مثل :

(١) التفرقة بين تحركات السكان وتحركات قوة العمل . . . وبالتالي ضرورة التفرقة بين المتكسبين Breadwinners وبين المصاحبين والمرافقين من افراد اسرة المتكسب .

(٢) التفرقة بين تيارات الهجرة الرسمية او المسجلة مقابل تيارات الهجرة غير الرسمية (او المتسللة) والمنتشرة في العديد من بلدان الخليج العربي ، مما يؤثر على حجم وتركيب ومعدلات دوران الهجرة المؤقتة .

ج ـ تحديد اهم اسهامات هاتين الدراستين وتحديد نواحي القصور التي شابتهما سواء في مجال التغطية Scope and Coverage او في طبيعة ادوات التحليل المستخدمة Tools of Analysis ، وكذلك طبيعة الاستنتاجات العامة التي خلصت لها كل من هاتين الدراستين .

ثانياً : دراسة جامعة درهام ـ مكتب العمل الدولي عن تيارات الهجرة فيما بين بلدان المنطقة العربية

تعتبر هذه الدراسة الاولى من نوعها للإمساك بتيارات هجرة الكفاءات والايدي العاملة فيما بين البلدان العربية في أعقاب الزيادة الهائلة في العائدات النفطية في خريف عام ١٩٧٣ . وقد

اهتمت الدراسة بتحديد حجم وروافد وتيارات عمليات الهجرة المؤقتة وانتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية ، مع اشارة خاصة لأوضاع سوق العمل وتأثره بظاهرة الهجرة المؤقتة في كل بلد عربي على حدة .

وقد تم انجاز المرحلة الاولى للدراسة من خلال سلسلة من الاوراق والدراسات القطرية صادرة عن قسم الاقتصاد بجامعة درهام (بالمملكة المتحدة) ، غطت معظم البلدان العربية المصدرة والمستوردة للعمالة : مصر ، السودان ، الكويت ، البحرين ، قطر ، دولة الامارات العربية ، سلطنة عمان ، المملكة العربية السعودية ، الجماهيرية الليبية ، جمهورية اليمن العربية ، والاردن . كذلك تم دراسة عمليات هجرة الايدي العاملة في حالة سوريا ، التي لم تحظ من قبل باهتمام كافٍ . ولكن الدراسة لم تهتم بدراسة حالة العراق باعتبار ان العراق ، حتى منتصف السبعينات ، لم يكن مستقبلاً مهماً صافياً للكفاءات والايدي العاملة العربية .

وقد تم تحرير وتجميع نتائج تلك الدراسات والاوراق القطرية في مرحلة تجميعية تالية عام ١٩٧٨ في شكل كتاب يحمل عنوان الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية صادر عن مكتب العمل الدولي عام ١٩٨٠[٥] ، يعرض لأهم نتائج الدراسة ويطرح بعض الاستنتاجات النظرية حول آليات وآفاق عمليات الهجرة المؤقتة وانتقال الايدي العاملة من داخل ومن خارج المنطقة العربية .

ولعل اهم اسهامات هذه الدراسة أنها قدمت لأول مرة صورة متكاملة للموقف ولعمليات الهجرة في منتصف السبعينات (١٩٧٥) من خلال ما تم جمعه من ثروة هائلة من البيانات غير المنشورة من المصادر القطرية المختلفة . وقد حددت الدراسة ان العدد الكلي للافراد الذين شملتهم عمليات الهجرة المؤقتة (متكسبين ومرافقين) وصل الى نحو ٣,٥ مليون فرد عام ١٩٧٥ ، من بينهم نحو ١,٨٢ مليون فرد متكسب مما يشير الى ان نسبة التكسب الى المرافقة في بلد الهجرة كانت ١ : ١ تقريباً في المتوسط[٦] .

بيد ان الدراسة نفسها كشفت عن أن نسبة التكسب الى المرافقة تتباين تبايناً كبيراً حسب بلدان المنشأ وحسب مستويات المهارة والفئات المهنية . إذ نجد ان نسبة المرافقين الى المتكسبين ترتفع في حالة الاردنيين والفلسطينيين لتصل الى ١ :٣ ، بينما تكون منخفضة للغاية في حالة المهاجرين من اليمن حيث يترك معظم المهاجرين كافة افراد العائلة وراءهم في بلد المنشأ . ومن ناحية اخرى ، ترتفع نسب المرافقة الى المتكسبين في حالة الفئات عالية المهارة والفئات المهنية، كما

---

(٥) انظر :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organization [ILO], 1980).

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

هي الحال للمهاجرين المصريين في هذه الفئات والذين غالباً ما يصطحبون معظم افراد العائلة معهم[٧] .

كذلك تشير نتائج الدراسة الى نمط فريد للتمركز الجغرافي للمهاجرين المؤقتين في المنطقة العربية ، إذ عند منتصف السبعينات كان نحو ٩٦ بالمائة من المهاجرين اليمنيين يعملون في المملكة العربية السعودية ، كذلك كان نحو ثلثي عدد المهاجرين المؤقتين من الضفة الشرقية بالاردن يعملون في السعودية .

ومن ناحية اخرى ، كان ثلاثة ارباع السودانيين العاملين في الخارج يعملون في السعودية ، بينما ٩٩ بالمائة من التونسيين المهاجرين للبلدان العربية يعملون في الجماهيرية العربية الليبية . بينما ٨٧ بالمائة من العراقيين العاملين في الخارج كانوا يعملون في الكويت[٨] .

ولكن اذا كانت الدراسة تعطينا صورة متكاملة للموقف في عام ١٩٧٥ ، فإن بياناتها الاحصائية لا تتجاوز في احسن الاحوال عام ١٩٧٧ ، مما يجعلها قاصرة تماماً عن الامساك ببعض عناصر التحول في تيارات ومصادر عمليات هجرة وانتقال الايدي العاملة خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ .

فهناك مثلاً اتساع نطاق عمليات **الهجرة الاحلالية** في حالة كل من الاردن واليمن . . فبينما تشير الدراسة الى ان عدد المصريين العاملين في الاردن عام ١٩٧٥ في شكل « عمالة احلالية » لم يتجاوز خمسة آلاف فرد[٩] . . نجد ان هذا الرقم قد تجاوز ٥٥ الف فرد عام ١٩٨٠[١٠] .

كذلك شهدت بعض البلدان العربية المصدرة للعمالة مثل العراق وعمان تحولاً نوعياً في موقعها في خريطة انتقال الايدي العاملة خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، إذ تحولت العراق من بلد مرسل صافٍ الى بلد مستقبل صافٍ للايدي العاملة ، بينما تكاد تكون عُمان قد انسحبت تماماً من سوق ارسال العمالة على الصعيد العربي . وبالمثل طرأت تطورات مهمة على تدفقات الهجرة والايدي العاملة على الجماهيرية الليبية ، فبعد ان كانت ليبيا توظف اكثر من نصف الايدي العاملة المصرية المهاجرة عام ١٩٧٥ (٥٧,٨ بالمائة) ، تغير الوضع تدريجياً في النصف الثاني من السبعينات في ضوء تدهور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر وليبيا .

ولذا فإن نتائج الدراسة تأخذ كل اهميتها عند منتصف السبعينات ، حيث تحوي على اكبر حشد من البيانات الاحصائية عن كافة البلدان العربية المستقبلة والمرسلة للعمالة ، بما في ذلك

---

(٧) المصدر نفسه .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(١٠) حربي النبوي وسليم ابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج (عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٢) ، ص ١٧ .

بلدان لم تحظ بقدر كافٍ من الاهتمام من قبل سلطنة عمان والجمهورية العربية السورية. إذ تشير نتائج الدراسة الى أنه في عام ١٩٧٥ ، كان هناك نحو ٧٠ الف سوري يعملون بالبلدان العربية منهم ٢٠ الف شخص (٢٨,٤ بالمائة) كانوا يعملون في الاردن كعمال زراعيين موسميين(١١) ، كذلك كان هناك ما يزيد قليلاً عن ٣٨ الف عماني (نحو ٢٨ بالمائة من قوة العمل العمانية) يعملون أساساً في بلدين هما السعودية (٤٦ بالمائة من مجموعهم) وفي دولة الامارات (٣٦ بالمائة من مجموعهم)، وقد كان لذلك آثار سلبية بالغة على اوضاع الزراعة والانتاج الزراعي في سلطنة عمان(١٢) .

وعلى الرغم من ذلك تكمن اهم اسهامات هذه الدراسة ـ في تقديرنا ـ في مجال دراسة اوضاع وطريقة عمل « اسواق العمل » في الاقطار العربية المختلفة مع محاولة لفهم انعكاسات عمليات الهجرة المؤقتة على دينامية « الحراك المهني » في أسواق العمل العربية المختلفة(١٣) . ويرى الباحثان ان حالة **السوق المصري للعمل** تتسم بجمود غريب للحراك المهني، فعلى الرغم من ان مصر صدرت جزءاً ضئيلاً من قوة العمل فيها (٤ بالمائة عام ١٩٧٥) حسب اكثر التقديرات تحفظاً ، فقد احدث ذلك عجزاً شديداً في صفوف الحرفيين والعمال المهرة .

ويرجع الباحثان ذلك الى ما يتسم به سوق العمل المصري من تقسيمات جامدة بين فئاته المهنية ، جعل الحركة او الانتقال بين هذه الفئات امراً محدوداً أكثر مما نتوقع . ونتيجة لذلك ، يبدو ان قدراً ضئيلاً جداً من محاولة إعادة التوازن يتم داخل هذا السوق بغية تعويض انواع معينة من قوة العمل التي صدرت الى الخارج . وعليه فإن الشواغر الوظيفية التي تنشأ لا يجري ملؤها بسرعة ، وتأخذ اشكال العجز في الظهور والانتشار ، رغم ضآلة الحجم النسبي للذين هاجروا ، ورغم أن البطالة وسط فئات اخرى من العمال غير المهرة والعمال الكتبة .

فهناك أولاً **قطاع عام** في سوق العمل ، يضم العاملين في خدمة الحكومة والخدمة العامة . وإذا تناولنا هذا القطاع من منظور تحليل الحراك المهني ، فسنجد هؤلاء العاملين يتسمون بالجمود المهني بشكل أساسي . ذلك ان الدخل المضمون ، والعلاوات السنوية الدورية ، التي يوفرها **العمل الحكومي**، يعني ان الموظف في هذا القطاع يحقق عائداً اقتصادياً مجزياً ، في المدى البعيد ، من خلال بقائه في الوظيفة . ومن ثم فإن هذا الموظف ـ او تلك الموظفة ـ لا يمكن أن يندرج ضمن اولئك الذين نتوقع ان يلتحقوا بحرف ومهن اخرى تساعده على زيادة الحراك المهني داخل سوق العمل المصري(١٤) .

---

(١١) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, p. 54.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٦٠ ـ ٦٢ .

(١٣) واصل كل من بيركس وسنكلير هذا الجهد البحثي المهم في مؤلفهما الحديث بالانكليزية :
J.S. Birksand C.A.Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980), vol. 5, chap. 20.

(١٤) انظر :
Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, p. 97.

ومن ناحية اخرى فهناك ثمة عامل آخر يؤثر على جمود حركة الهجرة من الريف الى الحضر ، وبالتالي ضعف الحراك المهني داخل سوق العمل المصرية ، ألا وهو نمو بعض الانشطة الهامشية التي تدر دخلاً ، وإن يكن ضئيلا ، في المناطق الريفية . فالكثيرون ممن كان يمكن أن ينتقلوا من الريف الى الحضر ، وأحبطت آمالهم لتحقيق ذلك ، اتجهوا الى ممارسة أنشطة هامشية « غير زراعية » في مناطقهم ، بدلاً من تحمّل اعباء وكلفة الانتقال ومواجهة الظروف المتردية السائدة الآن في المراكز الحضرية الكبيرة في مصر(١٥) .

ويستخلص الباحثان من ذلك أن ما يتسم به سوق العمل المصري من « تقسيمات جامدة » قد أدى الى البطء في عمليات الحراك المهني ، والقصور عن الاحلال الفعّال لسد أشكال العجز في العمالة المحلية في سوق العمل المصري ، والتي كانت نتيجة لعملية الهجرة المحدودة ـ نسبياً ـ للقوى العاملة(١٦) .

وعلى نحو مناقض لذلك تماماً ، نجد سوق العمل الاردني الذي يبدو أنه نجح في إعادة تشكيل نفسه لتلافي الآثار السلبية لعمليات الهجرة المؤقتة للمهارات والكفاءات . فقد صدّر سوق العمل الاردني من قوة عمله الى الخارج نسبة تفوق بكثير تلك النسبة التي صدرها سوق العمل المصري : نحو ٢٨ بالمائة من قوة العمل المحلية الاردنية عام ١٩٧٦ . ورغم ذلك فإن الملاحظ ان الحراك المهني مرتفع داخل سوق العمل الاردني .

وخلافاً لما عليه الحال في مصر ، يلاحظ ان الجهاز الحكومي الاردني ، جهاز صغير . فمنذ المغادرة السريعة لأعداد كبيرة من المهاجرين الاردنيين بعد عام ١٩٧٣ ، بادرت اسواق العمل الاردنية للقطاع العام والخاص الى اعادة ترتيب امورها على عجل وكان الحراك الرأسي ، بطريق الترقية ، يتم دون ابطاء . ويؤكد ذلك وجود شباب حديثي التعيين في الحكومة ممن تعوزهم التجربة . كما ان التغيرات في التشغيل عبر الفئات المهنية ، تبدو من الامور الشائعة في الاردن .

وتتم هذه التغيرات نتيجة لارتفاع العائد من العمل في قطاعات السوق التي يكون فيها العجز كبيراً والطلب اكبر . وقد لوحظ تأثير ذلك على السلك التدريبي لخريجي المدارس . فقد اقبل هؤلاء على الدورات الفنية والمهنية من اجل رفع مستوى اجورهم عند البحث عن فرص العمل . وهذا ما يختلف عنه الوضع في مصر ، حيث لا يزال النظام التعليمي ذو البنية غير المرنة باقياً ومستمراً في تخريج الداخلين الى سوق العمل ، وهم مؤهلون بشكل سيء وبما لا يتوافق مع طبيعة الطلب في الاقتصاد المحلي وفي العالم الخارجي(١٧) .

وقد عوّض سوق العمل الاردني ما فقده من المهاجرين الى الخارج باجتذاب اعداد من

---

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ٩٦ ـ ٩٧ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

المصريين والسوريين والباكستانيين . وقد انتقل هؤلاء الوافدون ـ للإحلال ـ الى الشواغر المتخلفة في ادنى المستويات المهنية من سوق العمل الاردني ، نتيجة الحراك الرأسي للمواطنين الاردنيين . وهكذا اصبح من الامور السائدة تشغيل هؤلاء الوافدين للاحلال كعمال غير مهرة وخاصة في اعمال البناء وفي الزراعة. وفي الحالة الثانية، كان الانتقال المهني من جانب الاردنيين الى خارج الفلاحة ، قرين الانتقال الجغرافي للسكان بفعل الهجرة من الريف الى الحضر[١٨] .

ويخلص الباحثان إلى انه على الرغم من ان الاردن لم يتغلب تماماً على كافة أشكال العجز (إذ كان نحو ثلث قوة العمل قد هاجرت الى الخارج[١٩] ، فإنه يصبح من المستحيل تلافي بعض العجز في فئات خاصة من العمال)، فإن هذا العجز اقل بكثير مما كان متوقعاً ، بفضل المرونة الداخلية في سوق العمل الاردني .

وهكذا فإن سوق العمل المصري وسوق العمل الاردني يمثلان ـ وفقاً للباحثين ـ طرفي نقيض بمقياس الحراك المهني الذي أمكن تشخيصه داخل الوطن العربي . ولا ريب في أن تحقيق درجة اعلى من الحراك المهني ، كفيل بأن يحد من الآثار السلبية للهجرة على الاقتصاد المحلي ، بل قد يحولها الى آثار ايجابية .

كذلك لمست الدراسة مسألة « الهجرة غير القانونية » او « المتسللة » واهميتها كأحد المكونات المهمة لتيارات الهجرة فيما بين البلدان العربية . وقد أشارت الدراسة الى اهمية تلك الظاهرة في حالة بعض البلدان المستقبلة للعمالة الوافدة، ولاسيما الجماهيرية الليبية والمملكة العربية السعودية . فقد أشارت التقارير الى انه تم ترحيل ١٣٧٠٠ مهاجر تونسي من ليبيا عام ١٩٧٦ لأنهم دخلوا واقاموا في ليبيا بطرق ووسائل غير مشروعة[٢٠] . ويعتقد ان الهجرة غير القانونية من مصر الى ليبيا تحدث على نطاق واسع ايضاً ، ولكن لا توجد تقديرات مبدئية بهذا الصدد .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فيوجد حجم كبير للهجرة « المتسللة » والتي يتراكم تيارها من خلال عمليات الحج والعمرة . وقد أصدرت الحكومة السعودية عام ١٩٧٨ عفواً عاماً وموقوتاً يلتزم خلاله العمال الذين دخلوا البلاد « بصورة غير مشروعة » بتسجيل أنفسهم لدى وزارة الداخلية دون أن يتعرضوا للمحاسبة القانونية . وقد أفاد من هذا العفو مائة الف شخص من المهاجرين كانوا موجودين دون إذن عمل او دون كفيل، كما بذلت جهود اخرى ، فيما بعد ، لصياغة نظم ثابتة بشأن تشغيل المهاجرين في سوق العمل بالمملكة[٢١] .

كما تشير الدراسة الى التطورات الحديثة نسبياً في مجال فرض مزيد من القيود على العمالة

---

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) قد تكون هذه النسبة مبالغاً فيها إذا كانت تستند الى اعداد المتنقلين من حملة الجوازات الاردنية الذين نسبوا الى قوة العمل في شرق الاردن ، إذ من المعروف انه من بين حملة الجوازات الاردنية سكان للضفة الغربية .

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) Birks and Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development.*

المهاجرة ، اذ اصبحت وسائل اختيار المهاجر اكثر تعقيداً او تدقيقاً . وبوتيرة متزايدة ، اصبح الآسيويون ، وخاصة الوافدين من الشرق الاقصى ، مفضلين على العرب ، بدعوى أنهم أقل كلفة من العمال العرب ، وبدعوى ان افراد العمالة « غير العربية » ، لا يثقلون كاهل البلدان المستقبلة ، الا بقدر محدود ، ممن يعيلونهم والذين يتطلبون توفير خدمات اجتماعية لهم ، اذ أصروا على احضارهم .

وتحتل قضية العمالة الآسيوية مكاناً متميزاً في الدراسة من حيث النظرة المستقبلية لتطور أنماط وتدفقات الهجرة الى البلدان العربية النفطية . وتنطلق الرؤية المستقبلية للدراسة من مقولة خاطئة مؤداها أن المعروض من العمالة القادمة من بعض البلدان كمصر وسوريا والاردن سيكون عرض غير مرن في الثمانينات مما سينتج عنه عدم تلبية حاجات البلدان العربية النفطية من العمالة الوافدة ، الأمر الذي سوف يترتب عليه لجوء تلك البلدان لاستيراد العمالة الآسيوية على نطاق واسع في الثمانينات(٢٢) .

وتدحض الوقائع هذا الادعاء ، إذ أن عرض الايدي العاملة المصرية في سوق الهجرة فيما بين البلدان العربية هو عرض يتسم بدرجة كبيرة من المرونة . فقد بلغ عدد المصريين الذين حصلوا خلال عام ١٩٨٠ على اذن عمل من وزارة القوى العاملة المصرية ١٠٦ آلاف مواطن من موظفي الحكومة والقطاع العام . ولا يدخل ضمن هذا العدد العاملون الجدد بالخارج والذين لا تستدعي اوضاعهم استخراج اذون عمل . وبينت اتجاهات التوظيف بالخارج اقبال الاقطار العربية عام ١٩٨٠ على الاستعانة بالعمالة الوافدة المصرية في الوظائف الكتابية واعمال السكرتارية ، كما ظل الاقبال واضحاً على فئة العمال المهرة والمهنيين والسائقين(٢٣) .

ولا شك ان هجرة الآسيويين ، خاصة من الشرق الاقصى ، في تزايد مستمر لأسباب اخرى . وقد اتخذت الهجرة في جنوب غربي آسيا مسارات جديدة لها . فقد شهدت المنطقة اهم التغيرات منذ عام ١٩٧٥ حيث ازداد دور جنوب شرقي آسيا (الفيليبين ، كوريا الجنوبية ، اندونيسيا ، تايلاند وسريلانكا) في دفع اكبر عدد ممكن من المهاجرين الى المنطقة ، وقد دخلت تلك الدول سوق العمالة في المنطقة العربية من خلال عقود العمل التي ابرمتها شركات من تلك الدول مع حكومات البلدان النفطية لتنفيذ المشاريع الانمائية والانشائية فيها . وتلك العقود مع شركات المقاولات الآسيوية هي المسؤولة عن جلب القوة العاملة ، وتأسيس « معسكرات العمل » خلال فترة تنفيذ المشاريع من قبل الشركات مع تقديم كل الخدمات السكنية والصحية والمرافق لعمالها ، وكانت تلك المعسكرات موضع ارتياح وتقدير بالنسبة للبلدان المستقبلة للمهاجرين ، لأنها تأخذ في الاعتبار مسألة عزل المهاجرين الاجانب عن السكان الوطنيين وتقلل من التكاليف الاجتماعية والخدمات التي قد تتحملها البلدان المستقبلة بالنسبة للاسكان وخدمات اخرى اساسية .

---

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠ - ٣٤ .

(٢٣) انظر : الاهرام الاقتصادي ، العدد ٦٢٤ (٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٧ .

وفي تقديرنا ان المعروض من القوة العاملة وتدفقها الى مناطق الاستقبال لا يرتبط بالضرورة بالطلب المتزايد على القوة العاملة فحسب ، بل ان الطلب انما هو على الايدي العاملة الرخيصة . ولكن المسألة لا تقتصر فقط على « حسابات العائد ـ الكلفة » لعمال آسيا وبلدان الشرق الاقصى ، في مقابل العمالة العربية ، وإنما المسألة هي ان العمالة الوافدة من آسيا وبلدان الشرق الاقصى ، بفضل استعدادها للعيش في « معسكرات عمل » بمعزل عن السكان المحليين ، ثم الرحيل لأوطانهم فور انتهاء العقود ، انما تحقق شروط مثالية من وجهة نظر الاقطار المضيفة في الخليج العربي .

ومن ناحية اخرى ، تجدر الاشارة الى أنه اذا كان دور العراق ضئيلاً ومحدوداً خلال العقدين الماضيين في جذب المهاجرين من الاقطار العربية غير النفطية ، فإن دورها قد يكون كبيرا في جذب المهاجرين من المنطقة العربية ومن خارجها خلال العقدين القادمين .

وقد قام الباحثان الرئيسيان في دراسة مستقلة باستشراف آفاق مستقبل الطلب الكلي والعرض الكلي للعمالة الوافدة فيها بين الاقطار العربية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٢٤] . وانطلاقاً من فرضية احلال المزيد من العمال الوافدين من الشرق الاقصى محل العمالة العربية ، انتقل بيركس وسنكلير الى مجال التنبؤات الخاصة بأسواق العمل في الدول المستوردة الرئيسية ، حتى عام ١٩٨٥ .

١ ـ تقدير الطلب على قوة العمل في البلدان الرئيسية المستوردة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

في هذا التقدير لمستقبل الطلب على القوى العاملة المهاجرة تم التركيز على ستة اقطار ، تعتبر الى الآن ، المستورد الرئيسي للعمالة المهاجرة ، وهي المملكة العربية السعودية ، ليبيا ، الكويت ، دولة الامارات العربية ، قطر ، البحرين . وقد تم تقدير الطلب لكل من هذه الاقطار على أساس النمو لمجمل حجم التشغيل بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥ ، مع اجراء بعض التعديلات في ضوء خطط الانجاز . ويبين الجدول رقم (١ ـ ١) حجم التوظيف لعام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥ ، لكل من هذه الاقطار . ويبلغ معدل الزيادة في التوظيف ٤,٦ بالمائة سنوياً بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥ ، وهو ما يعادل ١,٩ مليون عامل اضافي ، بالارقام المطلقة .

٢ ـ تقدير العرض المحلي من قوة العمل (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

في عام ١٩٧٥ واجهت البلدان العربية المستوردة للعمالة جانباً من الطلب على قوة العمل ، من العرض المتاح لها من قوة العمل الوطنية . ولتقدير ذلك لعام ١٩٨٥ ، فقد تم تقدير العرض من قوة العمل الوطنية حتى عام ١٩٨٥ على أساس معدل نمو يتواءم مع معدل النمو بين عام ١٩٧٠

---

(٢٤) Birks and Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development*, vol. 5, chap. 20.

وعام ١٩٧٥ . وقد تم ذلك ، بتصحيح هذا المعدل حتى يمكن الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة (حجم عمليات التجنيس، ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي) . والمتوقع ، وفقاً لهذا التنبؤ ان يرتفع حجم قوة العمل الوطنية في الاقطار الستة المستوردة من ١٦٧٠٠٠٠ فرد في عام ١٩٧٥ الى ٢٢٠٠٠٠٠ فرد في عام ١٩٨٥ ، اي بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢,٦ بالمائة كما هو مبين في الجدول رقم (١ـ ٢) .

جدول رقم (١ ـ ١)

تقديرات حجم التوظيف لدى البلدان العربية الرئيسية
المستوردة للعمالة ، حتى سنة ١٩٨٥

البلد	حجم التوظيف (١٩٧٥)	معدل الزيادة السنوي (١٩٨٠-١٩٧٥) (٪)	حجم التوظيف (١٩٨٠)	معدل الزيادة السنوي (١٩٨٥-١٩٨٠) (٪)	حجم التوظيف (١٩٨٥)
الامارات العربية	٢٩٦٥٠٠	٥.٤	٣٨٦٥٠٠	٥.٤	٥٠٢٧٠٠
البحرين	٧٥٨٠٠	٤.١	٩٢٧٠٠	٣.٥	١١٠١٠٠
السعودية	١٧٩٩٩٠٠	٥.٠	٢٢٩٧٢٠٠	٣.٥	٢٧٢٨٤٠٠
قطر	٦٦٣٠٠	٩.٩	١٠٦٢٠٠	٥.٥	١٣٨٩٠٠
الكويت	٢٩٩٨٠٠	٤.٧	٣٧٧١٠٠	٣.٢	٤٤١٤٠٠
ليبيا	٧٨١٦٠٠	٥.٨	١٠٣٦٠٠٠٠	٤.٥	١٢٩١٠٠٠٠
المجموع	٣٣١٩٩٠٠	٥.٣	٤٢٩٥٨٠٠	٣.٩	٥٢١٢٥٠٠

المصدر :احتسبت من : J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Arab Manpower : The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980), vol. 7, chap. 20.

وعليه ، فإن الفرق بين الطلب والعرض في الجدولين (١ـ ١) (١ ـ ٢) إنما يعطينا تقديراً لقوة العمل المهاجرة التي ستكون هناك حاجة الى استيرادها . فقد كان حجم قوة العمل المهاجرة في عام ١٩٧٥ ـ كما عرفنا ـ هو ١٧٠٠٠٠٠ وافد (في هذه الاقطار الستة فقط) . وسيصبح ٣١٠٠٠٠٠ في عام ١٩٨٥ .

٣ ـ تقدير العرض من مصادر دولية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

في عام ١٩٧٥ ، كان ثلاثة ارباع العمال الوافدين الى هذه الاقطار الستة من العمال العرب . ويقوم التقدير للعرض المستقبلي من العمالة العربية على اساس فرضية حاكمة هي : ان غالبية العمال العرب الذين كانوا قادرين وراغبين في الهجرة من بلاد المنشأ ـ عام ١٩٧٥ والذين كانت مهاراتهم عليها طلب في البلدان المستوردة ، قد تمت هجرتهم الى الخارج بالفعل . وهذا يعني ان الباحثين يفترضان انه لم يكن هناك احتياطي اضافي كبير من العمالة

العربية ، بعد عام ١٩٧٥ . ومع ذلك ، فإن المستويات المرتفعة للاجور الحقيقية في هذه الاقطار ، جذبت اعداداً اضافية من العمال العرب ، بعد عام ١٩٧٥ . وتظهر هذه الاعداد في الجدول رقم (١ـ ٣) تحت عنوان « الزيادة لمرة واحدة ونهائية » . وقد اضيفت هذه الاعداد الى الاعداد المسجلة بالخارج فعلاً في عام ١٩٧٥ . وباستثناء هذه الزيادة ، فقد قدر ان العمال الوافدين العرب سيزيدون بمعدل ٣ بالمائة سنوياً في اغلب الحالات بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥ . وعلى هذا الاساس نجد الجدول (١ ـ ٣) يبين ان حجم العمال العرب المهاجرين بلغ ١٣٠٠٠٠٠ عام ١٩٧٥ و ١٩٠٠٠٠٠ (قادرون وراغبون في الهجرة) .

جدول رقم (١ ـ ٢)

تطور حجم القوى العاملة الوطنية في البلدان العربية
الرئيسية المستوردة للعمالة ، حتى سنة ١٩٨٥

البلد	حجم القوى العاملة (١٩٧٥)	معدل الزيادة السنوي (١٩٧٥-١٩٨٠) (٪)	حجم القوى العاملة (١٩٨٠)	معدل الزيادة السنوي (١٩٨٠-١٩٨٥) (٪)	حجم القوى العاملة (١٩٨٥)
الامارات العربية	٤٥٠٠٠	٣٫٢	٥٢٧٠٠	٣٫٠	٦١١٠٠
البحرين	٤٥٨٠٠	٤٫٥	٥٧١٠٠	٣٫٢	٦٦٨٠٠
السعودية	١٠٢٠٥٠٠	٢٫٠	١١٣٣٣٠٠	٢٫٢	١٢٦٣٦٠٠
قطر	١٢٥٠٠	٤٫٥	١٥٦٠٠	٣٫٢	١٨٣٠٠
الكويت	٩١٨٠٠	٥٫٠	١١٧٧٠٠	٣٫٢	١٣٧٧٠٠
ليبيا	٤٤٩٢٠٠	٣٫٢	٥٢٥٨٠٠	٣٫٠	٦٠٩٥٠٠
المجموع	١٦٧٠٨٠٠	٢٫٦	٩٠١٧٠٠	٢٫٥	٢١٥٦٥٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

٤ ـ تقدير الطلب على القوى العاملة والعرض منها في عام ١٩٨٥

وحول مقابلة العرض والطلب . تصبح الفروض لها اهمية حاسمة في تشكيل معالم الصورة التي يتم الوصول اليها . وهنا يقوم الباحثان بتركيب سيناريوهين بديلين :

السيناريو الاول : يفترض ان كل عربي قادر وراغب في الهجرة سيجد عملاً في احدى البلدان الغنية ،وهذا يعني اقصى مساهمة ممكنة من العمال العرب في تنمية البلدان العربية المستوردة للعمالة .

جدول رقم (١ - ٣)

عدد العمال العرب المهاجرين الى البلدان العربية
حسب بلدان المنشأ ، حتى سنة ١٩٨٥

بلد المنشأ	عدد المهاجرين (١٩٧٥)	الزيادة لمرة واحدة ونهائية	معدل النمو السنوي(٪)	الاعداد المتاحة (١٩٨٥)
الاردن وفلسطين	٢٦٤٧١٧	٢٠٠٠٠	٣,٠	٣٨٢٥٠٠
الجزائر	١٨	—	—	—
السودان	٤٥٨٧٣	١٠٠٠٠	٣,٠	١١٥٠٠٠
سورية	٧٠٤١٥	—	٣,٠	٩٥٠٠٠
الصومال	٦٥٤٧	٥٠٠٠	٣,٠	١٥٠٠٠
العراق	٢٠٦٢٥	—	٣,٠	١١٠٠٠
عمان	٣٨٤١٣	—	٣,٠	٥١٠٠٠
لبنان	٤٩٦٦١	٥٠٠٠	٣,٠	٧٣٠٠٠
مصر	٣٩٧٥٤٥	٥٠٠٠٠	٣,٠	٦٠١٦٠٠
المغرب	٢٥٢٩	—	٣,٠	٣٣٠٠
اليمن الجنوبي	٧٠٦٣٠	—	٣,٠	٩٥٠٠٠
اليمن الشمالي	٢٩٠١٢٨	١٥٠٠٠	٣,٠	٤٠٩٢٠٠
المجموع	١٢٩٥٧٥٠	—	٤,٠	١٩٢٦٦٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

تقديرات السيناريو الاول : (سيناريو اقصى نفاذ للعمال المهاجرين العرب الى اسواق العمل العربية) والمفترض هنا ، ان جميع العمال العرب « القادرين والراغبين » في الهجرة وعددهم ١,٩ مليون عامل سيحصلون على عمل في الاقطار المصدرة للنفط . كما يفترض ان الطلب على خدمات « الاوروبيين » سيزيد الى ٧٠ الفاً وان عدد « الايرانيين وآخرين » سينخفض من ٨٦١٠٠ في ١٩٧٥ الى ٧٠٠٠٠ في عام ١٩٨٥ ، نتيجة لسحبهم الى ايران حسب ما تقتضيه التطورات هناك (لا توحي التطورات الاخيرة في ايران بما يزعزع هذه الفرضية خلال فترة التنبؤ) . اما اعداد الآسيويين (من شبه القارة الهندية بما في ذلك نيبال وبنغلاديش وسري لانكا) فسترتفع من ٢٢٧٥٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠ من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٥ الجدول رقم (١ - ٤) .

وهذا يترك عجزاً يقدر بنحو ٤٨٩٤٠٠ . والمسلم به هنا أن هذا العجز سيقابل باستيراد عمال من الشرق الاقصى . وعليه يكون النصيب النسبي لكل جماعة من هذه الجماعات

الوافدة عام ١٩٨٥ (مع افتراض ان اسواق العمل في الاقطار الغنية وشبه الغنية ، ستبقى مستقبلة للعمالة العربية ، بمستوى قدرة اقطار المنشأ العربية على تصدير العمالة المهاجرة) كما يلي : الوافدون العرب ٦٣ بالمائة (١٩٧٥ ـ ٧٥ بالمائة) الوافدون الآسيويون ١٦,٤ بالمائة (١٩٧٥ ـ ١٦,٨ بالمائة) الوافدون الاوروبيون ٢,٣ بالمائة (١٩٧٥ ـ ٢,١ بالمائة) الايرانيون وآخرون ٢,٣ بالمائة (١٩٧٥ ـ ٥,٢ بالمائة) .

جدول رقم (١ ـ ٤)

اقصى نفاذ للعمال العرب الى اسواق البلدان العربية الغنية (السيناريو الاول)

السنة / الطلب على العمال	١٩٧٥		١٩٨٥	
	العدد	(٪)	العدد	(٪)
إجمالي الطلب	٣٣١٩٩٠٠	١٠٠,٠	٥٢١٢٥٠٠	١٠٠,٠
وطنيون	١٦٧٠٨٠٠	٥٠,٣	٢١٥٦٥٠٠	٤٧,٠
مهاجرون	١٦٤٩١٠٠	١٠٠,٠	٣٠٥٦٠٠٠	١٠٠,٠
عرب	١٢٣٦٦٠٠	٧٥,٠	١٩٢٦٦٠٠	٦٣,٠
آسيويون	٢٧٧٥٠٠	١٦,٨	٥٠٠٠٠٠	١٦,٤
ايرانيون	٨٦١٠٠	٥,٢	٧٠٠٠٠	٢,٣
اوروبيون وأمريكيون	٣٤٣٠٠	٢,١	٧٠٠٠٠	٢,٣
شرقيون	١٤٦٠٠	٠,٩	٤٨٩٤٠٠	١٦,٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

وثمة جانبان لهذا النمط ، على قدر من الاهمية : اولهما ، أن اسواق العمل في البلدان العربية المستوردة للعمالة ستستمر في اعتمادها على العمالة غير العربية بصورة متزايدة ، وحتى ولو قُبِلَ كل مهاجر عربي في عام ١٩٨٥ ، ستظل هناك شواغر لا بد من ملئها . وهذا يعني أنه حتى لو تم تشغيل جميع العمال العرب المتاحين في هذه الاقطار المستوردة ، فإن نسبتهم في إجمال التشغيل في سوق العمل ستنخفض . وثانيهما ، ان العجز في العرض من القوى العاملة سيقابل باستيراد العمالة من شبه القارة الهندية ، وبصورة متزايدة من الشرق الاقصى .

السيناريو الثاني : (سيناريو نفاذ محدود من جانب العمالة العربية المهاجرة الى اسواق العمل العربية) .

بفرض ان مستوردي العمالة اصبحوا أكثر تشدداً في اختيار الجنسيات التي يقبلون تشغيلها نظراً للقضايا الاوسع التي تثيرها استضافة اعداد ضخمة من المهاجرين . فالمفترض ،

في السيناريو الثاني ، ونتيجة لهذه الاتجاهات في السوق ، أن عدد العمال العرب العاملين في الاقطار المستوردة سيبقى ثابتاً ، وأنه لن يرتفع بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥ . وحسب هذه الفرضية ، سيبقى العرب في أعمالهم ، وسيحل عامل عربي آخر محل من يتقاعد او يرحل الى بلده . ولكن ، كلما طرأت وظيفة جديدة فإنها ستعطى لعامل آسيوي او مهاجر وافد من الشرق الاقصى .

ويرى المؤلفان أن هذه الفرضية التي يقوم عليها السيناريو ، اقرب ما تكون الى الواقع . ففي هذا السيناريو الذي يبدو اكثر واقعية ، فإن نصيب المهاجرين العرب في السوق ـ في داخل هذه المجموعة من الاقطار المستوردة ـ سيهبط من ٧٥ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٠,٥ بالمائة عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ١ ـ ٥) . اما المهاجرون الآسيويون والشرقيون فسترتفع اعدادهم من ٢٩٢٠٠٠ عام ١٩٧٥ (١٧,٥ بالمائة) الى ١٦٧٩٤٠٠ عام ١٩٨٥ اي (٥٥ بالمائة)

جدول رقم (١ـ ٥)

سوق عمل اكثر انتقاء في البلدان العربية الغنية واقل انفتاحاً للعمالة العربية (السيناريو الثاني)

السنة / الطلب على العمال	١٩٧٥		١٩٨٥	
	العدد	(٪)	العدد	(٪)
إجمالي الطلب	٣٣١٩٩٠٠	١٠٠,٠	٥١٢١٥٠٠	١٠٠,٠
وطنيون	١٦٧٠٨٠٠	٥٠,٣	٢١٥٦٥٠٠	٤١.٤
مهاجرون	١٦٤٩١٠٠	١٠٠,٠	٣٠٥٦٠٠٠	١٠٠,٠
عرب	١٢٣٦٦٠٠	٧٥,٠	١٢٣٦٦٠٠	٤٠,٥
آسيويون	٢٧٧٥٠٠	١٦,٨	٥٠٠٠٠٠	١٦,٣
ايرانيون	٨٦١٠٠	٥,٢	٧٠٠٠٠	٢,٣
اوروبيون وامريكيون	٣٤٣٠٠	٢,١	٧٠٠٠٠	٢,٣
شرقيون	١٤٦٠٠	٠,٩	١٧٩٤٠٠	٣٦,٦

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

والخلاصة هي انه في عام ١٩٨٥ ، ستكون لسوق العمل في الوطن العربي سمات شديدة الاختلاف عن تلك السمات التي بيّنها المؤلفان في عام ١٩٧٥ . ولكن الدراسة لم توضح القوى والآليات الدينامية التي سوف تلعب أكبر الأثر في تشكيل معالم اوضاع العرض والطلب للقوى العاملة في البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة ، وإنما اقتصرت على استخدام معدلات النمو المتوقعة للناتج القومي لعمل بعض الاسقاطات الميكانيكية لتطور حجم التوظيف والمعروض من قوة العمل المحلية . ولذا فإن تلك النظرة المستقبلية لم تتناول

بالتحليل آثار التشبّع في قطاع البناء والتشييد ، وآثار التقلص في حجم العائدات الحقيقية للنفط خلال الثمانينات . . واقتصرت على مناقشة أثر الاحلال بين العمالة العربية والعمالة الآسيوية في تركيب قوة العمل الوافدة ، مما يقلل من اهمية استنتاجات الدراسة بالنسبة للاوضاع المستقبلية للهجرة وتنقل الايدي العاملة فيها بين البلدان العربية .

ثالثاً : تقرير البنك الدولي عن الهجرة الدولية للعمل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا(٢٥)

يعتبر هذا التقرير الصادر عن البنك الدولي في منتصف عام ١٩٨١ ، من اهم الدراسات التي اصدرتها المنظمات الدولية عن موضوع هجرة القوى العاملة الى البلاد العربية . وقد كان التقرير نتيجة لمشروع بحثي ضخم استمر عدة سنوات لدراسة ظاهرة الهجرة للعمل في منطقة الشرق الاوسط والشمال الافريقي ، وقد اشترك في الدراسة مجموعة كبيرة من الخبراء والباحثين ضمت فيمن ضمتهم العناصر التي قادت واشرفت على دراسة منظمة العمل الدولية عن الهجرة في عام ١٩٧٥ .

وتتميز الدراسة عن الدراسات السابقة في انها لم تقتصر على دراسة حجم ومصدر واتجاهات ومواصفات تدفقات الهجرة الدولية للعمل في سنة الاساس ، بل انها بالاضافة الى ذلك هدفت الى تقرير الاحتياجات المتوقعة للعمالة في الاقطار الرئيسية المصدرة للنفط والمستوردة للعمالة في المنطقة طبقاً للقطاع والمهنة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، وكذلك الاحتياجات المتوقعة من القوى العاملة في الاقطار العربية الرئيسية المصدرة للعمالة طبقاً للقطاع والمهنة وذلك على اساس افتراضين مختلفين عن معدلات النمو المحتملة واحتمالات زيادة الانتاجية . كما تضمنت الدراسة تنبؤاً بحجم العرض من القوى العاملة المحلية في كل من الاقطار المصدرة للعمالة والمستوردة لها خلال الفترة نفسها لحساب مقدار العجز او الفائض من العمالة في المهن والقطاعات المختلفة في الاقطار العربية موضع الدراسة . وعلى اساس من التنبؤات والاسقاطات السابق الاشارة اليها حاول التقرير تقدير حجم ومصدر واتجاهات ومواصفات التدفقات المستقبلية للعمالة حتى عام ١٩٨٥ بدءاً من عام ١٩٧٥ سواء من داخل المنطقة العربية او خارجها . وبالاضافة الى ما سبق ، تطرق التقرير بشكل اولي الى استعراض اهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة وانتقال العمالة في المنطقة العربية سواء الى البلاد المصدرة للعمالة او المستوردة لها .

(٢٥) Ismail Serageldine et al., *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981). Final Report.

وكما يذكر التقرير فإن كل الجهود قد بذلت لتحديد وتحليل المستوى الكامل للهجرة من اجل العمل في سنة الاساس ، بما في ذلك تقدير الهجرة غير القانونية[٢٦] . وقد استعين في هذا المجال بالعديد من المصادر، بما في ذلك التقارير الاقتصادية للبنك الدولي عن الاقطار موضع الدراسة وتقارير قسم التعليم والاوراق الخلفية والدراسات التي قام بها البنك في اطار مساعداته الفنية للبلدان ذات الفائض المالي[٢٧] .

واختيرت سنة ١٩٧٥ كسنة أساس لأنها كانت اقرب سنة توفرت عنها بيانات كاملة عن الاوضاع الاقتصادية واوضاع القوى العاملة والتعليم ، ولأنها السنة التي توفرت بالنسبة لها نتائج عدد من التعدادات التي تمت في المنطقة في هذا العام .

وقد عرف الشرق الاوسط وشمال افريقيا ضمن تقرير البنك الدولي بحيث يشمل البلدان التالية : الجزائر ، البحرين ، مصر ، لبنان ، العراق ، الاردن ، الكويت، ليبيا ، المغرب ، عمان ، قطر ، السعودية، السودان ، سوريا ، تونس ، الامارات العربية المتحدة ، وجمهورية اليمن العربية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية[٢٨] .

ولقد قسمت البلدان موضوع الدراسة الى : **مجموعتين** : **البلدان المستوردة للعمالة** وتشمل الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة . **ومجموعة البلدان المصدرة للعمالة** وتشمل باقي البلدان التسعة عشر السابق الاشارة اليها بما في ذلك ايران .

ولا شك ان فريق البحث قد توفرت له ، بفضل البنك الدولي ، اكمل قاعدة للبيانات عن ظاهرة الهجرة في الوطن العربي ، وقد تمكن بفضل هذه البيانات الى جانب القدرات الفنية للفريق الباحث والمساعدات الاضافية التي قدمها البنك ان يصدر اكثر التقارير تكاملاً عن ظاهرة الهجرة وتوقعاتها حتى الآن . وسوف نحاول فيما يلي ان نتعرض باختصار لأهم ما تضمنته الدراسة وما وصلت اليه من نتائج مع الاشارة الى بعض الملاحظات النقدية التي نعتقد بأهميتها من اجل مزيد من التدقيق والوضوح . وننتقل بعد ذلك الى اختبار مدى صحة بعض الفروض والاسقاطات في ضوء البيانات التي توفرت حتى الآن من بعض الاقطار العربية كنتيجة لبعض التعدادات والدراسات التي تمت بعد انتهاء البحث موضع التعليق .

١ ـ منهج الدراسة

أ ـ على أساس من تقديرات العمالة والهجرة في سنة الاساس والتي سنتطرق اليها فيما بعد اعتمدت الدراسة في تقدير حركة الهجرة في المستقبل على استخدام نموذج مركب لتقدير

---

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .
(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .
(٢٨) المصدر نفسه .

الاحتياجات من قوة العمل للوصول الى اسقاطات عن نوعية قوة العمل المطلوبة في كل بلد على حدة والحجم الكلي للعمالة . كما استخدم النموذج المركب لتقدير الاحتياجات الكلية للبلدان المصدرة والمستوردة للعمالة . . . مع التركيز على العجز والفائض في كل بلد بالنسبة للمهن والقطاعات المختلفة ، وقد تم الربط بعد ذلك بين احتياجات وعرض قوة العمل في الاقطار المختلفة عن طريق محاكاة لتدفقات الهجرة الاقليمية . وقد قدرت الاحتياجات والعرض من قوة العمل بالنسبة لتسعة اقطار مصدرة للعمالة باستخدام نموذج مركب يتكون من اربعة نماذج فرعية .

(١) **النموذج الفرعي لقوة العمل** : الذي يبدأ بقوة العمل في سنة الاساس مقسمة بين قوة العمل المحلية وقوة العمل الوافدة ، موزعة بين المهن وقطاعات النشاط الاقتصادي . ويأخذ النموذج بعد ذلك في الاعتبار الانسحاب المحتمل من قوة العمل طبقاً للجنسية ، ويضيف سنوياً الملتحقين بقوة العمل المحلية من خريجي نظام التعليم والتدريب والمستورد من العمالة الوافدة .

(٢) **النموذج الفرعي لاحتياجات قوة العمل** : والذي يتم خلاله حساب الاحتياجات القطاعية من قوة العمل عن طريق السماح لمعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الانتاجية المحددة من خارج النموذج ، بالتأثير على مستويات الاستخدام والكفاية القطاعية .

(٣) **النموذج الفرعي لمحاكاة التعليم** : والذي يحاكي تدفقات المحليين في نظام التعليم والتدريب حسب الجنس . وتستخدم نسبة المشاركة في قوة العمل لتقدير الملتحقين بقوة العمل سواء من الخريجين او المتسللين من النظام التعليمي او حتى من اولئك الذين لم يلتحقوا بالنظام التعليمي اصلاً . ويجمع خريجي النظام التعليمي التدريبي في جماعات للمقارنة بالمجموعات المهنية .

(٤) **النموذج الفرعي لسياسات القوى العاملة**: والذي يسمح بمحاكاة تسكين القوى العاملة المحلية بين خلايا مصفوفة القطاعات والمهن طبقا للاهداف والاولويات التي تحددها الاقطار المستخدمة . كما يسمح هذا النموذج بفرض حدود وقيود على استخدام جنسيات معينة وافدة في بعض خلاياه المصفوفة .

ب ـ **محاكاة الهجرة المقدرة للقوى العاملة** : يجري ترتيب الاقطار المستقبلة للعمالة على اساس عدد من المقاييس التي تتضمن :

- حجم السوق الكلي للعمل .
- وزن قوة العمل الوافدة في عام ١٩٧٥ .
- الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد من المحليين .
- الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد في المجتمع .
- الاجر الحقيقي المقدر .

ـ الطلب المقدر على العمالة الوافدة طبقاً لخطط التنمية .
ـ مسار النمو الاكثر احتمالاً .
ـ مدى الرغبة السياسية من وجهة نظر الحكومة والوافدين .

ويسمح للاقطار المستوردة للعمالة ان تسحب من مجموع القوى العاملة المتاحة دولياً على اساس من ترتيبها بين مجموعة الاقطار المستوردة . ويتم اسقاط حركة الهجرة عن طريق سلسلة من الحسابات الآنية التي تعكس تطور سوق العمل في كل قطر ويتم على حدة ، ويتم حساب المهاجرين المحتملين في كل بلد من البلدان المصدرة ويخصصون ضمن جماعات يجري السحب منها وتوزيعها بين البلدان المستوردة اذا كانت جنسياتهم هي محل طلب في المستوى المهني موضع الاعتبار ، بواسطة اي من البلدان المستقبلة . ويتم محاكاة الهجرة بالسماح للطلب المجمع للبلدان المستقبلة ان يوزع على مجموعات المهاجرين المحتملين ، فإذا زاد الطلب عن العرض فإن المنافسة تحل على اساس نسبي طبقاً لعدد العمال من البلدان المرسلة في كل من البلدان المستقبلة ، وتتم محاكاة الهجرة لكل سنة من سنوات التنبؤ على عدة مراحل بما يسمح للاقطار المرسلة من قبل ان تصبح مستقبلة ، ويسمح ايضاً بحدوث هجرة احلالية .

وبالاضافة الى حركة القوى العاملة يتم محاكاة حركة السكان بين الاقطار المرسلة والمستقبلة عن طريق الحركة الدولية للمعالين التي تصاحب تدفق العمالة المهاجرة .

ج ـ الوضع في سنة الاساس : كان لا بد من تحديد وضع الهجرة في سنة الاساس قبل القيام بأي اسقاطات بالنسبة للمستقبل . وقد حدد اولاً حجم وتوزيع العمال الوافدين في الاقطار المستقبلة للعمالة وتم تكوين مصفوفة قطاعية مهنية لكل العمال الذين يعملون خارج اقطارهم بالنسبة لكل جنسية من الجنسيات . وقد تم بعد ذلك سحب العمالة المهاجرة من الخلايا المقابلة لها في مصفوفات الاقطار التي يتم منها الهجرة . ويتم السحب من خلايا المصفوفات نفسها في الاقطار المرسلة ، الا اذا جاوزت العمالة المسحوبة ٦٥ بالمائة من رصيد العمالة في الخلية المعنية ، وفي هذه الحالة يتم السحب من المستوى المهني نفسه في القطاعات الاخرى . ويعني ذلك انه يفترض ان معظم المهاجرين يعملون في المستوى المهني نفسه الذي كانوا يعملون فيه في موطنهم الاصلي .

د ـ الخلفية الاقتصادية للاسقاطات : السيناريوهات البديلة : تعتمد اسقاطات احتياجات القوى العاملة وخاصة في الاقطار النفطية في المنطقة على معدلات النمو الاقتصادي المحتمل لها . وقد قدرت بعثة البنك معدلين مختلفين محتملين للتنمية في كل من الاقطار موضع الدراسة ، يعكس **المعدل المرتفع** منها بشكل عام المعدل المفترض في خطط التنمية الموضوعة بواسطة القطر المعني . ويرتبط **المعدل المنخفض** بشكل اساسي بمعدلات النمو التاريخية التي تحققت فعلاً في السنوات السابقة على عام ١٩٧٥ ، وذلك مع اخذ اي صعوبات محتملة في الحسبان ، وفي ضوء التقارير الاقتصادية للبنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية .

ويبين الجدول رقم (١ـ ٦) معدلات النمو المقدرة في كل من بديل النمو المرتفع والنمو المنخفض بالنسبة للاقطار موضع الدراسة .

جدول رقم (١ـ ٦)

معدل النمو السنوي في الشرق الاوسط وشمال افريقية ، للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥

البلد	سيناريو معدل النمو المرتفع	سيناريو معدل النمو المنخفض	ملاحظات
الاردن	٧,٢	٥,٤	باستثناء المناجم والمحاجر
الامارات العربية	١١,٦	٩,٤	باستثناء المناجم والمحاجر
ايران	٤,٢	١,٨	باستثناء المناجم والمحاجر
البحرين	١١,٢	٨,٦	باستثناء المناجم والمحاجر
تونس	٦,٣	٤,١	
الجزائر	٩,٧	٦,٨	باستثناء المناجم والمحاجر
السعودية	١٠,٦	٨,٦	باستثناء المناجم والمحاجر
السودان	٤,٨	٣,٧	
سورية	٦,١	٤,٤	
العراق	١١,٣	١٠,٣	باستثناء المناجم والمحاجر
عمان	٤,٧	٤,٧	سيناريو واحد باستثناء المناجم والمحاجر
قطر	٨,٦	٧,٤	باستثناء المناجم والمحاجر
الكويت	٦,-	٥,٦	باستثناء المناجم والمحاجر
لبنان	١,١	١,١	سيناريو واحد
ليبيا	١١,٦	٨,٧	
مصر	٨,٤	٦,١	باستثناء المناجم والمحاجر
المغرب	٥,٤	٤,٢	
اليمن الجنوبي	٩,٩	٥,٩	
اليمن الشمالي	٧,٨	٥,٦	

المصدر : احتسبت من : World Bank, «Country Reports,» p. 28.

٢ ـ حجم القوى العاملة والهجرة في سنة الاساس

يقدر التقرير حجم العمالة الكلية في منطقة الشرق الاوسط والشمال الافريقي بنحو ٤٢ مليون عامل في عام ١٩٧٥ . وكما هو واضح من التقرير فإن المنطقة موضع الدراسة

تشمل فيها تشمله ايران ، بينها تستبعد ثلاثة اقطار عربية هي الصومال وموريتانيا وجيبوتي ، الى جانب الضفة الغربية المحتلة للاردن . ويبرز من التقرير ان الحجم الكلي للعمالة العربية في عام ١٩٧٥ باستثناء البلدان المشار اليها سابقاً هو ٣٣,٢ مليون عامل . وكان حجم القوى العاملة في الاقطار المستقبلة التسعة منها هو ٩,٧ مليون عامل ، اي بنسبة تبلغ ٢٩,٢ بالمائة من مجموع قوى العمل .

وقد قدر حجم القوى العاملة خارج اقطارها الاصلية في المنطقة بنحو ١,٦ مليون عامل يتركزون في الاقطار المصدرة للنفط ويكونون نحو ١٧ بالمائة من مجموع القوى العاملة فيها . وبينها لم يتجاوز حجم قوى العمل المهاجرة نسبة ضئيلة للغاية في العراق والجزائر ٠,٢ بالمائة فإن هذه النسبة ترتفع في عام ١٩٧٥ الى ٨٥ بالمائة من حجم العمالة الكلية في الامارات العربية ، ٨٣ بالمائة في قطر ، ٧١ بالمائة في الكويت ، ٣٧ بالمائة في عمان . وقد بلغت نسبة العمالة الوافدة الى مجموع العمالة في الاقطار العربية السبعة المستوردة الرئيسية للعمالة ، وهي الاقطار المصدرة للنفط عدا الجزائر والعراق نحو ٤٤,٤ بالمائة . وكان مجموع القوى العاملة العربية الوافدة الى الاقطار السبعة يصل الى ٦٥ بالمائة من مجموع قوة العمل الوافدة مقارناً بنسبة ٣٥ بالمائة من الدول غير العربية ، الجزء الاكبر منهم من الهند والباكستان . وتتوزع العمالة الوافدة الى الاقطار المستوردة طبقاً للجنسيات كما في الجدول رقم (١ ـ ٧) .

ويمثل المصريون واليمنيون والاردنيون النسبة العظمى من العمالة العربية الوافدة للبلدان المستقبلة السبعة حيث بلغت نسبتهم الى مجموع العمالة العربية ٨٢,٩ بالمائة ، وكانت نسبة المصريين ٣٣,٨ بالمائة مقارنة بـ ٣٥,٨ بالمائة لكل من اليمن العربية والديموقراطية معاً ، ١٣,٣ بالمائة بالنسبة للاردنيين .

وبالاضافة الى هجرة العمالة الوافدة الى الاقطار المستقبلة السبعة فقد سجل في سنة الاساس هجرة تبلغ الحجم نفسه تقريباً من المعالين في الاقطار السبعة السابق الاشارة اليها حيث بلغ المجموع الكلي للمهاجرين من المعالين لهذه البلدان ١٥٢٧٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٥ ويعني ذلك ان نسبة المشاركة الاجمالية بالنسبة للعمالة الوافدة كانت نحو ٥٠ بالمائة تقريباً . على ان هذه النسبة تختلف باختلاف الجنسيات فهي تتراوح بين اكثر من ٩٠ بالمائة بالنسبة للباكستانيين والوافدين من جنوب شرق آسيا ، ٢٧,٦ بالمائة بالنسبة للاردنيين . ويبين جدول رقم (١ ـ ٨) اعداد السكان المهاجرين من الجنسيات المختلفة مقارنة باعداد القوى العاملة الوافدة ونسبة الاعالة الاجمالية في عام ١٩٧٥ .

وتتركز العمالة الوافدة في الاقطار العربية الرئيسية المستوردة للعمالة في قطاع الانشاءات ، يليه قطاع الخدمات فالتجارة والمال تليها القطاعات الأخرى . وقد كانت نسبة المشتغلين في القطاعات الثلاثة من مجمل العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ هو ٧٧,٦ بالمائة منهم ٣٥,٢ بالمائة في قطاع الانشاءات ، ٢٨,٦ بالمائة في قطاع الخدمات ، ١٣,٨ بالمائة في قطاع

التجارة والمال . اما قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة فقد كانت نسب العمالة الوافدة المشتغلة في القطاعين هي في حدود ٦,١ بالمائة، ٥,٩ بالمائة على التوالي . ويبين الجدول رقم (١ ـ ٩) توزيع العمالة الوافدة في البلاد العربية الرئيسية المستوردة للعمالة طبقاً للقطاع مقارنة بالتوزيع القطاعي للعمالة في مجموع دول الشرق الاوسط والشمال الافريقي التي كانت موضع الدراسة .

جدول رقم (١ ـ ٧)

مجموع العمالة الوافدة الى الجزائر والبحرين والعراق
والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية
والامارات العربية المتحدة حسب الجنسية ، لسنة ١٩٧٥

الجنسية	العدد
اردنيون	١٣٩٥٠٠
تونسيون	٢٩٨٠٠
سودانيون	٢٦٠٠٠
سوريون	٣٨١٠٠
عراقيون	١٨٧٠٠
عمانيون	٣٠٨٠٠
لبنانيون	٢٨٥٠٠
مصريون	٣٥٣٧٠٠
مغاربة	٢٢٠٠
يمنيون جنوبيون	٤٥٨٠٠
يمنيون شماليون	٣٢٨٥٠٠
ايرانيون	٧٠٠٠٠
باكستانيون	٢٠٥٧٠٠
جنوب شرق آسيويين	٢٠٥٠٠
هنود	١٤١٩٠٠
جنسيات اخرى	٣٠٨٠٠
المجموع	١٦١٠٠٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ١٠٠ ، الجدول رقم (٥ ـ ٤) .

جدول رقم (١-٨)

الوافدون من السكان والقوى العاملة حسب الجنسية
ونسبة المشاركة الخام في البحرين والكويت وليبيا وعمان وقطر
والسعودية والامارات العربية المتحدة، لسنة ١٩٧٥

الجنسية	السكان	قوة العمل	نسبة المشاركة الخام(٪)
اردنيون	٥٠٣٠٠٠	١٣٩٧٠٠	٢٧,٦
تونسيون	٥٢٤٠٠	٢٩٣٠٠	٥٥,٩
جزائريون	٥٠٠	٣٠٠	٦٠
سودانيون	٦٤٥٠٠	٢٦٠٠٠	٤٠,٣
سوريون	١٠٤٦٠٠	٣٨١٠٠	٣٦,٣
عراقيون	٤٧٠٠٠	١٨٧٠٠	٣٩,٨
عمانيون	٥٦٩٠٠	٣٠٨٠٠	٥٤,١
لبنانيون	٥٢٦٠٠	٢٨٤٠٠	٥٤,٠
مصريون	٦٢٠٣٠٠	٣٥٣٣٠٠	٥٦,٩
مغاربة	٤٧٠٠	٢٢٠٠	٤٦,٨
يمنيون جنوبيون	١٢٣٣٠٠	٤٥٨٠٠	٣٧,٢
يمنيون شماليون	٦٠٧٦٠٠	٣٢٨٥٠٠	٥٤,١
ايرانيون	١٤٢٤٠٠	٦٩٩٠٠	٤٩,١
باكستانيون	٣٥٣٨٠٠	٢٠٥٧٠٠	٥٨,١
جنوب شرق آسيويين	٢١٦٠٠	٢٠٥٠٠	٩٤,٩
هنود	٢٠٥٧٠٠	١٤١٩٠٠	٦٩,-
جنسيات اخرى	١٦٦٩٠٠	١٢٢٤٠٠	٧٣,٢
المجموع الكلي	٣١٢٧٤٠٠	١٦٠٠٨٠٠	٥١,٢

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ١٣٥ ، الجدول رقم (٤ -٢١).

وقد كان الجزء الاكبر من العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ هي عمالة غير ماهرة او شبه ماهرة . فقد بلغت نسبة العمال غير المهرة او شبه المهرة اكثر من ثلثي العمالة الوافدة ، بينما لم تتجاوز نسبة العمال المهرة والاعمال المكتبية واليدوية ١٧ بالمائة ، اما الفئات المهنية ودون المهنية فتبلغ في مجموعها ١٧ بالمائة ايضاً . ورغم ان الجزء الاكبر من العمالة الوافدة هي عمالة غير ماهرة ، الا انه يمكن الاشارة الى ان نسبة الفنيين والعمال المهرة بين الوافدين تزيد عن نسبتهم في العمالة العربية بصفة عامة . وان نسبة السحب على الفنيين والعمال المهرة هي بالتالي اعلى من مثيلاتها بالنسبة للعمالة غير الماهرة . ويبين الجدول رقم (١ - ١٠) توزيع

العمالة في الشرق الاوسط والشمال الافريقي حسب المهن في عام ١٩٧٥ مقارناً بالتوزيع المهني للعمالة الوافدة في الاقطار العربية الرئيسية المستوردة للعمالة .

جدول رقم (١ - ٩)

مجموع الاحتياجات من العمال في الشرق الاوسط وشمال افريقية ، ومجموع العمالة الوافدة ، سنة ١٩٧٥ للبلدان الرئيسية السبعة المستوردة للعمالة طبقاً للقطاعات الاقتصادية

القطاع الاقتصادي	الاحتياجات من القوى العاملة	النسبة (٪)	العمالة الوافدة	النسبة (٪)
الزراعة	١٨٧٠٣٠٠٠٠	٤٤.٥	٩٤٩٠٠	٥.٩
المناجم والمحاجر	٤٢٥٠٠٠	١, -	٢٤٢٠٠	١.٥
الصناعات التحويلية	٤٨٨٢٠٠٠	١١,٦	٩٧٨٠٠	٦.١
المرافق	٤٥١٠٠٠	١.١	٢٤٦٠٠	١.٥
الانشاءات	٣٤٨٨٠٠٠	٨.٣	٥٦٣٩٠٠	٣٥.٢
التجارة والمال	٣٧٦٢٠٠٠	٩, -	٢٢١٦٠٠	١٣.٨
النقل والمواصلات	١٨٥٦٠٠٠	٤.٤	١١٦٠٠٠	٧.٤
الخدمات	٨٤٢٦٠٠٠	٢٠.١	٤٥٧٠٠٠	٢٨,٦
المجموع	٤١٩٩٣٠٠٠	١٠٠	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدولين رقم (٣ - ٢) و (٤ - ٥) .

جدول رقم (١ - ١٠)

توزيع مجموع العمالة في الشرق الاوسط وشمال افريقية والعمالة الوافدة الى البلدان السبعة الرئيسية المستوردة للعمالة طبقاً للمستوى المهني ، لسنة ١٩٧٥

المستوى المهني	احتياجات القوى العاملة	النسبة المئوية	العمالة الوافدة	النسبة المئوية
حرف مهنية وفنية (أ - ١)	٤١٢٠٠٠	١, -	٤٣٥٠٠	٢,٧
حرف مهنية اخرى (أ - ٢)	٩٤٣٠٠٠	٢,٢	٩٥٤٠٠	٦. -
حرف دون مهنية وفنية (ب - ١)	٩٥٦٠٠٠	٢,٣	٥٤٣٠٠	٣,٤
حرف دون مهنية اخرى (ب - ٢)	١٢٩٠٠٠٠	٣,١	٦٦٦٠٠	٤,٢
حرف مكتبة ويدوية ماهرة (ج - ١)	٣٥٩٥٠٠٠	٨,٦	٢٧١٩٠٠	١٧,١
حرف مكتبة ويدوية شبه ماهرة (ج - ٢)	٨٣٧٩٠٠٠	١٩.٩	٣١٣٣٠٠	١٩,٦
حرف غير ماهرة (د)	٢٦٤٢١٠٠٠	٦٢,٩	٧٥٥٨٠٠	٤٧,١
المجموع	٤١٩٩٣٠٠٠	١٠٠	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠

المصدر : احسبت من : المصدر نفسه ، الجدولان رقم (٣- ٤) و (٤ - ٧) .

٣ ـ نتائج التوقعـات

على اساس من المنهج السابق توضيحه اتم فريق البحث تقدير حجم احتياجات العمالة في الاقليم موضع الدراسة في السنوات حتى عام ١٩٨٥ ، وذلك على اسـاس افتراضي النمـو السـريع والبـطيء. وطبقاً لهـذه التنبؤات من المحتمل ان يرتفـع حجم العمـالـة في الشـرق الاوسط والشمال الافريقي من نحو ٤٢ مليون عامل في عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٦ مليون عامل في عام ١٩٨٥ في حالة النمو السريع ، او الى نحو ٥٠ مليون عامل اذا اتخذ النمو الاقتصادي مساراً اكثر بطأ . وباستبعاد العمالة في ايران من مجموع العمالة في الاقليم فإن العمالة في الاقطار العربية موضع الدراسة ترتفع من نحو ٣٣ مليون عامل في عـام ١٩٧٥ الى نحو ٤٥ مليـون ، ٤١ مليون عامل في عام ١٩٨٥ في حالتي النمو السـريع والبـطيء على التـوالي. اي ان معدل النمو الاجمالي في العمالة في السنوات العشر هو ٣٢ بالمائة ، ٢٠ بـالمائـة للاقليم في مجمـوعه . اما بالنسبة للاقطار العربية فإن معدل النمو يصل الى ٣٦ بالمائة ، ٢٤ بـالمائـة في حالتي النمـو السريع والبطيء . ويبلغ المعدل السنوي المركب لنمو العمالة في كلا الحـالتين ٣,١ بـالمائـة ، ٢,١ بالمائة بالنسبة للاقطار العربية ويزيد معدل زيـادة القوى العـاملة في حالـة النمو السـريع قليلاً عن معدل نمو السكان ، بينما ينخفض معدل نمو العمالة في حالة تباطؤ النمـو عن معدل نمو السكان .

وتظهر نتائج تنبؤات الـدراسة حـول احتياجـات العمالـة في الاقطار العـربية في حـالتي النمو السريع والبطيء بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ في الجدول رقم (١ ـ ١١) .

ويبدو بوضوح من الجدول ان معدلات نمو الاحتياجات من القوى العاملة هي اعـلى في الاقـطار المصدرة للنفط في مجمـوعها من الاقـطار العربيـة الاخرى . وسـوف يؤدي ذلـك الى ارتفاع نصيب الاقطار النفطية التسعة (متضمنة الجزائر والعـراق) من العمالـة من نحو ٩,٧ مليـون عامـل يمثلون ٢٩ بالمـائة من مجمـوع العمالـة في عام ١٩٧٥ الى ١٥,٣ مليـون عامـل يمثلون ٣٤ بالمائة من مجموع العمالة في عـام ١٩٨٥ في حالـة التنمية السـريعة . امـا في حالـة التنمية بمعدل ابطأ ، فإن حجم العمـالة في الاقـطار التسعة سيكـون في حدود ١٣,٧ مليـون عامل يمثلون ٣٣,٤ بالمائة من مجموع العمالة في عام ١٩٨٥ ايضاً . وتمتص الاقـطار النفطيـة ٤٧ بالمائة من الزيادة في العمالة في المنطقة في حالة التنمية السريعة ، ٥٠,٦ بالمائة من الزيادة الكلية في حالة التنمية الابطأ .

وسوف تتم هذه الزيادة السريعة في العمالة كنتيجـة لزيـادة حجم الهجرة ، حيث يقـدر ان يرتفع حجم العمـال الـوافدين من ١,٦ مليـون في عام ١٩٧٥ الى نحـو ٤,٢٥ مليون في حالة النمو السريع ، ٣,٥ مليون في حالة حدوث نمو ابـطأ . وسوف تـرتفع لـذلك نسبـة قوة العمالة الوافدة الى مجموع العمالة في الاقطار المستقبلة التسع من ١٧ بالمائة الى ٢٥ بالمـائة عـلى الاقل خلال العقد موضع الدراسة .

جدول رقم (١ - ١١)

احتياجات القوى العاملة في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقية العربية ومعدلات النمو في حالتي النمو السريع والبطيء للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

السنة / البلد	١٩٧٥		١٩٨٥ حالة النمو السريع				١٩٨٥ حالة النمو البطيء			
	حجم القوة العاملة	النسبة المئوية	حجم القوة العاملة	النسبة المئوية	معدل الزيادة السنوي	معدل الزيادة الكلي	حجم قوة العمل	النسبة المئوية	معدل الزيادة السنوي	معدل الزيادة الكلي
الاردن	٣٧٤٠٠٠	١,١	٤٣٩٠٠٠	١,٠	١,٦	١٧,٤	٤٢٥٠٠٠	١, -	٠,٨	١٣,٦
الامارات العربية المتحدة	٢٩٧٠٠٠	٠,٩	٦٣٢٠٠٠	١,٤	٨, -	١١٦,٤	٥٧٠٠٠٠	١,٤	٦,٩	٩٥,٢
البحرين	٧٩٠٠٠	٠,٢	١٥٠٠٠٠	٠,٣	٦,٧	٨٩,٩	١٢٩٠٠٠	٠,٣	٥, -	٦٣,٣
تونس	١٥٩٩٠٠٠	٤,٨	٢٢٤٢٠٠٠	٥, -	٣,٥	٤٠,٢	١٩٧٨٠٠٠	٤,٨	٢,٢	٢٣,٧
الجزائر	٣٠٨٣٠٠٠	٩,٣	٤٥١١٠٠٠	١٠	٣,٩	٤٦,٣	٣٩٥٤٠٠٠	٩,٦	٢,٥	٢٨,٣
السعودية	١٩٤٨٠٠٠	٥,٩	٣٢٤٥٠٠٠	٧,٢	٥,١	٦٤,٩	٣٠٥٥٠٠٠	٧,٤	٤,٥	٥٥,٢
السودان	٣٧٠٠٠٠٠	١١,١	٣٨٩٨٠٠٠	٨,٦	٠,٥	٥,٤	٣٥٠٢٠٠٠	٨,٥	٠,٦ -	٥,٤ -
سورية	١٧٩٤٠٠٠	٥,٤	٢٦٠٥٠٠٠	٥,٨	٣,٨	٤٥,٢	٢١٦٢٠٠٠	٥,٣	١,٩	٢٠,٥
العراق	٣٠٠٨٠٠٠	٩,١	٤٥٦٦٠٠٠	١٠	٤,٣	٤٠,٢	٤٣٠٢٠٠٠	٩,٧	٣,٦	٣٢,٢
عمان	١٩٢٠٠٠	٠,٦	٢٥٧٠٠٠	٠,٦	٣, -	٣٣,٩	٢٥٧٠٠٠	٠,٦	٣,٠	٣٣,٩
قطر	٧٤٠٠٠	٠,٢	١٣٦٠٠٠	٠,٢	٦,٣	٨٣,٨	١٣٣٠٠٠	٠,٢	٦,١	٧٩,٧
الكويت	٢٩٧٠٠٠	٠,٩	٤١٤٠٠٠	٠,٩	٣,٤	٣٩,٤	٣٩٣٠٠٠	٠,٩	٢,٨	٣٢,٣
لبنان	٥٥٠٠٠٠	١,٦	٥٩٩٠٠٠	١,٣	٠,٨	٨,٩	٥٩٩٠٠٠	١,٥	٠,٨	٨,٩
ليبيا	٧٣٥٠٠٠	٢,٢	١٤١٤٠٠٠	٣,١	٦,٧	٩٢,٤	١٢٦٠٠٠٠	٣,١	٥,٥	٧١,٤
مصر	٩٤٨٨٠٠٠	٢٨,٦	١٣٥٠٦٠٠٠	٣٠,٢	٣,٣	٣٧,٩	١١٨٣٦٠٠٠	٢٨,٧	٢,٣	٢٥,٥
المغرب	٤٣٠٨٠٠٠	١٣, -	٥١٤٥٠٠٠	١١,٤	١,٨	١٩,٤	٤٩٣٢٠٠٠	١٢, -	١,٤	١٤,٥
اليمن الجنوبي	٣٥٧٠٠	١,١	٥١٠,٠٠٠	١,١	٣,٥	٤٢,٩	٤٠٧٠٠٠	١, -	١,٢	١٤, -
اليمن الشمالي	١٣٦١٠٠٠	٤,١	١٣١٢٠٠٠	٢,٩	٠,٤-	٣,٦ -	١٢٢٠٠٠٠	٣, -	١,١ -	١٠,٤ -
المجموع	٣٣٢٠٩٠٠٠	١٠٠	٤٥٠٨١٠٠٠	١٠٠	٣,١	٣٦	٤١١١٤٠٠٠	١٠٠	٢,١	٢٤

المصدر : احتسبت من : World Bank, «Country Reports,» table (3-1) بعد استبعاد ايران .

وتختلف معدلات النمو بين قطر وآخر ، فيبلغ معدل النمو اقصى ارتفاعه بالنسبة للامارات العربية المتحدة ، حيث قدر معدل النمو في حالة النمو السريع بنحو ٨ بالمائة وفي حالة تباطؤ معدلات النمو بنحو ٦,٩ بالمائة سنوياً . ويرتفع معدل نمو العمالة عن معدل نمو السكان في كل البلاد العربية باستثناء الاردن ولبنان والسودان واليمن العربية في حالة النمو السريع . ويعود انخفاض معدل نمو العمالة في لبنان طبقاً للدراسة نتيجة حالة عدم الاستقرار والهجرة للخارج واستهلاك رأس المال . اما بالنسبة للسودان فإن النمو المنخفض للعمالة يرجع الى مشاكل النقد الاجنبي التي يواجهها الاقتصاد السوداني وركود الزراعة ، وأما اليمن والاردن فيعود الى الانخفاض في حجم العمالة في الزراعة نتيجة تحديثها ، وعدم امكان امتصاص القطاع الحديث للعمالة التي تم تحريرها من العمل الزراعي ، وقد قدرت الدراسة لذلك ان ينخفض الحجم الكلي للطلب على العمالة في اليمن خلال السنوات العشر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ في حالتي النمو السريع والبطيء ، وان يحقق الاردن معدلات نمو منخفضة للعمالة في كلا الحالين .

وستكون معدلات نمو العمالة اقل من معدلات نمو السكان في احد عشر قطراً في حالة تباطؤ معدلات النمو . وتشمل هذه الاقطار كل الاقطار غير النفطية بالاضافة الى الجزائر . وسوف يؤدي تباطؤ التنمية الى بروز ظاهرة البطالة خاصة في مصر وتونس والمغرب .

أ ـ التركيب القطاعي

تنبأت الدراسة بتغير التركيب القطاعي للعمالة بدرجة ملحوظة في خلال السنوات العشر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ . فبينما كانت **العمالة الزراعية** تكوّن نحو ٤٥ بالمائة من العمالة في الاقليم في عام ١٩٧٥ ، فإن مشاركة الزراعة في العمالة ستنخفض الى نحو ٣٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ سواء في حالتي النمو السريع او البطيء نتيجة للنمو الاسرع في الحالتين في القطاع الحديث . ويقدر ان **قطاع المرافق** سوف يحقق اعلى نسبة نمو (٨٦ بالمائة ، ٦٠ بالمائة في حالتي النمو السريع والبطيء على التوالي) ويليه **قطاع الانشاءات** (٧٢ بالمائة ، ٥٥ بالمائة) كذلك تحقق الخدمات معدلات نمو مرتفعة في العمالة (٥٢ بالمائة ، ٣٦ بالمائة) .

ويبرز توزيع الزيادة في العمالة بين القطاعات ، ان قطاع الخدمات هو المسؤول عن الجزء الاكبر من زيادة الاستخدام في كلتا حالتي النمو السريع والبطيء (٣٢ بالمائة ، ٣٥ بالمائة) يليه قطاع التشييد (١٨,٢ بالمائة ، ٢١,٨ بالمائة) فالصناعة التحويلية (١٦,٨ بالمائة ، ١٢,٥ بالمائة) فقطاع التجارة والمال (١٤,٤ بالمائة ، ١٩,٥ بالمائة) .

وتختلف صورة النمو القطاعي بعض الشيء في الاقطار الاساسية المستوردة للعمالة حيث يزيد الطلب على العمالة بما يزيد عن الضعف في قطاعات الصناعة التحويلية والمرافق والانشاءات في حالة النمو السريع ، حيث تبلغ معدلات النمو ١٠٩ بالمائة ، ١٣٠ بالمائة ، ١٤٠ بالمائة على التوالي ، بينما تزداد العمالة في قطاعي التجارة والمال والخدمات بمعدل يبلغ نحو

٦٦ بالمائة . وعلى الرغم من ان معدلات نمو الطلب على العمالة في كل القطاعات سوف تنخفض في حالة النمو البطيء ، فإن الطلب على العمالة في عام ١٩٨٥ في قطاعي المرافق والانشاءات يظل اكثر من ضعف الطلب في عام ١٩٧٥ .

وكما هو الحال بالنسبة للاقليم في عمومه فإن قطاع الخدمات في الاقطار المستقبلة للعمالة يقدر ان يكون هو اكثر القطاعات استخداماً للزيادة في العمالة حيث سيمتص نحو ٣٠ بالمائة من العمالة الاضافية . يليه قطاع الانشاءات الذي يقدر ان يستوعب ٢٩ بالمائة من العمالة الاضافية . ورغم معدلات الزيادة المرتفعة في قطاعي الصناعة التحويلية والمرافق فإن نصيب قطاع الصناعة التحويلية في العمالة الجديدة لن يتجاوز ١٢ـ ١٣ بالمائة بينما تستخدم المرافق نسبة اصغر من الزيادة في العمالة .

وكنتيجة للنمو المتفاوت في القطاعات المختلفة سوف يتغير ايضاً التركيب القطاعي لقوة العمل الوافدة . فبينما كان **قطاع الانشاءات** هو اكثر القطاعات استخداماً لقوة العمل الوافدة في عام ١٩٧٥ (٣٥,٢ بالمائة من مجموع العمالة الوافدة) يليه **قطاع الخدمات** (٢٨,٦ بالمائة) **فقطاع المال والتجارة** (١٣,٨ بالمائة) ، فإن قطاع الخدمات سيصبح هو المستخدم للجزء الاكبر من العمالة الوافدة في عام ١٩٨٥ . حيث يرتفع نصيبه الى ٣ بالمائة من ٢٨,٦ بالمائة بينما ينخفض نصيب قطاع الانشاءات من ٣٥,٢ بالمائة الى ٢٤,٤ بالمائة،وذلك في حالة النمو السريع . اما في حالة تباطؤ النمو فإن نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات من مجموع العمالة الوافدة يقدر ان يصل الى ٣٣,٥ بالمائة وينخفض نصيب قطاع الانشاءات ايضاً ولكن بنسبة اقل ليصبح ٢٧,٤ بالمائة . على ان اكبر زيادة نسبية في العمالة الوافدة سوف تكون في قطاع الزراعة الذي يقدر ان يزداد عدد العمال الوافدين فيه من ٩٥٠٠٠ عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٢١٥٠٠ في عام ١٩٨٥ . ويعود هذا من ناحية الى نمو القطاع ، كما يعود من ناحية اخرى الى تحول العناصر المحلية من العمل في القطاع الزراعي الى العمل في قطاعات اكثر اجراً وذات مرتبة اجتماعية اعلى .

ويقدر ان يمتص قطاع الخدمات ٣٤ بالمائة من الزيادة في العمالة الوافدة في حالة النمو السريع ، وترتفع هذه النسبة الى ٣٨ بالمائة من الزيادة في حالة النمو البطيء . ويقدر ان يستوعب قطاع الانشاءات ١٥ بالمائة من الزيادة ، اما قطاع الصناعات التحويلية فإن نصيبه سيكون اقل من ٧ بالمائة (تكون النسب هي ١٩ بالمائة ، ٥,٢ بالمائة في حالة النمو البطيء) .

ب ـ التركيب المهني

يصاحب التغير في التركيب القطاعي تغير مماثل في التركيب المهني للقوى العاملة المطلوبة في عام ١٩٨٥ . فبينما كان المهنيون والفنيون يمثلون ١ بالمائة فقط من العمالة في الاقليم في عام ١٩٧٥ فإن نسبتهم سترتفع الى ٢ بالمائة في عام ١٩٨٥ ، اذ يزيدون بنحو

١٥٠ بالمائة خلال الفترة وبمعدل سنوي للزيادة يبلغ ٩,٦ بالمائة . وعلى العكس من ذلك فإن العمالة غير الماهرة سينخفض نصيبها من ٦٣ بالمائة من مجموع العمالة في عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٤ بالمائة في نهاية السنوات العشر . وستكون نسبة الزيادة الكلية في العمالة غير الماهرة هي في حدود ١٤ بالمائة فقط في حالة النمو السريع اي بمعدل زيادة سنوية لا تتجاوز ١,٣ بالمائة بينما ستقتصر الزيادة على ٣,٣ بالمائة فقط في عشر سنوات في حالة النمو البطيء وبمعدل سنوي لا يتجاوز ٠,٣ بالمائة .

جدول رقم (١ ـ ١٢)

العمالة الوافدة الى البلدان الرئيسية السبعة المستوردة للعمال في الوطن العربي طبقاً للقطاع الاقتصادي ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

السنة / القطاع	١٩٧٥		١٩٨٥					
			حالة النمو السريع			حالة النمو البطيء		
	عدد الوافدين	النسبة المئوية	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة
الزراعة	٩٤٩٠٠	٥,٩	٥٢١٥٠٠	١٤,٧	٤٤٩,٩	٢٨٨٥٠٠	٩,٣	٢٠٤, -
المناجم والمحاجر	٢٤٢٠٠	١,٥	٥٦٨٠٠	١,٦	١٣٤,٧	٥٤٨٠٠	١,٨	١٢٦,٤
الصناعات التحويلية	٩٧٨٠٠	٦,١	٢٢٨٤٠٠	٦,٤	١٣٣,٩	١٧٧٤٠٠	٥,٧	٨١,٤
المرافق العامة	١٤٦٠٠	١,٥	٦٤٠٠٠	١,٨	١٦٠,٢	٥٨٧٠٠	١,٩	١٣٨,٦
التشييد	٥٦٣٩٠٠	٣٥,٢	٨٦٥٢٠٠	٢٤,٤	٥٣,٤	٨٥٣١٠٠	٢٧,٤	٥١,٢
التجارة والمال	٢٢١٦٠٠	١٣,٨	٤٣٥٧٠٠	١٢,٣	٩٦,٦	٤٠١٨٠٠	١٢,٩	٨١,٣
النقل والمواصلات	١١٦٨٠٠	٧,٤	٢٦١٧٠٠	٧,٤	١٢٤,٥	٢٣٣٩٠٠	٧,٥	١٠٠,٢
الخدمات	٤٥٧٠٠٠	٢٨,٦	١١١٥٧٠٠	٣١,٤	١٤٤,١	١٠٤٦٠٠٠	٣٣,٥	١٣٢,٨
المجموع	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠	٣٥٤٨٣٠٠	١٠٠	١٢١,٦	٥١١٣٨٠٠	١٠٠	٩٤,٥

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٤ ـ ٥) ، مع تصحيح نسب الزيادة .

وتبرز الظاهرة نفسها وإن بدرجة اكبر في الاقطار الاساسية المستقبلة للعمالة ، فتنخفض نسبة العمالة غير الماهرة في الاقطار النفطية السبعة من ٥٩ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٤٦,٥ بالمائة ، ٤٥,٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ في حالتي النمو السريع والبطيء من جملة العمال ، رغم ان الزيادة في اعداد العمالة غير الماهرة ستكون بنسب تبلغ ٦٩ بالمائة ، ٣٥,٦ بالمائة في حالة النمو السريع والبطيء على التوالي . وعلى العكس من الانخفاض في نسبة العمالة غير الماهرة فإن كل فئات المهن الاخرى ترتفع نسبتها في حالة النمو السريع ، فالمهنيون والفنيون ترتفع نسبتهم من ١,٥ بالمائة الى ٣ بالمائة ، وتبلغ نسبة الارتفاع في الاعداد المطلقة لهذه الفئة ٢٥٢ بالمائة في حالة النمو السريع . وسوف يزداد الطلب على فئة

الحرف دون المهنية والفنية خلال السنوات العشر بنحو ١٠٢,٥ بالمائة وترتفع نسبتها من ٣,- بالمائة من مجموع العمالة الى ٣,٥ بالمائة . وسوف تزداد نسبة العمال المهرة وشبه المهرة من ٣٠ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٣٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ في حالة النمو السريع .

وستؤدي الزيادة السريعة في الفئات ذات المهارات العالية الى زيادة كبيرة في نصيبها من العمالة المهاجرة في عام ١٩٨٥ . فمن المتوقع ان ترتفع نسبة مجموعة المهنيين من نحو ١٦,٣ بالمائة من مجموع العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٢,٤ بالمائة في عام ١٩٨٥ في حالة النمو السريع . وحتى في حالة النمو البطيء ، فإن فئة المهنيين والفنيين والحرف المهنية الاخرى ينتظر ان تصل الى ١٢,٣ بالمائة من العمالة الوافدة مقارنة بـ ٨,٧ بالمائة في عام ١٩٧٥ . وسيزداد الطلب على المهنيين والفنيين الوافدين في حالة النمو السريع بنحو اربعة اضعاف ما كان عليه الطلب في عام ١٩٧٥ . ويزداد الطلب بدرجة اشد على الحرف دون المهنية ويرتفع نصيبها من العمالة الوافدة من ٤ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٦ بالمائة في عام ١٩٨٥ . وتزداد كل فئات المهارة باستثناء العمالة غير الماهرة بأكثر من ١٠٠ بالمائة . بينما لن تتجاوز الزيادة في العمالة غير الماهرة ٩٧ بالمائة خلال السنوات العشر . وبصفة عامة سيميل خليط المهارات الى الارتفاع خلال فترة الاستشراف . ويقدر ان يؤدي هذا الارتفاع في مستوى المهارات المطلوبة بالاضافة الى الزيادة الكلية في حجم العمالة الى ضغوط على الاقطار المصدرة للعمالة .

ج ـ توزيع العمالة الوافدة بين الجنسيات

تتوقع الدراسة ان تتزايد اعداد العمال الوافدين من الدول الآسيوية وان تتزايد اهميتهم النسبية لأجمالي حجم العمالة الوافدة . كما قدرت ان تنخفض نسبة العمالة العربية الوافدة الى مجموع العمالة الوافدة . فمن المقدر ان تنخفض النسبة الكلية للعمالة العربية من نحو ٦٥ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى نحو ٥١,٩ بالمائة في عام ١٩٨٥ وسوف ينخفض نصيب الاقطار العربية الثلاثة المصدرة لاكبر قدر من العمالة وهي مصر واليمن والاردن. فبينما تجاوز نصيب الاقطار الثلاثة من مجموع العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ (٥١ بالمائة) فإن نصيبهم من العمالة الوافدة في عام ١٩٨٥ لن يتجاوز ٣٦,٢ بالمائة . هذا بالرغم من زيادة العمالة المرسلة من البلدان الثلاثة بنحو ٧٣,٦ بالمائة خلال الفترة . ويقدر ان العمالة العربية الوافدة في مجموعها لن تساهم الا بنحو ٣٧ بالمائة او ٣٥ بالمائة في الزيادة في قوة العمل الوافدة في العقد محل الاستشراف في حالتي النمو السريع والبطيء على التوالي .

اما بالنسبة للعمالة من خارج المنطقة فإنه بالرغم من زيادة عدد الوافدين من الباكستان بنحو ١٧٠ بالمائة وزيادة عدد الوافدين من الهند بنحو ١٥٧ بالمائة فإن نسبة الوافدين من شبه القارة الهندية سيظل ثابتاً تقريباً في عام ١٩٨٥ بالنسبة لما كان عليه في عام ١٩٧٥ . وبعكس ذلك فإن العمالة الوافدة من جنوب وجنوب شرق آسيا سوف تزيد نسبتها من ١,٣ بالمائة في عام ١٩٧٥ الى ٩,٥ بالمائة في عام ١٩٨٥ في حالة النمو السريع او ١٠,٩ بالمائة من جملة

جدول رقم (١ ـ ١٣)

العمالة الوافدة الى البلدان الرئيسية المستوردة للعمال في الوطن العربي طبقاً لاقسام المهن ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

السنة / اقسام المهن	١٩٧٥		١٩٨٥					
			حالة النمو السريع			حالة النمو البطيء		
	عدد الوافدين	النسبة المئوية	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة
حرف مهنية وفنية	٤٣٥٠٠	٢,٧	١٥٨٨٠٠	٤,٥	٢٥٣,٦	١٤٨١٠٠	٤,٨	٢٤٠,٤
حرف مهنية اخرى	٩٥٤٠٠	٦,ـ	٣٥٣٤٠٠	٧,١	٦٥,٦	٢٣٤٦٠٠	٧,٥	١٤٥,٩
حرف دون مهنية وفنية	٥٤٣٠٠	٣,٤	١٧٣٧٠٠	٤,٩	٢١٩,٩	١٦٣,٦٠٠	٥,٣	٢٠١,٣
حرف دون مهنية اخرى	٦٦٦٠٠	٤,٢	٢٠٧٧٠٠	٥,٩	٢١١,٩	١٩١١٠٠	٦,١	١٨٦,٩
حرف مكتبية ويدوية ماهرة	٢٧١٩٠٠	١٧,٠	٦٠٩٢٠٠	١٧,٢	١٢٤,ـ	٥٦٣٧٠٠	١٨,١	١٠٧,٣
حرف مكتبية ويدوية شبه ماهرة	٣١٣٣٠٠	١٩,٦	٦٥٣٧٠٠	١٨,٤	١٠٨,٦	٥٩٠٨٠٠	١٩,٠	٨٨,٦
حرف غير ماهرة	٧٥٥٨٠٠	٤٧,١	١٤٩١٩٠٠	٤٢,ـ	٩٧,٤	١٢٢٢٠٠٠	٣٩,٢	٦١,٧
المجموع	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠	٣٥٤٨٤٠٠	١٠٠	١٢١,٦	٣١١٣٩٠٠	١٠٠	٩٤,٥

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٤ ـ ٩) .

حجم العمالة الوافدة في البلدان المستوردة للعمالة

(الجزائر ـ البحرين ـ العراق ـ الكويت ـ ليبيا ـ عمان ـ قطر ـ السعودية ـ الامارات العربية المتحدة) طبقاً للجنسية ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

السنة / الجنسية	١٩٧٥		١٩٨٥ (حالة النمو السريع)				١٩٨٥ (حالة النمو البطيء)			
	العدد (بالالف)	النصيب (٪)	العدد (بالالف)	النصيب (٪)	معدل النمو السنوي(٪)	النصيب من الزيادة الكلية (٪)	العدد (بالالف)	النصيب من الزيادة الكلية (٪)	معدل النمو السنوي(٪)	النصيب من الزيادة الكلية(٪)
اردنيون	١٣٩,-	٨,٦	٢٦٣,٤	٦,٥	٦,٦	٥,١	٢٦٧,-	٧,٩	٦,٧	٧,٢
تونسيون	٢٩,٨	١,٨	٩٤,-	٢,٣	١٢,٢	٢,٦	٦٢,٢	١,٨	٧,٦	١,٨
سودانيون	٢٦,-	١,٦	٨٨,١	٢,٢	١٣,-	٢,٥	٨٠,-	٢,٤	١١,٩	٣,-
سوريون	٣٨,١	٢,٤	١١٣,-	٢,٨	١١,٥	٣,١	٩١,٨	٢,٧	٩,٢	٣,-
عراقيون	١٨,٧	١,٢	١٢,٤	٠,٣	-٤,٠	-٠,٣	١١,٦	٠,٣	-٤,٧	-٠,٤
عمانيون	٣٠,٨	١,٩	٤٦,-	١,١	٤,١	٠,٦	٤٤,٦	١,٣	٣,٨	٠,٨
لبنانيون	٢٨,٥	١,٨	٨٦,١	٢,١	١١,٧	٢,٤	٧١,٧	٢,١	٩,٧	٢,٤
مصريون	٣٥٣,٧	٢٢,-	٧٦١,٧	١٨,٨	٨	١٦,٧	٦١٦,٩	١٨,٢	٥,٧	١٤,٧
مغاربة	٢,٢	٠,١	١٢,٥	٠,٣	١٩,-	٠,٤	٩,٨	٠,٣	١٦,١	٠,٤
يمنيون جنوبيون	٤٥,٨	٢,٨	٨٤,٧	٢,١	٦,٣	١,٦	٨٠,٩	٢,٤	٥,٩	٢,-
يمنيون شماليون	٣٢٨,٥	٢٠,٤	٤٠٠,٨	٩,٩	٢,-	٣,-	٢٨١,-	١١,٢	١,٥	٢,٩
ايرانيون	٧٠,-	٤,٣	١١٥,٦	٢,٨	٥,١	١,٩	٩٨,١	٢,٩	٣,٤	١,٦
باكستانيون	٢٠٥,٧	١٢,٨	٥٥٥,١	١٣,٧	١٠,٤	١٤,٣	٤٤٦,-	١٣,١	٨,-	١٣,٥
جنوب شرق آسيويين	٢٠,٥	١,٣	٣٨٣,٩	٩,٥	٣٤,-	١٤,٨	٣٦٩,٩	١٠,٩	٣٣,٥	١٩,٦
هنود	١٤١,٩	٨,٨	٣٦٤,٤	٩,-	١٠,-	٩,١	٢٩١,٢	٨,٦	٧,٥	٨,٤
باقي العالم	١٣٠,٨	٨,٢	٦٧٧,٩	١٦,٦	١٧,٩	٢٢,٢	٤٧٢,٨	١٣,٩	١٣,٧	١٩,١
المجموع	١٦١٠,٠٠٠	١٠٠	٤٠٥٩,٦	١٠٠	٩,٧	١٠٠	٣٣٩٥,٥	١٠٠	٧,٧	١٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٤ ـ ١٤) .

العمالة الوافدة في حالة النمو الابطأ . ويبين الجدولان رقم (١ ـ ١٤) و (١ ـ ١٥) توزيع العمالة الوافدة الى الاقطار العربية المستوردة مقسمة طبقاً للجنسية ومجموع الجماعات الاثنية .

جدول رقم (١ ـ ١٥)

توزيع العمالة الوافدة في البلدان العربية الرئيسية المستوردة للعمالة طبقاً للجماعات الاثنية الرئيسية ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

السنة / الجماعات الاثنية الرئيسية	١٩٧٥		١٩٨٥		
			حالة النمو السريع		
	عدد الوافدين	النسبة المئوية	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة(٪)
عرب	١٠٤١١٠٠	٦٥,-	١٨٤٢٨٠٠	٥١,٩	٧٧,-
جنوب آسيويين	٣٤٧٦٠٠	٢١,٦	١٩٠٢٠٠٠	٢٥,٤	١٥٩,٥
جنوب شرق آسيويين	٢٠٥٠٠	١,٣	٣٧٥٥٠٠	١٠,٥	١٧٠٧,-
آخرون	١٩٢٢٠٠	١٢,١	٤٣٢٩٠٠	١٢,٢	١٢٥,٢
المجموع	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠	٣٥٤٨٣٠٠	١٠٠	١٢١,٧

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٤ ـ ١٥) .

د ـ هجرة المعالين المصاحبين للعمالة الوافدة

افترضت الدراسة زيادة الضغط من اجل التحاق المعالين بعائليهم خلال فترة الهجرة للاستفادة من ظروف الحياة الافضل في الاقطار العربية المستقبلة للعمالة ، هذا بالاضافة الى تأثير عدم الاستقرار في البلاد التي يتم منها الهجرة كما في حالة لبنان . وتقدر الدراسة ان الفئات ذات المهارة المهنية الاعلى اكثر ميلاً بصفة عامة الى اصطحاب عائلاتها معها . كما ان المهاجرين من جنوب آسيا سواء منهم العمال المهرة ام غير المهرة يميلون الى استجلاب عائلاتهم والاستقرار في بلد الاستخدام . وفي تقدير الدراسة ان معدل المشاركة الاجمالي ـ الذي كان سائداً في عام ١٩٧٥ وهو ٥١,٢ بالمائة ـ كان معدلاً مرتفعاً ارتفاعاً غير عادي ، وذلك لأن عام ١٩٧٥ كان بدء فترة الهجرة المتسعة الى البلاد العربية النفطية ، حيث اندفع العديد من العاملين الى الهجرة الى الاقطار النفطية دون ان تصاحبهم عائلاتهم . الا ان استقرار قوة العمل سوف تدفع العاملين الى محاولة ضم عائلاتهم اليهم في مواطن الاستخدام . كما ان المهاجرين الجدد سيصاحبون عائلاتهم منذ البداية . ولذلك توقعت الدراسة ان يحدث ارتفاع سريع في هجرة المعالين ، وان تتم هذه الزيادة في المراحل الاولى لفترة الدراسة . وقدر ان تنخفض معدلات المشاركة الاجمالية في عام ١٩٨٥ الى نحو ٣٢,٥

بـالمائـة وان يرتفـع العدد الكـلي للوافدين من العـاملين واسرهم من ٣,١ مليـون نسمة عـام ١٩٧٥ الى نحـو ١٠,٩ مليون نسمـة او حتى ٩,٥ مليـون نسمـة في حـالتي النمـو السـريـع والبطيء .

وسوف يتضاعف السكان العرب الوافدون نحو اربع مرات خلال الفتـرة ، بينما سيـزداد عدد السكان من الهنود والباكستانيين بنحو خمس مرات ، رغم ان العمـالة الـوافدة من هـذين القـطرين ستزيـد بمقدار الضعف فقط خـلال الفترة ، وذلـك على عكس حـال الوافـدين من جنوب شرق وشرق آسيا الذين ستظل نسبة مشاركتهم المرتفعة على ما هي عليه .

٤ ـ ملاحظات عامة حول دراسة البنك الدولي عن «قوة العمل والهجرة الدولية للعمل في الشرق الاوسط وشمال افريقيا »

أ ـ لا شك ان هذه الدراسة قد اتيح لها قدر مهم من البيانات مكنت فـريق البحث من اصدار احدى افضل الدراسـات حتى الآن عن الظواهـر موضـع البحث . وبالـرغـم من ذلك فإن الدراسة تظل جزئية بالنسبة لمـوضوعهـا ، اذ اقتصرت بصفـة أساسيـة على دراسـة الهجرة الدولية الى البلاد العربية النفطية وبصفة خاصة الاقـطار النفطيـة في الخليج وليبيـا . وتتضمن المنطقة الجغرافية التي غـطتها الـدراسة حـركات اخـرى لهجرة القـوى العاملة لم تكن مـوضع اهتمام الدراسـة او عنايتهـا رغم اهميتها كميـاً وكيفياً ، ورغم التـأثير الهـام لها عـلى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على اقطار المنطقة . ونشير بوجه خاص الى الهجرات التاليـة التي تعتبر ضمن حركة الهجرة الدولية للعمل في المنطقة التي كانت موضع الدراسة .

(١) هجرة الكفاءات العـربية للعمـل خارج الـوطن العربي ، خـاصة الهجـرة الى دول غرب اوروبا وكندا والولايات المتحدة واستراليا .

(٢) الهجـرة الواسعـة للعمالـة من الشمال الافـريقي ، خاصـة من المغـرب والجـزائـر وتونس ، للعمل في فرنسا ودول السوق الاوروبية المشتركة .

(٣) الهجرات الافريقية للعمل في بعض البلدان العربية ، خـاصة الهجـرة الى السودان من نيجيريا وتشاد وغيرهما .

وعلى الرغم من ان حجم هجرة الكفاءات العربية قد يكون محدوداً نسبياً اذا مـا قورن بالاعداد الكلية للعمالة العربيـة التي تعمل خـارج اقطارها، فإنها تبقى ظـاهرة مهمـة تستحق العناية كنتيجة لتأثير هذه الهجرة على مدى توفر الكفاءات العـربية المهنيـة والفنية المـاهرة والتي تشتد حاجة البلاد العربية اليها في هذه المرحلة من مراحل نموها وتقدمها .

جدول رقم (١-١٦)

السكان الوافدون في البلدان العربية حسب الجنسية ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

الجنسية / السنة	١٩٧٥		١٩٨٥					
			حالة النمو السريع			حالة النمو البطيء		
	عدد الوافدين	النسبة المئوية	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة(٪)
اردنيون	٥٠٣٠٠٠	١٥,٩	١١٣٨٩٠٠	١٠,٦	١٦٦,١	١٣٠٥٠٠٠	١٢,٦	١٦٠,٥
تونسيون	٥٢٤٠٠	١,٧	٣٣٢٠٠٠	٢,٧	٥١٤,٨	٢٢٨٠٠٠	٢,١	٣٢٢,٢
سودانيون	٦٤٥٠٠	٢,١	٣٦٥٠٠٠	٢,٩	٤٦١,٥	٣٤٦٠٠٠	٣,٢	٤٣٢,٨
سوريون	١٠٤٦٠٠	٣,٣	٤٤٠٠٠٠	٣,٥	٣١٩,-	٣٩٨٠٠٠	٣,٧	٢٧٩,١
عراقيون	٤٧٠٠٠	١,٥	٥٧٢٠٠	٠,٥	٢٣,٤	٥٦٠٠٠	٠,٥	١٩,١
عمانيون	٥٦٩٠٠	١,٧	١٤٥٠٠٠	١,٢	١٥٤,٤	١٤٣٠٠٠	١,٣	١٥٠,٨
لبنانيون	٥٢٦٠٠	١,٧	٢٨٩٠٠٠	٢,٣	٤٤٥,٣	٢٧٢٠٠٠	٢,٥	٤١٣,٧
مصريون	٦٢٠٣٠٠	١٩,٧	٢٣٩٨٦٠٠	٢٠,-	٣٠٢,١	٢١٠١٠٠٠	١٩,٣	٢٣٨,٨
مغاربة	٤٧٠٠	٠,٢	٥٧٠٠٠	٠,٥	٧١٤,٣	٤٣٠٠٠	٠,٤	٥١٤,٣
يمنيون جنوبيون	١٢٣٣٠٠	٣,٩	٣٧٤٠٠٠	٣,-	٢٠٤,١	٣٦٢٠٠٠	٣,٤	١٩٥,١
يمنيون شماليون	٦٠٧٦٠٠	١٩,٣	٨٨٩٠٠٠	٧,١	٤٦,٢	٧٦٩٠٠٠	٧,-	٢٦,٤
ايرانيون	١٤٢٤٠٠	٤,٥	٤٢٥٠٠٠	٣,٤	١٩٩,٢	٣٧٥٠٠٠	٣,٥	١٦٤,١
باكستانيون	٣٥٣٨٠٠	١١,٢	١٨٥٦٠٠٠	١٤,٩	٤٢٥,٨	١٦٢٨٠٠٠	١٥,-	٣٦١,٢
جنوب شرق اسيويين	٢١٦٠٠	٠,٦	٣٧٤٠٠٠	٣,-	١٧٧٠,-	٣٧٢٠٠٠	٣,٤	١٧٦٠,-
هنود	٢٠٥٧٠٠	٦,٥	١٠٠٢٠٠٠	٨,-	٣٨٦,٤	٨٤٣٠٠٠	٧,٨	٣٠٥,٢
جنسيات اخرى	١٦٦٩٠٠	٦,١	٢٠٣٥٠٠٠	١٦,٤	٩٤٣,٦	١٥٦٥٠٠٠	١٤,٣	٦٠٧,٦
المجموع	٣١٢٧٤٠٠	١٠٠,-	١٢٤٧١٠٠٠	١٠٠	٢٩٥,-	١٠٨٠٧٠٠٠	١٠٠	٢٤١,٢

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٤ - ١٦) .

اما بالنسبة للهجرة من الشمال الافريقي الى السوق الاوروبية المشتركة ، فإن اعدادهم في عام ١٩٧٩ في بلاد السوق (عدا انكلترا) كانت تناهز ١,٦ مليون مهاجر ، نصفهم تقريباً من الجزائريين . والجزء الاكبر من الباقين من المغرب الاقصى وتونس . والهجرة من بلاد المغرب الى السوق الاوروبية المشتركة ظاهرة لها خصوصيتها ، الا انها تكون جزءاً من ظاهرة الهجرة الدولية من الشمال الافريقي ، التي يهدف مشروع البحث لدراستها .

وعلى الرغم من ان الهجرة الافريقية للعمل في السودان قد تمت بصفة اساسية قبل الحرب العالمية الثانية . ورغم ان المهاجرين الجدد هم اعداد محدودة اذا قورنوا بحجم الهجرات السابقة ، الا ان العمالة الوافدة في السودان ،خاصة في شمال السودان وغربه ، والتي انتقلت الى السودان من اجل العمل هي ظاهرة تستحق الدراسة ايضاً . وقد قدر اعداد النيجيريين في السودان في منتصف السبعينات بما يناهز المليون نسمة تقريباً[٢٩] .

ب ـ شمل تحديد الحجم الكلي للقوى العاملة في المنطقة في سنة الاساس وتوقعات احتياجات القوى العاملة في عام ١٩٨٥ القوى العاملة في ايران . كما ان البيانات المتعلقة بتوزيع العمالة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا طبقاً للقطاع الاقتصادي او لاقسام المهن تتضمن العمالة الايرانية ايضاً . ولا يبدو السبب الذي أورده البحث لضم ايران للمنطقة مقنعاً ، فقد جاء في مقدمة البحث ان ايران قد ضمت ضمن الاقليم « بسبب المشاركة الايرانية في سوق العمل بالاقليم »[٣٠] . والمشاركة الايرانية هل اقل من مشاركات دول اخرى كثيرة مثل الهند والباكستان ؟ ورغم اهمية ارقام الهجرة من الدولتين الاخيرتين ، فإن معالجة الهجرة منهما الى الاقليم لم تتطلب ضمهما ضمن حدوده . والشيء نفسه ينطبق على ايران . ولعله مما يجدر الاشارة اليه انه على الرغم من ورود ارقام العمالة الايرانية ضمن الارقام الخاصة بسنة الاساس واحتياجات العمالة والتقسيم المهني والقطاعي لها . فإن العمالة وحركة الهجرة من او الى ايران لم تكن موضوعاً لأي اهتمام خاص . وفي تقديرنا ان ضم البيانات الخاصة بايران مع بيانات الاقطار العربية يؤدي الى تشويه حقيقة الاوضاع في منطقة الوطن العربي دون اي فائدة تجنيها الدراسة من هذا الضم . وقد حاولنا لذلك عند توفر البيانات استبعاد الارقام الخاصة بايران من ضمن الجداول موضع العرض هنا . وبقيت بعض البيانات الاخرى متأثرة بهذا التشويه .

ج ـ المعالجة المبتسرة لعدد من الاقطار العربية وخاصة الجزائر والعراق . والجزائر هي احد الاقطار المرسلة الاساسية للعمالة الى دول السوق الاوروبية المشتركة ، وقد أهملت هذه الهجرة بالكامل كما سبق الاشارة . وعولجت الجزائر باعتبارها احد الاقطار العربية المصدرة

---

(٢٩) مارك ردوفيل ، « ملاحظات حول ديموجرافية ومستوطنات النيجيريين في شمال السودان ، » في : الهجرة الوافدة الى والهجرة الداخلية في السودان ، إعداد وإسهام محمد العوض جلال الدين ومحمد يوسف احمد المصطفى (السودان : مجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، المجلس القومي للبحوث ، ١٩٧٩) .

(٣٠) World Bank, «Country Reports,» p. 2.

للنفط ، وبالتالي المستقبلة للعمالة . وبالنظر لمحدودية الهجرة اليها في عام ١٩٧٥ ، حيث قدرت العمالة الوافدة بنحو ٠,٢ بالمائة من مجموع القوى العاملة ، وبالنظر لمحدودية الهجرة المحتملة في المستقبل ايضاً ، واحتمال ان تستمر العمالة الوافدة تكون نسبة ضئيلة من العمالة الكلية ، فقد أهمل معالجة الجزائر . وينطبق الامر نفسه على العراق رغم ان حجم الهجرة الى العراق في منتصف الثمانينات ينتظر ان يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً عن حجم الهجرة في عام ١٩٧٥ والذي قدر بنحو ٠,٦ بالمائة من مجموع العاملين . وقد يعود اهمال القطرين السالفين الى الاسباب المتعلقة بمحدودية الهجرة وبالتالي محدودية تأثيرها . كما قد تعود ايضاً الى ندرة البيانات عن كلا القطرين إذ ان كلا من العراق والجزائر هي من اكثر الاقطار العربية احتفاظاً بسرية بياناتها . على ان ذلك لا يبرر الاهمال شبه الكامل لمعالجة القوى العاملة والهجرة في البلدين ، اذ ان اوضاع سوق العمل المختلفة في العراق عن باقي الاقطار المستوردة للعمالة في الخليج وليبيا كانت تتطلب اهتماماً خاصاً لبيان تأثير هذا الاختلاف على علاج المشاكل التي تسببها الهجرة في اسواق اخرى او على طرح وابراز مشاكل اخرى مختلفة .

د ـ على الرغم من ان فريق البحث الخاص بالبنك الدولي قد اتيح له الاطلاع على كل البيانات المتاحة في بعض الاقطار وبخاصة البلدان المستخدمة للعمالة في الخليج والجزيرة العربية ، فإن بعض الارقام الخاصة بتقدير حجم العمالة في سنة الاساس تبقى محل شك في ضوء ما هو متوفر من بيانات اخرى بخاصة بيانات الاقطار المصدرة للعمالة . ونشير بهذا الصدد بوجه خاص الى تقديرات الايدي العاملة المصرية التي تعمل خارج مصر وحجم العمالة الاردنية والسودانية في الوطن العربي . لقد قدرت الدراسة العمالة المصرية المستخدمة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا خارج وطنها في عام ١٩٧٥ بنحو ٣٦٢ الف عامل . يعمل منهم في البلدان السبعة الرئيسية للعمالة ٣٥٣ الف عامل . وعلى الرغم من ان هذه الارقام تفوق تقديرات بحث جامعة درهام لحجم العمالة المصرية المهاجرة في العام نفسه ، فإنها لا تتمشى مع التقديرات التي يمكن الوصول اليها بالاستناد الى بيانات تعداد السكان في عام ١٩٧٦ . اذ تشير نتائج التعداد الى ان نحو ١,٤ مليون مصري كانوا خارج الوطن ليلة التعداد . ورغم ان جزءاً من هؤلاء قد يكون خارج الوطن لأسباب مؤقتة ولفترة قصيرة ، كما ان عدداً منهم قد انتقل الى دول غير عربية للعمل او الدراسة او غير ذلك ، فإن الجزء الاكبر من هؤلاء يقدر انه كان موجوداً بالبلاد العربية . وبافتراض صحة هذه البيانات ، يمكن استنتاج ان اعداد المصريين العاملين بالخارج كانت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ اكثر من ضعف العدد المقدر للعمالة المصرية خارج مصر في تقرير البنك الدولي . فتبين ان نسبة المشاركة الخام بالنسبة للمصريين في الكويت والامارات العربية في عام ١٩٧٥ كانت ٦٢ بالمائة ، ٦٤ بالمائة على التوالي . اما في السعودية فإنها كانت نحو ٤٨,٢ بالمائة في عام ١٩٧٤[٣١] . وبافتراض حد ادنى للمعدل لمتوسط المشاركة للعاملين المصريين في البلاد العربية

(٣١) الامم المتحدة ، اكوا ، قسم السكان ، « الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في =

يبلغ ٥٠ بالمائة فإن عدد المصريين العاملين خارج بلادهم في الشرق الاوسط والشمال الافريقي لا بد من أن يتجاوز ٦٠٠٠٠٠ عامل على الاقل في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . وهو ما يلقى شكاً كبيراً على الارقام الخاصة بالعمالة المصرية في دراسة البنك الدولي.

أما بالنسبة للعمالة الاردنية فالقضية تبدو مختلفة بعض الشيء ، حيث يعتقد بأن دراسة البنك الدولي قد استبعدت العمالة الفلسطينية التي لا تحمل الجنسية الاردنية من ضمن العمالة الاردنية الفلسطينية دون ان تضيفها في اي خلية اخرى من خلايا العمالة العربية . فقد قدرت العمالة الاردنية في الاقطار الرئيسية المستوردة للعمالة في عام ١٩٧٥ طبقاً لدراسة البنك الدولي بنحو ١٣٩ الف عامل . بينما كانت تقديرات العمالة الاردنية والفلسطينية في دراسة منظمة العمل الدولية عن العام نفسه نحو ٢٦٥ الف عامل قدر ان ٥٧ بالمائة منهم هم من الاردنيين ، او ان جملة العمالة الاردنية آنئذٍ كانت في حدود ١٥٠ الف . وهو رقم لا يبعد كثيراً عن تقديرات البنك الدولي خاصة اذا علم ان تقديرات منظمة العمل الدولية تتضمن العاملين في عدد من الاقطار غير مشمولة بالدراسة بواسطة البنك الدولي. واذا كان فصل العمالة الاردنية وحدها قد يكون ضرورياً في اطار النموذج المستخدم لاستشراف التطورات المحتملة في هجرة العمالة العربية حتى عام ١٩٨٥ ، فإن الاستبعاد الكلي للعمالة الفلسطينية ـ غير الاردنية ـ من ارقام العمالة العربية الوافدة قد يؤدي الى عدم اكتمال الصورة او تشويهها .

اما بالنسبة للعمالة السودانية فيلاحظ اولاً ان الارقام الخاصة بالعمال السودانيين خارج بلادهم في عام ١٩٧٥ قد استبعدت السودانيين العاملين في مصر رغم ان بيانات التعداد المصري عام ١٩٧٦ تبرز ان نحو ٨,٧٠٠ من العاملين السودانيين كانوا يعملون في مصر عند التعداد. ومن ناحية اخرى فإن الارقام الخاصة بحجم العمالة السودانية في الاقطار الرئيسية المستقبلة للعمالة في عام ١٩٧٥ تبدو ضئيلة بالمقارنة بنتائج بحوث وتقديرات الباحثين السودانيين ووزارة العمل السودانية ، حيث يقدر د. محمد العوض جلال الدين عدداً من الاقطار العربية المختلفة ، باستثناء مصر ، في عام ١٩٧٨ بنحو ١٨٢ الف ، بلغت نسبة مشاركتهم في قوة العمل ٨٠ بالمائة اي ان مجموع العاملين يقدر بنحو ١٤٦ الف عامل ، قدر ان نحو نصفهم قد هاجروا في سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ . وبمعنى آخر فإن عدد العاملين في البلاد العربية كان في هذا التقدير نحو ٧٠ الف عامل على الاقل في عام ١٩٧٥ .

ورغم ما يمكن أن يكون هناك من مبالغة في بعض التقديرات لدى د. جلال الدين ، الا انه يبقى ان حجم العمالة السودانية في البلاد العربية في عام ١٩٧٥ كما اوردتها بيانات بحث البنك الدولي هي موضع شك[٣٢] .

= دول الخليج ،» ورقة قدمت الى : الامم المتحدة ، اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ ، ص ٦٥ ، الجدول رقم (١٤) .

(٣٢) محمد العوض جلال الدين ، **هجرة السودانيين الى الخارج** ، دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادي والاجتماعي (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩) ، ص ١٩ .

٥ ـ اختبار صحة بعض الفروض والاستنتاجات

أ ـ التوسع في استخدام العمالة غير العربية

تؤكد البيانات المتاحة حول العمالة وعن الهجرة وتصاريح العمل وتصاريح الدخول الى الاقطار العربية الاساسية المستوردة الاتجاه الى زيادة الاعتماد على العمالة غير العربية بخاصة من جنوب شرق آسيا .

وعلى الرغم من ان الاقطار العربية المستقبلة قد اتجهت مؤخراً الى عدم نشر اي بيانات عن توزيع الوافدين حسب الجنسية ، بل ان تلك التي كانت تنشر مثل هذه البيانات في الماضي ، قد امتنعت ايضاً عن نشرها ضمن بيانات تعداداتها الاخيرة. فإن بعض البيانات المتاحة بخاصة عن طريق تحليل ما هو منشور من بيانات حول تصاريح العمل الممنوحة للعاملين من الجنسيات المختلفة ، يمكن أن تعطي فكرة تقريبية ونسبية عن حجم الهجرة من المجموعات البشرية المختلفة .

وتبرز البيانات المتوفرة عن **الكويت** ان نسبة العمال الوافدين من الاقطار العربية الى الكويت قد انخفضت من ٦٩,٦ بالمائة من مجموع الوافدين في عام ١٩٧٥ الى نحو ٦٠,٤ بالمائة في عام ١٩٨٠ . وقد بلغت الزيادة الكلية في العمالة الوافدة الى الكويت خلال السنوات الخمس ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ نحو ١٦٨ الف عامل ، نحو ٩٥ الف منهم من العمال العرب ، اي ان نسبة العمال العرب في الوافدين الجدد كانت نحو ٥٦,٥ بالمائة . على انه يبدو ان السنوات الاخيرة من السبعينات والسنة الاولى من الثمانينات تبين اتجاه نسبة العمالة غير العربية للزيادة ، اذ زادت التصريحات الممنوحة للعمال غير العرب عن مجموع تصريحات العمل الممنوحة للعمال العرب في سنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ ويبدو ذلك مما يلي :

جدول رقم (١ ـ ١٧)

تصاريح العمل في الكويت
حسب الجنسية ، للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠

السنة / الجنسية	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عربية	٣٧١٥٧	٦٣,٦٧	٢٢٢١٩	٣٩,٦٦	١٨٠٩٦	٣٦,٤	٢٥٦١٤	٣٨,٣
آسيوية غير عربية	١٩٩٩٠	٣٤,٢٥	٣٠٦١١	٥٤,٦٥	٢٨٩٥٢	٥٨,٣	٣٨٣٨٩	٥٧,٥
اخرى	١٢١٠	١,٩٨	٣١٨٧	٥,٦٩	٢٦٥٧	٥,٣	٢٧٩٢	٤,٢
المجموع	٥٨٣٥٧	١٠٠	٥٦٠١٧	١٠٠	٤٩٧٠٥	١٠٠	٦٦٧٩٥	١٠٠

المصدر : احتسبت من : الكويت ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، « التقرير السنوي لنشاط الاستخدام والسمات الاساسية للعمالة الوافدة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ، » الجدول رقم (٤) في التقريرين .

جدول رقم (١ ـ ١٨)

تصاريح العمل لأول مرة في الكويت
حسب الجنسية ، للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠

السنة / الجنسية	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عربية	٢٩٥٢٢	٤٦,٥	١٧٦٦٦	٣٦,٦	١٦٩٣٤	٣٨,١	٢٢٥٣٠	٤٠,١
آسيوية غير عربية	٣٠٤٠٠	٤٧,٩	٢٨٣٢٥	٨٥,٧	٢٥٣٧٢	٥٧,٠	٣١٦٢٧	٥٦.٣
اخرى	٣٥٧٠	٥,٦	٢٢٧٩	٤,٧	٢١٦٨	٤,٩	٢٠٢١	٣.٦
المجموع	٦٣٤٩٢	١٠٠	٤٨٢٧٠	١٠٠	٤٤٤٧٤	١٠٠	٥٦١٧٨	١٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٥) في تقرير سنة ١٩٧٩ والجدول رقم (٧) في تقرير سنة ١٩٨٠ .

وتبرز البيانات السابقة انه وإن كانت تصاريح الدخول للعمال العرب كانت اكبر بشكل ملحوظ في عام ١٩٧٧ ، فإنها انخفضت بعد ذلك لتصبح اقل من ٤٠ بالمائة ابتداء من عام ١٩٧٨ . اما تصاريح العمل لاول مرة بالنسبة للعرب ، فقد كانت اقرب الى المساواة مع تصاريح العمل لاول مرة بالنسبة للآسيويين في عام ١٩٧٧ ، ولكنها اصبحت اقل من تصاريح العمل لاول مرة للآسيويين في السنوات التالية ،وبقيت ايضاً في حدود ٤٠ بالمائة من مجموع تصاريح العمل الجديدة الممنوحة .

وتبرز الظاهرة نفسها من متابعة الاقامات الممنوحة من مصلحة الجوازات بالمملكة العربية السعودية للوافدين . ورغم ان بياناتنا قاصرة ، اذ تقف عند حدود عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧م) ، فإن هذه البيانات تبرز تزايد الآسيويين وارتفاع نسبتهم من ٥,١ بالمائة من مجموع الذين منحوا اقامات في عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣) ليصلوا الى ٢٧,٦ بالمائة في عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧م) . ومن المعروف ان نسبتهم قد توالت في الارتفاع بعد ذلك .

وانخفضت نسبة العرب ايضاً ضمن العمالة الليبية كما يتبيّن ذلك من التوزيع التفصيلي للعمالة بين الجنسيات المختلفة والخاص بولاية طرابلس عن عام ١٩٨٠ والذي يبينّ أن نسبة العرب الى جملة العمالة الوافدة لا تزيد عن ٥٧ بالمائة حسبما هو مبين في الجدول رقم (١ـ ٢٠) .

جدول رقم (١ـ ١٩)

الاقامات الممنوحة في السعودية حسب الجنسية ، للسنوات ١٣٩٣ ـ ١٣٩٧ هـ

السنة / الجنسية	١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)		١٣٩٤ هـ (١٩٧٤م)		١٣٩٥ هـ (١٩٧٥م)		١٣٩٦ هـ (١٩٧٦م)		١٣٩٧هـ (١٩٧٧م)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عربيـة	١٤٧٧٢٣	٨٨,٥	١٣٠٥٥٩	٨٢,١	١٩١٦٤٩	٨٤,٥	٣٩٤٥٠٨	٨٠,٨	٣٣٨١٢٠	٦٥, -
آسيوية غير عربية	٨٤٨١	٥,١	١٢٨٢٦	٨,٦	١٧٤٥٢	٧,٧	٥٨٩١٨	١٢,١	١٤٣٤٠٨	٢٧,٦
جنسيات اخرى	١٠٦٣٤	٦,٤	١٤٦٥٩	٩,٣	١٧٧٨٢	٧,٨	٣٤٥٥٠	٧,١	٣٨٤٦٧	٧,٤
المجمـوع	١٦٦٨٣٨	١٠٠	١٥٨٠٤٤	١٠٠	٢٢٦٨٨٣	١٠٠	٤٨٧٩٧٦	١٠٠	٥١٩٩٩٥	١٠٠

المصدر : احتسبت من : المملكة العربية السعودية ، المجموعة الاحصائية للمملكة العربية السعودية عام ١٩٧٩، الجدول رقم (٤ـ ٥٥) .

جدول رقم (١ - ٢٠)

توزيع القوى العاملة ببلدية طرابلس في ليبيا ، لسنة ١٩٨٠

الجنسية	جملة القوى العاملة		نسبة الاجانب
	العدد	النسبة المئوية	
ليبيون	٧٧٩٢٩	٦٥,٣	
غير ليبيين			
عرب	٢٣٤٣٤	١٩,٦	٥٦,٦
مصريون	٧٩٠٢	٦,٦	١٩,١
تونسيون	٧٣٠٧	٦,١	١٧,٧
سودانيون	٣٤٩٥	٢,٩	٨,٤
فلسطينيون	١٦٣٢	١,٤	٣,٩
مغاربة	١٢٢٣	١,٠	٣,٠
غيرها	١٨٧٥	١,٦	٤,٥
افريقيون	١١٠٣	٠,٩	٢,٧
آسيويون	٨٥٧٩	٧,٢	٢٠,٧
باكستانيون	٣٤٤٧	٢,٩	٨,٣
اتراك	٢٢٤٨	١,٩	٥,٤
هنود	١٤٨٢	١,٢	٣,٦
غيرها	١٤٠٢	١,٢	٣,٤
اوروبيون غربيون	٣٨١٣	٣,٢	٩,٢
ايطاليون	١٨٧٦	١,٦	٤,٥
غيرها	١٩٢٧	١,٦	٤,٧
اوروبيون شرقيون	٣٩٦٥	٣,٣	٩,٦
رومانيون	١٥٩٠	١,٣	٣,٨
بلغار	١٣١٩	١,١	٣,٢
غيرها	١٠٥٦	٠,٩	٢,٦
امريكيون	٤٠٧	٠,٤	١,٠
جنسيات اخرى	٤١	٠٠٠	٠,١
غير مبين	٦١	٠,١	٠,١
مجموع غير الليبيين	٤١٤٠٣	٣٤,٧	١٠٠,٠
مجموع القوى العاملة	١١٩٣٣٢	١٠٠,٠	

المصدر : احتسبت من : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، امانة التخطيط ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة ببلدية طرابلس لعام ١٩٨٠ .

ويبدو ان نسبة الآسيويين قد ارتفعت في عام ١٩٨٠ حتى عن النسب التي كان مقدراً ان تصل اليها في عام ١٩٨٥ سواء في حالة النمو السريع او النمو الابطأ . حتى وإن كانت ارقام العمالة الآسيوية في عام ١٩٨٠ لم تنزل اقل من العدد الكلي المقدر لعام ١٩٨٥ . وفي الجدول رقم (١ ـ ٢١) مقارنة بين تقديرات العمالة الوافدة موزعة طبقاً للجنسيات في عام ١٩٨٠ ، طبقاً لتقديرات سنكلير مقارنة بتقديرات العمالة الوافدة في عام ١٩٨٥ ، طبقاً لتقديرات البنك الدولي في كل من حالتي النمو السريع والنمو البطيء نسبياً .

ويلاحظ ان مجموع العمالة العربية الوافدة في عام ١٩٨٠ كانت تزيد عن مجموع العمالة العربية المقدرة لعام ١٩٨٥ وذلك على اساس من سيناريو النمو البطيء . ويلاحظ بشكل عام ان الانخفاض في نسبة العمالة العربية الى مجموع العمالة الوافدة حتى عام ١٩٨٠ لم يكن كبيراً ، حيث انخفضت نسبة العمالة العربية من نحو ٦٩,٩ بالمائة عام ١٩٧٥ الى نحو ٦٢,٦ بالمائة عام ١٩٨٠ . بينما ينتظر ان تقل عن ٥٠ بالمائة من مجموع العمالة الوافدة في عام ١٩٨٥ طبقاً لتقديرات البنك الدولي. ويعود احتفاظ العرب بنصيب كبير في العمالة الوافدة الى الزيادة الكبيرة في هجرة المصريين الذين احتفظوا بمعدل مشاركتهم في مجمل قوة العمل الوافدة ، والذي وصل الى ٢٤,٥ بالمائة منها ، بينما انخفض نصيب العمال العرب الوافدين من باقي الوطن العربي من ٤٥,٤ بالمائة من إجمالي العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٨,١ بالمائة في عام ١٩٨٠ . وقد ارتفعت نسبة مشاركة العمالة الآسيويه غير العربية من ٢٦,١ بالمائة من مجموع العمالة الوافدة عام ١٩٧٥ الى ٣٤,٢ بالمائة عام ١٩٨٠ ، وكان اشد الارتفاع هو الخاص بالاعداد المطلقة والنسبية للآسيويين الآخرين الذين يضمون المهاجرين من شرق وجنوب شرق آسيا حيث ازداد العدد الكلي من نحو ١٥ الف عامل عام ١٩٧٥ الى ١٦٨,٥ الف عامل عام ١٩٨٠ ، وبالتالي ارتفعت نسبتهم في العمالة الوافدة من ٨,٠ بالمائة الى ٦,٠ بالمائة .

ب ـ الاتجاه لاستخدام عمالة ذات مهارة اعلى

بين استشراف القوى العاملة في الاقطار المستوردة عام ١٩٨٥ ان تنويع الانشطة الاقتصادية الذي ينتظر ان يتعمق خلال فترة الاستشراف ، سيؤدي الى تزايد الطلب على العمالة ذات المهارة الفنية الاعلى ، وقد قدر ان المهن الفنية والعلمية سيزداد الطلب على العاملين فيها خلال الفترة بنحو ١٥٠ بالمائة ، وان ذلك سيؤدي الى ارتفاع الطلب على العمالة الوافدة من اصحاب المهن الفنية والعلمية بنحو ١٨٠ بالمائة خلال الفترة . وتبين ارقام تعداد الكويت في عام ١٩٨٠ ان زيادة طفيفة قد حدثت في نسبة المشتغلين بالمهن الفنية والعلمية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، وان الزيادة الاكبر قد تمت في نسبة الكويتيين انفسهم في هذا المجال كما يتبين ذلك من الجدول رقم (١ ـ ٢٢) .

جدول رقم (١ - ٢١)

العمالة الوافدة ، لسنة ١٩٨٠ ، وتقديرات العمالة الوافدة ، لسنة ١٩٨٥ طبقاً للجنسية

السنة / البلد المصدر	١٩٨٠		١٩٨٥			
	العدد	النسبة المئوية	النمو السريع		النمو البطيء	
			العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الاردن وفلسطين	٢٥٠٣٥٠	٩,١	٢٦٣٤٠٠	٦,٥	٢٦٧٠٠٠	٧,٩
تونس			٩٤٠٠٠	٢,٣	٦٢٢٠٠	١,٨
السودان	٨٩٢٢٠	٣,٢	٨٨١٠٠	٢,٢	٨٠٠٠٠	٢,٤
سورية	٨٣١٥٠	٢,٩	١١٣٠٠٠	٢,٨	٩١٨٠٠	٢,٧
الصومال	١٩٧٠٠	٠,٦	—	—	—	—
العراق	٤٤٧٦٠	١,٦	١٢٤٠٠	٠,٣	١١٦٠٠	٠,٣
عُمان	٣٣٤٥٠	١,٢	٤٦٠٠٠	١,١	٤٤٦٠٠	١,٣
مصر	٦٩٥٦٥٠	٢٤,٥	٧٦١٧٠٠	١٨,٨	٦١٦٩٠٠	١٨,٢
المغرب	٦٦٥٢٠	٢,٤	١٢٥٠٠	٠,٣	٩٨٠٠	٠,٣
لبنان	٦١٠٥٠	٢,٢	٨٦١٠٠	٢,٢	٧١٧٠٠	٢,١
اليمن الجنوبي	٨٣٨٤٥	٣,١	٨٤٧٠٠	٢,١	٨٠٩٠٠	٢,٤
اليمن الشمالي	٣٢٦١٤٥	١٢,٣	٤٠٠٨٠٠	١٩,٩	٣٨١٠٠٠	١١,٢
المجموع	٧٦٣٨٤٠	٦٢,٦١	١٩٦٢٧٠٠	٤٨,٤	١٧١٧٥٠٠	٥٠,٦
ايران	١١٧١٠٠	٤,٣	١١٥٦٠٠	٢,٨	٩٨١٠٠	٢,٩
الباكستان	٣٧١٦٣٠	١٣,-	٥٥٥١٠٠	١٣,٧	٤٤٦٠٠٠	١٣,١
تركيا	٣٠٧٥٠	١,٢	—	—	—	—
الهند	٢٨٠٤٥٠	٩,٧	٣٦٤٤٠٠	٩,-	٢٩١٢٠٠	٨,٦
آسيويون آخرون	١٦٨٥٠٠	٦,-	٣٨٣٠٠٠	٩,٥	٣٦٩٩٠٠	١٠,٩
المجموع	٩٦٨٦٣٠	٣٤,٢	١٤٩٨١٠٠	٣٥,-	١٢٠٥٢٠٠	٣٥,٥
غرب وشرق اوروبا	٧٨٢٥٠	٢,٨	٦٦٧٩٠٠	١٦,٦	٤٧٢٨١١	١٣,٩
افريقيا واخريات	١١٢٠٠	٠,٤				
المجموع العام	٢٨٢١٧٢٠	١٠٠	٤٠٥٩٦٠٠	١٠٠	٣٣٩٥٥٠٠	١٠٠

المصادر : احتسبت من : - بالنسبة لسنة ١٩٨٠ :

World Bank, «Country Reports,»·

- بالنسبة لسنة ١٩٨٥ :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, «The Socio Economic Determinants of Inter-Regional Migration,» paper presented to: ECWA, Conference on International Migration, Nicosia, 11-16 May 1981.

جدول رقم (١ - ٢٢)

التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية حسب اقسام المهن (نسب مئوية)

السنة / اقسام المهن	١٩٧٥			١٩٨٠		
	كويتي	غير كويتي	المجموع	كويتي	غير كويتي	المجموع
المشتغلون بالمهن العلمية والفنية	١٠,٦	١٥,١	١٣,٧	١٦	١٦,٥	١٦,٤
المديرون الاداريون ومديرو الاعمال	١,١	٠,٩	٠,٩	١,٩	١,-	١,٢
المشتغلون بالاعمال الكتابية	١٩,٤	٩,٥	١٢,٥	٢٣,٦	٩,٣	١٢,٤
المشتغلون باعمال البيع	٦,٧	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٩	٦,٥
المشتغلون باعمال الخدمات	٣٥,٨	٢١,٣	٢٥,٧	٣٦,٢	٢٠,١	٢٣,٦
المشتغلون بالزراعة والصيد	٤,٢	١,٨	٢,٥	٣,٦	١,٦	٢,-
عمال الانتاج والنقل والعمال العاديون	١٦,٧	٤٢,٤	٣٤,٧	١٣,٤	٤٤,٦	٣٧,٩
غير مبين	٥,٣	٠,٦	٢,-	—	—	—
المجمـوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : احتسبت من : تعدادي عام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

وقد ازداد عدد اصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم من الكويتيين من ٩٧٣٩ في عام ١٩٧٥ الى ١٦٤٧٠ عام ١٩٨٠ ، اي كانت نسبة الزيادة في المهنيين الكويتيين هي في حدود ٦٩,٢ بالمائة مقارنة بنسبة زيادة في غير الكويتيين تبلغ ٩٤,٤ بالمائة حيث ازداد عددهم من ٣٢٠٩٧ في عام ١٩٧٥ الى ٦٢٤٣٧ في علم ١٩٨٠ . على انه يلاحظ انه بينما تمثل الزيادة في عدد اصحاب المهن الفنية والعلمية ٥٩,٦ بالمائة من إجمالي الزيادة في قوة العمل الكويتية ، فإن الزيادة في عدد اصحاب المهن الفنية والعلمية من بين الوافدين لا تتجاوز ١٧ بالمائة من إجمالي زيادة قوة العمل الوافدة . وهي نسبة تزيد قليلاً فقط من نسبة هذا القسم من اقسام المهن بين الوافدين في عام ١٩٧٥ (١٥,١ بالمائة) . على انه يجب الملاحظة انه يصعب التعميم انطلاقاً من حالة الكويت . فقدم التعليم في الكويت وقدرته على توفير قدر من العمالة الفنية والمهنية قد يمكن الكويت من الحد من الاعتماد على الخارج بدرجة او باخرى في هذا المجال ، وإن كان ذلك لم يمنع من مضاعفة الطلب على هذه العناصر خلال خمس سنوات فقط .

ج - زيادة نسبة المعالين وانخفاض معدل المشاركة بين الوافدين

قدرت دراسة البنك الدولي ان الفترة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ستتميز باستقرار المجتمعات المهاجرة وبزيادة التحاق المعالين بعائليهم . وعلى هذا الاساس قدر ان تنخفض معدلات المشاركة الخام من نحو ٥٠ بالمائة عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٢ بالمائة فقط في عام ١٩٨٥ ، وقدر

بالتالي ان يكون حجم المعالين اكثر من ضعف حجم قوة العمل الوافدة ، وان يرتفع حجم المعالين خلال السنوات العشر من نحو ١,٥٥ مليون نسمة الى نحو ٨,٤ مليون نسمةاي نحو خمس مرات ونصف . وقد قدرت الدراسة ان تميل كل جنسيات الوافدين الى الاستقرار بدرجة او باخرى في الاقطار المستقبلة باستثناء المهاجرين من شرق وجنوب شرق آسيا .

ويبدو من البيانات المتوفرة بخاصة من التعدادات الاخيرة ان الاستقرار المرتقب لم يتحقق ، وبقيت الهجرة بصفة اساسية هي هجرة ذكور ، حتى ان نسبة المشاركة الخام في قوة العمل من بين السكان غير المحليين قد مالت الى الارتفاع بدلاً من الانخفاض . ويبدو ذلك بشكل خاص من مراجعة البيانات الخاصة بالسكان والقوى العاملة في الكويت والبحرين كما جاء في تعدادي عام ١٩٨٠ في الكويت وتعداد ١٩٨١ في البحرين . وتبرز هذه البيانات ازدياد معدل المشاركة بالنسبة لغير الكويتيين من ٤٠,٧ بالمائة عام ١٩٧٥ الى ٤٧,٨ بالمائة عام ١٩٨٠ . وتبدو الظاهرة نفسها في البحرين حيث وصلت معدلات المشاركة لغير البحرانيين عام ١٩٨١ ٧٢,٥ بالمائة بعد ان كانت في حدود ٥٠ بالمائة عام ١٩٧٥ .

ويبيّن الجدولين رقم (١ - ٢٣) و (١- ٢٤) نسب المشاركة الخام في الكويت عام ١٩٨٠ مقارناً بعام ١٩٧٥ ونسب المشاركة الخام في البحرين طبقاً لتعداد ١٩٨١ على التوالي .

جدول رقم (١ - ٢٣)

نسب المشاركة الخام للكويتيين وغير الكويتيين
حسب الجنس، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ (نسب مئوية)

السنة / الجنسية	١٩٧٥			١٩٨٠		
	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع
كويتيين	٣,٢	٣٥,٧	١٩,٥	٤,٩	٣٢,-	١٨,٣
غير كويتيين	١٣,٩	٦٠,٢	٤٠,٧	١٦,٢	٦٦,٦	٤٧,٨
المجموع	٧,٨	٥٠,٤	٣٠,٦	١٠,٧	٥٤,٢	١٠,٧

المصدر : احتسبت من : تعدادي عام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

ويلاحظ في حالتي الكويت والبحرين ارتفاع نسبة المشاركة بين النساء من الوافدات حيث ارتفعت في الكويت الى نحو ١٦ بالمائة ووصلت في البحرين الى ٢٦ بالمائة .

وفي رأينا ان محدودية هجرة المعالين تعود الى عدة عوامل . فهناك اولاً العوامل الادارية والمتعلقة بمنع هجرة المعالين الا لمن تجاوز دخلهم حداً معيناً يزيد في الغالب عن متوسط الاجور السائد بين الوافدين في البلد المستقبل . وهناك ثانياً تأثير التسارع الشديد في الهجرة بعد عام ١٩٧٥ بما لم يسمح للجزء الاكبر من المهاجرين الجدد باصطحاب عائلاتهم . وهناك

ثالثاً الارتفاع المستمر في ايجارات السكن والتي لا تسمح باصطحاب العائلة ، حتى ولو تم السماح بذلك كما في حالة العراق او الاردن مثلاً . واخيراً هناك التغير في التركيب القطاعي للقوى العاملة ذاتها ، حيث تزايدت وبشكل كبير نسبة العاملين في قطاعات التشييد والبناء وعمال الانتاج ومن اليهم ، وهم اقل ميلاً الى اصطحاب عائلاتهم من المهنيين والعاملين في

جدول رقم (١ ـ ٢٤)

نسب مشاركة البحرانيين وغير البحرانيين
حسب الجنس (نسب مئوية)

السنة / الجنسية	١٩٨١		
	نساء	رجال	المجموع
بحرانيين	١٠,٣	٤٣,٧	٢٧,١
غير بحرانيين	٢٦, -	٨٧,٦	٧٢,٥
المجموع	١٣,٢	٦١,٩	٤١,٧

المصدر : احتسبت من : دولة البحرين ، « تعداد السكان والاسكان ، ١٩٨١ » .

جدول رقم (١ ـ ٢٥)

الزيادة في قوة العمل الوافدة الى الكويت طبقاً للقطاعات الاقتصادية
ونسبة مشاركة كل قطاع في الزيادة الكلية ، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٠

القطاع الاقتصادي	عدد العمال الوافدين (١٩٧٥)	عدد العمال الوافدين(١٩٨٠)	الزيادة	مشاركة القطاع في الزيادة الكلية (نسبة مئوية)
الزراعة والصيد	٣٥٣١	٥١٩٥	١٦٤٤	١, -
المناجم والمحاجر	٣٠٨٠	٤٤٠٠	١٣٢٠	٠,٨
الصناعات التحويلية	٢٢٢٠٩	٣٧٩٨٦	١٥٧٧٧	٩,٥
الكهرباء والغاز والمياه	٥٢٣٧	٦٠٩٤	٨٥١	٠,٥
التشييد والبناء	٣٠٥٠٠	٩٥٦٣٩	٦٥١٣٩	٣٩,١
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٣٢٣٢	٥٣٦٩٥	٢٠٤٦٣	١٢,٣
النقل والتخزين والمواصلات	١١١١٨	٢٢٢٤٩	١١١٣١	٦,٧
التمويل والتأمين	٥١٤٦	٩٨٧١	٤٧٢٥	٢,٨
خدمات المجتمع	٩٧٣٩١	١٤٤٠٩٦	٤٦٧٠٥	٢٨, -
الانشطة غير الواضحة	١٢٩٤	٦٦	١٢٢٨ -	٠,٧ -
المجمـوع	٢١٢٧٣٨	٣٧٩٢٩١	١٦٦٥٥٣	١٠٠

المصدر : احتسبت من : بيانات تعدادي عام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

خدمات المجتمع . ويبين الجدول رقم (١ ـ ٢٥) الزيادة في اعداد العمال الوافدين مقسمة طبقاً للقطاعات الاقتصادية ومشاركة كل قطاع في الزيادة الكلية في العمالة الوافدة بالكويت بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ .

والاغلب ان الصورة التي ابرزتها بيانات الكويت والبحرين هي نفسها التي تسود في بلاد الاستقبال الاخرى ، نتيجة لوحدة السياسات من العمالة الوافدة في اغلب الاقطار المستقبلة ، ونتيجة لسيادة النمط نفسه في التنمية في اغلب هذه الاقطار .

رابعاً : معالم الصورة الكلية لتحركات الايدي العاملة في الوطن العربي في مطلع الثمانينات

سنحاول هنا تركيب صورة كلية لتحركات الايدي العاملة في الوطن العربي كما تبدو في مطلع الثمانينات (عام ١٩٨٠) وذلك بالاستناد ، قدر الامكان ، الى البيانات الفعلية المستمدة من التعدادات والاحصاءات الرسمية . ويمكن تلخيص الموقف بالنسبة لأحدث انواع البيانات المتاحة حول الهجرة وتحركات الايدي العاملة من واقع تعدادات السكان في البلدان العربية على النحو المبين في الجدول التلخيصي رقم (١ ـ ٢٦) .

وكما يوضح هذا الجدول رقم (١ ـ ٢٦) التلخيصي ، فإن البيانات المتاحة غير كافية لترّكيب صورة دقيقة لخريطة تدفقات الهجرة وانتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية في نهاية السبعينات وعند مطلع الثمانينات (١٩٨٠) .

ولعل اهم نواحي القصور في البيانات المتاحة تتمثل فيما يلي :

١ ـ عدم توافر بيانات دقيقة عن التوزيع الجغرافي للعمالة المصرية المهاجرة هجرة مؤقتة الى البلدان العربية عام ١٩٨٠ . حيث ان مصر هي اكبر بلد مصدر للعمالة في الوطن العربي .

٢ ـ عدم توافر بيانات دقيقة عن حجم وتركيب العمالة الوافدة الى المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٠ ، اذ أن آخر البيانات المتاحة ما زالت تعبر عن الموقف في منتصف السبعينات .

٣ ـ بالنسبة لدولة الامارات العربية ، فرغم أن الجزء الثاني من نتائج تعداد السكان والمساكن في دولة الامارات لعام ١٩٧٥ تضمن فصلاً كاملاً حول اهم الخصائص الديموغرافية

جدول رقم (١ - ٢٦)

ملخص البيانات المتوفرة حول الهجرة وتحركات الايدي العاملة من واقع تعدادات السكان في بعض البلدان العربية

البلــد	سنة التعداد	بيانات المهاجـرون الوافـدون							بيانات المواطنين في الخارج		
		الجنسية	مكان الولادة	مكان الاقامة السابقة	مكان الاقامة في تاريخ	هدف الهجرة	مدة الاقامة	بلد الاقامة المعتادة	البلد	المهنة	الهدف
الاردن	١٩٧٩	×	×	×		×	×				
الامارات العربية	١٩٨٠	×	×			×	×		×		
البحريـن	١٩٨١	×	×			×	×		×		×
السعوديـة	١٩٧٤	×	×								
سوريـة	١٩٧٠	×						×			
العـراق	١٩٧٧	×					×	×			
قطـر	١٩٧٠	×									
الكويـت	١٩٨٠	×	×			×	×				
مصـر	١٩٧٦	×	×	×	×	×			×	×	
اليمن الجنوبي	١٩٧٥	×	×	×							
اليمن الشمالي	١٩٧٣	×	×					×			

المصدر : احتسبت من : الامم المتحدة ، اكوا ، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا لعام ١٩٨١** ، ص ٢٠ ، الجدول رقم (١) .

والاقتصادية للمهاجرين الى البلاد ، فإنه لم يتح لنا حتى كتابة هذه الدراسة الحصول على النتائج المشابهة والخاصة بتعداد ١٩٨٠ .

٤ - **بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية** : لم تتضمن النتائج الأولية لتعداد المساكن والسكان لعام ١٩٧٥ (وهي الوحيدة المتاحة لدينا) أي معطيات حول القوى العاملة المهاجرة من الجمهورية-العربية اليمنية ، وهي البلد الثاني في مجال تصدير العمالة على الصعيد العربي .

٥ - **بالنسبة للجماهيرية الليبية** ، والتي تعتبر أهم ثاني بلد مستقبل للعمالة العربية المهاجرة ، لا توجد اي بيانات تفصيلية عن اعداد وتوزيع افراد قوة العمل الوافدة عند نهاية السبعينات .

وهكذا باستثناء حالة الاردن والكويت والبحرين والعراق حيث توجد بعض البيانات

الحديثة الموثوق بها لم نجد مفراً سوى الاعتماد على تقديرات بيركس وسنكلير لعام ١٩٨٠ لتدفقات العمالة فيها بين البلدان العربية بالنسبة للسعودية والجماهيرية الليبية ، ودولة الامارات وقطر واليمن العربية بعد تصحيح هذه الارقام الى اعلى او الى ادنى في ضوء المؤشرات المحدودة المتاحة لنا ، والتي تلقي قليلاً من الضوء على مدى مصداقية بعض التقديرات . وفي ضوء كل هذه البيانات ، فقد قمنا بتركيب مصفوفة لتقديرات تدفقات العمالة العربية حسب بلدان الارسال والاستقبال لعام ١٩٨٠ ، كما هو مبين في الجدول رقم (١ـ ٢٧) .

وقد لاحظنا ان تقديرات بيركس وسنكلير لحجم العمالة المصرية واليمنية الوافدة الى المملكة العربية السعودية تميل الى الانخفاض بدرجة كبيرة (١٥٥ الفاً من المصريين و ٣٢٥ الفاً من اليمنيين) . وبالقاء نظرة على بيانات منح الاقامات لليمنيين والمصريين في السعودية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ يمكن استنتاج تحيز هذه الارقام الى ادنى . فلقد بلغ معدل منح الاقامات للعمل في السعودية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ : ١٤٣٣٠٠ لمواطني اليمن الشمالي و ٧٠٦٠٠ اقامة للمواطنين المصريين[٣٣] .

وفي المقابل ، نلاحظ ان عدد الاقامات الممنوحة للآسيويين للعمل في السعودية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ قد بلغ ٣٤٢٠٠ اقامة للباكستانيين و ١٣٦٠٠ للهنود . أما كوريو الجنوب فلقد بلغ عدد الاقامات الممنوحة لهم عام ١٩٧٧ (٨٩٠٠) إقامة ، علماً بأن عدد هذه الاقامات لم يتعد ٣٥٠ إقامة عام ١٩٧٤[٣٤] .

وبشكل عام يلاحظ ان أحد تيارات الهجرة التقليدية في منطقة الخليج قد أخذ يتراجع منذ منتصف السبعينات ، **وهو تيار الهجرة القادم من سلطنة عمان** . . والذي أخذ ينقلب الى تيار هجرة عائدة ، بل ووافدة الى عُمان . ومن جهة اخرى ، فبينما شهدت العراق هي الاخرى تيار هجرة عائدة ، فالأهم من ذلك ان العراق قد أصبحت من اهم الاقطار المستقبلة للعمالة العربية الوافدة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات .

ويمكن لنا القول ان العراق قد تصبح تدريجياً احد البلدان الرئيسية لجذب المهاجرين اليها خلال الثمانينات ، من خلال مشاركتها الاقطار العربية النفطية الاخرى في المنطقة باستقطاب المهاجرين من الاقطار العربية غير النفطية . بل ربما أخذت تنافس السعودية في هذا المجال؛ ذلك ان الارقام توضح ان كلا البلدين يواجه عجزاً في القوة العاملة في الثمانينات . واذا علمنا بأن السعودية اعتمدت على اليمن الشمالية في تزويدها بالقوة العاملة ، وسوف تستمر بحكم عامل المسافة ، فإن العراق قد تجذب عدداً كبيراً من القوة العاملة من الاردن وبحكم عامل المسافة ايضاً وكممول تقليدي للمهاجرين الى بلدان النفط .

---

(٣٣) انظر : الامم المتحدة ، اكوا ، قسم السكان ، « الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في دول الخليج ، » ص ٩ .

(٣٤) المصدر نفسه .

جدول رقم (١ ـ ٢٧)

مصفوفة تدفقات العمالة العربية حسب بلدان الارسال والاستقبال لسنة ١٩٨٠

بلدان الاستقبال / بلدان الارسال	السعودية	ليبيا	الامارات العربية المتحدة	الكويت	قطر	البحرين	الاردن	عمان	اليمن الشمالي	العراق	المجموع
مصر	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٢١٠٠	١٠٥٠٠٠	٥٧٥٠	١٣٥٠	٧٠٠٠٠	٦٣٠٠	٤٠٠٠	٣٤٢٠٠٠	١٠٥٦٥٠٠
اليمن الشمالي	٥٠٠٠٠٠	—	٥٤٠٠	٢٦٥٠	١٥٠٠	٣٨٠	—	١٢٠	—	—	٥١٠٠٥٠
الاردن وفلسطين	١٤٠٠٠٠	٦٥٠٠	١٩٠٠٠	٥٥٠٠٠	٧٢٥٠	٢٧٠	—	٦٥٠٠	٢٠٠٠		٢٦١٥٠٠
اليمن الجنوبي	٦٥٠٠٠	—	٦٦٠٠	٧٠٠٠	١٥٠٠	—	—	١٢٠	—		٨٠٢٢٠
سورية	٢٤٦٠٠	١٥٠٠٠	٥٨٠٠	٢١٠٠٠	١٠٠٠	—	٣٦٠٠	٦٠٠	١٠٠٠		٧٢٦٠٠
لبنان	٣٣٢٠٠	٥٧٠٠	٦٦٠٠	١٢٠٠٠	٧٥٠	٤٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	٥٠٠		٦١٨٥٠
السودان	٥٥٦٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٧٥٠	٥٠		٦٢٠	٢٢٥٠	٢٧٠٠٠	٨٤٤٧٠
المغرب العربي	٥٠٠	٦٥٦٠٠	—	٤٥٠	—	—		١٢٠	—		٧٧٠٠٠
عمان	١٠٠٠٠	—	١٩٤٠٠	١١٠٠	١١٥٠	١٥٠٠	١٦٠٠	—	—		٣٣١٥٠
العراق	٣٢٥٠	—	١٢٠٠	١٧٠٠٠	—	٤٠		—	—	٢١٥٠٠	
الصومال وغيرها	٨٣٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٦٠٠	—	١٠٠		٤٠٠	١٠٦٧٠		٢٣٩٠٠
مجموع العمالة العربية الوافدة	١٠٩٠٤٥٠	٣٦٨٨٠٠	٩٣٢٠٠	٢٢٩٠٠٠	١٩٦٥٠	٣٧٩٠	٧٦٤٠٠	١٢٠٣٠	٢٠٤٢٠	٣٦٩٠٠٠	٢٢٨٢٧٤٠
مجموع العمالة الآسيوية الوافدة	١٥٣٠٠٠	١٢٤٠٠٠	٣٨٥١٠٨	١١٥٥٠٠	٣٧١٢٠	٦٩٩٥٠	١٤٣٠٠	٨٠١٠٠	٥٣٠٠	٨٤٧٠٠	١٠٦٩٠٧٨

= المصادر : احتسبت من :

ـ بالنسبة لتدفقات الايدي العاملة الى السعودية وليبيا وقطر واليمن الشمالي ، تم الاعتماد بصفة أساسية على تقديرات بيركس وسنكلير لعام ١٩٨٠ ، بعد تعديل ارقام تدفقات الايدي العاملة من الاردن وفقاً لتقديرات وزارة العمل الاردنية . كذلك تم رفع تقديرات العمالة المصرية والعمالة اليمنية الوافدة الى السعودية نظراً لتحيزها الشديد للأدنى في تقديرات بيركس وسنكلير لعام ١٩٨٠ .

ـ بالنسبة للكويت : تم الاستناد الى النتائج الاولية غير المنشورة لتعداد السكان في دولة الكويت لعام ١٩٨٠ .

ـ بالنسبة للبحرين : العدد الكلي للعمالة الوافدة احتسبت من: دولة البحرين ، «تعداد السكان والاسكان ، ١٩٨١ ،» ، ثم على اساس التوزيع في : دولة البحرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، **إحصاءات القوى العاملة : المسح الثالث للقوى العاملة ١٩٧٩** ، والذي شمل ٥٠ الف عامل .

ـ بالنسبة لشرق الاردن : عدل بيان المصريين على اساس بيانات وزارة العمل بعد اضافة ١٥٠٠٠ لمقابلة المشتغلين في المزارع وخدم البيوت وغيرهم ممن لا يوردهم حصر الوزارة وباقي الارقام تستند الى بيانات وزارة العمل .

ـ بالنسبة للعراق : من بحث غير منشور بوزارة التخطيط وتقدير العمالة في القطاع الخاص على اساس نسبة القطاع الخاص للعام في بيانات ١٩٧٩ . وقد صرّح مؤخراً وزير الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج ان عدد المصريين في العراق استناداً الى المعلومات التي توفرت عن حصرهم عن طريق وزارة الخارجية ، بلغ مليوناً و ٢٥٠ الفاً وانهم يمثلون ٤٢ بالمائة من عدد المصريين الذين يعملون في الخارج (**الاهرام** ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٣ ، ص ٨) .

ـ بالنسبة لليمن الشمالي : اعتماداً على البيانات الواردة في تقرير البنك الدولي عن تعبئة العمالة في اليمن،

World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» Washington, D.C., March 1981 (report no. 3181 a - YAR).

والذي يستند الى بيانات لجنة الاطلاع الوظيفي . ويلاحظ ان اعداد الوافدين قد ازدادت كثيراً بعد ذلك حيث صرح وزير الخدمة المدنية ان عدد الوافدين العاملين في القطاع العام والحكومة بلغ ٢١٠٠٠ في عام ١٩٨٢ مقارناً بنحو ١٠٠٠٠ عام ١٩٨٠ . وقد ارتفع ايضاً عدد العاملين في القطاع الخاص الا ان البيانات غير متاحة . ولهذا تم رفع اعداد الوافدين الى اليمن الشمالي من بلدان عربية اخرى بنحو عشرة آلاف شخص . انظر :

World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,».

ـ بالنسبة للامارات العربية المتحدة : بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠ ، بعد استخدام نسب مشاركة في قوة العمل (٥٠ بالمائة) بالنسبة للسكان المصريين الذين تم حصرهم بواسطة تعداد السكان في دولة الامارات . انظر : دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠ : النتائج الاولية** ([د.م. : د.ن.]، ١٩٨١) .

ومن ناحية اخرى ، تشير الدلائل الى ان تيار الهجرة من اليمن الشمالية سوف يستمر ، إذ أن هناك فائضاً في القوة العاملة وبشكل رئيسي من الايدي العاملة غير الماهرة ، الا أن دراسة للبنك الدولي (١٩٧٩) خلصت الى ان الطلب على القوة العاملة غير الماهرة من الاقطار العربية التي تزود البلدان النفطية بالايدي العاملة سوف يتضاءل . يضاف الى ذلك ان الحكومة اليمنية الشمالية تحاول وضع قيود على الهجرة الى الاقطار النفطية ، غير ان تلك القيود قد لا يكون لها فعاليتها في الحد من الهجرة مثلما تؤثر عليها الاجور التي ارتفعت في اليمن الشمالية بسبب نقص القوة العاملة في بعض القطاعات .

ويبدو ان حكومات بلدان الاستقبال مشغولة اليوم ، أكثر من اي وقت مضى ، بالحد من أمد الاقامة للايدي العاملة والكفاءات الوافدة الى المدة اللازمة بالضبط لانجاز مهام الوظيفة . ذلك ان ميل المهاجرين الوافدين الى الاستقرار بأسرهم ، جعلت عدداً من الاقطار المستقبلة تواجه على اراضيها جاليات من الوافدين اصبحت تكلفها اعباء مالية كبيرة لتوفر لها الخدمات الاجتماعية ، رغم المستوى المحدود لهذه الخدمات التي يتمتع بها الوافدون .

وبشكل عام ، فإنه طالما ظلت الاوضاع الاقتصادية على ما هي عليه سيظل سوق العمل في بلدان الاستقبال منقسماً الى شريحتين من المشتغلين : احداهما تصرف لها الاجور مقابل العمل ومقابل انتاجيتها ، والاخرى يصرف لها « ريع » نظير امتلاكها للجنسية فحسب . وقد ترتب على هذه الاوضاع أن اصبحت صياغة وتنفيذ استراتيجية متكاملة للقوى العاملة تستهدف تنمية قوة العمل المحلية ، مهمة شبه مستحيلة في الوقت الحاضر . وبهذا الصدد يشير بعض الاقتصاديين الخليجيين الى ان الرأسمال البشري المحلي والمهارات المحلية في الاقطار النفطية الغنية ، آخذة في الاندثار والتآكل الفعلي ، رغم ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي . فطالما اصبح المواطنون في الاقطار النفطية اكثر تعوداً على العيش من دخل يشبه « ريع الوقف » ، فإن مساهمتهم في الاقتصاد الانتاجي ستكون هامشية[٣٥] .

ففي الوقت الذي أخذ القلق ينتاب الاقطار النفطية الغنية من فرط اعتمادهم على العمالة المستوردة ، نجدها تبعثر مواردها البشرية المحلية ، ولا تبدي اهتماماً بتعبئتها بفاعلية للمستقبل القريب او البعيد . وسوف نحاول في الفصل الخامس مناقشة بعض السياسات القطرية التي تساعد على تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى كفاءتها وفعاليتها في البلدان المستقبلة للعمالة (لاسيما بلدان الخليج العربي) .

---

(٣٥) للاطلاع على رؤية خليجية لهذه المشكلة ، انظر : علي خليفة الكواري ، « حقيقة التنمية النفطية : حالة اقطار الجزيرة العربية ، » المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٢٧ (ايار / مايو ١٩٨١) ، ص ٣٤ ـ ٤٥ .

الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية لهجرة وانتقال الأيدي العاملة فيما بين الاقطار العربية

اولاً : الآثـار الاقتصـادية المباشـرة

أدت هجـرة الايدي العـاملة من البلدان العربيـة « غير النفـطية » الى البلدان العـربيـة « النفـطية » ، عـلى نطاق واسـع خلال السبعينـات ، الى احداث انقـلاب صامت في هيكـل الاوضاع الاقتصادية لدى مجموعة البلدان المصدرة للعمالة ، كمصر والأردن واليمن بشطريها ، والسودان . . الخ . اذ غدت تحويلات دخول العـاملين في البلدان العربيـة النفطيـة من أهم المكونات الرئيسية للدخل القومي القابل للتصرف في الاقتصاد المصـدر للعمالـة . كما أخـذت حصيلة النقد الاجنبي المتولدة من تحويلات دخول العاملين بالخارج تتصاعد تدريجيـاً منذ عـام ١٩٧٣ حتى اصبحت تفـوق في معـظم الاحـوال حصيلة الصـادرات من السلع التصـديـريـة التقليـديـة . وبـالتـالي أصبحت المصـدر الاسـاسي لتغـذيـة حصيلة تلك البلدان من النقـد الاجنبي[١] .

ويكفي ان نلقي نظرة على البيانات التي يتضمنها الجدول رقم (٢ ـ ١) ليتضح لنا مدى التطور الهائل ـ بل الانفجاري ـ الذي طرأ على الحجم المطلق«لتحويلات العاملين بالخارج»منذ عام ١٩٧٣ . وتتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه التحويلات بصفة خاصة في حالة بعض البلدان العربية المرسلة للعمالة على نطاق واسع كما هو الحال بالنسبة للاردن ومصـر واليمن العربيـة ، حيث تلعب هذه التحويلات دوراً حاسـماً في تكوين المـدخرات القـومية ، وفي تمـويل تيـارات الانفاق الاستهلاكي الخاص والتكوين الرأسمالي والواردات بأنواعها .

(١) بلغت قيمـة التحويـلات المسجلة للعاملين في الخـارج عام ١٩٧٨ نحـو ٩٠ بالمـائـة من جملة حصيلة الصادرات السلعية في مصر و ١٧٥ بالمائة من جملة حصيلة الصادرات السلعية في الاردن . انظر :
World Bank, *World Development Report, 1981* (Washington, D.C.: World Bank,1981), p. 51.

ولعل حالة **اليمن العربية** تعتبر حالة نموذجية بهذا الصدد ، اذ شكلت تحويلات العاملين في الخارج ١٣١ بالمائة عام ١٩٧٧ من دخول عوامل الانتاج المحلي، كما شكلت المصدر الرئيسي لتكوين المدخرات القومية ولتمويل عمليات الاستيراد والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد اليمني . وهكذا ، وفي ظل التدفق الهائل لتحويلات العاملين من المواطنين اليمنيين في السعودية وبلدان الخليج النفطية ، غدت اليمن العربية : **دولة ريعية** من الدرجة الثانية او ما يمكن تسميته « دولة نفطية بالوكالة »[٢] ، إذ ان مقومات البنيان الاقتصادي لديها اصبح يعتمد بشكل يكاد يكون رئيسياً على التحويلات والمعونات والمنح التي ترد اليها من العاملين في البلدان النفطية المجاورة .

كذلك تلعب تحويلات العاملين دوراً مهماً في **حالة الاقتصاد الاردني** ، إذ بلغت نسبة تحويلات العاملين في البلدان النفطية الى الناتج القومي الاجمالي ٢٥ بالمائة عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧و ٣٦ بالمائة الى جملة عرض النقود (M_2) عام ١٩٧٦[٣] .

والملاحظ بصفة عامة ان معدل نمو حجم التحويلات قد أخذ في الانخفاض في معظم البلدان المصدرة للعمالة بعد عام ١٩٧٦ ، بالرغم من أن القيم المطلقة للتحويلات حافظت على مستواها المرتفع كما يتضح ذلك بشكل واضح في حالة كل من الاردن واليمن العربية . ورغم ان ذلك يعد مؤشراً لاتجاه حركة تحويلات العاملين في البلدان النفطية بعد القفزة الهائلة التي تحققت عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، الا أن المقارنة بين حجم التحويلات من عام لآخر تنطوي باستمرار على الخلط بين مفهومين للتدفقات : **مفهوم التدفق Flow** ومفهوم **الرصيد Stock** ، إذ أن الميل المتوسط للتحويل من واقع دخول العاملين بالخارج The prepensity to remit تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية ، وبالتالي فهي عرضة للتقلب من عام لآخر ، مما يجعل التحويلات السنوية للعاملين في الخارج خليطاً من مفهومي التدفق والرصيد معاً . ولـذا فإننا نفضل ، من الناحية المنهجية ، للحكم على الاتجاه الحقيقي لحركة التحويلات خارج فترة طويلة نسبية استخدام **المتوسطات المتحركة** لثلاث سنوات لمعالجة المشكلات الاحصائية الناجمة عن اختلاط الرصيد بالتدفق في التحويلات السنوية .

وعلى الرغم من كل ذلك ، فلا بد لنا من تسجيل تحفظ مهم بخصوص الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين بالخارج ، اذ أن التحويلات التي يتم تسجيل حركتها ضمن احصاءات موازين المدفوعات تمثل ذلك الجزء من التحويلات من دخول العاملين بالخارج الذي يجري تحويله من خلال القنوات المصرفية الرسمية ، ووفقاً للقوانين والتعليمات المنظمة لتحويل النقد الاجنبي ووفقاً لاسعار الصرف الرسمية والتشجيعية ، دون ان تشمل هذه البيانات جميع

---

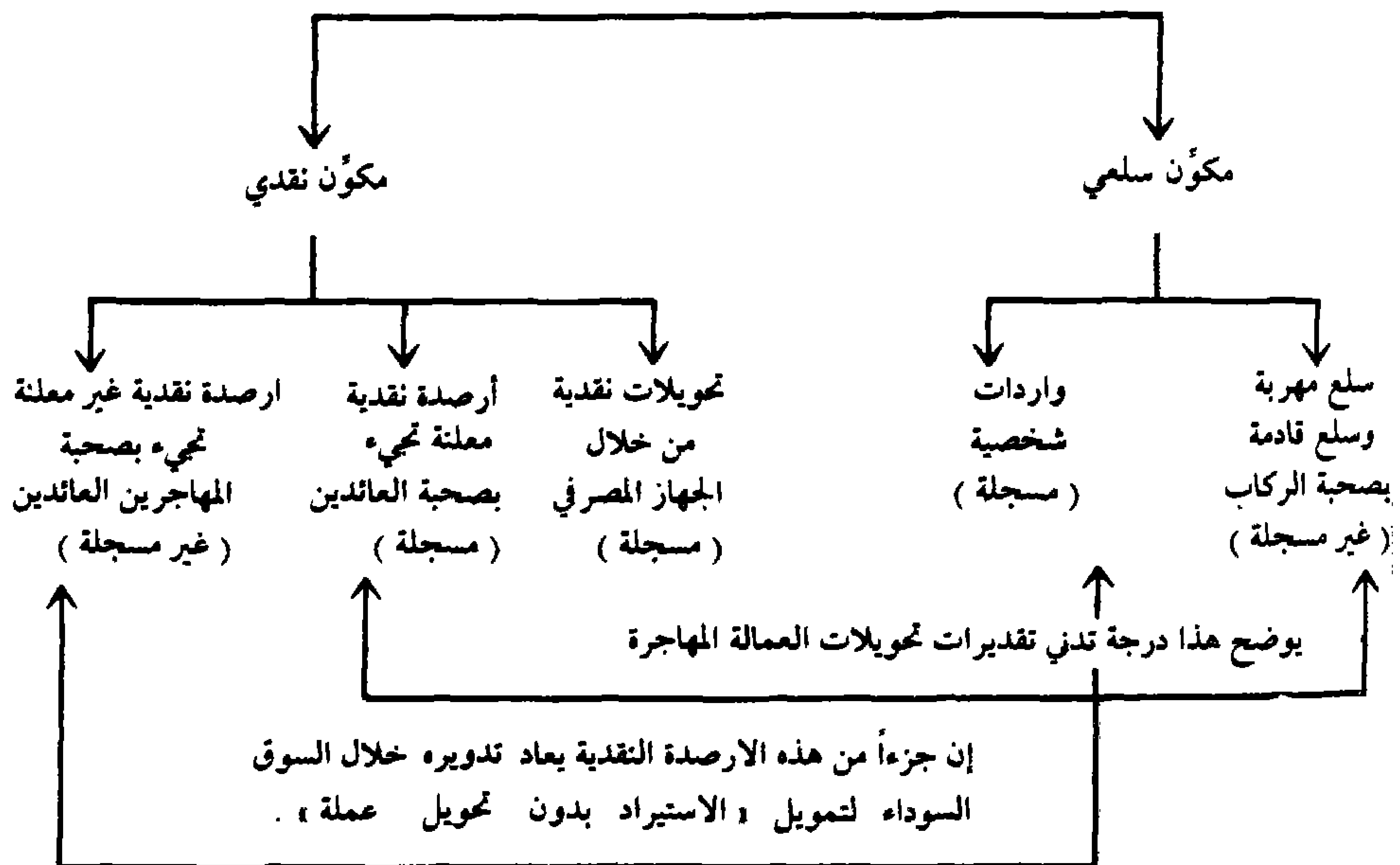
(٢) حول مفهوم « الدول النفطية الريعية » انظر : محمود عبد الفضيل ، « مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية ، » **النفط والتعاون العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٣ (١٩٧٩) ، ص ٣٣ - ٦٣ .

(٣) انظر : بسام الساكت، « تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ١١١ .

مكونات تحويلات دخول العاملين بالخارج ، التي تأخذ اشكالاً متعددة مثل البنكنوت الاجنبي الذي يجري تحويله عن طريق « السوق السوداء للصرف الاجنبي » ، بهدف الحصول على سعر صرف اعلى ، او عن طريق الورود العيني للسلع بصحبة المسافرين او عن طريق التهريب او مسالك اخرى (انظر شكل رقم ١) .

شكل رقم (١)

القنوات والسبل التي تسلكها تحويلات العمالة المهاجرة الى البلدان النفطية



ويتضح ـ في ضوء هذا الشكل ـ ان الاحصاءات الرسمية تقتصر على تسجيل تحويلات المهاجرين « المعلنة » في صورتها النقدية والعينية . وعلى اي حال ، فإن جزءاً مهماً من الارصدة النقدية « غير المعلنة » التي توفرها تحويلات المهاجرين عند عودتهم السنوية (او النهائية) ، قد تستخدم في تمويل عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة من خلال عمليات « اعادة التدوير » لهذه الارصدة داخل الاقتصاد المحلي .

ولايضاح هذه الصورة المركبة في حالة الاقتصاد المصري ، يبين الجدول (٢ ـ ٢) تطور حجم التحويلات الاجمالية المسجلة بشقيها النقدي والعيني . ويتضح من ذلك اهمية « المكون السلعي » المتمثل في الواردات الممولة بواسطة نظام الاستيراد « بدون تحويل عملة » .

جدول رقم (٢ - ١)
تطور تحويلات العاملين ، خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ (بالمليون دولار)

السنة / البلد	١٩٧٣	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	القيمة	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)	القيمة	نسبة التغير (٪)
المجموعة الاولى(أ)															
الاردن	٤٥	٧٥	٦٧	١٧٢	١٢٩	٣٨٨	١٢٦	٤٠٨	٥	٤٣٨	٧	٥١٠	١٦	٦٣٠	٢٣
السودان	٤,٢	٢,٥	(٤٠,٥)	١٤٠	٥٥٠٠	١٦٠	١٤	١٣٠	(١٩)	٢٤٠	٨٥	٢٧٠	١٢	—	—
سورية	٥١	٦٢	١٢	٩٩	٦٠	١٤٠	٤١	٢٤٣	٧٤	٢٣١	(٥)	٢٩٠	٢٥	—	—
مصر	٨٥	١٨٩	١٢٢	٣٦٦	٩٤	٧٥٥	١٠٦	٨٩٦	١٩	١٧٦١	٩٧	٢٢٨٢	٣٠	٢٦٢٥	١٥
اليمن الجنوبي	٣٣	٤١	١٤	٥٨	٤١	١١٩	١٠٥	١٨٨	٥٨	٢٥٧	٣٧	٣١٤	٢٢	٣٤٢	١٠
اليمن الشمالي	١٣٥	—	—	٢٧٠	—	٦٧٦	١٥٠	٩٨٧	٤٦	٩٤٦	(-٤,٢)	١٠٢٥	٨	—	—
المجموع	٣٥٣,٢	—	—	١١٠٥	—	٢٢٣٨	١٠٢	٢٨٥٢	٢٧	٣٨٧٣	٣٦	٤٦٩١	٢١	—	—
المجموعة الثانية (ب)															
تونس	٩٨	١١٨	٢٠	١٦١	٣٦	٣٦٤	١٢٦	٥١١	٤٠	٥٣٨	٥	٥٨٩	٩	—	—
الجزائر	٣٧١	٣٩٠	٥	٤٢٣	٨	٤٥٦	٨	٣٨٨	(١٥)	٤٣٦	١٢	٤٥٣	٤	—	—
المغرب	٢٤٩	٣٥٦	٤٣	٤٨٩	٣٧	٤٩٩	٢	٥٧٤	١٥	٦٥٧	١٤	٩٤٤	٤٤		
المجموع	٧١٨	٨٦٤	٢٠	١٠٧٣	٢٤	١٣١٩	٢٣	١٤٧٣	١٢	١٦٣١	١١	١٩٨٦	٢٢	—	—

(أ) مجموعة البلدان المصدرة للعمالة في اتجاه البلدان النفطية العربية بصفة اساسية .

(ب) مجموعة بلدان الشمال الافريقي المصدرة للعمالة في اتجاه اوروبا بصفة رئيسية ، باستثناء تونس حيث يتوجه جانب مهم من الايدي العاملة الى ليبيا .

المصادر : احتسبت من : النشرة الاحصائية الشهرية (البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات) ، اعداد مختلفة ؛
International Financial Statistics (International Monetary Fund [IMF], various issues, and World Bank, «Country Reports,».

جدول رقم (٢ ـ ٢)

تطور مكونات التحويلات المسجلة للعمالة المصرية المهاجرة في البلدان العربية (بالمليون جنيه مصري)

البيان	جملة التحويلات الاجمالية المسجلة		واردات ممولة من خلال نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة»		تحويلات رسمية من خلال الجهاز المصرفي	ارصدة نقدية « معلنة » بصحبة القادمين	الاجمالي	
السنة	المبلغ	رقم قياسي	المبلغ	(٪)			المبلغ	(٪)
١٩٧٤	١٤٠	١٠٠	١٦, -	١١,٤			١٢٤,-	٨٨,٦
١٩٧٥	٢٥٦,٧	١٨٣	٩٢,٧	٣٦,١			١٦٤,-	٦٣,٩
١٩٧٦	٥٣١,٥	٣٨٠	١٦٧,٥	٣١,٥			٣٦٤,-	٦٨,٥
١٩٧٧	٥٩٩,٤	٤٢٨	٢٦٥,٢	٤٤,٢	٢٦٥, -	٧٨,٢	٣٤٤,٢	٥٥,٧
١٩٧٨	١٢٠٥,٢	٨٦١	٥٨٧,٢	٤٨,٧	٥٢٨, -	٩٠, -	٦١٨, -	٥١,٣
١٩٧٩	١٤٥٥,٨	١٠٤٠	٨٨٣,٧	٦٠,٧	٤٥٨,٧	١١٣,٤	٥٧٢,١	٣٩,٣
١٩٨٠	١٨٠١,٤	١٢٨٧	١٠٧٠, -	٥٩,٤	٦١٣,٨	١١٧,٦	٧٣١,٤	٤٠,٦

المصدر : احتسبت من : نشرات وتقارير البنك المركزي المصري .

وعلى الرغم من وجود اتفاق عام بين المحللين الاقتصاديين بأن حجم تحويلات العاملين المسجلة لا يعبر عن الحجم الحقيقي لهذه التحويلات ، نظراً لتعدد الطرق والاوجه والقنوات التي تنساب من خلالها هذه التحويلات الى الاقتصاد المصدر للعمالة ، فإن القضية المحورية ـ من وجهة نظر رسم السياسات ـ هي تلك المتعلقة بالسيطرة على مسارات هذه التحويلات والمدخرات داخل الاقتصاد الوطني .

فمن الواضح ، في ضوء استقراء المؤشرات والأدلة المتاحة ، ان التحويلات التي ترد عن طريق الجهاز المصرفي والقنوات الرسمية المعتمدة لا تزيد عن ٥٠ بالمائة من جملة التحويلات التي تنساب الى الاقتصاد المصدر للعمالة . ففي حالة الاردن ، يقدر بعض الباحثين ان الحوالات الواردة عن طريق الجهاز المصرفي والصرافين المعتمدين ، لا تشكل سوى ٤٠ بالمائة ـ ٥٠ بالمائة من مجمل التحويلات الفعلية الواردة للاقتصاد الاردني[٤] . كذلك تشير نتائج المسح بالعينة عن تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج ، الذي قامت باجرائه الدائرة الاقتصادية بالجمعية العلمية الملكية بالاردن ، الى ان ٦٠ بالمائة من التحويلات كان يجري إرسالها عن غير طريق المصارف

(٤) انظر : حربي النبوي وسليم ابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج (عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٢) . ص ٢٦ .

بواسطة المهاجرين العائدين ، كما ان ٦٠ بالمائة من النقود التي يقوم بتبديلها المهاجرون الحاليون تتم بواسطة وسائل اخرى غير المصارف ، وأن ٤٧ بالمائة من هذه النقود المحوَّلة يجري تبديلها بواسطة صرافين محليين(٥) .

ونجد الظاهرة نفسها تتكرر على نطاق واسع في حالة اليمن العربية ، اذ بسبب تخلف الجهاز المصرفي تتم معظم تحويلات العاملين في الخارج عن طريق انظمة الوكلاء غير الرسميين الذين يقومون بعمليات الوساطة بين العاملين في الخارج وبين ذويهم في داخل اليمن ، ولاسيما في القرى والمراكز الحضرية الصغيرة . وتشير بعض الدراسات الى ان البنك اليمني للانشاء والتعمير وفروع البنوك الاجنبية تقدم خدمات مصرفية لحوالى ٨ بالمائة من السكان اليمنيين فقط ، اما بقية السكان فتعتمد في مجال الخدمة المصرفية على وكلاء المغتربين(٦) .

وفي حالة كل من مصر والسودان ، يجري تحويل اكثر من ٥٠ بالمائة من تحويلات العاملين بالبلدان النفطية عن طريق الصيارفة غير الرسميين وتجار العملة في الداخل والخارج ، ويشهد على ذلك ازدهار وارتفاع حجم عمليات السوق السوداء لشراء مدخرات المصريين والسودانيين العاملين بالخارج ، والتي تذهب أساساً لتمويل عمليات « الاستيراد بدون تحويل عملة » في كلا البلدين . وقد جاء في احد التقارير الاقتصادية ان حجم عمليات الاتجار بالعملات الاجنبية في السوق السوداء في السودان يصل الى نحو ١,٢٥ مليون دولار يومياً(٧) ، وأنه قلما يجري تبديل العملات الاجنبية من خلال القنوات المصرفية الرسمية(٨) .

---

(٥) انظر : بسام الساكت ، «تطور انتاجية تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج ، «ورقة قدمت الى : الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا]، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ ، مجموعة الملاحق .

(٦) يوجد وكلاء المغتربين في جميع انحاء البلاد . ففي القرى الصغيرة يقومون بتقديم خدماتهم الى مناطق لم تصلها الاجهزة المصرفية الرسمية ، وفي المدن الكبرى يقومون بمنافسة البنوك . ومعظم وكلاء المغتربين لديهم مكتب واحد يقدم خدماته للمنطقة الريفية التي يعيشون فيها ، ولكن هناك فئة قليلة من وكلاء المغتربين لديها مكاتب عديدة في المدن الرئيسية الثلاث وهي صنعاء وتعز والحديدة .

وتختلف عملية ارسال التحويلات من السعودية ـ اكبر البلدان النفطية المستقبلة للعمالة اليمنية المهاجرة ـ الى اسرة المغترب في اليمن من حيث تعقيدها باختلاف الاقاليم . وتعد اكثر الطرق تعقيداً تلك التي تجمع بين وكيل الجملة ووكيل التجزئة اللذين يعملان سوياً لاكمال الصفقة . ويعرف وكيل الجملة بالوكيل الكبير الذي يمتلك مكاتب في اليمن والسعودية . ومن بين كبار الوكلاء من يمتلك ٢٢ مكتباً في السعودية ومكتباً في الكويت، بينما اتضح ان وكيلاً آخر كبيراً يمتلك سبعة مكاتب تمثيل في صنعاء وفي المدن اليمنية الكبرى الاخرى مثل تعز والحديدة ، ولكنهم لا يريدون مكاتب في المناطق الريفية التي يتركونها لوكلاء التجزئة الصغار . انظر : لي آن روس ، « نظام تحويلات المغتربين باليمن العربية ،» هيئة المعونة الامريكية AID باليمن ، ترجمة البنك المركزي اليمني ، ادارة البحوث، ايار / مايو ١٩٧٩ .

(٧) انظر : *Economist*, 20/2/1982, p. 55.

(٨) بينما كان النقد المحول عن طريق البنوك في سنة ٧٥ / ١٩٧٦ لا يزيد عن نصف مليون جنيه سوداني، فإن قيمة التراخيص الصادرة في تلك السنة « بدون تحويل عملة » بلغت نحو ١٤,٥ مليون جنيه اي حوالى ثلاثين مرة =

وهكذا فإن الآليات والقنوات التي يجري من خلالها تحويل مدخرات العاملين بالخارج المقومة بالعملات الحرة ، تطرح تحدياً مهماً امام راسمي السياسات في البلدان العربية المصدرة للعمالة . فليس هناك من ينكر المكاسب الجمة التي تعود على الاقتصاد المصدِّر للعمالة نتيجة تدفق تحويلات العاملين بالخارج بهذا الحجم الكبير ، ولكن القضية المحورية ـ من وجهة النظر التنموية ـ لا تتعلق بأهمية حجم هذه التحويلات ، وانما بدرجة سيطرة المخطط او راسم السياسة الاقتصادية على قنوات تحويل هذه المدخرات ، وعلى أنماط استخداماتها في الداخل .

ولذا فإن الجدل الدائر في العديد من الدوائر الاقتصادية والسياسية في البلدان المصدرة للعمالة حول مكاسب ومغارم هجرة العمالة للبلدان النفطية ، يدور بصفة اساسية حول آليات تدفق وانماط استخدام واستيعاب تحويلات العاملين في البلدان النفطية . اذ ان الحجم المطلق لتحويلات العاملين بالخارج لا يمثل بالضرورة رصيداً ايجابياً لمجهودات وبرامج التنمية في البلدان المصدرة للعمالة في ظل الآليات والانماط السائدة لاستخدام هذه التحويلات . فهناك العديد من الظواهر السلبية والتشويهات التي لحقت **بأنماط الاستهلاك والاستيراد والاستثمار** في البلدان المصدرة للعمالة ، مما يؤثر تأثيراً بالغاً على اولويات برامج التنمية ونمط تخصيص الموارد في البلدان المصدرة للعمالة .

وسوف نتناول بالعرض والتحليل فيما يلي الآثار المباشرة لعمليات هجرة العمالة الى البلدان النفطية على انماط الاستهلاك والاستيراد والاستثمار في الاقتصادات المصدرة للعمالة ، بهدف الكشف عن الاختلالات والاضطرابات الجديدة التي لحقت بتلك الانماط . وليس هناك من شك في ان تحليل تلك التشويهات والاختلالات سوف يساعد على اقتراح سياسات جديدة تسمح بضبط وترشيد انماط استخدام تحويلات العاملين بالخارج ، بهدف تعظيم المنافع الاجتماعية والآثار الانمائية لتلك التحويلات على النحو الذي سنتناوله بالمناقشة التفصيلية في الجزء الخاص بالسياسات من هذه الدراسة (انظر الفصل الرابع) .

١ ـ تأثيرات هجرة العمالة على الانماط الاستهلاكية والاستيرادية في البلدان المرسلة للعمالة

أدت هجرة وانتقال الايدي العاملة الى البلدان النفطية على نطاق واسع في السبعينات الى ظهور انماط جديدة من الاستهلاك ، والى انتشار ظاهرة الافراط في الاستهلاك في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث لتلك المجتمعات . وقد ساعد

= قيمة التحويل المباشر . وفي عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ بلغت قيمة التراخيص ٣٥,٨ مليون جنيه مقارنة بحوالى ٤ ملايين حوّلت بواسطة الجهاز المصرفي في السودان . انظر : محمد العوض جلال الدين ، **هجرة السودانيين الى الخارج** ، دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩) .

على ذلك ارتفاع معدلات دوران العمالة المهاجرة خلال السنوات الاخيرة ، الأمر الـذي أدى بدوره الى شيوع وانتشار الانماط والعادات الاستهلاكية الجديـدة وتغلغلها ، قبـل الاوان ، في الاقطار العربية المرسلة للعمالة .

وقد كان انتشار «نموذج المحاكاة والتقليد » في غاية السهولة والسرعة ، اذ يخضع المهاجر ، بعد وصوله بقليل ، لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد في البلد النفطي المضيف ، حيث يجـري عرض أحـدث ما وصـل اليه العـالم الغربي المتقـدم من فنـون وسلع الاستهـلاك الحديث . ولم يسلم من أثر المحاكاة اي فئة من فئات العمالة المهاجرة . فبالنسبة للمهـاجرين الذين لم يتسن لهم من قبـل ان يمتلكـوا سلعاً معمـرة (كالثـلاجات والغسـالات الكهربـائية واجهـزة طباخـات الغاز والتليفـزيون وغيـرها) فقـد كانت تلك الاجهـزة هي اول مـا يعمـد المهاجرون للحصول عليه ، إمـا من البلدان النفطيـة الغنية التي يعملون فيهـا وشحنها الى بلد المنشأ ، او شرائهـا من « الاسواق الحـرة » القائمـة في بلدان المنشأ نفسهـا (التي لا تبيع الا بالعملة الصعبة) . امـا المهاجـرون الذين يكـونون قـد امتلكوا مثـل هذه السلع المعمـرة قبل خروجهم للعمل في البلدان النفطية ، فإن اختيارهم يتجه عادة الى السيارات واجهزة التليفزيون الملوَّن ومكيفات الهواء . . . الخ . اما الحائزون على كل هذه الاجهزة والمعدات قبل الرحيل ، فإن نمط استهلاكهم عادة ما يرتفع الى مستوى اعلى ، سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل تلك الاجهزة (كشراء سيارتين مثـلاً) او بمحاولـة الحصول عـلى اجهزة اكـثر تعقيداً كـأجهزة الفيديو او الستيريو او السجاد الثمين او الملابس المستوردة الباهظة الثمن(٩) .

وهذه الملاحظات حول ملامح النمط الاستهلاكي الجديد المتأثر بظاهـرة الهجرة للبلدان النفطية ، تؤيدها بشكل واضح الادلة الاحصائية التي افصحت عنها المسوح بالعينة التي أجريت حول نمط استخدام التحويلات لفئات مختارة من العمالة المهـاجرة في عـدد من البلدان المرسلة للعمالة .

فنتائج المسح بالعينة الذي قامت به الجمعية الملكية في الاردن خـلال صيف عام ١٩٨٠ يشير الى ان الانفاق الاستهلاكي لأسر المهاجرين الحاليين على بنود الاسكان والغذاء والكسـاء والطبابة والتعليم يفوق بشكل ملحوظ انفاق اسر المهاجرين العـائدين واسـر الافراد الـذين لم يسبق لهم ان هاجروا(١٠) . بيد ان أهم ما افصحت عنه نتائج المسح بالعينة هو تغلغل عناصر النمط الاستهـلاكي الجديـد بين « الـذين لم يسبق لهم ان هاجـروا » من خـلال اقتنـاء السلع الكهربائية المعمرة ، مما يشير الى قوة « اثر المشـاهدة » demonstration effect كـما يتضح من الجدول رقم (٢ـ ٣) .

---

(٩) انظر : سعد الدين ابراهيم ، « اسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر ، » المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(١٠) انظر : الساكت ، « تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن ، » ص ١١٤ و ١١٥

جدول رقم (٢ - ٣)

مقارنة نمط اقتناء السلع المعمرة الكهربائية المتوفرة
لدى الاسرة الاردنية ، لسنة ١٩٨٠ (نسب مئوية)

الادوات	المهاجرون العائدون	المهاجرون الحاليون	الذين لم يسبق ان هاجروا
جهاز تليفزيون	٩٣,٩	٩١,٧	٩٢,٤
ثلاجة	٨٤,٤	٧٨,٢	٧٨,٨
غسالة	٨٩,٨	٧٤,٨	٧٤,٤
مكيف هواء	٤,١	١,١	٠,٩
مروحة	٥٤,١	٥٣,٦	٥٢,٥
مكنسة كهربائية	٢٤,٣	١٧,٤	١٧,٦
ادوات منزلية كهربائية	٥٠	٤١,٧	٣٥,٥

المصدر : احتسبت من : بسام الساكت ، « تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن ،» المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ١١٨ .

وفي حالة مصر تشير نتائج بحث بالعينة تم إجراؤه على عمال التشييد والبناء عام ١٩٧٨(١١) الى ان نسبة ٧٢ بالمائة من مجموعة عمال التشييد تمتلك مواقد الغاز قبل الهجرة ، لذا فقد احتل الراديو والمسجل والتليفزيون الملون مكانة عالية جداً في سلم تفضيلهم لدى العودة . إن مثل هذا النمط من التفضيل يمكن أخذه مؤشراً لأنماط الاستهلاك المعمر المنتشر بدرجة اكبر بين المهاجرين من العمال المهرة ونصف المهرة في مصر .

كما وجدت سوزان مسيحة في بحثها الذي أجرته على عينة من المدرسين المصريين المعارين الى المملكة العربية السعودية ، بأن نمط استخدام مدخرات هؤلاء المدرسين تتوزع لدى عودتهم في المتوسط على النحو التالي : ٢٨ بالمائة للتجهيزات المنزلية والسلع المعمرة ، ١٣ بالمائة للملابس ، ١٢ بالمائة هدايا للاقارب والاصدقاء ، ١١ بالمائة لسلع اخرى ، و ٣٠ بالمائة حسابات في البنوك و١٦ بالمائة تتجه الى مجالات الاستثمار المباشر(١٢) .

(١١) تستند هذه البيانات الى عينة صغيرة من ٥٠ عامل تشييد تضمنها بحث الاهرام عن العمالة المهاجرة للبلاد النفطية ، وعندما سئلوا عن تفضيلهم لأنواع السلع المعمرة عند عودتهم كانت اجابة ٨٢ بالمائة منهم تفضل الراديو والمسجِّل و٥٤ بالمائة التليفزيون العادي بينما ١٢ بالمائة منهم فضّل الثلاجات .

(١٢) انظر بهذا الخصوص :

Suzanne Messeiha, «Export of Egyptian School Teachers,» *Cairo Papers in Social Sciences*, Monograph 4 (1980), pp. 33-39.

وبمعنى آخر ، فإن المدرس العادي المعار الى احد الاقطار النفطية ـ وهو يمثل فئة واسعة الانتشار بين فئات العمالة المصرية المهاجرة ـ ينتهي به الامر الى انفاق ٦٤ بالمائة على السلع والمواد الاستهلاكية ، مع تخصيص حوالى ٣٦ بالمائة للمدخرات والاستثمارات . وقد حسبت سوزان مسيحة متوسط ما ينفق على جميع السلع الاستهلاكية على يد أفراد عينتها وخرجت برقم ٦٨٧٧ جنيهاً مصرياً للفرد الواحد . ولما كان متوسط المرتب الشهري لمدرس يحمل درجة جامعية وله ٥ سنوات من خبرة التدريس في مصر يبلغ حوالى ٤٠ جنيهاً مصرياً أي ٤٨٠ جنيهاً مصرياً في السنة، فمعنى ذلك ان هذا المدرس ينفق على السلع الاستهلاكية في ختام سنوات اعارته الاربع ، ما يعادل مجموع رواتبه في مصر طوال خمسة عشر عاماً تقريباً . ومن هذا الانفاق تبلغ حصة الاجهزة والآلات المعمرة ٣٦٦٧ جنيهاً ، اي ما يعادل مرتب ثماني سنوات تقريباً . اما نصيب السلع غير المعمرة (٣٢١٠ جنيهات) فهو يعادل مجموع رواتب هذا المدرس طوال سنوات سبع(١٣) .

ومن ناحية اخرى . وجد د. عمرو محيي الدين ود. احمد عمر في دراستهما التي اجرياها على عينة من اساتذة الجامعات في مصر ان السلع الاستهلاكية التي يحوزها افراد العينة تتمثل أساساً في ثياب مستوردة وملابس جاهزة ، وتشمل ايضاً سيارة ثانية وجهاز تليفزيون ملوناً وادوات منزلية وسجاجيد وغسالات وثلاجات وغيرها من المعدات والاجهزة الالكترونية . وقد كشف البحث عن ان اكثر من نصف افراد العينة (٥٥ بالمائة) يعمدون الى شراء فيلا او شقة جديدة(١٤) .

وعلى الرغم من ان نتائج المسح بالعينة لأساتذة الجامعات في مصر قد اوضحت ان أكثر من ٩٠ بالمائة منهم كان يمتلك معظم السلع الكهربائية المعمرة قبل الهجرة (تليفزيونات بأنواعها ـ مسجلات ـ غسالات ـ ثلاجات . . . الخ) . فإن تأثير عملية الهجرة في هذه الحالة تنعكس في شكل تغذية نمط استهلاكي جديد من خلال عملية تعميق لسوق السلع المعمرة Process of market deepening ، حيث يجري إحلال السلع المعمرة الحديثة المستوردة ـ والتي تتضمن تكنولوجيا استهلاك جديد ـ بالسلع المعمرة المصنّعة محلياً . ورغم تضافر عوامل كثيرة في تغذية نمط استهلاكي جديد في مصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤ ، فليس هناك من شك في ان تحويلات المهاجرين في البلدان النفطية قد لعبت دوراً حاسماً وأساسياً في تغذية حالة الانتعاش الهائل في مجال اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة خلال حقبة السبعينات ، كما يفصح عن ذلك الجدول رقم (٢ ـ ٤) لتطور الكميات المستهلكة من السلع الكهربائية المعمرة في مصر خلال حقبة السبعينات . وتشير بيانات هذا الجدول الى ان استهلاك سلع معمرة

---

(١٣) ابراهيم ، « اسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر ،» .

(١٤) انظر :

Amr Mohie El-Din and Ahmed Omar, «The Emigration of Egyptian University Academic Staff,» Cairo, Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1979, pp. 48-54.

مثل الغسالات وأجهزة التليفزيون والثلاجات الكهربائية وسيارات الركوب الخاصة قد شهدت معدلات نمو سنوية استثنائية تتراوح ما بين ٥٦ بالمائة و ٢٦ بالمائة .

ومن ناحية اخرى ، يصعب الحديث عن آثار هجرة العمالة على **تطور النمط الاستهلاكي** دون التطرق **لتطور النمط الاستيرادي** ، اذ أن العمليتين تمثلان وجهين لعملة واحدة في حالة اقتصادات البلدان المصدرة للعمالة . فالدخول « شبه الريعية » التي تولدت عن تحويلات العاملين في الخارج قد أدت في جميع البلدان العربية المرسلة للعمالة دون استثناء الى خلق طلب اضافي ومتزايد لصنوف عديدة من السلع الكمالية والمعمرة المستوردة ، والتي لم تعد قاصرة ـ كما كان الحال من قبل ـ على اصحاب الدخول المرتفعة من سكان الريف والمدينة .

فكل الدلائل الاحصائية تشير الى ان النمط الاستهلاكي الجديد ـ الناجم عن عمليات هجرة العمالة ـ هو نمط استهلاكي ذو كثافة استيرادية واضحة ، اي يتسم بارتفاع المكوِّن الاستيرادي import component لعناصر الانفاق على سلع الاستهلاك الخاص . وقد لعب **نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة »** في حالة مصر والسودان ، او ما يقابله في حالة كل من الاردن واليمن العربية ، دوراً مهماً **كحلقة وصل** بين النمط الاستهلاكي الجديد والانفجار الاستيرادي الذي لم يسبق له مثيل على النحو الذي شهدته البلدان المرسلة للعمالة في النصف الثاني من السبعينات .

وتتضح هذه الصلة الوثيقة في حالة الاردن بشكل صارخ ، حيث ان الاردن بلد يعتمد في تلبية الطلب المحلي من هذه السلع على الاستيراد بصورة اساسية ، فقد ساهمت حوالات العاملين في الخارج بزيادة الميل الحدي لاستيراد السلع الاستهلاكية منذ بداية السبعينات وبشكل خاص منذ عام ١٩٧٣ ، كما يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ٥) . حيث نلاحظ اتجاه الانفاق الاستهلاكي الخاص ومستوردات السلع الاستهلاكية للزيادة ، مع ازدياد تدفق الحوالات من الخارج .

وقد وجد ، بالاستناد لهذه البيانات ، أن معامل الارتباط البسيط بين حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وبين كل من الانفاق على الاستهلاك الخاص ومستوردات السلع الاستهلاكية ، يدل على ارتباط وثيق . اذ كان هذا المعامل ٠,٩٥٢ و ٠,٩٥٦ بين حوالات الاردنيين وكل من المتغيرين المذكورين على التوالي(١٥) .

ومن ناحية اخرى ، تطور حجم استيراد **سلع الاستهلاك الجاري في الاردن** (من غير المواد الغذائية) من حوالى ٢٧ مليون دينار اردني عام ١٩٧٥ الى ٦٣ مليون دينار عام ١٩٧٩ ، اي بزيادة نسبية قدرها ١٣٣ بالمائة . كذلك قفزت قيمة واردات **السلع الاستهلاكية المعمرة** (معظمها ترفيهية وكمالية) من ١٤,٣ مليون دينار اردني عام ١٩٧٥ الى حوالى ٥٢ مليون دينار

(١٥) انظر : النبوي وابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج ، ص ٥٩ .

عام ١٩٧٩ ، اي بزيادة نسبية مقدارها ٢٦٤ بالمائة[١٦] . وليس هناك من شك في ان تحويلات العاملين في البلدان النفطية قد لعبت أكبر دور في تمويل الجانب الاعظم من هذه الـواردات ، لاسيما واردات السلع الاستهلاكية المعمرة .

وفي السودان ، تم انشاء « سوق موازية » في ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ عـلى غرار « نـظام الاستيراد بدون تحويل عملة » في مصر ، حيث يجري تمويل واردات القـطاع الخاص بـواسطة حسابات بالنقد الاجنبي الموجود بالخارج[١٧] .

وقد تعدلت قائمة السلع المسموح باستيرادها بدون تحويل حسب منشور وزارة التجـارة السودانية الصادر في ١٦ / ٣ / ١٩٧٧ لتشمل فيها تشمل مجموعات السلع الآتية :

ـ التليفزيونات بما فيها التليفزيونات الملونة ، اجهزة الراديو والمسجلات .

ـ المراوح والادوات الكهربائية .

ـ الثياب النسائية الفاخـرة والمرتفعـة القيمة بحيث لا يقـل سعر الثـوب الواحـد عن ٥ جنيهات (سعر ميناء الدخول) .

ـ الملابس النسائية الداخلية وملابس الاطفال « وفرك القرمصيص » والباروكات .

ـ العربات التجارية وعربات القلاب ، الاطارات وقطع غيار العربات .

ـ الصندل والمحلب والزيوت العطرية .

---

(١٦) انظر : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، السنة ١٧ ، العدد ٣ (آذار / مارس ١٩٨١) ، الجدول رقم (٢٧) .

(١٧) لجأت الحكومة السودانية الى تشجيع المغتربين لاستيراد سلع معينة بدون تحويـل عملة وذلك بقصـد التجارة ، وقد أستحدث هذا النظام تحت تأثير الموقف المتردي للأرصـدة الاجنبية والاختنـاقات الحـادة في عرض بعض السلع المستوردة ، ولذلك فإن هدف هذا النظام هو تخفيف الضغط على ميزان المدفوعـات ، من ناحيـة ، وسد حاجة السوق من السلع المسموح باستيرادها . وقد ادخل هذا النظام في عام ١٩٧٢ وكان يسمح بالاستيراد لأي شخص دون التحري عن مصدر التمويل . وبعد استمرار هذا النظام لأكثر من عامين اوقف العمل به نظراً للشكوك التي أثيرت حول مصادر التمويل . وبعد وضع بعض الضوابط اعيد نظام الاستيراد بدون تحويـل عملة للاغراض التجارية للمغتربين السودانيين فقط . وعرِّف المغترب بأنه الشخص السوداني الذي يعمل بصفة دائمة بالخارج ، ويكسب رزقه من مصادر غير سودانية . فيتعين على المغترب ابـراز شهادة اغتـراب موثقـة من السفـارة السودانية من القطر الذي يعمل فيه . وتصدر التراخيص باسم المغترب وليس باسم مورد او وكيل . ومن الاسس التي وضعت لكي يتم على اساسها الاستيراد بدون تحويل عملة هي :

ـ أن تكون السلع من تلك التي يمكن مقارنة اسعارها من المستورد بقيمة .

ـ أهمية السلعة ووضعها في سلم الاسبقيات ومدى تغطية المرصود لها في ميزانية النقد الاجنبي لاحتياجات البلاد .

ـ أن تكون السلعة ذات عائد جمركي كبير .

جدول رقم (٢ـ ٤)

تطور الكميات المستهلكة لمجموعة مختارة من السلع المعمرة في مصر ، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٩

البيان / السنة	ثلاجات كهربائية (بالعدد)	غسالات (بالعدد)	مواقد بوتاغاز كهرباء (بالعدد)	اجهزة تليفزيون (بالعدد)	راديوهات (بالعدد)	ادوات طهي معدنية (بالطن)	دراجات (بالعدد)	سيارات ركوب (بالعدد)	سخانات (بالعدد)	ماكينات خياطة (بالعدد)	اثاث معدني (بالالف جنيه مصري)
١٩٧١	٣٩٠٩٧	٨٣٠٠	٧٤٩٠٢	٤١٨٠٠	١٢٦٨٠٠	٧٧٣٧	٦٢٧٠٠	١٠٦٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٤٠٠	—
١٩٧٢	٦١٩٦٣	٢٧٠٦٨	١١٥١٢٠	١٦٢٩٦٠	١٧٨٨٠٠	٢٦٩٢	٦٠٥٠٠	٢٨٩٩٣	١٣٤٠٠	١٥٥٠٠	٢٦٥٤
١٩٧٣	٥٢١٦٨	٣٤٩١١	١٧٧٩٤٠	١٤٣٣٦٠	٢٢٣٥٠٠	٣١٧٨	٥٤٠٠	١١٦٣٩	١٢٦٠٠	١٦٢٠٠	٣١١٤
١٩٧٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٧	١٥٠٠٠٠	١٣٨٢١٤	١٥١٤٨٤	٤٩٠٤٧٨	٣٩٣١٠٠	١١١٦٧	١٤٠٨٧٣	٦٤٠٤١	٢٤٧٩٢	١١٢٩٣٢	١٤٨٧٧
١٩٧٨	١٥٨٧٠١	٢٤١٣٧٣	١٦٣١٧٣	٥٢٤٧٩١	٤٨٠٣٠٠	١١٩٣٦	١١٤٥٩١	٥٧٥٩٢	٢٤٣٠٠	١١٩٧٨٦	١٢٢١٢
١٩٧٩	٢١١٨٩٣	٢٨٩٤٥٢	١٧٥٦٠٢	٥١٧٦١١	٣١٢٨٥٠	١١٢٤٥	١٥٥٨٦٩	٦٥٧٤٥	٢٤٧٨٠	١٢١٠٠٠	١١٨٩٦
معدل النمو السنوي المركب (٪)	٢٦	٢٥	١١	٣٧	١٢	٥	١٢	٢٦	٣	٢٥	٢٤

المصدر : احتسبت من : بيانات غير منشورة لوزارة التخطيط المصرية .

جدول رقم (٢ ـ ٥)

تطور حوالات العاملين والانفاق على الاستهلاك الخاص ومستوردات السلع الاستهلاكية في الاردن ، للسنوات ١٩٧٠ـ ١٩٧٩

(بملايين الدنانير الاردنية)

السنة	حوالات الاردنيين العاملين في الخارج	الانفاق على الاستهلاك الخاص	مستوردات الاردن من السلع الاستهلاكية
١٩٧٠	٥,٥٤	١٥٢,٨٠	٣٣,٠٢
١٩٧١	٤,٩٧	١٦١,٧٠	٣٣,٤٤
١٩٧٢	٧,٤١	١٧٧,٤٠	٤٦,٢٩
١٩٧٣	١٤,٧٠	١٨٣,١٠	٥٠,٦٠
١٩٧٤	٢٤,١٣	١٩٩,٨٠	٦٠,٦٣
١٩٧٥	٥٣,٢٥	٢٦١,٩٠	٩٠,٥١
١٩٧٦	١٣٦,٤١	٣٣٨,٩٠	١٣٣,٣٤
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٤١٦,٨٠	١٤٧,١٩
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٤٩٧,٦٠	١٧٥,٦٧
١٩٧٩	١٨٠,٤٢	٥٢٠,٥٠	٢١٥,٢١

المصدر : احتسبت من : النشرة الاحصائية الشهرية (البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات) ، اعداد مختلفة .

- الروائح ومستحضرات التجميل .
- الحلى الشعبية .
- الاقمشة الراقية بحيث لا يقل سعر الياردة عن ٤٠ قرشاً سودانياً (سعر ميناء الدخول) .

وكما هو واضح فإن أكثرها سلع استهلاكية ، وكثير منها لا تعتبر سلعاً استهلاكية اساسية تشبع الرغبات الملحة لجمهرة المواطنين . ففي مجال الملبوسات مثلاً اشترط أن تكون الثياب النسائية من الانواع الراقية الباهظة الثمن وأن تكون الاقمشة من النوع الذي لا يقل فيه ثمن الياردة عن ٤٠ قرشاً « سيف » ميناء الدخول ولا شك ان اسعارها ستكون عدة اضعاف حينما تصل الى يد المستهلك . ورغم ان كثيراً من السلع تعتبر كمالية وترفيهية لا تفيد الا قطاعاً صغيراً من الطبقات الميسورة ، ولا تمس حياة الجماهير العريضة التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاساسية ، الا اننا يجب ان نذكر ان الطبقات المستفيدة من هذه السلع هي طبقات ضاغطة ، عادة ما تقوم باستيراد هذه السلع عن طريق التسهيلات الائتمانية او عن طريق المقايضة(١٨) .

(١٨) انظر : جلال الدين ، هجرة السودانيين الى الخارج ، ص ٣٥ ـ ٣٧ .

وقد مال تركيب السلع المستوردة عن هذا الطريق ، والممولة اساساً بواسطة تحويلات العاملين في الخارج، الى مجموعة السلع المعمرة والترفية ذات هوامش الربحية العالية. وقد تمثل واقع الحال في ان المواطنين السودانيين العاملين في الخارج كانوا يسلمون تحويلاتهم الى تجار يقومون بدورهم بتمويل الواردات السلعية الى البلد الام ، ثم يقدمون مستندات المبيعات الى عائلات العاملين الموجودة بالداخل[19] .

وفي ضوء البيانات الاحصائية المتوافرة يقدم الجدول رقم (٢ - ٦) بياناً بأهم السلع المستوردة من خلال نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » في السودان خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ .

جدول رقم (٢ - ٦)

بيان بقيمة اهم السلع المستوردة وفق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة في السودان ، للفترة ١٩٧٣- ١٩٧٥

السلعة	القيمة (بالجنيه السوداني)
البهارات	٢٦٤٦٥٥٧
حجارة بطارية	١٥٩٧٠٥٣
ملابس جاهزة	١٤١٤٧٠٣
راديوهات ومسجلات	١١٥١٨٢٥
حلى شعبية	٨١٧٤٦٣
صندل ومحلب	٧٥٥١٥٨
ثياب	٤٨٩١٥٥

المصدر : احتسبت من : محمد العوض جلال الدين ، **هجرة السودانيين الى الخارج** ، دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩)، ص ٣٩ .

وفي حالة مصر ، يلاحظ ان نظام « الاستيراد بدون تحويل عملة » قد أدى الى اغراق السوق المصرية في النصف الثاني من السبعينات بألوان عديدة من السلع المعمرة والترفية ، كما يوضحها الجدول (٢ - ٧) .

---

(١٩) كريم نشاشيبي ، « نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في البلدان العربية ،» قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي ، ندوة التكامل النقدي العربي ، ابو ظبي ، ٢٤ - ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، **التكامل النقدي العربي : المبررات - المشاكل - الوسائل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت : المركز ، ١٩٨١) ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

جدول رقم (٢ ـ ٧)

تطور قيمة الواردات الاستهلاكية الكمالية والمعمرة في مصر
وفقاً لنظام « الاستيراد بدون تحويل عملة »، للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨
(بالالف جنيه مصري)

السنة / المجموعة السلعية	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
ادوات منزلية	١٠٠٥	١٦٨٦	٣٦٣٨
سيارات الركوب	٧٣٧٠	١١٤٧٩	٣٤٥٧٠
مستحضرات الزينة	٣٣٧	٧٢٨	١٦٢٨
كاميرات وادوات تصوير	٧٣٠	٨٨٣	١٣٧٦
شرايط كاسيت واسطوانات	٧٠٠	١٠٦٦	٢٢٤١
ادوات كهربائية منزلية	٣٥٠٧	٥١٠١	١١٣٢٨
فواكه طازجة	١١٦٧	١٣٤٨	٢٤٩٢
ياميش	٢٢٦١	٤٢٣٣	٨٠٨٠
حلويات	ـ	٣٦٧	١٦٣٠
آلات حاسبة	١٤٢٦	٩٠٩	١٤٢٩
ادوات مكتبية	١٦٠١	٢٠١٧	٣١٠٣
سجاد	٢٨١	٣٧٥	٦٢٠

المصدر : احتسبت من : لجنة التيسيرات الاستيرادية ، كما وردت في : رمزي زكي ، **مشكلة التضخم في مصر** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠)، ص ٤٩٩ .

كذلك يمكن ادراك العلاقة الوثيقة بين تطور استهلاك السلع المعمرة والكمالية وتطور الكميات والنوعيات المستوردة من هذه السلع ، بمقارنة بيانات الجدول (٢ ـ ٤) ببيان الجدول (٢ ـ ٨) لتطور الكميات المستوردة للمجموعات نفسها من السلع المعمرة .

وفي حالة اليمن العربية ، تشير كل الدلائل والقرائن الاحصائية الى حالة « انفجار استيرادي » في السنوات الاخيرة ، مما ادى الى ارتفاع عجز الميزان التجاري اليمني عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ الى ثلاثة عشر مثلاً مقارنة بالسنة المالية ١٩٧٢/١٩٧٣ . فقد نتج عن المستويات المرتفعة للاستهلاك الخاص ومتطلبات عناصر النمط الاستهلاكي الجديد ، الذي ساد في المجتمع اليمني في النصف الثاني من السبعينات ، عمليات استيرادية واسعة النطاق تجاوزت طاقة تحويلات العاملين بالخارج على تمويلها . وهكذا فإن تحويلات العاملين في البلدان النفطية حفزت مستوى

جدول رقم (٢ ـ ٨)

تطور الكميات المستوردة لمجموعة مختارة من السلع المعمرة في مصر ، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٩

السلعة / السنة	ثلاجات كهربائية (بالعدد)	غسالات (بالعدد)	مواقد بوتاغاز (بالعدد)	اجهزة تليفزيون (بالعدد)	راديوهات (بالعدد)	ادوات طهي معدنية (بالطن)	دراجات (بالعدد)	سيارات ركوب (بالعدد)	سخانات (بالعدد)	ماكينات خياطة (بالعدد)	اثاث معدني (بالالف جنيه مصري)
١٩٧٢	١١٠٥١	٥٦١٨	٧١٢٠	٨٤٩٦٠	١٣٨٠٠٠	١٩٢	٥٠٠	٢٤١٢٢	٤٠٠٠	٢٥٠٠	٩
١٩٧٣	١١١٦٨	٥٩١١	٦٩٤٠	٤٣٣٦٠	٥٥٥٠٠	١٧٨	٢٠٠	٥٥٠٩	٢٩٠٠	٣٠٠٠	١٣
١٩٧٤	١١٢٨١	٤٨٢٣	١٨٠٤٠	٧٧٦٠٠	٤٢٦٠٠	٦٩	١٣٥٠	١٨٠٩٤	٣٢٤٨	١٤٩٧٣	٤٥
١٩٧٥	١١٨٧٤	٧٢٩٦	١٢٦٠٠	١٥٥٥٢٠	٣٣٠٢	٧٢٢	١٨٥٠	٣٧٤٤٣	٣٦٣٧	١٠٧٥٤	٨٣
١٩٧٦	١٢٤٦٧	٨٧٥٥	٢٩٥٤٠	١٨٢٨٨٠	١٠٦٥	١٨٥١	٨١٠٠	٤٠٨٤٥	٤٠٧٣	١١٩٣٦	٤٤٢
١٩٧٧	١٤٩٤٠	١٢٤٤٤	٤٠٠٦٠	٣٤٠٦٨٣	١٢٨١٠٠	٥٢٠٠	٤٩٤٠٠	٥٠٢٥٥	٥٧٢١	٩٩٩٣٢	١٩٤٠
١٩٧٨	١٣٦١٧	١٣٤٣٢	٤٦٨٠٠	٣٤٠٨٣١	١٣٢٣٠٠	٥١٢٢	٢٩٩٥٠	٤٨٧٨٢	٦٣٠٠	١١١٧٨٦	١٢٨٦
١٩٧٩	١٤٢٩٧	١٦٣٤٠	٤٦٧٨٠	٢٥٢١٢٠	٩٥٨٥٠	٤٣٢٠	٦٤٥٥٠	٤٩٨٣٠	٧٠٨٠	١١٢٥٠٠	٢٢٧٠
معدل النمو السنوي (٪)	٤	١٦	٣١	١٧	٥	٥٦	١٠٠	١١	٨	٧٢	١٢٠

المصدر : احتسبت من : بيانات غير منشورة لوزارة التخطيط المصرية .

هائلاً من الواردات وانماطاً غير معتادة من السلع المستوردة ، مما نتج عنه عجز هائل في الحساب الجاري يستفحل امره مع مرور الزمن[٢٠] .

فالواردات في حالة اليمن الشمالي لم تزد بمعدلات فلكية فقط ، وانما اتسع نطاقها ايضاً لتشمل كل المدى السلعي من المواد الاولية والغذائية الى الآلات ووسائط النقل . وقد مثلت ثلاث فئات من السلع حوالى ثلثي قيمة الواردات قرب نهاية السبعينات : الاغذية والحيوانات الحية ، والمصنوعات ، والآلات ووسائط النقل . وقد نمت الفئة الاخيرة اسرع من الباقيات ، وسادتها وسائط النقل ، كما قفزت قيمة الواردات بشكل جوهري خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥من المواد الغذائية[٢١] .

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٩) تطور مجموعات مختارة من السلع الاستهلاكية المستوردة خلال الفترة ١٩٧٦ـ١٩٨٠ في جمهورية اليمن العربية،حيث يتضح الاعتماد الشديد على الاستيراد لتغطية الحاجات الاستهلاكية الاساسية والترفية .

وكان نتيجة ذلك ان شهدت اليمن « حالة رواج مفتعل وامتلأت المدن والقرى بالسيارات والدراجات النارية ، وتضاعفت اعداد « موتورات » الكهرباء الخاصة . . وانتشرت المتاجر التي تبيع من احدث العطور وربطات العنق الفرنسية الى علب حليب « نيدو » وزجاجات السفن آب »[٢٢] .

وبإيجاز فإن تحويلات العاملين في البلدان النفطية كان لها دور كبير في تشكيل معالم النمط الاستهلاكي الجديد في الاقتصادات المرسلة للعمالة ، والذي اصبح متحيزاً بدرجة اكبر نحو عناصر الاستهلاك الترفي . وعلى نحو موازٍ ، اصبحت تيارات الانفاق الاستهلاكي الخاص اكثر كثافة استيرادية ، مما ادى الى تحول تدريجي عن السلع المنتجة محلياً باتجاه السلع المستوردة او التي تحوي مكوِّناً استيرادياً عالياً .

وقد ساعد على هذه الموجة من الافراط الاستهلاكي والاستيرادي والتوسع في استهلاك السلع والخدمات الترفية والكمالية ما جرت عليه ممارسات السلطات الاقتصادية في البلدان المصدرة للعمالة والتي عملت ، من خلال سياساتها ، على تعزيز التوجهات الاستهلاكية الجديدة وتبديد جانب مهم من الموارد المالية والادخارية التي أتيحت من خلال تدفقات تحويلات العاملين بالبلدان النفطية .

فعندما تسمح الدولة بإطلاق حرية « الاستيراد بدون تحويل عملة » دون ضوابط ، وتعمم

---

(٢٠) انظر : نادر فرجاني ، « تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية ،» المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٠ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ٩٤ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٢٢) فهمي هويدي ، « نقوش عصرية على جدران صنعاء ،» العربي (الكويت) ، العدد ٢٤٥ ، (نيسان / ابريل ١٩٧٩) ، ص ١١٣ .

الاستيراد لجميع انواع السلع الكمالية وتسمح باغراق اسواق القاهرة وعمان وصنعاء والخرطوم بتشكيلات واسعة لهذه السلع والمنتجات ، فإن الحصيلة الطبيعية لذلك هي ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص والاستيراد للسلع الكمالية والترفية الى مستويات عالية وغير مقبولة من وجهة النظر التنموية ومن منظور الاجل الطويل .

جدول رقم (٢ـ ٩)

تطور اهم المجموعات السلعية المستوردة في اليمن الشمالي ، للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ (بملايين الريالات اليمنية)

السنة / المجموعة السلعية	١٩٧٦/ ١٩٧٧	١٩٧٧/ ١٩٧٨	١٩٧٨/ ١٩٧٩	١٩٧٩/ ١٩٨٠
الاجمالي الكلي	٣٠٣٥	٣٩٣٩	٥٠٨٠	٧٧٠٥
اغذية ومواشي	٨٦٨	٩٨٢	١٣٠٥	١٨٩٥
حيوانات حية	١٤	١٧	٢٤	٤١
لحوم ولحوم محضرة	٣٠	١٢٣	١٧٧	٢٢٣
منتجات الالبان والبيض	٦٩	١٢٣	١٩٦	٣٤٢
اسماك واسماك مجهزة	١٧	١٣	٢٥	٣١
حبوب ومنتجاتها	٢٩٧	٢٣٥	٢٢٠	٤٠٠
خضروات وفواكه	١٨٠	٢٢١	٣٠٧	٥٠٤
سكر ومنتجاته وعسل	١٦٦	١٣٢	٢٤٥	٢٣٥
بن وشاي وتوابل	٣٠	٧٨	٥٦	٧٣
مواد لتغذية الحيوانات	١	١	٥	١٤
مواد غذائية اخرى	٦٣	٣٨	٤٨	٣٢
المشروبات والتبغ	٤٩	٨٥	١١٠	١١٥
مشروبات	٣	١٠	٢١	٦٦
التبغ ومصنوعاته	٤٦	٧٥	٨٠	٤٩
ملابس جاهزة	٩٤	١١٩	٧٦	١٢٤
آلات واجهزة كهربائية معمرة	٩٢	١١١	١٦٨	٣٤٩

المصدر : احتسبت من : البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي التاسع ، ١٩٧٩ـ ١٩٨٠ ، ص ١٥٧ .

وليت الآثار السلبية تقف عند هذه النقطة . ففي الوقت الذي يحقق فيه العاملون في البلدان النفطية وذووهم مستويات معيشية عالية تقع خارج « السياق التاريخي » لعملية النمو في تلك البلدان ، فإن انعكاسات هذه الظاهرة على الآخرين الذين لم يلحقوا بقوافل المهاجرين تكاد تكون مدمرة .

فالذين يبقون داخل الوطن ، ولا يحظون بمستوى الدخل نفسه او الادخار الناجمين عن العمل في الخارج ، يتولد لديهم شعور التوق الشديد الى ان يحظوا بأنماط استهلاك مماثلة لزملائهم . . . وهي انماط كما رأينا مغرقة في الاسراف . بمعنى انها تتجاوز كثيراً الاساسيات ، بل والكماليات . والذين لا يستطيعون ان يستهلكوا بالمستوى نفسه ، ولكنهم ينتمون الى الفئة المهنية نفسها ، سوف يتولد لديهم على الفور حافز ، لا سبيل الى مقاومته لكي يهاجروا الى احد البلدان النفطية الغنية اسوة باقرانها[٢٣] .

وهكذا يصبح حلم الكسب السريع وبريق السلع الكمالية والترفية يداعب مخيلة كافة المواطنين في البلدان العربية المرسلة للعمالة دون الاعتداد بتحقيق التراكم وبناء القاعدة الانتاجية التي تسمح بمساندة عناصر نمط استهلاكي متقدم تتمتع به الكثرة الطامحة ولا تستأثر به فقط القلة الميسورة .

والأخطر من كل ذلك ان الانماط والعادات الاستهلاكية الجديدة التي وجدت طريقها الى « المستهلك العربي » ، في ظل الحقبة النفطية الجديدة ، غالباً ما سيجري تقنينها في شكل « دوالٍ استهلاكية » Consumption Functions جديدة ، تبتعد كثيراً عن « الصيغة الكينزية » المعروفة التي تربط تقلبات حجم الاستهلاك الخاص خلال فترة زمنية معنية (فيما يتجاوز الحد الادنى للاستهلاك الفردي الذي لا يمكن النزول عنه) بالتغيرات التي تطرأ على حجم الدخل الجاري القابل للتصرف خلال الفترة نفسها[٢٤] .

ومن المتوقع ان تصبح « دوالُ الاستهلاك » الجديدة ، التي هي اليوم في طور التكوين ، أقرب الى صياغة فريدمان « لدالة الاستهلاك » ، حيث يصبح حجم الاستهلاك الخاص خلال فترة زمنية معينة دالة لمستويات الدخل السابق ، وفقاً لما يسميه فريدمان « مقولة الدخل الدائم » Permanent Income Hypothesis . ومعنى ذلك ان كل مستهلك ، ضمن الفئات الاجتماعية والاقتصادية المعنية ، يتصرف على اساس انه يتمتع بدخل « افتراضي » دائم مع ما قد يستدعيه ذلك من عدم ضغط إنفاقه الاستهلاكي للتمشي مع انخفاض مستوى الدخل الجاري القابل للتصرف ، ومحاولة الحفاظ على النمط الاستهلاكي السائد والمترسخ عن طريق السحب من المدخرات السابقة ، بل وعن طريق الاقتراض عند الضرورة[٢٥] .

---

(٢٣) انظر: سعد الدين ابراهيم ، « أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ٨٠ .

(٢٤) انظر : محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٧٠ .

(٢٥) انظر في هذا الخصوص :
Milton Friedman, *A Theory of the Consumption Function: A Study by the National Bureau of Economic Research* (New York: Princeton University press for NBER, 1957), p. 221.

وتكمن خطورة تبلور هذا النوع من « دوالّ الاستهلاك » في ان المستويات والمكونات الاستهلاكية الحالية لهذه الدوال هي وليدة ظروف داخلية استثنائية لا يوجد اي ضمان لاستمرارها في المستقبل ، نظراً لعناصر عدم التأكد العديدة التي تحيط بمستوى العوائد النفطية وبسياسات تصدير واستيراد العمالة العربية . ولذا فإن ظاهرة الانغماس في دوامة الاستهلاك لدى عناصر الطبقة المتوسطة في المجتمعات المصدرة للعمالة ، وتبديد جانب مهم من الاموال القابلة للاستثمار ، تؤدي في حد ذاتها الى التقويض التدريجي للشروط الموضوعية لبناء قاعدة انتاجية صلبة للاقتصاديات المصدرة للعمالة تساعد بدورها على توليد مستويات اعلى من الدخل القومي ، على اسس اكثر رسوخاً وثباتاً في المستقبل . اضف الى ذلك سلسلة « الآثار التخريبية » المتولدة عن الاندماج المفرط بمجتمع الاستهلاك Consumerism التي تؤدي بدورها الى مزيد من « التغريب » للمواطن العربي وعزله المستمر عن وسطه الانتاجي والاستهلاكي الطبيعي[٢٦] .

٢ ـ آثار هجرة العمالة على قنوات وأنماط الاستثمار في البلدان المرسلة للعمالة

كما تلعب تحويلات العاملين في البلدان النفطية دوراً مهماً في تشكيل أنماط الاستهلاك وفي التأثير على حجم وتركيب الطلب الفعّال على السلع والخدمات في اسواق الاستهلاك ، فإن الجزء المدخر من هذه التحويلات يلعب دوراً مهماً في تحديد أنماط وتوجهات الاستثمار في البلدان المصدرة للعمالة .

وللحصول على صورة تقريبية لمجالات الاستثمار واوعية الادخار التي تتجه نحوها تحويلات العاملين في الخارج لا نملك سوى بعض القرائن والأدلة الاحصائية المستمدة من المسوح بالعينة التي تم اجراؤ ها على نطاق محدود في عدد من البلدان العربية المصدرة للعمالة .

ففي حالة **الاردن** شمل المسح الذي قامت باجرائه الجمعية الملكية الاردنية في صيف عام **١٩٨٠** سؤالاً للمهاجرين الحاليين والعائدين حول نوع الاستثمارات المقطوعة من التحويلات التي استخدمت في الاردن. ويوضح الجدول رقم (٢-١٠) تلخيصا لنتائج هذا المسح حول الخيارات الاساسية للمهاجرين الاردنيين العائدين والحاليين في مجالات الاستثمار في بلد المنشأ . ويتضح من هذا الجدول ان **٢٢** بالمائة من الاسر اجابت ان استثماراتها اتجهت لمجال العقارات والمباني السكنية (الشقق الصغيرة) . كما اتضح ايضاً من هذا الاستقصاء ان **٥٢** بالمائة من الاسر لم تقم بأي نوع من الاستثمار[٢٧] .

---

(٢٦) عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** ، ص ٧٠ .

(٢٧) انظر : الساكت ، « تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن ، » ص ١١٦ ـ ١١٧ .

جدول رقم (٢- ١٠)

انماط استثمار المهاجرين الاردنيين العائدين والحاليين للتحويلات ، لسنة ١٩٨٠ (نسب مئوية)

الفئة الاجتماعية / مجال الاستثمار	فئة الدخل المرتفع	فئة الدخل اقل من المرتفع	مخيمات ١٩٤٨	مخيمات ١٩٦٧	القرى	المجموع
المهاجرون العائدون						
شراء اراض غير زراعية	١,٥	٠,٢	–	٠,٣	٠,٥	٢,٥
شراء بناء غير زراعي او غير صناعي	٣,٤	٤,٦	٢,٣	٣,٦	٦	١٩,٩
استثمار في مشاريع زراعية	–	٠,٢	–	–	٠,٢	٠,٤
استثمار في مشاريع صناعية	١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٢
استثمار في سندات حكومية	–	٠,٢	٠,٢	–	–	٠,٤
استثمار الاسهم	٠,٥	٠,٢	–	–	–	٠,٧
اخرى	٨,٨	١٥,٥	٨,٧	١٢,٩	٦,٥	٥٢,٤
المشاهدات المفقودة	٤,٢	٥,٦	٣,٣	٤,٩	٣,٧	٢١,٧
المهاجرون الحاليون						
شراء اراض غير زراعية	٣,٢	١,٢	٠,٥	٠,٨	٢,١	٧,٨
شراء بناء غير زراعي او غير صناعي	٤,٢	٢,٣	٢,٨	٤,٩	٥,٤	١٩,٦
استثمار في مشاريع زراعية	٠,٩	٠,٤	–	٠,٥	٠,٩	٢,٧
استثمار في مشاريع صناعية	١,٤	٠,٢	–	٠,٩	٠,٧	٣,٢
استثمار في سندات حكومية	١,١	٠,٢	–	٠,٥	٠,٥	٢,٣
استثمار في الاسهم	١,٩	٠,٩	–	٠,٥	٠,٧	٤
اخرى	٢,٤	٤	١,٩	٤,٢	٣,٧	١٦,٢
المشاهدات المفقودة	٩,٥	١٧,٢	٩,٧	٣	٤,٧	٤٤,٢

المصدر : احتسبت من : الساكت ، « تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن ، » ص ١١٦ .

أما فيما يتعلق ببقية انواع الاستثمارات الانتاجية المباشرة التي عمل الاردنيون « بصفة مؤقتة » على تغذيتها عن طريق تحويلاتهم ، فقد بلغت نسبتها الى الاستثمارات المباشرة الكلية

١١,٩ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٨ حسب احصائية قام بها البنك المركزي الاردني خلال عام ١٩٧٩[٢٨] .

وقد كانت الاستثمارات المباشرة لهؤلاء تتركز اساساً في حقل الفنادق والبنوك ، اذ بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الفنادق خلال الفترة المذكورة مليوني دينار اردني، وبلغت قيمة الاستثمارات في قطاع البنوك ١,٢ مليون دينار اردني ، تليها الاستثمارات المباشرة في الانشاءات والتعهدات والتي بلغت ٢٧٨ الف دينار طوال الفترة المذكورة ، ومن ثم الاستثمارات في قطاع التجارة حيث بلغت ١٣٤ الف دينار . وكان للاستثمار المباشر في المؤسسات المالية خلال تلك الفترة حصة بلغت نحو ٦٠٠ الف دينار ، وبالاضافة الى ذلك فقد كانت هنالك استثمارات مباشرة ضئيلة القيمة في القطاعات الاخرى[٢٩] .

وبناء على المعلومات التي تضمنها المسح الذي قام به البنك المركزي ، لم تتجاوز قيمة الاستثمارات المباشرة للاردنيين غير المقيمين خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٨ ما قيمته ٤,٣ مليون دينار ، مما يعزز القول بأن جل اهتمام المهاجرين لم يكن في هذا النوع من الاستثمارات ، وان قطاع الخدمات والمضاربة على الاراضي والعقارات قد استحوذ على الكثير من اموالهم التي توجهت بكثافة نحو هذه المجالات[٣٠] .

وبالنسبة لحالة مصر تشير نتائج العينات الثلاث التي لدينا ـ والتي اشير اليها عند دراسة النمط الاستهلاكي ـ الى ان الجانب الاعظم من الفائض القابل للاستثمار ، من واقع مدخرات العاملين المصريين بالبلدان النفطية ، يتجه الى الاستثمارات العقارية والباقي يأخذ شكل ودائع في البنوك في حالة مدرسي المدارس واساتذة الجامعات . اما بالنسبة لعمال البناء والتشييد فإن الجانب الاكبر من مدخراتهم يتجه لبدء اعمال حرة خاصة بهم (مثل شراء تاكسي او المشاركة على فتح محال تجارية . . . الخ) .

فإذا ما انتقلنا الى السودان ، نجد ان نتائج البحث بالعينة الذي اشرف عليه د. محمد العوض جلال الدين تشير الى ان الجانب الاعظم من مدخرات العاملين في البلدان النفطية اتجه الى المجالات التالية[٣١]:

ـ شراء المساكن الجاهزة والاراضي السكنية في المدن الكبرى ، وعلى وجه الخصوص في

---

(٢٨) انظر : النبوي وابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج ، ص ٦٢ .

(٢٩) المصدر نفسه .

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) انظر : جلال الدين ، هجرة السودانيين الى الخارج ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

العاصمة المثلثة . وقد ساهم هذا الاتجاه في الارتفاع الجنوني في اسعار الاراضي والمساكن ، حيث ان السيولة النقدية التي اكتسبها المهاجرون أدت إلى ضغط هائل على سوق الاراضي السكنية ، الأمر الذي ادى الى مضاعفة الاسعار عدة مرات وخاصة خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨ .

جدول رقم (٢ - ١١)

انماط الاستثمار من واقع مدخرات المهاجرين الى البلدان النفطية لمجموعات مهنية مختارة في مصر ، لسنة ١٩٧٨

مجالات الاستثمار	التكرار النسبي لعمال التشييد والبناء (٪)	التكرار النسبي للمعلمين بالمدارس (٪)	التكرار النسبي لاساتذة الجامعة (٪)
مباني	١٢		٥٥
شراء اراضي زراعية	٤	٢٥	٦
المساهمة في مشروعات او بدء اعمال خاصة جديدة	٣٨		٣٣
شراء معدات انتاجية (تشمل وسائل النقل)	٨	—	—
ودائع بالبنوك	٦	٣١	٥٥

ملاحظة عامة : ليس من المفترض ان يكون مجموع النسب في كل عمود ١٠٠ بالمائة ، نظراً لتداخل التكرارات عند تحديد مجالات الاستثمار .

المصدر : احتسبت من :

Suzanne Messeiha, «Export Egyptian School Teachers,» *Cairo Papers in Social Sciences,* Monograph 4 (1980), pp. 33-39.

طبقاً لسوزان مسيحة ، فإنه من بين ١٦٥ شخصاً تم استجوابهم يوجد ٥٦ بالمائة فقط لديهم فكرة واضحة عن كيفية استخدام مدخراتهم النقدية ، بينما ٤٤ بالمائة منهم ليس لديهم اي فكرة على الاطلاق .

- **تشييد وتحسين المساكن** . وقد بالغ بعض المهاجرين في بناء مساكن كبيرة ومكلفة تفوق حاجتهم الفعلية . وبعضهم لجأ الى تشييد مساكن كبيرة وباهظة التكاليف في قرى نائية لا تجد حتى مجرد الخدمات الاساسية ، وهذا النوع من المساكن قصد به التفاخر وكسب مظاهر اجتماعية اكثر من الاستفادة منه في السكن . ذلك ان معظم المهاجرين يتجهون للاستقرار في المدن الكبرى ، اذ قد انفق افراد العينة التي تم بحثها في آب / اغسطس ١٩٧٧ حوالى ٢٥ بالمائة من فوائضهم الادخارية في شراء او تشييد مساكن غالبيتها بمدن الخرطوم الثلاث .

- **الاستثمار في عربات التاكسي وسيارات الركوب ووسائل النقل الاخرى ، وكذلك في**

فتح المطاعم الصغيرة ومحلات الساندوتشات والمرطبات والمطاعم الخ . وقد أنفق حوالى ٢٣ بالمائة من افراد العينة معظم مدخراتهم في هذه المجالات .

جدول رقم (٢ ـ ١٢)

المجالات التي أنفق فيها المهاجرون الجزء الاكبر من مدخراتهم في السودان ، لسنة ١٩٧٧

المجال الاستثماري	عدد المهاجرين الذين انفقوا معظم مدخراتهم	التوزيع النسبي (٪)
الاستثمار الزراعي	١٨	٣,٦
السلع الصناعية والمعدات	٢٩	٥,٨
الزيجات والحفلات الاخرى	٨٣	١٦,٦
التاكسيات ووسائل النقل التجارية والمطاعم الصغيرة والمرطبات	١١٣	٢٢,٦
السلع الاستهلاكية المعمرة	٨٩	١٧,٨
السلع الاستهلاكية غير المعمرة	٢٣	٤,٦
تشييد وشراء المساكن والاراضي	١٢٥	٢٥,٠
مجالات اخرى	٢٠	٤,٠

المصدر : احتسبت من : جلال الدين ، هجرة السودانيين الى الخارج ، ص ٤٥ .

وفي مجال الاستثمار الزراعي ، تشير بعض الادلة المتفرقة هنا وهناك الى قيام بعض المهاجرين من اصل ريفي في مصر والاردن واليمن بشراء بعض الجرارات والماكينات الزراعية وكذا موتورات الكهرباء[٣٢] .

وبهذا الصدد تشير دراسة حول الاردن الى أن تحويلات العاملين في الخارج لم تلعب دوراً مهماً في دفع عملية الميكنة الزراعية في الاردن ، وعلى العكس من ذلك ساعدت مدخرات العاملين في

(٣٢) انظر : بالنسبة لمصر :

Fatma Khafagy, «Socio-Economic Impact of Emigration from El-Quebabat Village,» Cairo, 1981 (unpublished),

وبالنسبة لليمن الشمالية :

World Bank, «Manpower Development in: the Yemen Arab Republic,» Washington, D.C., March 1981 (report no. 3181a - YAR), p. 54.

البلدان النفطية على تحسين طرق ووسائل الري في الاردن مما أدى الى ارتفاع نسبة الاراضي المروية الى جملة الاراضي القابلة للزراعة(٣٣) .

ويمكن القول بصفة عامة بأن نسبة الفوائض الادخارية ، من واقع تحويلات العاملين في البلدان النفطية ، التي توجهت الى مجالات الاستثمارات المنتجة المباشرة (في مجالات الصناعة والزراعة) كانت جد متواضعة في حالة كل البلدان المصدرة للعمالة ، وأن جانباً مهماً من هذه المدخرات قد ساهم بدرجة كبيرة في تغذية موجة المضاربة على العقارات والتشييدات السكنية .

جدول رقم (٢ - ١٣)

عائدات دائرة تسجيل الاراضي(أ) وعدد صفقات البيع والشراء في الاردن، للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٩

السنة	العائدات (بالمليون دينار)	عدد عمليات البيع والشراء للصفقات التجارية (بالالف)	التحويلات (بالمليون دينار)
١٩٧٢	١,١	٥٦,٩	٧,٤
١٩٧٣	٢,٢	٧٧,٣	١٤,٧
١٩٧٤	٢	٦٤,٧	٢٤,١
١٩٧٥	٥,٤	٩٣,٢	٥٣,٥
١٩٧٦	٩,٣	١٠٨,٥	١٣٦,٤
١٩٧٧	٦,١	٧٤,١	١٥٤,٨
١٩٧٨	٩,٨	٨٦,٨	١٥٩,٤
١٩٧٩	١٤,٤	١٠١,٨	١٨٠,٤

(أ) تشكل العائدات نسبة ١٠ بالمائة تقريباً من قيمة الارض . بيد أنه يجدر ملاحظة ان العائدات لا تمثل حقيقة نسبة العشرة بالمائة من قيمة الاراضي المباعة والمشتراة ، بسبب عدم صحة المعلومات المقدمة للدائرة في الغالب حول صحة ثمن الارض او العقار تهرباً من دفع رسوم مرتفعة على صفقات البيع والشراء .

المصادر : احتسبت من : المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاراضي والمساحة ، **التقرير السنوي** ، ١٩٧٨ (عمان : مطبعة التوفيق ، [١٩٧٨])والمملكة الاردنية الهاشمية ، قسم الاقتصاد المحلي ، **دائرة الابحاث والدراسات** (عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٠) .

---

(٣٣) انظر بهذا الخصوص :
Dar Al-Handasah Consultants, «The Labour Market in Jordan,» Amman, May 1981(unpublished report), pp. 39-40.

وعلى الرغم من أن اصحاب المداخيل المرتفعة واصحاب الاعمال قد نافسوا المهاجرين المغتربين على شراء الاراضي والعقارات ، إلا أن حصة الاسد منها كانت للعاملين في الخارج الذين استثمروا معظم مدخراتهم آنئذٍ في المضاربة بالاراضي . ويستدل من الجدول رقم (٢ ـ ١٣) ازدياد قيمة ايرادات دائرة الاراضي والمساحة في الاردن (والتي تشكل ١٠ بالمائة من قيمة المبيوعات التي تمت) بشكل متزايد وسريع خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ ، وكذلك ارتفاع عدد معاملات البيع والشراء التي تمت خلال الفترة نفسها .

وباستخراج معامل الارتباط البسيط بين حوالات العاملين الاردنيين في الخارج وكل من عائدات دائرة الاراضي (كمؤشر على قيمة الاراضي المباعة او المشتراة) وعدد معاملات البيع او الشراء نجد بأنه كان على التوالي ٠,٩٥ و ٠,٩٦ للمتغيرين خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ . اما إذا أخذنا الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ ، فإن معامل الارتباط فيها يكاد يكون تاماً بين حوالات الاردنيين العاملين في الخارج والمتغيرين المذكورين على التوالي(٣٤) .

جدول رقم (٢ ـ ١٤)

النمو في حجم الودائع الخاصة بالقطاع العائلي لدى البنوك التجارية في مصر ، للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (بالمليون جنيه مصري)

السنة / نوع الودائع	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠(أ)	نسبة التغير خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ (٪)
الودائع الجارية	٣٩٣,٨	٥٢٧,٧	٧٦٠,٩	٨٧٧,٦	٩٥٧,٥	١٠٧١,٨	١٧٢,٢
الودائع الأجلة	٣١٣,-	٤٧١,٧	٦١٥,٧	٩٤٥,٤	١٥٦٩,-	٢٠١٨,٩	٥٤٥,-
المجموع	٧٠٦,٨	٩٩٩,٤	١٣٧٦,٦	١٨٢٣,-	٢٥٢٦,٥	٣٠٩٠,٧	٣٣٧,٣

(أ) البيانات حتى نهاية حزيران / يونيو ١٩٨٠ .

المصدر : احتسبت من : التقارير السنوية للبنك المركزي المصري .

ومن ناحية اخرى ، أخذ جانب مهم من الفوائض الادخارية للعاملين في البلدان النفطية شكل الودائع المصرفية بالعملات المحلية والعملات الحرة . ويشهد بذلك النمو الهائل في حجم

(٣٤) انظر : النبوي وابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج ، ص ٦١ .

الودائع المصرفية في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ـ ١٩٧٩ (راجع جدول رقم ٢ ـ ١٤) ، وكذلك الارتفاع الكبير في حسابات غير المقيمين في الاردن . . إذ يوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٥) أن نصيب حسابات غير المقيمين الى المجموع الكلي لودائع البنوك قد ارتفع من نسبة ٥,٤ بالمائة عام ١٩٧٥ الى نسبة ١٢,٦ بالمائة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

جدول رقم (٢ـ ١٥)

تطور العلاقة بين حجم الودائع في البنوك التجارية وتحويلات العاملين في الخارج في الاردن ، للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (بالمليون دينار اردني)

السنة	التحويلات	مجمل الودائع في البنوك	ودائع غير المقيمين	نسبة مجموع ودائع غير المقيمين (٪)
١٩٧٥	٥٣,٥	١٥٨	٨,٦	٥,٤
١٩٧٦	١٣٦,٤	٢٢٧,٢	١٧,٧	٧,٨
١٩٧٧	١٥٤,٨	٢٨٣,٨	١٧,١	٦
١٩٧٨	١٥٩,٤	٤٤٨,٥	٤٧,٥	١٠,٦
١٩٧٩	١٨٠,٤	٥٩٣,١	٦٧,١	١١,٣
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠	ـ	٧٤٣,٩	٩٤,١	١٢,٦

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ» الى ان البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من : **التقرير الشهري** (البنك المركزي الاردني) ، السنة ١٦ ، العدد ١١ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) والساكت ، « تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن،» ص ١١٩ .

ثانياً : الآثار الاقتصادية غير المباشرة

١ ـ الاختناقات في اسواق عمل البلدان المرسلة للعمالة

ساد الاعتقاد ، في بدء عمليات انتقال وهجرة العمالة للبلدان النفطية ، بأن نظام انتقال الايدي العاملة من خلال نظام الهجرة المؤقتة يحقق مكاسب خالصة للطرفين . إذ ان انتقال الايدي العاملة من البلدان المصدرة للعمالة « ذات الفائض التقليدي في الايدي العاملة » مثل مصر والاردن واليمن سوف يساعد بلا شك على التخفيف من حدة البطالة بأشكالها المفتوحة والمقنعة في تلك البلدان ، دون أن يؤدي ذلك الى المساس بمستويات الانتاج وبرامج التنمية في القطاعات المختلفة .

بيد ان سجل السنوات الاخيرة اشار بوضوح الى عدم صحة هذا الاعتقاد نظراً لأن عمليات الهجرة وانتقال الايدي العاملة عادة ما تأخذ طابعاً انتقائياً يمس فئات مهنية ومهارات محددة . ولذا فقد ظهر نقص واضح في المعروض من القوى العاملة الماهرة والمدربة في جميع البلدان المرسلة للعمالة ، كما برزت أوجه النقص القطاعي في العمالة وآثارها المضاعفة على سوق العمل في تلك البلدان .

فإذا أخذنا حالة الاردن نجد ان عمليات هجرة الايدي العاملة على نطاق واسع في النصف الثاني من السبعينات ادت الى ظهور نقص واضح في الايدي العاملة الماهرة والفنية المطلوبة بشدة لتنفيذ برامج التنمية . وقد ظهر هذا النقص بشكل واضح في مجال إقامة المشاريع الصناعية الرئيسية وتوسيع ميناء العقبة ومشاريع الري في وادي نهر الاردن وبناء المطار الدولي الجديد وغيرها من المشاريع التي تضمنتها خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠)[٣٥] .

وكان من نتيجة الضغوط على سوق العمل الاردني منذ عام ١٩٧٤ ظهور « فائض طلب » مهم على الايدي العاملة في قطاع البناء والتشييد وفي قطاع الزراعة[٣٦] . وأدى ذلك بدوره الى لجوء الاردن الى استقدام الايدي العاملة من الخارج لاحلالها محل الايدي العاملة المهاجرة ، مما أدى الى تبلور ظاهرة « العمالة الاحلالية replacement migration » على نطاق ملموس في حالة الاردن .

وقد بلغت قوة العمل الوافدة في الاردن حتى عام ١٩٨٠ حوالى ٨٠ الف فرد (انظر جدول رقم ٢ - ١٦) ، ويعتقد أن تكون أعداد قوة العمل الوافدة قد وصلت الى حوالى مائة الف شخص عام ١٩٨١ .

ومعظم العمال الوافدين (نسبة ٧٨ بالمائة منهم) هم من ابناء البلدان العربية وبالاخص جمهورية مصر العربية (٥٥ الف شخص) وسوريا (٣,٦ الف شخص) والبقية من عمال الدول غير العربية ومعظمهم من الهند والباكستان وكوريا . وفيما يتعلق بالمهن التي يزاولونها ، فأغلبيتهم يمارسون بالدرجة الاولى أعمالاً عادية لا تحتاج الى خبرة وتقدر نسبتهم ما بين (٣٥ - ٤٥ بالمائة) ، وبالدرجة الثانية يعمل قسم منهم كفنيين وصناع مهرة . والسمة البارزة هي انخفاض اصحاب التخصصات والكفاءات العالية من بينهم لكون معظم العمال العرب القادمين هم من غير ذوي

---

(٣٥) انظر : جواد العناني وتيسير عبد الجابر ، **تجربة الاردن وسياساته حول انتقال العمالة** (عمان : وزارة العمل ، ١٩٨١) ، ص ١٠٨ .

(٣٦) يشير احد التقارير الى ان المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية قد انخفضت من ٣,٦ مليون دونم عام ١٩٧٤ الى ١,٩ مليون دونم عام ١٩٧٥ وظلت المساحة لا تتجاوز مستوى مليوني دونم حتى عام ١٩٧٨ . انظر :

Dar Al-Handasah Consultants, «The Labour Market in Jordan,» p. 39.

الخبرة ويعملون في مجالات الطرق والبناء والتشييد والخدمات والزراعة[٣٧] .

وكان نتيجة ذلك ان ارتفعت قيمة التحويلات المعاكسة الخاصة بالعمالة الوافدة الى الاردن من مبلغ متواضع مقداره ٦,٨ مليون دينار اردني عام ١٩٧٦ الى ٤٦ مليون دينار اردني عام ١٩٨٠ ، مما يؤثر بلا شك على تقويم الآثار الصافية الناجمة عن هجرة العمالة الاردنية للبلدان النفطية[٣٨] .

جدول رقم (٢ـ ١٦)

عدد تصاريح العمل الصادرة عن وزارة العمل للوافدين
في الاردن ، للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠

السنة	عدد التصاريح[أ] (التراكمي)
١٩٧٣	٣٧٦
١٩٧٤	٥١٩
١٩٧٥	٨٠٣
١٩٧٦	٤٧٩٠
١٩٧٧	٧٧٧٨
١٩٧٨	١٨٧٨٥
١٩٧٩	٢٦٤١٥
١٩٨٠	٧٩٥٦٦

(أ) تتضمن هذه الارقام تصاريح العمل المجددة فقط.
المصدر : احتسبت من : المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة العمل .

وفي حالة اليمن ، تسبب رواج الهجرة في منتصف السبعينات في خلق عجز شديد في قوة العمل بالاضافة الى القصور الذي كان سائداً في مستوى المهارة ، وكان لهذا آثار واسعة المدى على البنيان الاجتماعي ـ الاقتصادي في اليمن الشمالي .

فقد وصل العجز في قوة العمل ، الى حد ان قام الاطفال بأعمال البالغين . وقد كان الاطفال عادة يشاركون في النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات بالمناطق الحضرية وفي بعض الاعمال الزراعية في الريف . ولكن اواخر السبعينات شهدت اضافة لذلك ، عمل الاطفال في

(٣٧) انظر : العناني وعبد الجابر ، تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة ، ص ١٢٢ ، والنبوي وابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين للخارج ، ص ١٧ .
(٣٨) العناني وعبد الجابر ، المصدر نفسه ، ص ١١٤ .

بعض المهن الشاقة . فقد لوحظ ، مثلاً ، ان عدداً كبيراً من العمال في مؤسسة الطرق هم من الاطفال من فئة العمر ١١ ـ ١٥ عاماً(٣٩) .

« ولئن كان عجز العمالة والمهارات يسود الاقتصاد كله ، الا ان الادارة الحكومية تعاني منها بدرجة اعمق ، نظراً لانخفاض الاجور والمزايا الاخرى بالمقارنة بالقطاع الخاص ، ولوجود الهجرة بالطبع ، فقد قدر ان حوالى ٢٠ بالمائة من الوظائف الحكومية كانت غير مشغولة في عام ١٩٧٨ وارتفع هذا المعدل الى ٥٠ بالمائة في بعض الادارات الفنية »(٤٠) .

وبينما يغلب في المهاجرين اليمنيين العمال غير المهرة ، فإن نسبة متزايدة من اليمنيين المهرة وعالي التأهيل تترك البلد رغبة في نصيب من الثروة النفطية بشبه الجزيرة العربية . ونتيجة للتحول المتوقع في تركيب الطلب على قوة العمل بالبلدان النفطية حسب المهارة ، فإنه من المحتمل ان تزداد نسبة المهرة والمؤهلين ضمن المهاجرين من اليمن ، مما سيزيد من حدة نقص المهارات(٤١) .

وكنتيجة لعمليات الهجرة الواسعة للايدي العاملة اليمنية الى البلدان النفطية المجاورة تشير الاحصاءات الى ان المساحة المزروعة الكلية قد انخفضت من حوالى ١,٥ مليون هكتار في السنة المالية ١٩٧٤ / ١٩٧٥ الى ١,١ مليون هكتار في السنة المالية ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ، اي تقلصت المساحة المزروعة بحوالى الربع في غضون اربع سنوات فقط(٤٢) .

وقد ترتب على ذلك انخفاض المساحة المزروعة بالحبوب من ١٣٨٨ الف هكتار عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ الى ٩٧٧ الف هكتار فقط عام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ . وفي مناطق عديدة باليمن يزرع الفلاحون المحاصيل ولا يجدون من يقوم بحصادها او جني ثمارها ، وينتهي الامر بهم الى حصاد المساحة التي تغطي احتياجات كل منهم فقط ، وتترك بقية المزروعات بغير حصاد(٤٣) .

وكما شهدنا في حالة الاردن، بدأت جمهورية اليمن العربية تستورد الايدي العاملة من الخارج لسد العجز الحرج في بعض المجالات . وقد قدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في جمهورية اليمن العربية عدد العمال الوافدين بحوالى ٥٠ الف شخص عام ١٩٧٩(٤٤) من بينهم حوالى ١٠ آلاف عامل سوداني وعدد يماثلهم من المصريين . كما جاء في وثيقة خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) قصور العرض المحلي من قوة العمل عن

---

(٣٩) انظر : فرجاني ، « تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية ،» ص ٩١ .
(٤٠) المصدر نفسه .
(٤١) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .
(٤٢) انظر: البنك المركزي اليمني ، **التقارير السنوية** : ١ ، ٤ ، ٥ ، ٧ .
(٤٣) فرجاني ، « تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية ،» ص ٩٢ .
(٤٤) انظر : هويدي ، « نقوش عصرية على جدران صنعاء ،» ص ١١٠ .

حاجات برامج التنمية بنحو ٣٨ بالمائة من جملة الطلب الكلي على الايدي العاملة ، ولاسيما في مجال العمالة الماهرة والفنية[٤٥] .

وفي حالة مصر ، بعد مرور بضع سنوات على بدء عمليات الهجرة الواسعة للأيدي العاملة في عام ١٩٧٤ ، اصبح واضحاً للجميع ان عمليات الهجرة شملت اعلى الكفاءات المهنية والعلمية في مصر وأكثرها تدريباً ، بالاضافة الى النزيف الواسع للمهارات المتوسطة والحرفية .

إن آثار هذه الخسارة بات يدركها الآن معظم الدارسين والمراقبين ، ولكن من الصعب تقدير كلفتها الفعلية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . وقد قام فريق جامعة القاهرة MIT البحثي بدراسة حالة فئتين مهمتين من الفئات المهاجرة (عمال البناء والتشييد واساتذة الجامعات) . ففي قطاع البناء تقول الدراسة أن **عمال التشييد** المصريين ، هم من اهم الفئات المطلوبة في كل انحاء المنطقة . وهذا امر مفهوم في ضوء حاجات البنية الاساسية التي تتطلبها اي عملية تنمية .

فمع الزيادة الهائلة في العوائد النفطية في البلدان العربية المصدرة للنفط عام ١٩٧٣ ، تزايد الطلب بشدة على عمال البناء والتشييد المصريين في البلاد العربية المجاورة . وكانت الاستجابة الطبيعية لهذا الطلب المتزايد سبباً في خلق نقص في السوق المحلية ادت بدورها الى زيادة كبيرة في الاجور الفعلية لعمال البناء والتشييد . وفي إطار النقص في الايدي العاملة المتاحة في قطاع البناء والتشييد في السوق المصرية المحلية ، الراجع الى عمليات الهجرة ، تم اجتذاب اعداد متزايدة من **العمال الزراعيين** سعياً وراء الاجور المرتفعة . . . وهو الامر الذي أدى بالتبعية الى خلق اوجه نقص ملموسة في العمالة الزراعية في الريف المصري[٤٦] .

وقد نتج عن كل ذلك انخفاض في انتاجية العمل في كل من قطاعي الزراعة والبناء والتشييد بسبب احلال عمال غير مدربين محل الايدي العاملة المدربة التي هجرت العمل في القطاع المعني . وقد ساعد على استفحال تلك الآثار والمضاعفات السلبية ما اتسم به سوق العمل في مصر من عدم سيولة وبضعف « الحراك المهني » **Occupational mobility** بين الاقسام المختلفة لسوق العمل المحلي (انظر شكل رقم ٢) .

وفي هذا السياق يصف بيركس وسنكلير سوق العمل المصرية بأنها تتسم بحواجز شديدة

---

(٤٥) انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، **وثيقة الخطة الخمسية اليمنية** (٧٦ / ١٩٧٧ ـ ٨٠ / ١٩٨١) (صنعاء : رئاسة مجلس الوزراء ، ١٩٧٦) .

(٤٦) لمناقشة تفصيلية لهذه النقطة ، انظر :
Nazli Choucri, R.S. Eckaus and A. Mohie El-Din, «Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development,» Cairo , Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1978.

بين القطاعات . وهو الامر الذي يؤدي الى عدم السيولة والحراك المهني الافقي والرأسي بين هذه القطاعات[٤٧] . وعلى اساس البيانات المتاحة يخلص الباحثان الى ان « سوق العمل المصرية تتسم بدرجة غير عادية من الجمود حتى بين المهن المتقاربة نسبياً . إذ أن هناك في المحل الاول حواجز واضحة جلية تحول دون الحراك المهني كما هو الحال مثلاً بين الفئات ١ و٢ و٣ (العاملون المؤهلون مهنياً وفنياً) والفئة (٤) التي تقع تحت الفئات السابقة (الحرفيون المهرة والمؤهلون) . والى جانب هذا الحاجز السوقي الذي يحول دون الحراك المهني ، تلوح ايضاً ضآلة فرصة الانتقال الرأسي في مجال الحرف بين الفئات الاكثرة تشابهاً من فئات العمالة »[٤٨] .

وإذا كان النقص في عمال البناء قد سبب ضغطه التضخمي على صناعة البناء ، فإن اوجه النقص التي حدثت في القطاعات الاخرى تسببت في تدهور ينذر بالخطر على مستوى الخدمات ونوعيتها . ونورد هنا حالة الاساتذة الجامعيين . ففي ضوء نتائج البحث الذي قام به د. عمرو محيي الدين وزملاؤه ، يتضح ان الذين اعيروا الى البلدان العربية (وهم مهاجرون مؤقتون) قد ازداد عددهم باطراد من ٣٨٨ عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ليبلغ ٦٠٥ عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ، أي بزيادة بلغت ٦٣ بالمائة في خمس سنوات . من هنا ، ففي حين أن معدل نمو مجموع الهيئات التدريسية الاكاديمية كان ٦,٣ بالمائة سنوياً بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، فقد ازداد معدل الهجرة الى البلدان العربية ليفوق ١٢ بالمائة[٤٩] .

ويتبين من المعلومات المتوافرة حول متوسط معدل اعارة الاساتذة حسب ميدان التخصص بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، ان بعض الميادين شهدت غياب حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع اعضاء هيئة التدريس بعيداً عن المؤسسات التي ينتمون اليها ، حيث كانوا يدرسون في اماكن اخرى بالمنطقة العربية[٥٠] .

وعلى الرغم من اهمية مشاكل العجز والقصور في الايدي العاملة الناجمة عن عمليات الهجرة وما نجم عنها من مظاهر النقص القطاعي في العمالة وآثارها المضاعفة ، فلعل اهم مظاهر الازمة في البلدان المرسلة للعمالة يقاس بمقدار الخلل والاضطراب اللذين اصابا أسواق العمل في تلك البلدان .

فالارتفاع الكبير في الاجور النقدية ونقص المعروض من الايدي العاملة لبعض فئات

---

(٤٧) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organization [ILO], 1980), p. 94.

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٠ .

(٥٠) انظر بهذا الخصوص :

Amr Mohie El-Din , «The Emigration of Egyptian University Academic Staff,» Cairo, Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1980.

العمالة أدّيا الى سرعة دوران العمالة في المنشآت (الخاصة والعامة) وارتفاع معدلات الغياب وعدم الانتظام في العمل ، نتيجة القيام بأعمال اضافية في اوقات العمل الرسمي . بل شهدنا في بعض الاحوال افراداً ينتقلون من وظائف مهنية وتخصصية للقيام بأعمال يدوية سعياً وراء الاجر والدخل الاعلى .

وبهذا الصدد يشير احد المراقبين الى ان متوسط أجر عامل البناء في اليمن العربية وصل في بعض الاحوال ، الى مستوى ٥٠ دولاراً في اليوم الواحد عام ١٩٧٩ . « وأمام هذا الاغراء ، لم يكن غريباً أن ألتقي في تعز بأحد اليمنيين ، يحمل شهادة الماجستير في التاريخ ، ولكنه يعمل في قطاع البناء . ومتخصص في تثبيت البلاط »[٥١] .

وفي الاردن وصل معدل دوران العمل السنوي في بعض المؤسسات الكبيرة الى حوالى ٦٢ بالمائة من العاملين فيها . وفي دراسة قامت بها وزارة العمل الاردنية عن « دوران العمل »[٥٢] في ٥٧ قطاعاً فرعياً في مجال الخدمات والانتاج ، تبين ان سرعة دوران العمل قد زادت من نسبة ٢٥,٣ بالمائة عام ١٩٧٢ الى نسبة ٣٩ بالمائة عام ١٩٧٦ . وقد ازداد دوران العمل بالنسبة للإناث بمعدل يزيد بنسبة ٦٠ عن معدل دوران العمل بالنسبة للعمال الذكور[٥٣] .

وقد أدت سرعة دوران العمل العالية هذه الى انخفاض انتاجية العمل وأخلت بكفاءة ومستوى الاداء . كما نجم عن عدم انتظام عمال المياومة في الدوام على النحو المطلوب عدم قدرة بعض المنشآت على إنجاز برامج الانتاج والالتزام بمواعيد التسليم المحددة[٥٤] .

وتطرح المشكلة نفسها بحدة بالنسبة للعمالة المهاجرة والعائدة . فثمة مشاكل تصادفهم لدى عودتهم من الهجرة ، وهي مشاكل التكيف مع اوضاع ما قبل الهجرة من ناحية العمل ، الذي كانوا يزاولونه ، والمرتبات التي كانوا يحصلون عليها ، والنمط الاستهلاكي الذي كانوا يتبعونه . وإذا كان الانسان يستطيع التكيف بسرعة مع مستوى معيشة أعلى ، فليس في طوقه ابداً أن يتكيف مع الوضع العكسي . من هنا فمن الصعب في غالب الاحيان على المهاجر العائد ان يعود ليعيش على مرتبه « المتواضع » في بلد المنشأ بعد فترة الهجرة ، التي تعوَّد فيها على نمط إنفاق مسرف الى حد كبير . والذي يحدث عادة هو انه يبدأ في الاقتطاع من مدخراته الى أن توشك على النفاد . وعند هذه النقطة ، إن لم يكن قبلها ، يتعين عليه هو وعائلته الدخول في خوض نضال شاق سعياً وراء هجرة ثانية مؤقتة الى احد الاقطار النفطية . وطوال مدة الترقب والنضال هذه يصبح العمل والانتاجية امرين هامشيين او ثانويين في حياة العائد[٥٥] .

---

(٥١) هويدي ، « نقوش عصرية على جدران صنعاء ،» ص ١١٠ .

(٥٢) يعرف دوران العمل بأنه النسبة ما بين الموظفين الجدد وعدد المستقيلين في سنة ما ومتوسط عدد العمال في السنة نفسها .

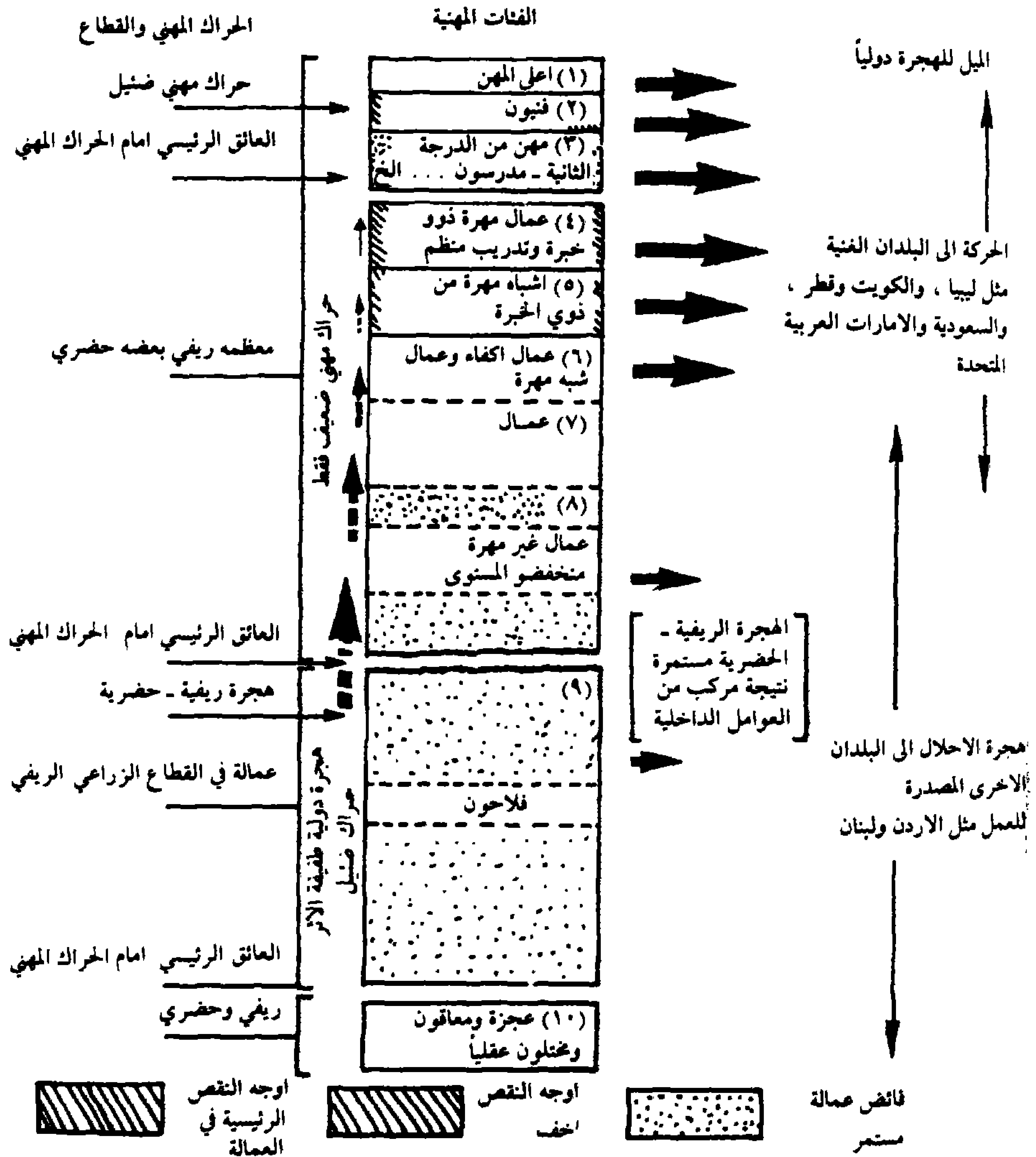
(٥٣) انظر : مجلة العمل (وزارة العمل) ، السنة ١ ، العدد ٢ (١٩٧٨) ، ص ٥١ ـ ٥٤ .

(٥٤) انظر . العناني وعبد الجابر ، تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة ، ص ١١٦-١١٧.

(٥٥) ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ص ١٣٩.

شكل رقم (٢)

الاتجاه الى الهجرة دولياً ودرجة الحراك الداخلي لسوق العمل في مصر ، لسنة ١٩٧٥



المصادر : استناداً الى :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: ILO, 1980), and

سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٢٨ .

وعلى الرغم من كل هذه المشاكل والسلبيات التي أحاطت بآليات وطريقة اداء سوق العمل في مجموعة البلدان المرسلة للعمالة ، فإن هذه الاضطرابات والسلبيات والاختناقات لا يمكن النظر اليها على انها نتائج ضرورية لا بد من حدوثها كنتيجة لعمليات هجرة الايدي العاملة ومضاعفاتها الحتمية . ففي تقديرنا ، ان جانباً كبيراً من هذه الاختناقات والاضطرابات التي شهدتها أسواق العمل في البلدان المرسلة للعمالة إنما كانت نتيجة طبيعية لعشوائية عمليات هجرة وانتقال الايدي العاملة دون تخطيط او تنسيق مسبق بين مجموعتي البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة .

فاحتياطي الايدي العاملة على الصعيد العربي قادر على الوفاء وتغطية احتياجات البلدان المستقبلة للعمالة اذا ما تم في ظل برنامج رشيد لتخطيط وتنمية الموارد البشرية وتوحيد طاقة التدريب العربية وتنظيم آليات تداول العمالة العربية عبر الحدود القطرية على النحو الذي سوف نشرحه تفصيلاً في الجزء الخاص بالسياسات في (الفصل الرابع) .

٢ ـ آثار هجرة العمالة على العملية التضخمية في البلدان المصدرة للعمالة[٥٦]

وعلى الرغم من المساهمة الايجابية والمهمة لتحويلات العاملين في الخارج ، التي لعبت وما زالت تلعب دوراً متنامياً في مجال تخفيف حدة العجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات في بعض البلدان العربية المصدرة للعمالة والتي تشكو من « عجز مزمن » في موازين مدفوعاتها ، يجب الا يغيب عن الاذهان ان تحويلات العاملين في البلدان النفطية قد أضافت بعداً جديداً للعملية التضخمية في البلدان العربية المصدرة للعمالة . . . حيث أدت الى تزايد قوى الطلب الاستهلاكي وبالتالي تزايد حجم « فائض الطلب الكلي » في الاقتصاد المصدر للعمالة .

فقد أدت تحويلات العاملين بالاقطار العربية النفطية المجاورة الى اختلال هائل بين الدخول وهيكل الاثمان في البلدان المصدرة للعمالة (مثل مصر والاردن واليمن) . حيث ان هيكل الاثمان النسبية اصبح يتحدد بمستويات انفاق وقوى شرائية تتولد خارج النطاق العادي للنشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية للاقتصاد المحلي ، وبالتالي تزايدت « الفجوة التضخمية » بين العرض الكلي للسلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الانتاجي والخدمي للاقتصاد المحلي ومقدار الطلب الكلي الذي يتحدد جانب مهم منه بمستويات الدخول والاجور السائدة في البلدان العربية النفطية .

---

(٥٦) يستند هذا القسم في بعض عناصره الى : محمود عبد الفضيل ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي : الجذور والمسببات والابعاد والسياسات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ٥٠ ـ ٦٢ .

وبالاستناد الى المنطلقات الكينزية في التحليل الاقتصادي يلاحظ انه اذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة في حجم الانتاج المحلي الاجمالي ، فإن « فائض الطلب » ينعكس لا محالة في شكل ارتفاع اسعار السلع والخدمات التي يشتد الطلب عليها وكذا في شكل ارتفاع في المستوى العام للاسعار(٥٧) .

كذلك كان للتزايد المطرد في حجم تحويلات العاملين في الخارج اكبر الاثر في زيادة عرض النقود والتوسع في السيولة المحلية في معظم البلدان العربية المصدرة للعمالة ، وبالتالي توليد العديد من الضغوط التضخمية نتيجة فائض السيولة الناجم عن تعاظم حجم هذه التحويلات . ويكفي لنا للتدليل على ذلك الاستشهاد بحالة كل من اليمن العربية والاردن (الضفة الشرقية) حيث توجد علاقة وثيقة بين تزايد حجم تحويلات العاملين في الخارج والزيادة في عرض النقود .

ففي حالة اليمن العربية ، يتضح الدور الحاسم الذي لعبته « الاصول الاجنبية » ـ تحويلات العاملين بصفة خاصة ـ في تفسير التغير الهائل الذي طرأ على عرض النقود في الاقتصاد اليمني كما هو موضح في الجدول رقم (٢ ـ ١٧) .

جدول رقم (٢ ـ ١٧)

تحويلات العاملين والعوامل المؤثرة على تطور عرض النقود
في اليمن الشمالي ، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٩ (بملايين الريالات اليمنية)

الفتـرة	مكونات العرض النقدي		اجمالي العرض M_2	التغير في عرض النقود ΔM_2	الاصول الاجنبية كعامل مؤثر على عرض النقود
	نقود وودائع جارية	شبه النقود			
١٩٧١ / ١٩٧٢	٣٤٩,٨	٥٧,٥	٤٠٦,٥	ـ	٥٤٦,٣
١٩٧٢ / ١٩٧٣	٤٧٤,٣	١١٠,٣	٥٨٤,٦	١٧٨,١	٦٠٨,٩
١٩٧٣ / ١٩٧٤	٦١١,٥	١١٦,٨	٧٢٨,٣	١٣٩,١	٦٩٣,٠
١٩٧٤ / ١٩٧٥	٩٦٤,٠	١٧٧,٩	١١٤١,٩	٤١٣,٦	١١٨٥,٠
١٩٧٥ / ١٩٧٦	٢٠٢٨,٤	٤٨٠,٧	٢٥٠٩,١	٣٦٧,٢	٢٦٠٧,٣
١٩٧٦ / ١٩٧٧	٣٥١٦,٠	٨٥٤,٤	٤٣٧٠,٤	١٨٦١,٣	٤١٠٦,٤
١٩٧٧ / ١٩٧٨	٥٢٤٨,٣	٩٥٦,٨	٦٢٠٥,١	١٨٣٤,٧	٦١١٨,٨
١٩٧٨ / ١٩٧٩	ـ(أ)	ـ(أ)	٧٥٨٨,٠	١٣٨٢,٩	ـ

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ(أ) » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسبت من : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .

---

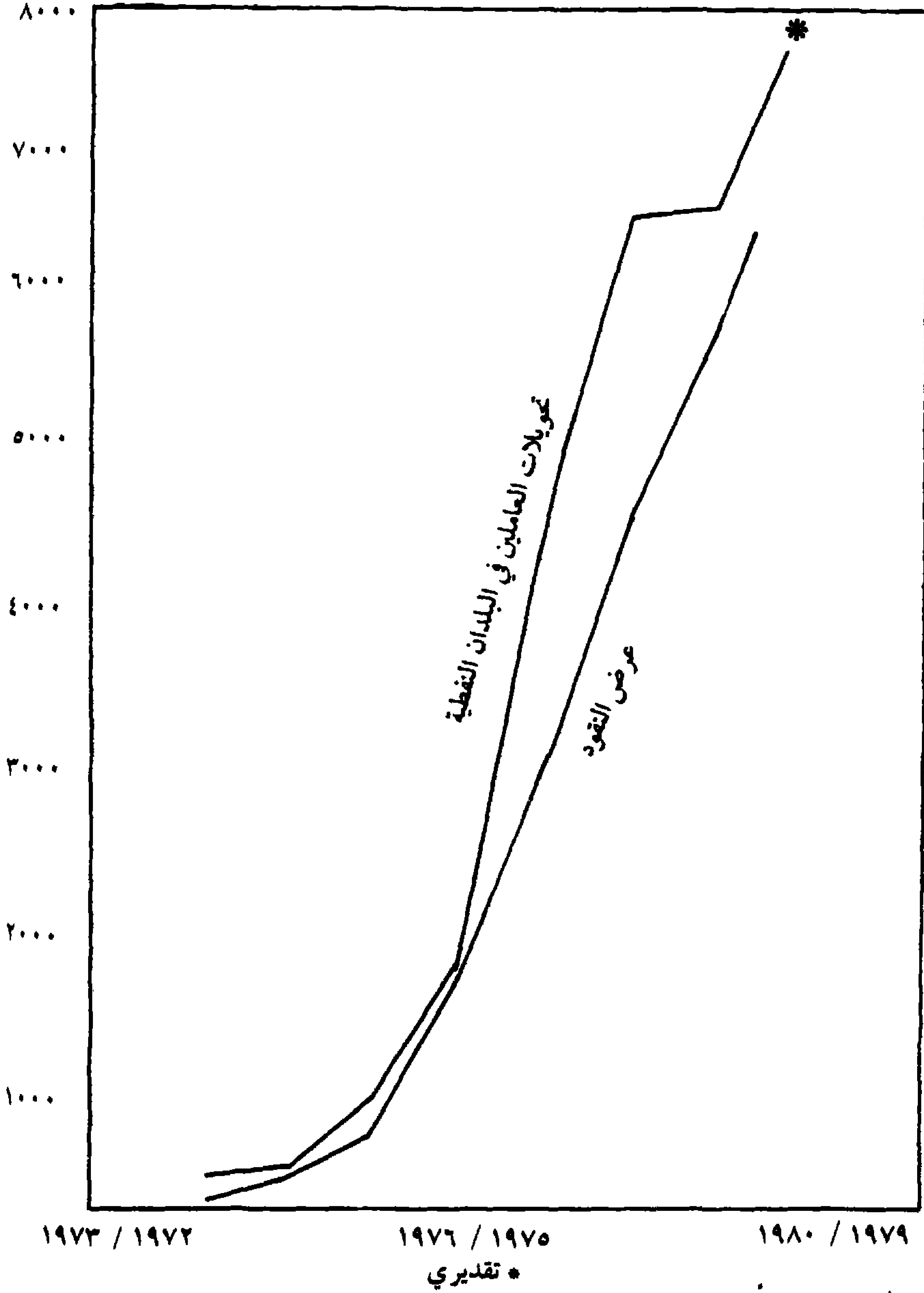
(٥٧) انظر :

John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan, 1936), p. 303.

شكل رقم (٣)

العلاقة بين تطور تحويلات العاملين والزيادة

في عرض النقود في الاقتصاد اليمني ، للفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩



* تقديري

المصدر : استناداً الى :

Nader Fergany, «The Affluent Years Are Over: Emigration and Development in the Yemen Arab Republic,» WEP Working Paper, Geneva, ILO, September 1980.

وتتضح هذه العلاقة بشكل اكثر شفافية من خلال الشكل البياني رقم (٣) ، حيث يفصح هذا الشكل عن درجة الاقتران الوثيق بين زيادة عرض النقود بشكل انفجاري والزيادة المتنامية في تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ .

جدول رقم (٢ ـ ١٨)

تطور حجم التحويلات والزيادة في عرض النقود
في الاردن ، للسنوات ١٩٧٢- ١٩٧٩

السنة	حجم التحويلات (مليون دينار) (١)	الناتج القومي الاجمالي (بالاسعار الجارية) (مليون دينار) (٢)	نسبة التحويلات الى الناتج القومي الاجمالي (أ) (٪)	اجمالي عرض النقد (M2) (مليون دينار) (٣)	نسبة التحويلات الى اجمالي عرض النقد (M2) (ب) (٪)
١٩٧٢	٧,٤١	٢٢١,٠	٣,٤	١٤٦,٥	٥,١
١٩٧٣	١٤,٧٠	٢٤١,٥	٦,١	١٧٦,١	٨,٣
١٩٧٤	٢٤,١٣	٢٧٩,٣	٨,٦	٢١٩,٩	١١,٠
١٩٧٥	٥٣,٢٥	٣٤٢,٥	١٥,٥	٢٣٨,٤	٢٢,٣
١٩٧٦	١٣٦,٤١	٥٤٢,٥	٢٥,١	٣٨١,٨	٣٥,٧
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٦٢٣,٥	٢٤,٨	٤٧٥,٧	٣٢,٥
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٧١٤,١	٢٢,٣	٥٩٧,٤	٢٦,٧
١٩٧٩	١٨٠,٤٣	٨٥٣,٢	٢١,١	٧٦٣,٩	٢٣,٦

المصدر : احتسبت من : بسام الساكت ، **التحويلات واستعمالاتها : تجربة الاردن** (عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨١) ، الجدول رقم (٣) .

كذلك تشير البيانات الاحصائية المتاحة الى ان نسبة « تحويلات العاملين » الى إجمالي عرض النقود (M2) في الاردن قد قفزت من ٥,١ بالمائة عام ١٩٧٢ الى ٢٢,٣ بالمائة عام ١٩٧٥ ، ووصلت الى الذروة عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ : (٣٥,٧ بالمائة) و(٣٢,٥ بالمائة) على التوالي ، ثم عادت لتنخفض الى ٢٣,٦ بالمائة عام ١٩٧٩ . على النحو الموضح في الجدول رقم (٢-١٨) .

وهكذا تلعب تحويلات العاملين بالبلدان العربية النفطية دوراً أساسياً في تغذية « العملية التضخمية » في الاقتصاد العربي من خلال حركة «جذب الطلب» Demand Pull . إذ ان حجم الطلب الاضافي على السلع والخدمات ، والمدعوم بالقوة الشرائية المتولدة من الدخول التي يجتنيها العاملون بالبلدان العربية النفطية ، لا يقابلها عرض موازٍ من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ، نظراً لأنها دخول متولدة خارج نطاق النشاطات الانتاجية للاقتصاد الوطني .

ولقد أدت الزيادات الضخمة في السيولة النقدية في اليمن العربية في إطار الانتاج المحلي الراكد واختناقات الاستيراد الى نشوء جانب التضخم القائم على الطلب ، بينما أدت خصائص اخرى للاقتصاد الى نشوء جانب التضخم الناجم عن زيادة الكلفة وتفاعلهما معاً لانتاج متصاعد تضخمي شره . فمن ناحية أدى نقص العمالة ، وبخاصة الماهرة ، الى ارتفاع الاجور ، مما أدى بدوره الى رفع اسعار السلع التي يدخل في انتاجها نسبة كبيرة من العمل . ومن ناحية اخرى ، استخدم الادخار الخاص من عوائد العمل بالخارج لشراء الاراضي الزراعية ولأغراض بناء المساكن . وقد ارتفعت اسعار النوعين من الاراضي بشكل هائل مما رفع تكلفة الانتاج الزراعي والايجارات . . وهكذا[٥٨] .

ولقد ازداد الرقم العام لاسعار المستهلك في صنعاء من سنة الاساس ١٩٧٢/١٩٧٣ (١٠٠) ليبلغ ٤٢٥ في ١٩٧٨ / ١٩٧٩ بمعدل سنوي قدره ٢٧ بالمائة . بينما ارتفعت تكلفة السكن ، (تتضمن الأثاث ، والسلع المعمرة ، ايجار المسكن وتكلفة المياه والوقود والاضاءة) بمعدلات اعلى[٥٩] .

كما ارتفعت اسعار اراضي البناء بأكثر من عشرة اضعاف في صنعاء وغيرها من المدن اليمنية ، حتى وصل ثمن ارض البناء في بعض مناطق صنعاء الى ٢٠٠ ـ ٥٠٠ ريال يمني للمتر المربع[٦٠] .

وفي الاردن ارتفع الرقم القياسي لايجارات المساكن وتوابعها بنسبة ٧٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ وتكاليف الملابس والاحذية بنسبة ٩١ بالمائة خلال الفترة نفسها[٦١] .

وقد رافق هذه الزيادات في أثمان السلع والخدمات زيادة غير متماثلة في مستويات الاجور حسب فئات المهارة . ففي الوقت الذي قدر فيه فريق للبنك الدولي ان مستوى الاجور النقدية للعمال غير المهرة في اليمن العربية قد ارتفع من ٥ ريالات في اليوم في مطلع السبعينات الى ما بين ٦٠ الى ٨٠ ريالاً في اليوم عام ١٩٨٠ حسب المنطقة[٦٢] ، فإن اجور عمال البناء والتشييد قد ازدادت بمعدلات كبيرة . إذ يقدم سوانسون تقديرات لتطور اجور عمال التشييد في تعز ، تفيد أن معدل الاجر اليومي للعامل غير الماهر قد ازداد اثني عشر مثلاً ، خلال الفترة ١٩٧٤ـ ١٩٧٧ وارتفع اجر البناء لعشرة امثال في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧[٦٣] . كذلك تشير التقارير الحديثة[٦٤]

---

(٥٨) انظر : فرجاني ، « تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمينة ،» ص ١٠٠ .

(٥٩) انظر : التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني ، خاصة **التقارير** ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧ .

(٦٠) انظر :

World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» p. 56.

(٦١) انظر : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، **التقرير السنوي السابع عشر** (عمان : الدائرة ، ١٩٨٠) ، الجدول رقم (٢٥) ، ص ٤٣ .

(٦٢) World Bank , «Manpower Development in Yemen Arab Republic,» p. 56.

(٦٣) فرجاني ، « تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية ،» ص ٩٣ .

(٦٤) المصدر نفسه .

الى ان اجور العمال غير المهرة في اليمن قد وصلت الى المستويات العالية السائدة في السعودية .

وفي دراسة عن مستويات الاجور في القطاع الخاص في الاردن ، تشير الدلائل الى ان الزيادة في معدلات الاجور النقدية خلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٦ تصل الى حوالى ١٨,٦ بالمائة سنوياً وهي أعلى من الزيادة في معدلات الاسعار . كما ازدادت اجور عمال المياومة في قطاع الانشاءات بحوالى ٢٠٠ بالمائة خلال النصف الثاني من السبعينات(٦٥) .

وهكذا أضاف التضخم الاجري بعداً جديداً للعملية التضخمية في معظم البلدان العربية المصدرة للعمالة من خلال تضخم التكاليف Cost-push inflation مما يؤثر على هيكل التكاليف وبالتالي على المقدرة التنافسية في الاسواق التصديرية .

كما أن حدة الفروق الاجرية بين من يحصلون على زيادات اجرية ملموسة في الاقتصاد الوطني وبين من لا يحصلون على زيادات اجرية تواكب حركة ارتفاع تكاليف المعيشة ومعدلات التضخم في الاسعار ، تؤدي الى سيطرة شعور متزايد بالاحباط لدى العاملين في القطاعات والوظائف « ذات الاجر المنخفض » . ويتلخص هذا الشعور في ان الرغبة الاساسية لهؤلاء الافراد تتمثل في ان أمل التقدم والرقي أصبح يرتبط في أذهانهم بترك العمل في الاقتصاد الوطني والالتحاق بركب قوة العمل المهاجرة الى البلدان النفطية . ويؤدي ذلك بدوره الى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الانتاجية ، مما يؤثر سلبياً على تطور انتاجية العمل وبالتالي المساهمة في تغذية العملية التضخمية في الاقتصاد الوطني .

وبشكل عام يمكن تصوير الآثار التراكمية Cumulative effects للعلاقة بين ميكانيكية العملية التضخمية وعملية تصدير العمالة للبلدان النفطية على النحو المبين في الشكل رقم (٤)(٦٦) .

وبقدر بسيط من التأمل نجد ان دخول العاملين في البلدان النفطية والمحولة لبلد المنشأ تتجه بصفة أساسية لأربعة انواع من الاسواق(٦٧) :

- اسواق السلع الاستهلاكية (السلع الغذائية والكسائية) .
- اسواق السلع المعمرة (الادوات الكهربائية ، الاثاث ، والسيارات الخاصة) .
- اسواق خدمات الاعمال والخدمات الشخصية والترفيهية .
- اسواق الاراضي والعقارات .

---

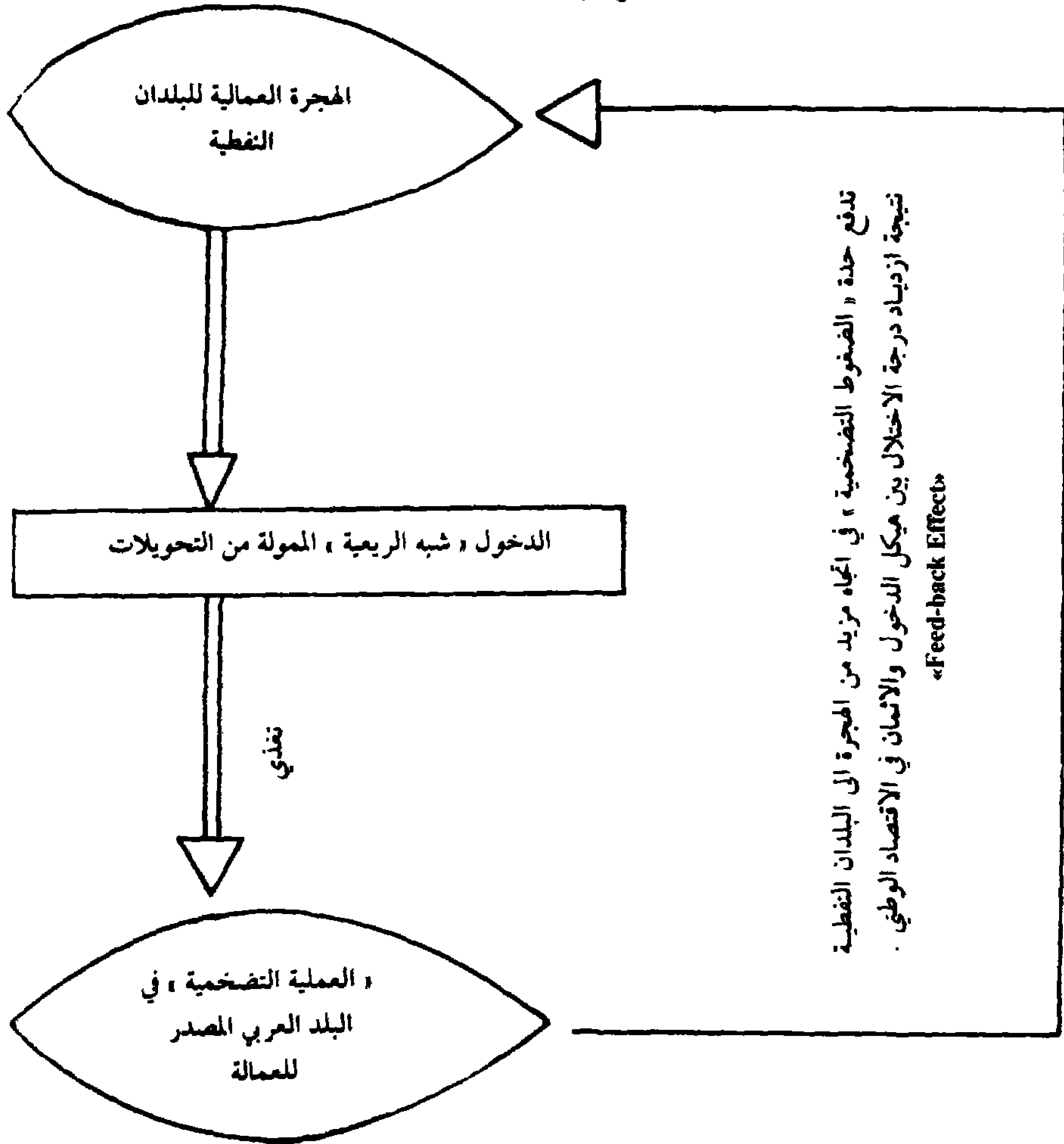
(٦٥) العناني وعبد الجابر ، تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة ، ص ١٠٩ .

(٦٦) انظر : محمود عبد الفضيل ، « اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة ،» النفط والتعاون العربي ، السنة ٦ ، العدد ١ (١٩٨٠) ، ص ٩٨ .

(٦٧) لمزيد من الشرح والتحليل لهذه النقطة انظر : المصدر نفسه ، ص ٩٨ - ٩٩ .

شكل رقم (٤)

العلاقة بين العملية التضخمية وعملية تصدير العمالة الى البلدان النفطية



وبشكل اكثر تحديداً يمكن القول ان الجانب الاعظم من تحويلات العمالة المهاجرة « ذات الدخول المنخفضة » يتجه بصفة أساسية الى **اسواق السلع الاستهلاكية** (ولا سيما سلع الاستهلاك الضروري) وكذلك الى اسواق السلع المعمرة (ولاسيما المنتجة محلياً) . بينما يتجه الجانب الاعظم من تحويلات العمالة المهاجرة « ذات الدخول المرتفعة » الى **اسواق الخدمات الشخصية والترفيهية واسواق الاراضي والعقارات والسلع المعمرة المستوردة**[٦٨] .

---

(٦٨) المصدر نفسه .

وليس هناك من شك في ان حدة « العملية التضخمية » في الأجزاء المختلفة للاقتصاد العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة « عدم مرونة العرض » في الاسواق الاربعة المذكورة آنفاً .

٣ ـ الآثار التوزيعية لهجرة العمالة

من المتفق عليه بين المحللين والمراقبين كافة أن غالبية المهاجرين كانوا يسلكون سبيل الهجرة سعياً وراء تحسين مستوى معيشتهم وزيادة دخولهم . ويمكن البرهنة على ذلك بالرجوع الى الاختلافات الدخلية لعينات نموذجية من المهاجرين كما هو مبين في الجداول اللاحقة .

ففي حالة عمال التشييد في مصر نجد ان مستوى الدخل المكتسب في بلد الهجرة يتراوح بين ٧ ، ٩ امثال للدخل المكتسب في بلد المنشأ ، ويتراوح هذا المعدل ما بين سبعة وعشرة أمثال

جدول رقم (٢ ـ ١٩)

مقارنة للدخول الاسمية قبل الهجرة وبعدها لبعض الفئات المهنية في مصر ، للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨

المجموعة المهنية	بلد الاستقبال	متوسط الدخل الشهري قبل الهجرة (١)[أ] (جنيه مصري)	متوسط الدخل الشهري بعد الهجرة (٢)[ب] (جنيه مصري)	مؤشر فارق الدخل (٢)/(١)
عمال البناء والتشييد	السعودية	٣٠	٢٦٠ [ب]	٨,٧
	قطر	٣٠	٨٠	٢,٧
	ليبيا	٣٠	٢١٥	٧,٢
اساتذة الجامعات	السعودية	١٢٥	١٠٠٠	٨,-
	العراق	١٢٥	٧١٤	٥,٧
	الكويت	١٢٥	١١٠٠	٨,٨
	ليبيا	١٢٥	١٠٢٥	٨,٢

(أ) لا يتضمن ذلك المكاسب الهامشية المقدمة بواسطة المستخدمين للمهاجرين المتضمنة حالات معينة .

(ب) بلغ الدخل المتوسط في العربية السعودية ١٣٠٠ ريال شهرياً عام ١٩٧٧ ، اي ما يعادل ٢٦٠ جنيهاً مصرياً في الشهر عند سعر صرف ٢٠ قرشاً للريال الواحد .

المصدر : احتسبت من : بحث الاهرام عن العمالة المصرية المهاجرة عام ١٩٧٧ . ولمعرفة مزيد من البيانات التفصيلية وطرق الحساب ، انظر :

Amr Mohie El - Din , «External Migration of Egyptian Labor,» ILO, Strategic Employment Mission to Egypt, September, 1980.

بالنسبة لمدرسي الجامعات . وعلى ذلك فإن حجم المدخرات الاسمية المتحققة نتيجة عمليات الهجرة تزداد بنحو اربعة او خمسة امثال بالنسبة لأساتذة الجامعات ، وتصل الى ضعف متوسط حجم المدخرات الاسمية التي كان يحققها عامل التشييد قبل هجرته(٦٩) .

وتتكرر الصورة نفسها تقريباً بالنسبة للمهاجرين السودانيين ، إذ يلاحظ من الجدول رقم (٢ ـ ٢٠) أن ثلثي المهاجرين كانت تقل دخولهم عن ٧٢٠ جنيهاً في السنة حينما كانوا بالسودان ، بينما استطاع ثلثا المهاجرين ان يحققوا دخولاً تزيد عن ٢٥٠٠ جنيه بعد الهجرة . واذا أضفنا الى اجور العاملين بالخارج الاعفاءات الجمركية واراضي المغتربين لزاد التفاوت اكثر مما هو وارد في الجدول رقم (٢ ـ ٢٠) . فالمهاجر يمكنه أن يضاعف دخله من خلال الهجرة حوالى ٥ ـ ١٠ مرات دخوله بالسودان . ومن دراسة بالعينة ، يتضح ان متوسط دخل المهاجر كان اقل من ٥٠٠ جنيه بينما زاد على ٢٥٠٠ جنيه بعد الهجرة(٧٠) .

جدول رقم (٢ ـ ٢٠)

مقارنة للدخول السنوية للمهاجرين السودانيين قبل الهجرة وفي البلدان النفطية المستقبلة

الدخول في السودان قبل الهجرة			الدخول في مناطق الهجرة		
فئات الدخول (بالجنيه السوداني)	العدد	النسبة (٪)	فئات الدخول (بالجنيه السوداني)	العدد	النسبة (٪)
١٨٠ ـ ٣٥٩	١٦٤	٣٢,٨	اقل من الف جنيه	٨	١,٦
٣٦٠ ـ ٥٣٩	١٤٢	٢٨,٤	١٠٠٠ ـ ١٤٩٩	٢٤	٤,٨
٥٤٠ ـ ٧١٩	٧٢	١٤,٤	١٥٠٠ ـ ١٩٩٩	١٠٢	٢٠,٤
٧٢٠ ـ ٨٩٩	٦٢	١٢,٤	٢٠٠٠ ـ ٢٤٩٩	٨٦	٢٧,٢
٩٠٠ ـ ١٠٧٩	٢٥	٥,٠	٢٥٠٠ ـ ٢٩٩٩	٦٠	١٢,٠
١٠٨٠ فأكثر	٣٥	٧,٠	٣٠٠٠ فأكثر	٢٢٠	٤٤,٠
المجمـوع	٥٠٠(أ)	١٠٠		٥٠٠(أ)	١٠٠

(أ) يمثل الحجم الكلي للعينة .

المصدر : احتسبت من : جلال الدين ، هجرة السودانيين الى الخارج الجدول رقم (١٥)، ص ٤٩ .

---

(٦٩) انظر :
Amr Mohie El-Din , «External Migration of Egyptian Labor,» ILO, Strategic Employment Mission to Egypt, September 1980.

(٧٠) جلال الدين ، هجرة السودانيين الى الخارج ، ص ٥٠ .

جدول رقم (٢ـ ٢١)

تقدير صورة تركيبية للتوزيع النسبي لتحويلات العاملين المصريين في الخارج حسب الشرائح الدخلية ، لسنة ١٩٨٠

المجموعة الوظيفية(أ)	متوسط الدخل الشهري المحقق في بلد المهجر (بالجنيه المصري) (أ)	الميل المتوسط للتحويل(ب) (٪)	الدخل المحوّل سنوياً (ج) (بالجنيه المصري)	عدد المهاجرين (د)	اجمالي الدخول المحولة سنوياً (بالمليون جنيه مصري)	التوزيع النسبي للتحويلات (٪)
مجموعة الوظائف الفنية والعلمية	٧٩٢	٤٠	٣٨٠٢	٢٤٠٠٠٠	٩١٢	٤٠,٨
حملة الشهادات المتوسطة والكتابية وأفراد البيع	٥٧٠	٣٠	٢٠٥٢	٣٦٠٠٠٠	٧٣٩	٣٣, -
الحرفيون وعمال الانتاج	٥٧٧	٢٠	١٣٨٥	٣٠٠٠٠٠	٤١٥	١٨,٦
عمال النقل والسائقون	٤١٩	٢٠	١٠٠٦	٦٠٠٠٠	٦٠	٢,٧
عمال غير مهرة	٢٥٢	١٥	٤٥٤	٢٤٠٠٠٠	١٠٩	٤,٩
الاجمالي				١٢٠٠٠٠٠	٢٢٣٥	١٠٠

(أ) يستند تقدير متوسط الدخل الشهري الى « نقاط تقدير متوسطة » لكل مجموعة وظيفية بناء على مستويات الدخول في خمسة بلدان (الكويت، السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، ليبيا ، والعراق) ، وقد احتسبت التقديرات المتوسطة بالعملية المحلية بعد تحويلها للدولار الامريكي على اساس سعر الصرف المتوسط عام ١٩٨٠ الوارد في تقرير صندوق النقد الدولي *International Financial Statistics* . وقد تم الحصول على متوسط الدخل الشهري بالجنيه المصري على اساس سعر الصرف بين الدولار والجنيه المصري وهو ٨٠ قرشاً لكل دولار كسعر صرف ظلي وذلك للربط بين التحويلات المتدفقة الى النظام المصرفي وتلك المتدفقة الى السوق السوداء .

(ب) لوحظ ان التباين بالنسبة « للدخل المتوسط » يميل للارتفاع بصفة خاصة بالنسبة لمجموعة الوظائف الفنية والعلمية .

(ج) تستند متوسطات « الميل الى التحويل » الى التقديرات التي امكن اجراؤ ها عن طريق عينات محدودة تم بحثها من هذه المجموعات المهاجرة .

(د) انّ التوزيع النسبي للمهاجرين على مختلف المجموعات الوظيفية والواردة هنا يمكن بيانها كالتالي : ٢٠ ، بالمائة ، ٣٠ بالمائة ، ٢٥ بالمائة ، ٥ بالمائة ، ٢٠ بالمائة تقريباً . ويرتكز هذا على التوزيع الوظيفي للتدفقات غير الرسمية من المهاجرين والتي تتحيز للفئات ذات المهارات الدنيا .

وقد حاولنا هنا ـ رغم محدودية البيانات المتاحة ـ أن نحصل على صورة تقريبية لتوزيع دخل العاملين المصريين في الخارج لعام ١٩٨٠ ، باعتباره دالة في المتغيرات التالية :

ـ المتوسط الشهري لـدخول مختلف المجمـوعات الـوظيفية في البلدان النفـطية المستقبلة للعمالة المهاجرة.

ـ الميل المتوسط للتحويل لدى كل فئة مهنية / او دخلية .

ـ الهيكل الوظيفي لقوة العمل المهاجرة.
ـ الاعداد المطلقة للمهاجرين المؤقتين لكل فئة مهنية .

وتحاشياً لاخطاء التقدير الذي يتضمنه مثل هذا الاسلوب ـ والتي ترجع عادة الى عمليات اجراء المتوسطات المختلفة ـ فإن تقدير هامش الخطأ في التقديـر تتطلب اخضـاع حجم توزيـع التحويلات الى اختبار حساسية Sensitivity test للتغيرات التي تطرأ على :

ـ الميل الى التحويل لكل مجموعة وظيفية .
ـ الهيكل الوظائفي لقوة العمل المهاجرة .
ـ الاعداد المطلقة للمهاجرين المؤقتين .

ويتضـح هنا وفي ضـوء هذه الصـورة التقديـرية المبينـة في الجدول رقم (٢ـ ٢١) ، ان تحويلات المهاجرين تتمركزبدرجة كبرى في العشيرات العليا Top deciles والعشيرات الوسطى Middle deciles من التوزيع بدرجة اكبـرى العشيرات الدنيا Bottom deciles)، ولو افترضنا ان مجموع التحويلات لمجموعة الوظائف الفنية والعملية تمثل العشيرين الاعلى (Top 20%) من هذا التوزيع ، وان تحويلات حملة الشهادات المتوسطة والوظائف الكتابيـة تحتل العشيـرات الثلاث الوسطى Middle 30% ، بينما تمثل تحويلات عمال الانتاج والنقل والعمال غير المهرة مـا يخص العشيرات الخمس الدنيا (Bottom 50%) من التوزيع .

جدول رقم (٢ ـ ٢٢)

صورة تقديرية للتوزيع النسبي لدخول الاردنيين العاملين في الخارج حسب الشرائح الدخلية ، عند نهاية السبعينات

شريحة الدخل الشهري (بالدينار الاردني)	اعداد المهاجرين (بالالف)	الدخل السنوي المتوسط (بالدينار الاردني)	جملة الدخول السنوية (بالمليون دينار)	التوزيع النسبي (٪)
أقل من ٢٥٠ دينار	٨٠	٢٤٠٠	١٩٢	١٣,٦
٢٥٠ ـ ٥٠٠ دينار	١٥٠	٤٢٠٠	٦٣٠	٤٤,٨
٥٠٠ دينار فأكثر	٧٥	٧٨٠٠	٥٨٥	٤١,٦
المجمـوع	٣٠٥		١٤٠٧	١٠٠

المصدر : احتسبت من : جواد العناني وتيسير عبد الجابر ، **تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة** (عمان : وزارة العمل ، ١٩٨١) ، ص ١١٨ ـ ١١٩ .

وقد تمت محاولة مماثلة لتقدير التوزيع النسبي لدخول العاملين الاردنيين في الخارج حسب الشرائح الدخلية . وقد تم تصنيف العاملين الاردنيين في الخارج الى فئات دخل ثلاث تعكس الى حد ما التصنيف المهني لتركيب قوة العمل الاردنية المهاجرة بصفة مؤقتة بالخارج . ويشتمل الجدول رقم (٢ ـ ٢٢) على الصورة التقديرية الكلية لتوزيع دخول العاملين الاردنيين في الخارج عند نهاية السبعينات .

وفي ضوء هذه التقديرات يمكن القول بأنه على الرغم من أن تحويلات العاملين بالخارج قد ساعدت بلا شك على رفع مستوى الدخول النقدية المتوسطة بدرجات متفاوتة للفئات والشرائح الدنيا والمتوسطة والعليا على السواء ، ولاسيما من خلال مخصصات « الاعاشة » و« الاعالة » Sub-sistence allowance[٧١] . إلا أن تأثير التحويلات على التوزيع النسبي للدخول الشخصية في الاقتصادات المصدرة للعمالة قد مال الى مزيد من التمركز لصالح العشيرات الاعلى والمتوسطة .

ولعل أهم الآثار التوزيعية لتحويلات العمالة المهاجرة ينعكس في شكل النصيب المتزايد من الدخول التي تذهب للعشيرات الوسطى من التوزيع ، والتي يمثلها اولئك الذين يحملون مؤهلات علمية معينة او مهارات محددة .

وفي اعتقادنا أن معدل النمو المرتفع لتدفق تحويلات المهاجرين بشكل مطلق قد ساعد في إحداث زيادة في دخول الفقراء وذوي الدخول المنخفضة ، غير ان قدراً يعتد به من هذه الزيادة يعود بدرجة كبيرة الى ارتفاع معدل دوران الهجرة للفئات ذات المهارات الدنيا . فعندما تكون معدلات دوران الهجرة اكثر ارتفاعاً ، سيصبح لهذه التحويلات اثراً أكبر على تحسين توزيع الدخل بالنسبة للفقراء ومحدودي الدخل .

وفي حالة بطء معدلات دوران العمالة المهاجرة من الفئات « ذات المهارات الدنيا » ، فإن المهاجر يمكث في الخارج فترات اطول مما يؤدي بلا شك الى بطء عملية تجديد رصيد المهاجرين ، مما يقلل بدوره من الآثار الانتشارية لتحويلات العاملين وما تحدثه من انتعاش اقتصادي محدود في أوساط قطاعات عريضة من الفقراء ومحدودي الدخل في الريف والمدينة .

وتشير الدراسات التي أجريت حول آثار الهجرة على الاقتصاد اليمني (اليمن الشمالي) الى النتائج نفسها تقريباً . فقد نتج عن عمليات الهجرة الواسعة زيادة في متوسطات الدخل النقدي المطلق للفئات كافة ، حيث مثلت التحويلات ما بين ٣٠ بالمائة ـ ٥٠ بالمائة من الناتج القومي

---

(٧١) تشتمل تحويلات المهاجرين الى البلدان النفطية الغنية ـ خلال فترة اقامتهم بها ـ على مكونين مهمين :
(أ) **مخصص الاعاشة والاعالة** لأسر المهاجرين وذويهم .
(ب) **مخصص الادخار** والذي يخصص لاغراض استثمارية . ورغم غياب الدليل الا ان المشاهد ان هذه المبالغ المرسلة لأسر المهاجرين بغرض تدعيمها تعتبر منتشرة في كافة المناطق الريفية والحضرية .
وقد اوضح بحث منظمة العمل الدولية (ILO) في المناطق الريفية عام ١٩٧٧ ان التحويلات قد بلغت نسبتها ٥,٢ بالمائة من دخل الاسر التي تقطن المناطق الريفية .

الاجمالي حسب السنة ، من ناحية ، والى تزايد درجة عدم عدالة التوزيع النسبي للدخول الشخصية بين الافراد والاسر اليمنية لصالح العشيرات الاعلى وتلك التي تقع في وسط التوزيع ، من ناحية اخرى(٧٢) .

بيد ان نتائج المسح الأخير الذي اجريَ في اليمن لأوضاع ملكية الارض وتوزيع الحيازات الزراعية تشير الى تعامل نشيط في سوق الاراضي الزراعية مما أدى الى نمط توزيع أكثر عدالة للملكيات والحيازات الزراعية(٧٣) .

والملاحظ بشكل عام في حالة كل البلدان المرسلة للعمالة ، إنه بينما نجحت تحويلات المهاجرين ، الى حد ما ، في رفع مستوى الدخل النقدي والاسمي للمجموعات الدخلية المنخفضة الا أنه ليس بالضرورة أن يكون لهذا الرذاذ المتساقط من التحويلات اثر واضح على مشكلة الفقر بوجه عام . لأن المكاسب المتحققة في شكل زيادات في مستويات الدخول النقدية عادة ما تواكبها ضغوط تضخمية خطيرة تؤدي الى انخفاض مستويات المعيشة الحقيقية واشباع الحاجات الاساسية .

ويبدو من المشاهدات العديدة أن المبالغ المرسلة من المهاجرين الى اقاربهم لأغراض « الإعاشة » و « الاعالة » اقل حساسية واستجابة للسياسات والاجراءات الاقتصادية للحكومة عن تلك المبالغ المخصصة لأغراض الاستثمار في البلد المنشأ .

ويمكننا لنا القول بصفة عامة بأن ذلك الجزء الذي يجري تحويله من الدخل لأغراض تعضيد الاسرة واعالتها انما هو دالة متزايدة لأعداد التابعين والمعالين الذين لم يهاجروا ، كما هو دالة متناقصة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين قبل الهجرة . وهكذا يقوم المهاجرون من ذوي الدخل المنخفض في بلد المنشأ بتحويل نسب عالية من دخولهم المكتسبة في الخارج لتدعيم اسرهم الممتدة ودفع ديونهم السابقة المتراكمة قبل الهجرة .

وينعكس الأثر التوزيعي لهذه المبالغ المرسلة لأغراض تدعيم الأسر في نمط استهلاك هذه الاسر للسلع والخدمات ، إذ تتجه قوتهم الشرائية الجديدة الى اشباع حاجات أساسية لهم (غذاء . . كساء . . الخ) وكذلك لاشباع بعض عناصر الطلب المؤجل من السلع الاستهلاكية المعمرة (تليفزيونات ، ثلاجات . . الخ) .

وبشكل تلخيصي يمكن القول : ان مجموعة المهاجرين من العمال غير المهرة وذوي الوظائف الكتابية والدنيا يميلون الى تخصيص نسبة عالية من دخولهم المحوَّلة لأغراض دعم وتمويل الحاجات الاستهلاكية العاجلة والملحة لأسرهم ولذويهم ، كما يخصصون جانباً من هذه التحويلات لشراء

---

(٧٢) انظر :

World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» p. 60.

(٧٣) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

السلع الكهربائية المعمرة التي يتطلعون الى استهلاكها منذ مدة، والتي تكون غالباً محلّية الصنع . ولذا فإن الميل المتوسط والحدي للاستيراد يكون عادة منخفضاً لدى هذه الفئات .

وفي الطرف الآخر ، نجد ان المهاجرين من ذوي المهارات العالية ومن « أصحاب الوظائف المهنية والعلمية والفنية » يميلون الى تخصيص نسبة كبيرة من دخولهم المحولة لأغراض الاستثمار ، كما يتجه الميل المتوسط والحدي للاستيراد لديهم الى الارتفاع مقارنة ببقية فئات المجتمع .

ويمكننا تصوير الموقف الكلي لآثار المضاعف لتحويلات العاملين في الخارج على الانفاق الكلي في بلد المنشأ ، وذلك بالرجوع الى الجدول رقم (٢- ٢٣) . ولتقدير اثر المضاعف لاجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج نقوم بحساب كل من الميل للاستهلاك والميل للاستيراد - من واقع الانفاق الاستهلاكي - ودرجة الاحلال بين الدخل المحلي المضاع وبين التحويلات التي يحصل عليها المهاجرون .

حيث :

c = الميل الحدي للاستهلاك

m = الميل الحدي للاستيراد (لأغراض استهلاكية) .

t = نسبة التحويلات التي يقوم المهاجرون باحلالها (بدلاً من الدخل المحلي) .

وبناء على ذلك يأخذ مضاعف الانفاق الكلي الصيغة التالية :

$$\frac{1 - t}{1 - c + cm}$$

وبالرجوع الى بيانات هذا الجدول التقريبية ، نلاحظ ان قيمة المضاعف الكلي للانفاق تتراوح ما بين ٢,٥ - ٣ في حالة المهاجرين من عمال البناء والتشييد ، بينما تتراوح ما بين ١,٣ - ١,٤ في حالة المهاجرين من أساتذة الجامعات ، كما تصل الى حوالى ٢ في حالة المعلمين ومدرسي المدارس . وبافتراض أن معدل الاحلال بين التحويلات والدخل المحلي المضاع (ولتكن نسبة الاحلال ٢٠ بالمائة مثلاً)[٧٤] ، فإن قيم المضاعف تنخفض ليصبح ١,٩٧ - ٢,٥ ، ١,٠٦ - ١,٤ ، ١,٦ تقريباً على الترتيب .

وفي دراسة حديثة للبنك المركزي الاردني تم تقدير قيمة مضاعف الانفاق في ضوء تحويلات المهاجرين في حالة الاقتصاد الاردني باستخدام الصيغة نفسها لحساب مضاعف الانفاق الكلي .

---

(٧٤) انظر حول هذه النقطة :
B. Van Arkadie, *Benfits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967* (New York: 1977), Appendix (1).

وقد أسفرت هذه الحسابات عن قيمة متوسطة قدرها ١,١ للمضاعف في حالة اصحاب المهن العلمية والفنية والمكتبية ، وعن قيمة متوسطة قدرها ١,٧ في حالة عمال الانتاج والخدمات والعمال غير المهرة (راجع جدول رقم ٢ ـ ٢٤) .

جدول رقم (٢ـ ٢٣)

الحساب التقريبي لمضاعف الانفاق[أ] لتحويلات المهاجرين المصريين حسب المجموعات الوظيفية والمهنية

الفئات المهنية	تقدير تقريبي للميل للادخار من واقع التحويلات (٪)	تقدير افتراضي للميل المتوسط للاستيراد للاغراض الاستهلاكية[هـ] (٪)	حجم مضاعف الانفاق	
			ت = صفر	ت : ٢٠ (٪)
عمال البناء والتشييد	٢٠ ـ ٣٠ (ب)	١٥	٢,٥ـ ٣,١	٢,٠ ـ ٢,٥
اساتذة الجامعات	٤٠ ـ ٥٠ (ج)	٥٠	١,٠٦ـ ١,٣	١,٠٦ـ ١,١٤
المعلمون ومدرسو المدارس	٢٨ (د)	٣٠	٢	١,٦

(أ) تلخص عناصر صيغة المضاعف علاقات التصرف وظروف الطلب على سلع بعينها والتي يمكن أن تتغير من فترة لأخرى .

(ب) اوضحت عينة عمال البناء والتشييد أنهم يخصصون ٧٨ بالمائة من تحويلاتهم لمقابلة انفاقهم الجاري .

(ج) بينت عينة أساتذة الجامعات أنهم يخصصون ٥١ بالمائة من تحويلاتهم لمقابلة متطلبات انفاقهم الجاري .

(د) انظر : Messiha, «Export of Egyptian School Teachers,» p. 34.

بالاشارة الى النمط السلوكي لعينة من المدرسين العاملين بالسعودية .

(هـ) تم الأخذ في الحسبان ـ عند حساب الميول الاستيرادية ـ ما يقوم بشرائه المهاجرون العائدون من الاسواق الحرة والـ Tax free shops في بلد المنشأ .

ملاحظة عامة : تمثل (ت) معامل الاحلال بين التحويلات والدخل المحلي المضاع .

وهكذا نلاحظ عموماً ارتفاع **الميول الحدية للادخار** وكذا **الميول الحدية للاستيراد** من واقع التحويلات لأصحاب الدخول والمهارات العالية مما يؤدي الى تواضع وضعف قيمة مضاعف الانفاق الكلي في بلد المنشأ . بينما يحدث العكس تماماً بالنسبة لأصحاب المهارات الدنيا والدخول المنخفضة في الخارج ، مما يؤدي الى رفع قيمة مضاعف الانفاق الكلي من واقع تحويلاتهم

ومن ناحية اخرى ، تؤثر عمليات الهجرة على **هيكل ملكية الاصول** في المجتمعات المرسلة للعمالة اذ يستأثر المهاجرون من ذوي المهارات والدخول العالية بنصيب اكبر من حركة ملكية الاصول الجديدة . اما بالنسبة لفئات محدودي الدخل ، من ذوي المهارات البسيطة والوظائف الدنيا ، فإن عودة هؤلاء للوطن لا يعني بأي حال توقف الهجرة او عدم تكرارها . فطالما بقيت مجالات الاستثمار محدودة وبقيت التفاوتات الدخلية كبيرة فلربما ادى ذلك الى ان تتسم الهجرة

بالتكرار اكثر من مرة في حياة الفرد ، لفترات قد تطول وقد تقصر . اما الذين سيستقرون نهائياً في الظروف الاقتصادية والفرص المتاحة في بلد المنشأ فسيكونون اولئك الذين نجحوا بطريق او بآخر في تذويب الفروق الدخلية فيما يمكن كسبه في الداخل مقارنة بالدخل المتوقع في البلدان النفطية الأخرى .

جدول رقم (٢ـ ٢٤)

حساب مضاعف الانفاق الكلي حسب الفئات المهنية : حالة الاردن

فئات العمالة المهاجرة	طبيعة الجزء المحول للاغراض الاستهلاكية للاسرة	طبيعة الجزء المحول لاغراض الادخار والاستثمار	نسبتهم الى مجموع الاردنيين العاملين في الخارج (٪)	الميل الحدي للادخار	الميل الحدي للاستيراد	قيمة مضاعف الانفاق في الاقتصاد القومي
اصحاب المهن العلمية والفنية والمكتبيـة	ثانوي	اساسي	٤٣,٨	٠,٠٣	٠,٨٦	١,١
عمال الانتاج والخدمات والعمال غير المهرة	اساسي	ثانوي	٥٦,٢	٠,١	٠,٥٥	١,٧

المصدر : احتسبت من : حربي النبوي وسليم ابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج (عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٢)، ص ٣٧ .

٤ ـ بعض الآثار الكلية للهجرة على نمط تخصيص الموارد

لعله من المناسب ، في ختام هذا الفصل ، ان نتطرق بالمناقشة والتحليل لبعض الآثار المترتبة على هجرة العمالة على نطاق واسع فيما بين البلدان العربية في النصف الثاني من السبعينات على نمط تخصيص الموارد في الاقتصادات المرسلة للعمالة .

وكما أشرنا سابقاً فإن عمليات هجرة العمالة ، على اختلاف مستويات مهاراتها ، الى البلدان النفطية قد أدت الى اتساع هوة « الفروق الدخلية » في البلد المرسل للعمالة ، والى حدوث « تشوهات جوهرية » في هيكل الاثمان النسبية للسلع والخدمات. بل يمكننا لنا الادعاء بأن عمليات هجرة العمالة واتساع حدة التفاوت في توزيع الدخول قد أدت الى نشوء نوع من « الازدواجية » الواضحة في « آليات » الحياة الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة ، اذ أننا لم نعد نجد أنفسنا بصدد « اقتصاد واحد » بل في مواجهة « اقتصادين » يتعايشان جنباً الى جنب ولكل منهما قوانينه ومنطقه الخاص الذي يحكم سلوكه .

ويمكننا تصوير تلك « الازدواجية » الجديدة التي أخذت تطبع تدريجياً آليات العملية الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة من خلال تقسيم الاقتصاد الوطني الى قطاعين :

أ ـ القطاع الداخلي او (المحلي)[٧٥] : والذي يشمل المعاملات الاقتصادية والتدفقات السلعية والخدمية لذوي الدخول التي تتولد داخل الاقتصاد المحلي دون مؤثرات خارجية . ولذا فإن هيكل **الاجور السائد** للمتعاملين ضمن هذا القطاع إنما يعكس « قدرة الاقتصاد الوطني على الدفع » ، وهي قدرة محدودة بمستويات الانتاجية المحلية السائدة . وكذلك فإن **هيكل الاثمان النسبي السائد** في هذا القطاع إنما يعكس القدرات الشرائية المحدودة للمتكسبين الذين يسعون لاشباع حاجاتهم الاساسية ، ولذا فإن تشكيلة السلع والخدمات Product Mix التي يجري التعامل فيها ضمن نطاق هذا القطاع تتألف من سلع الاستهلاك الضروري وخدمات المواصلات والصحة والتعليم العامة .

ب ـ القطاع الانفتاحي : اي (المنفتح على العالم الخارجي) والذي يشمل المعاملات الاقتصادية والتدفقات السلعية والخدمية لذوي الدخول التي تتولد أساساً خارج نطاق النشاطات الانتاجية للاقتصاد الوطني . ويعكس **هيكل الدخول** السائدة للمتعاملين ضمن هذا القطاع قدرة الاقتصاديات النفطية على الدفع ، اذ ان هذه الدخول تتولد أساساً في شكل تحويلات من « الريع النفطي » الذي تحصل عليه تلك الاقتصاديات . يضاف الى ذلك الدخول العالية التي تقوم بدفعها الشركات الاجنبية والعاملة على ارض الاقتصاد الوطني . ويترتب على ذلك تبلور **هيكل موازٍ للاثمان النسبية** للسلع والخدمات المتداولة ضمن هذا القطاع ، والتي يمكن تسميتها تجاوزا « بالاسعار السياحية » لأنها تعكس أساساً قدرات شرائية عالية لا يتمتع بها سوى العاملين في الخارج او العاملين في الشركات الاجنبية في الداخل وكبار التجار والمهنيين والذين يحصلون على دخول عالية متهربة من الضرائب[٧٦] .

وتتكوّن تشكيلة السلع والخدمات في هذا القطاع من سلع الاستهلاك الترفي والسلع المعمرة المستوردة والخدمات الشخصية والترفيهية . ورغم ارتفاع مستويات اسعار السلع والخدمات في هذا القطاع ، فإنه من الملاحظ ايضاً انخفاض المرونة السعرية للطلب على هذه السلع والخدمات . وهكذا فإن هجرة العمالة للبلدان النفطية أدت الى اتساع الفوارق الدخلية وتعميق ظاهرة « ثنائية » **هيكل الدخول والاثمان** في الاقتصاد المرسل للعمالة .

---

(٧٥) يغطي هذا القطاع العاملين في الصناعات والخدمات المحلية (بما في ذلك موظفي قطاع الخدمات الحكومية) وكذلك صغار التجار .

(٧٦) لا بد من الاشارة هنا الى ان دخول العاملين في البلدان النفطية لا تمثل سوى احد العناصر الاساسية التي تغذي عملية نمو وازدهار ما سميناه « القطاع الانفتاحي » . وليس هناك من شك ان دور قطاع الشركات الاجنبية والشركات المحلية التي يشترك فيها رأس المال الاجنبي تلعب دوراً مهماً في تشكيل معالم هذا القطاع ، ولكنها تظل تعكس ظواهر لا علاقة لها بقدرة الاقتصاد المحلي على الدفع .

ومع مرور الزمن تزداد « الفجوة » و« المسافة » التي تفصل بين هذين القطاعين في مجال الدخول والاثمان ونوعية السلع والخدمات التي يجري تداولها واستهلاكها ، مما يعمق من عناصر « الانفصامية » في الحياة الاقتصادية في تلك البلدان .

بيد ان وجود تلك « الانفصامية » لا يعني ان حركة الاثمان وعرض السلع والخدمات في « القطاع الداخلي » تبقى بمعزل عن حركة المتغيرات الاقتصادية في « القطاع الانفتاحي » . فمن ناحية ، يتأثر عرض السلع والخدمات في « القطاع الداخلي » بمستويات الربحية السائدة في « القطاع الانفتاحي » ، اذ ان ارتفاع « هوامش الربح » المتضمنة في اسعار السلع والخدمات المتداولة في « القطاع الانفتاحي » يدفع بعدد كبير من المنظمين لتوجيه جانب مهم من اموالهم وطاقاتهم الانتاجية نحو اشباع حاجات المتعاملين في « القطاع الانفتاحي » على حساب اشباع الحاجات الاساسية للمستهلكين الذين يظلون أسرى معاملات « القطاع الداخلي » .

ويمكننا أن نورد بعض الامثلة بهذا الصدد ، مثل التوسع في حركة تشييد المساكن الفاخرة وفوق المتوسطة على حساب بناء المساكن الشعبية ، والتوسع في انتاج الاقمشة والملابس الراقية على حساب المنسوجات والاقمشة الشعبية . . . الخ . وعادة ما يترتب على ذلك قصور في عرض السلع والخدمات التي تستهلكها الفئات الشعبية مما يؤدي لرفع اسعارها واختفائها من الاسواق في الوقت الذي يوجد فيه فائض عرض excess supply للسلع والخدمات المتداولة ضمن « القطاع الانفتاحي » . وهكذا تزداد حدة التناقض بين اشباع الحاجات للفئات محدودة الدخل واشباع الرغبات للفئات القادرة على الدفع في الاقتصاد المصدر للعمالة ، وذلك في غياب سياسة حازمة من جانب الدولة لضبط وتهذيب الاوضاع التوزيعية الجديدة .

ومن ناحية اخرى ، يلعب تأثير « المشاهدة » او « المحاكاة » Demonstration effect دوراً حاسماً في انتشار وتغلغل عناصر « النمط الاستهلاكي الجديد » السائد في القطاع الانفتاحي لدى فئات شعبية محدودة الدخل تنتمي تقليدياً الى « القطاع الداخلي » . وهذا الانتشار التلقائي لعناصر النمط الاستهلاكي الجديد بفعل « أثر المشاهدة » يؤدي بدوره الى ارتفاع الميل الحدي للهجرة للخارج من جانب العاملين في القطاع المحلي ، وذلك حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكي الجديد ، وبالتالي الفكاك من « مصيدة الفقر » . وقد ينعكس ذلك ايضاً في شكل هروب جماعي من الاعمال الانتاجية والتي تدر دخلاً محدوداً في الاقتصاد المحلي الى النشاطات الطفيلية[٧٧] التي تدر دخولاً عالية ، وذلك في حالة فشل محاولات الهجرة للخارج .

ولعل من اهم علاقات التأثير المتبادل التي تنشأ بين القطاعين « الداخلي » و« الانفتاحي » عملية اعادة تخصيص الموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني لصالح مجموعة السلع والخدمات التي

---

(٧٧) ادى نمو وانتعاش معاملات « القطاع الانفتاحي » في الاقتصاديات المصدرة للعمالة الى تطور بعض النشاطات الطفيلية المرتبطة بعمليات الوساطة بين هذا القطاع وبقية اجزاء الاقتصاد الوطني مثل عمليات السمسرة والرشوة والمضاربة .

تهدف لاشباع حاجات الفئات ذات الدخول العالية ، مما يؤدي الى نقص المعروض من سلع الاستهلاك الضروري وبالتالي ارتفاع اسعارها ، وهذا يؤثر بدوره على مستويات رفاه الفئات الشعبية ومحدودة الدخل . إذ ان العلاقة بين مستويات الدخل النقدي وهيكل الاثمان النسبية تعكس قدرة الفرد (او المستهلك) على اختيار سلّة من السلع والخدمات من ضمن « مجموعة الخيارات النظرية » كلما زادت (او نقصت) قدرته على توسيع نطاق وعناصر سلة السلع والخدمات الممكن الحصول عليها في ظل مستوى الدخل النقدي المتاح وهيكل الاثمان النسبية السائد .

وهكذا فإن ازدياد « درجة اللامساواة » في توزيع الدخول وازدواجية هيكل الاثمان النسبية ، نتيجة عمليات هجرة العمالة للبلدان النفطية ، له آثار غير متماثلة بالنسبة لمستويات رفاه الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مما يؤدي بدوره الى تعميق التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة . ولا شك ان أخطر الآثار السياسية والاجتماعية للاوضاع الاقتصادية الجديدة هو التآكل المطرد لمستويات معيشة ورفاه « الفئات المتوسطة » في المدن والمناطق الحضرية ، بعد ان تمتعت هذه الفئات بفترة من الازدهار والرخاء النسبي خلال الستينات . إذ اصبح محكوماً على هذه الفئات إما الانحدار الى مستويات معيشة « الفئات الشعبية» واما الهروب المنظم من خلال عمليات الهجرة حتى لا تتعرض لتخفيض ملموس في مستويات معيشتها ورفاهها . ويرافق كل ذلك تشويه واضح لنمط تخصيص الموارد وفقاً لنظام مختل لتحديد سلم الاولويات الاجتماعية ، من منظور الانماء طويل الاجل .

الفصل الثالث

الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة والسكان فيما بين الأقطار العربية

اولاً : مقدمـــة

١ - كان للحركة الواسعة لهجرة وانتقال القوى العاملة والسكان من وإلى البلاد العربية خاصة خلال الفترة التي أعقبت اعادة سيطرة البلاد العربية على النفط وارتفاع اسعاره بدءاً من ١٩٧٣ ، آثار متشعبة ومتعددة على مجمل الوطن العربي وبصفة خاصة على البلدان الاساسية المرسلة والمستقبلة للعمل . وتواجه محاولة حصر هذه الآثار وتحليلها عديداً من الصعوبات تجعل الالمام الكامل بالموضوع شبه مستحيل . فهناك اولاً الصعوبات التي تنشأ عن تحديد ما هو مقصود بالآثار الاجتماعية ومضمون هذا التعبير وما الذي يستبعده من التغيرات المهمة والكثيرة التي حدثت بالفعل في المجتمع العربي والتي قد تكون صاحبت بروز وانتشار ظاهرة الهجرة او قد تكون حدثت نتيجة لها . ويعود النوع الثاني من الصعوبات الى عدم إمكان الفصل في العديد من الحالات بين آثار الهجرة وانتقال العمالة من ناحية وبين تأثيرات بعض العوامل الاخرى التي يمكن أن تكون قد حدثت في الفترة الزمنية نفسها . ومن ذلك مثلاً صعوبة التفرقة بين آثار زيادة الدخل من النفط وآثار تدفق العمالة الوافدة في البلاد المستوردة للعمالة كما يواجه الباحث صعوبات ايضاً نتيجة لحداثة الظاهرة موضع الدراسة وندرة الدراسات التطبيقية الموضوعية عنها ، وانتشار الانطباعات في الادبيات المنشورة حول الموضوع ، ومن ثم صعوبة استخلاص نتائج علمية دقيقة ليس فقط حول ماهية التأثيرات الحادثة وحجمها ، بل ايضاً حول الكيفية التي يتم بها التأثير .

واخيراً فإن الآثار الاجتماعية لظاهرة هجرة وانتقال العمالة فيما بين الاقطار العربية تختلف من قطر لآخر كنتيجة اولى لاختلاف حجم الهجرة النسبي من بعض الاقطار او اليها ، وباختلاف التركيب والبنيان الاجتماعي للبلد عند الهجرة ، وكنتيجة ايضاً لاختلاف مستوى التعليم والمهارات والثقافة السائدة ، كما تتأثر ايضاً باختلاف تركيبة القوى العاملة الوافدة او المرسلة سواء من الناحية المهنية او التعليمية ، ونوعية النشاط الذي تمارسه او التركيب الاثني لها .

٢ - إن الآثار الاجتماعية للهجرة وانتقال القوى العاملة والسكان تشمل العديد من التغيرات

التي قد تطرأ على العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات الطبقية ، والعلاقات الاسرية ، والعلاقات بين الاجيال ، والعلاقات بين الجماعات الاثنية المختلفة ، وغيرها من انواع العلاقات المتعددة والكثيرة . كما تتضمن ايضاً التغيرات في المؤسسات والنظم الاجتماعية بما في ذلك المؤسسات والنظم التعليمية ونظم التدريب ، ونظام الاسرة ، ونظم التوزيع والخدمات الاجتماعية وغيرها . وهي بالاضافة الى ذلك تحوي التغير في القيمة الاجتماعية سواء في ذلك القيم الفردية او الشخصية او القيم الجماعية او المجتمعية كما تشمل ايضاً التغير في الهيكل الاجتماعي الكلي الناتج من مجموع هذه التغيرات الجزئية وعلاقاتها مع بعضها البعض . ومن الواضح ان مجرد حصر انواع التغيرات المحتملة في هذه المجالات جميعاً يتطلب جهداً ضخماً . كما ان الدراسة التفصيلية لهذه الآثار تتطلب العديد من البحوث والدراسات بالنسبة لكل مجتمع من المجتمعات التي تأثرت بالهجرة وانتقال العمالة والسكان سواء منه او اليه .

ومن ثم كان من الضروري ان يتم في البداية تحديد ما يعتقد انه جوهري واساسي ليكون هو وحده موضع البحث والدراسة . مع الاقتصار حتى في هذا الاطار على القضايا التي يتوفر بشأنها قدر من البيانات تساعد الباحث في الوصول الى نتائج ذات معنى .

٣ ـ إن الهجرة وانتقال الايدي العاملة والسكان تؤثر تأثيراً مباشراً على التركيب الديموغرافي للسكان في كل من البلاد التي تتم منها واليها الانتقال . فالانتقال والهجرة يؤثران مباشرة على معدلات النمو السكاني ، وكذلك على معدلات نمو القوى العاملة والتركيب المهني والعلمي للعاملين ، كما يؤثران على التوزيع العمري وعلى نسبة الذكور في المجتمعات العربية المختلفة ، وكذلك على معدلات الخصوبة ومعدلات المشاركة الخام للسكان في قوة العمل وخاصة على معدلات مشاركة المرأة .

ويرتبط بالتأثير على التركيب الديموغرافي تغيرات اخرى في وظائف الاسرة ودورها ترتبط في العديد من الحالات بالانفصال بين العائل والمعالين لمدد طويلة مع ما يترتب على ذلك من تغير في الدور الاجتماعي للمرأة ونشاطها في مجتمعات الارسال ومن تأثير على تربية وتنشئة الاطفال واتجاهاتهم وقيمهم . وكما تتأثر الاسر في مجتمعات الارسال بهجرة عائليها ، فإن الاسر في بلدان الاستقبال تتأثر ايضاً بالاستخدام الواسع لعناصر ذات ثقافة مغايرة لتنشئة الاطفال وتربيتهم .

إن الهجرة وانتقال الايدي العاملة مع تعدد مصادرها في بلاد الاستقبال يؤدي الى تعايش بين جماعات بشرية مختلفة قطرياً ، او ثقافياً واثنياً ، لكل منها طموحاتها واتجاهاتها ودورها في اطار المجتمع الجديد ، ويسود في اطار ذلك التعايش انواع مختلفة من العلاقات ، بعضها علاقات تنافس وصراع وبعضها علاقات سيطرة واستغلال وخضوع . ويترتب على تلك العلاقات نشوء توترات داخل المجتمع وفي العلاقات بين الجماعات المختلفة التي تكونه . وتؤدي هذه التوترات الى اعادة النظر وتغير في الاتجاهات بالنسبة لبعض القضايا ذات الاهمية بالنسبة للوطن العربي في مجموعه وعلى رأسها النظرة الى الوحدة العربية والى العديد من القضايا ذات الطابع الوطني او القومي .

إن الهجرة وانتقال العمالة والسكان في البلاد العربية تتم من البلاد الاقل دخلاً بالنسبة للفرد الواحد من السكان الى البلاد الاعلى دخلاً ، والتي ارتفع الدخل فيها لا كنتيجة لزيادة الانتاج والانتاجية ، وإنما بسبب ارتفاع اسعار النفط خاصة بعد عام ١٩٧٣ ، ويستخدم جزء مهم من هذا الدخل النفطي في تحقيق درجة عالية من الخدمات للمواطنين بصفة خاصة وللسكان بصفة عامة . كما يستخدم ايضاً في تحقيق درجة عالية من الاستهلاك الترفي الذي يعتمد بصفة تكاد تكون كاملة على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة . ويترتب على الهجرة وارتفاع الاجور الحقيقية في بلاد الاستقبال عنها في بلاد الارسال ، اتجاه الوافدين الى تبني بعض الانماط الاستهلاكية السائدة في بلاد الاستقبال ونقل هذه الانماط الاستهلاكية الى بلادهم بطريق مباشر او غير مباشر . دافعين بذلك الى خلق انماط استهلاكية جديدة في البلاد المصدرة للعمالة وزيادة الميل الى الاستهلاك .

فالزيادة السريعة في الطلب على انواع معينة من العمالة في البلاد المستخدمة لها وعدم القدرة على الزيادة السريعة في عرض هذه الفئات ، قد ادى في العديد من الحالات الى تغيير في هياكل الاجور السائدة في بلاد الارسال ، مع ما يترتب على ذلك من تغيير نسبي في اوضاع الفئات الاجتماعية المختلفة وتغير في توزيع الدخول . كما ان العديد من العناصر المهاجرة او التي تنتقل للعمل في البلاد الاشدغنىً والاعلى اجراً قد استطاعت ان تحقق في خلال فترة عملها بالخارج قدراً من الادخار يساعد في نقل العديد منهم ، من فئة وطبقة معينة الى فئة او طبقة اجتماعية اخرى ، مع ما يترتب على ذلك من تغير في التشكيل الطبقي في العديد من البلاد المرسلة للعمالة .

وتؤثر الرغبة الشديدة في الهجرة وانتقال العمالة في خلق مواقف جديدة وتغيير في النظرة الى اهمية تحقيق تقدم من خلال العمل في المجتمع الذي يتم منه الهجرة او الانتقال مع ما يترتب على ذلك من تأثير على الانضباط في العمل وعلى الانتاج والانتاجية . كما تؤثر كذلك على النظرة الى اهمية التضامن الطبقي من اجل الصراع لتحسين ظروف العمل وتغيير الاوضاع الداخلية .

وتساعد هجرة وانتقال العمل الرخيص الى البلاد المستقبلة ايضاً على تدعيم نظرة التميز والتمييز ضد العمل اليدوي ، كما تساعد ايضاً على استمرار الاتجاهات المضادة لعمل المرأة ومشاركتها في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

إن القضايا السابق الاشارة اليها هي بعض من اهم الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة والسكان بين البلاد العربية سواء بالنسبة لبلاد الارسال او الاستقبال والتي سيتم معالجتها في هذا الفصل . ولا شك ان عدداً من القضايا الرئيسية يمكن أن تكون قد سقطت سهواً او استبعدت في اطار الاشارات السابقة لبعض الآثار المهمة للهجرة وانتقال العمالة والسكان ، التي لا ندعي ان حصراً شاملاً ولا دقيقاً قد تم لجميع آثارها الاجتماعية المحتملة ولا ان اختيار ما اعتبر انه اهم الآثار قد تم بطريقة منظمة او على اساس قاعدة واضحة باستثناء المعرفة العلمية للباحثين وتقديراتهم الشخصية .

٤ - وقد سبقت الاشارة الى صعوبة إمكان الفصل بين آثار الهجرة وانتقال العمالة والسكان من ناحية وبين تأثيرات بعض العوامل الاخرى التي يمكن أن تكون قد حدثت في الفترة الزمنية نفسها

من ناحية اخرى . فمتغير الهجرة وانتقال العمالة والسكان ليس هو المتغير الوحيد لما حدث ويحدث من تغيرات اجتماعية مهمة في البلاد العربية ، بل ان الهجرة وانتقال العمالة في البلاد العربية ليست متغيرات مستقلة تنبع منها وتتبعها التغيرات الاخرى سواء في البنيان الاجتماعي او الانماط الحضارية او في القيم . فإن حجم الهجرة ذاتها من والى المجتمعات العربية المختلفة هو نتيجة لعوامل دفع او جذب ترتبط بالفروق الدخلية بين مجتمعات الارسال والاستقبال من ناحية وبالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة ، وخاصة في بلاد الارسال من ناحية اخرى . كما ان توجهات الهجرة ترتبط بدرجة او اخرى بمدى القرب او البعد المكاني بين البلدان المختلفة التي يتم منها او اليها انتقال العاملين والسكان ، وبمدى توفر المعلومات عن الفرص المتاحة ، وبسياسات السكان والهجرة التي تتبعها الاقطار المختلفة بما في ذلك مدى حرية الدخول والخروج من والى اسواق العمل المختلفة ، ونوعية التنظيمات والمؤسسات التي يتم خلالها انتقال العمالة والسكان وغير ذلك من المتغيرات .

ومن ناحية اخرى فإن الهجرة وانتقال العمالة والسكان لا تحدث في فراغ ، بل تتم من والى مجتمعات لها انماطها الحياتية والثقافية وعاداتها وقيمها الاجتماعية ، وتركيبها الطبقي وتنظيماتها السياسية المختلفة ، وقد تتصف البنى الاجتماعية والسياسية فيها بدرجة عالية من المحافظة او حتى الجمود ، او قد تتمتع بدرجة عالية من المرونة والقدرة على استيعاب التغيرات المستحدثة وخلق توافق جديد بين العلاقات التي استجدت والبنى التي كانت قائمة .

ويصعب في هذا الاطار الحديث عن نتائج او آثار لهجرة وانتقال العمالة والسكان ترتبط برابطة السببية بها . ويفضل الاقتصار على محاولة دراسة وتحليل اهم التغيرات التي صاحبت او تصاحب الهجرة وانتقال العمالة والسكان والتي يعتقد انها ترتبط بدرجة او اخرى من درجات الارتباط ذات المغزى بالظاهرة موضع البحث[1] . ونود الاشارة هنا الى ان القول بافتراض الارتباط او الاعتقاد بوجود ارتباط ذي مغزى يعود الى ما اشرنا اليه سابقاً من ان اغلب الادبيات الخاصة بالموضوع لم تزل تعتمد بدرجة كبيرة على ملاحظات الباحثين واستنتاجاتهم المنطقية ويندر في هذا المجال البحوث الامبريقية التي قاست او تقيس العلاقة بين الظواهر موضع البحث والدراسة .

٥ ـ على الرغم من الاختلافات المحتملة لمصاحبات الهجرة وانتقال العمالة بين مجتمع عربي

(١) يفضل بعض الدارسين الاجتماعيين استخدام مصطلح « مصاحبات » عن نتائج او آثار . قارن في ذلك : عبد الباسط عبد المعطي ، « في اطار عمل لحلقة حوار مفتوح حول بعض قضايا التوظيف الاجتماعي للبترول ووسائل التغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، » ورقة قدمت الى : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، ابو ظبي ، ١١ ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ؛ « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الأسيوية في الخليج ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٧ (آذار / مارس ١٩٨٢) ، وسعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) .

وآخر كنتيجة لاختلاف حجم الهجرة مقارناً بالحجم الكلي للسكان او العمالة في الاقطار المرسلة او المستقبلة ولاختلاف التركيب والبنيان الاجتماعي لها ، واختلاف مستويات التعليم والتدريب والثقافة السائدة وغير ذلك من العوامل التي سبقت الاشارة اليها فسيكون من المستحيل عملياً اتمام دراسة تفصيلية لمصاحبات الهجرة وانتقال العمالة بالنسبة لكل من الاقطار الرئيسية التي يجري منها او اليها الهجرة . ولذلك تتجه معالجتنا الى تجميع البلاد العربية في مجموعات طبقاً لدورها في الهجرة وانتقال الايدي العاملة مع افراد معالجات خاصة لبعض الاقطار بالنسبة لقضايا محددة حيث يتطلب الامر مثل هذا الإفراد . وسوف ندرس اولاً مصاحبات الهجرة وانتقال الايدي العاملة في البلاد العربية المستقبلة للعمالة والتي ستميز فيها بينها حالة العراق عن حالات الاقطار العربية الاخرى بالنظر الى الطبيعة الخاصة لسوق العمل في العراق وعلى الاخص فيما يتعلق بانتقال قوة العمل والسكان العرب . ونعود بعد ذلك الى دراسة مصاحبات الهجرة وانتقال الايدي العاملة والسكان من الاقطار الرئيسية المصدرة للعمالة خاصة مصر والاردن واليمن حيث تعالج القضايا المشتركة اولاً وتفرد بعد ذلك معالجات خاصة لبعض القضايا التي تنطبق على قطر دون آخر .

ثانياً : المصاحبات الاجتماعية للهجرة وانتقال العمال والسكـان في البـلاد المستقبلة

١ - التركيب الديموغرافي لسكان بلدان الاستقبال ومصاحباته

باستثناء العراق تتميز الاقطار الرئيسية المستقبلة للعمالة في الوطن العربي بالمحدودية النسبية لعدد سكانها مقارنة بمواردها المالية الضخمة التي ترتبت على زيادة انتاج النفط فيها وزيادة اسعاره خاصة بعد عام ١٩٧٣ . وقد كان هذا الحجم الضئيل من السكان الى جانب تأخرهم العلمي والثقافي والمهني ، والنسبة المنخفضة للمشاركة الخام في قوة العمل ، هي الاسباب الاساسية التي استدعت استخدام اعداد متزايدة من الوافدين عندما رغبت هذه الاقطار في تحديث هياكلها وتطوير الخدمات فيها وتحقيق مستوى مرتفع من الرفاهية والاستهلاك ، وتنويع مصادر الدخل فيها . وقد ارتفعت الهجرة الى البلدان الخليجية والى ليبيا لتصل طبقاً لتقديرات البنك الدولي الى نحو ١,٦ مليون عامل ونحو ٣,١ مليون ساكن في عام ١٩٧٥ . وقد تسارعت الهجرة بعد ذلك طبقاً لما ابرزته بيانات تعدادات الكويت وابو ظبي في عام ١٩٨٠ او بيانات تعداد البحرين عام ١٩٨١ . وكما يبرز ايضاً من تقديرات بيركس وسنكلير عن حجم العمالة الوافدة في عام ١٩٨٠ والتي استعرضناها في الفصل الاول من هذه الدراسة . ويقدر ان تستمر القوى العاملة الوافدة في الزيادة كما يتبين من تقديرات البنك الدولي عن حجم القوى العاملة الوافدة والسكان في بلدان الاستقبال في عام ١٩٨٥ سواء في ذلك تمت التنمية بمعدلات مرتفعة طبقاً للسيناريو الاول او تمت بمعدلات اكثر انخفاضاً طبقاً للسيناريو الثاني .

ولسنا في حاجة هنا الى استعراض الاعداد الكلية للوافدين الى بلدان الاستقبال ونسبة

العمالة الوافدة الى مجموع قوة العمل ، والتركيب المهني والقطاعي والعلمي للعناصر الوافدة فهذه عوامل يحددها في الاساس سرعة النمو الاقتصادي ونمطه ومساره في كل قطر من الاقطار المستقبلة للعمالة والسكان . وهي بالاضافة الى ذلك عوامل تصف في مجموعها طبيعة الهجرة وحجمها ومميزاتها الاساسية ، وليست متغيرات تتأثر او تصاحب الهجرة او انتقال الايدي العاملة . وهو ما نحاول ان نعالجه في هذا المجال . ولذلك فسنقتصر في هذا الجزء على بعض القضايا المتعلقة بالتركيب الديموغرافي للسكان الناتج عن الهجرة وذات التأثير على مجتمعات الاستقبال . ونشير بوجه خاص الى ما يصاحب الهجرة من زيادة نسبة الذكورة في المجتمعات المستقبلة وتأثير هذه الزيادة في الاوضاع الاجتماعية في مجتمعات الاستقبال ، وتأثير تسارع الهجرة على التعايش بين جماعات بشرية مختلفة ثقافياً واثنياً ، وتأثير تغيير التركيب الاثني للسكان الناتج من الزيادة الكبيرة في اعداد السكان والعمال غير العرب في بعض اقطار الخليج الصغرى على الامن العربي وعروبة المنطقة وخلق توترات اجتماعية حادة في المنطقة ، ونشير اخيراً الى تأثير الهجرة، وانتقال الايدي العاملة على سرعة التحضر في المنطقة . ورغم ان الهجرة قد يكون لها تأثيرها كذلك على معدلات الخصوبة فسنرجىء معالجة تأثير الهجرة على الخصوبة الى حين دراسة تأثير الهجرة على البلاد المصدرة للعمالة .

أ ـ ارتفاع معدلات الذكور وآثارها

الانتقال للعمل في البلاد العربية ، يتم اساساً وخاصة في المراحل الاولى بواسطة الرجال في سن العمل الذين لا يصاحبون اسرهم اما للطبيعة المؤقتة لهجرتهم وإمّا للرغبة في تحقيق اقصى ادخار من الاجور التي يحصلون عليها ، رغم ضغوط التضخم واستمرار ارتفاع تكاليف المعيشة خاصة تكلفة السكن . وحتى حين يرغب العاملون في مراحل متأخرة في جمع شمل اسرهم واحضار المعالين بواسطتهم للاقامة في البلد نفسه الذي يعملون فيه ، فإن العديد من البلدان المستقبلة قد تمنع انتقال العديد من الاسر والمعالين اليها باشتراطها تحقيق العامل لحد ادنى من الدخل الشهري يزيد في الكثير من الاحيان عن متوسط الاجر الذي يحصل عليه الجزء الاكبر من العاملين باستثناء فئات المهنيين والعلميين . وترتفع نسبة الذكورة (وهي تعني عدد الذكور لكل مائة انثى) في كل البلاد العربية المستوردة للعمالة . وقد كانت هذه النسبة في الامارات العربية والبحرين والكويت والعربية السعودية هي ٢٠٥,٥ في عام ١٩٧٥[٢] وكانت تصل الى اعلى حد لها في الامارات العربية المتحدة حيث وصلت في عام ١٩٧٥ الى ٣٧٥,٤ بالنسبة لمجموع الوافدين . وتنخفض هذه النسب لتصل الى حوالى ١٤٣ ـ ١٤٤ في كل من السعودية والكويت في العام نفسه وكانت هذه النسبة تصل في قطر في عام ١٩٧٠ الى ٢٨٧,٧ ، كما وصلت في البحرين عام ١٩٧١ الى ٢٣٤ .

وتمكننا البيانات الخاصة بالكويت بشكل خاص من متابعة الظاهرة بشكل افضل كنتيجة

---

(٢) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] ، قسم السكان ، « الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في دول الخليج ، » ورقة قدمت الى : اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ ، الملحق ، ص ٥٠ ـ ٥١ ، الجدول رقم (٥) .

لقدم ظاهرة الهجرة الى الكويت نسبياً ولتوفر بيانات احصائية عن السكان بها لفترة زمنية تمتد من تعداد ١٩٥٧ حتى التعداد الاخير في عام ١٩٨٠ . وفي الجدول رقم (٣ ـ ١) بيان باعداد السكان غير الكويتيين والاعداد الاجمالية للسكان مقسمة حسب الجنس في سنوات التعداد ونسبة الذكورة بالنسبة لمجتمع في عمومه وبالنسبة لغير الكويتيين .

جدول رقم (٣ ـ ١)

الاعداد الاجمالية للسكان ولغير الكويتيين حسب الجنس ومعدل الذكورة في سنوات التعداد

السنة	اجمالي السكان			السكان غير الكويتيين		
	عدد الذكور	عدد الاناث	معدل الذكورة	عدد الذكور	عدد الاناث	معدل الذكورة
١٩٥٧	١٣٢٠٥٨	٧٤٤١٥	١٧٧	٧٢٩٠٤	١٩٩٢٧	٣٦٦
١٩٦١	٢٠٠٧٠٧	١٢٠٩١٤	١٦٦	١١٦٢٤٦	٤٣٤٦٦	٢٦٧
١٩٦٥	٢٨٦٣١٢	١٨١٠٢٧	١٥٨	١٧٣٧٤٣	٧٣٥٣٧	٢٣٦
١٩٧٠	٤١٩٨٨١	٣١٨٧٨١	١٣٢	٢٤٤٣٦٨	١٤٦٨٩٨	١٦٦
١٩٧٥	٥٤٣٧٦٨	٤٥١٠٦٩	١٢١	٣٢٠٢٢١	٢٢٢١٦٠	١٤٤
١٩٨٠	٧٧٦٥٤٣	٥٨٠٤٨٠	١٣٤	٤٩٦١٢١	٢٩٦٢٦٦	١٦٨

المصدر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، « قضية سكن العزاب ، » (دراسة غير منشورة) .

وتبرز البيانات السابقة الانخفاض المتوالي في معدلات الذكورة كنتيجة لتزايد استقرار الوافدين في البلاد حيث فاقت معدلات النمو السنوي للاناث غير الكويتيين معدلات النمو السنوي للذكور في كل الفترة ، باستثناء السنوات الخمس الاخيرة بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، الذي ارتفع فيه معدل نمو الذكور عن معدل نمو الاناث بشكل ملحوظ . وقد كانت معدلات نمو الذكور والاناث خلال الفترة كما هي مبينة في الجدول رقم (٣ ـ ٢) .

جدول رقم (٣ ـ ٢)

معدلات النمو السنوي لغير الكويتيين

حسب الجنس ، للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٨٠

الفترة	معدل نمو الذكور	معدل نمو الاناث
١٩٥٧ ـ ١٩٦١	١٢,٤	٢١,٥
١٩٦١ ـ ١٩٧٠	١٠,٦	١٤,-
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٧,١	١٤,٨
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٥,٦	٨,٦
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	٩,٢	٥,٩

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

ويعود تغيير اتجاه نمو معدل الذكورة في المرحلة الاخيرة الى امرين في الوقت نفسه هما تسارع معدلات الهجرة للعمل ، كما يعبر عنها ارتفاع معدل نمو الذكور في المجتمع ، والسياسة التي اتخذتها الحكومة الكويتية لتحديد عدد الافراد الذين يسمح لهم باصطحاب اسرهم برفع الحد الادنى للاجر الشهري لمن يسمح لهم باحضار عائليهم ، الى ٤٠٠ دينار كويتي .

وتبرز البيانات المتوفرة عن الامارات العربية المتحدة ايضاً ميل معدل الذكورة الى الانخفاض في عام ١٩٨٠ عنه في عام ١٩٧٥ ، وإن بقي مرتفعاً كثيراً عن المعدل نفسه في الكويت . فقد انخفض معدل الذكورة من ٣٧٥,٤ بالنسبة للوافدين ، ٢٢٥,٤ بالنسبة للمجتمع في مجموعه عام ١٩٧٥ الى ٣١٣,٤ ، ٢٢٣,١ في عام ١٩٨٠ . ويبدو ان الاتجاه كان عكسياً في البحرين فقد ارتفع معدل الذكورة من ٢٣٤ في عام ١٩٧١ الى ٣٠٨,٥ في عام ١٩٨١ بالنسبة للوافدين الى البحرين ، ويبدو ان ذلك يعود بصفة خاصة الى تسارع الهجرة خاصة في السنوات الاخيرة حيث ارتفع عدد العمال الوافدين من ٢٩,١٠٠ عامل في عام ١٩٧٥ الى ٨١,٥٠٠ عامل تقريباً في عام ١٩٨١ .

ومن المحتمل ان تكون الزيادة في نسبة الذكورة في السنوات الاخيرة في كل من الكويت والبحرين ترتبط بزيادة الوافدين من الدول الآسيوية وخاصة من شرق وجنوب شرق آسيا ، والذين يشتغلون اساساً في اعمال البناء والتشييد ويقيمون في معسكرات عمل منفصلة لاداء ما يوكل لهم من اعمال الانشاءات .

وتثير قضية ارتفاع نسبة الذكورة في المجتمع عدداً من القضايا ، يتعلق بعض منها بقضايا السكن وانتشار المعيشة الجماعية بين مجموعة من الشباب من جنس واحد مع ما قد يترتب على ذلك من انحرافات . وتبرز اهمية ظاهرة السكن في المساكن الجماعية من ان نحو ٢٢ بالمائة من مجموع الوافدين في الكويت كانوا يسكنون في مساكن جماعية عام ١٩٨٠[٣] . كما ان اكثر من ٣٩ بالمائة من مجموع اسر غير المواطنين في الامارات العربية المتحدة كانوا ايضاً يسكنون مساكن جماعية في عام ١٩٨٠[٤] .

ويبرز تحليل لسكان المساكن الاجتماعية في الكويت في عام ١٩٨٠ ان الجزء الاكبر منهم كان من العمال المشتغلين باعمال البناء والتشييد والانتاج ، ويليهم في الاهمية المشتغلون بأعمال الانتاج فأعمال البيع . ويلاحظ ارتفاع نسبة ساكني المساكن الجماعية من بين عمال التشييد والانتاج وغيرهم عن نسبة هؤلاء بين العمال الوافدين في الفترة نفسها . ولا يتوفر تحليل عن جنسية الساكنين ، ولكن من المحتمل كما سبقت الاشارة ان تكون نسبة العمالة الآسيوية مرتفعة بين مجموع ساكني المساكن الجماعية .

---

(٣) دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، « قضية سكن العزاب ، » (دراسة غير منشورة) .

(٤) محسوبة من :الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، **بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠ : النتائج الاولية** (الكويت : الادارة ، ١٩٨١) ، الجدول رقم (١) .

جدول رقم (٣ ـ ٣)

توزيع غير الكويتيين في المساكن الجماعية
حسب المهنة ، للسنة ١٩٨٠

المهنــة	العــدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمهنة في مجموع العمال الوافدين
المهن العلمية والفنية	١١٤٠٩	٦.٨	١٦.٤
تقرير الاعمال	٨٤	—	٠.١
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٨٠٣٨	٤,٨	٩,٣
المشتغلون باعمال البيع	١٠٢٦٠	٦,١	٦,٩
المشتغلون بالخدمات	٢٣٠٣٦	١٣,٦	٢٠,٣
المشتغلون بالزراعة	١١٢٧	٠,٧	١,٦
عمال الانشاءات	٥٠٢٢٥	٢٩,٧	٢١,٢
عمال آخرون	٦٤٦٤٩	٣٨,٣	٢٣,٣
المجموع	١٦٨٨٧٣	١٠٠	١٠٠

المصدر : احتسبت من : « بيانات اعداد الكويتيين بالمساكن الجماعية ، » في : المصدر نفسه ، بالنسبة للمهن في مجموع العمال الوافدين : « بيانات التعداد عن قوة العمل غير الكويتية ١٥ سنة فأكثر حسب اقسام النشاط الاقتصادي واقسام المهن ، » (غير منشورة) .

ويشير بعض الباحثين الاجتماعيين الى ان زيادة نسبة الذكور بالنسبة للاناث من شأنه أن يولد ميلاً الى العنف والانحراف الاخلاقي وزيادة الشعور بالحرمان وقساوة الحياة(٥) . ويرتبط بهذه الظاهرة احياناً ما يقال عن ارتفاع نسبة الجريمة بين الوافدين خاصة من غير العرب(٦) ، على ان هذه قضية اخرى تحتاج الى معالجة خاصة نرجئها الى ما بعد .

ولا تتوفر بيانات عن معدلات الذكورة بالنسبة للجنسيات المختلفة من الوافدين في عام ١٩٨٠ . ولكن بيانات تعدادات ١٩٧٥ في الكويت والامارات ، ١٩٧٤ في العربية السعودية تبرز اختلافاً كبيراً في نسبة الذكورة بين الوافدين من الاقطار المصدرة المختلفة . وكذلك اختلاف اكبر في نسبة الذكورة بالنسبة للجنسية نفسها في البلاد المستوردة المتباينة ، وفي الجدول

(٥) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة العادية ١٠ ، بغداد ، ٦ ـ ١٦ آذار / مارس ١٩٨٢ ، **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية** ، ص ١٢ .

(٦) عبد المعطي ، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج ، » ص ٤٨ ـ ٤٩ .

رقم (٣ ـ ٤) بيان نسبة الذكورة للوافدين الى الكويت والامارات عام ١٩٧٥ وللسعودية عام ١٩٧٤ طبقاً لأهم الجنسيات .

جدول رقم (٣ ـ ٤)

نسب الذكورة للوافدين من الجنسيات المختلفة

في الكويت والامارات ، لسنة ١٩٧٥ وفي السعودية ، لسنة ١٩٧٤

البلدان المستوردة / البلدان المصدرة	الامارات العربية المتحدة	السعودية	الكويت
الاردن وفلسطين	١٦٤,٥	١١٩,٧	١١١,٨
سوريــة	٢٨٢,٢	١٣٠, -	١٥١, -
لبنـــان	٢٠٦,٣	١٩٨,٧	١١٤,٢
مصـــر	١٦٣	١٢١,٣	١٤٤,٧
اليمن الشمالي	١٠١١	٣٢٨,٥	٣٤٩, -
اليمن الجنوبي	٤٤٣,٥	١٧٧,٤	٥١٠, -
ايــران	٣٩٥,٢	—	٤٤٥,٨
باكستـان	٥٧٦,٨	١٣٦,٨	١٨٦,٩
بريطانيا	١٤١,١	—	١١٤,٤
الهنـــد	٦٧٢,١	١٣٤,١	١٠٩,٤
الولايات المتحدة الامريكية	١٢٨,٣	١٣١,٢	١٠٢,٣

المصـدر : احتسبت من : الامم المتحـدة ، اللجنـة الاقتصـادية لغـربي آسيـا [اكـوا] ، قسم السكان ، « الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجـرين الدوليـين في دول الخليج ،» ورقـة قدمت الى : اكـوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ ، ص ٤٣ ـ ٤٧ ، الجدول رقم (٣) .

ويلاحظ من الجدول ميـل نسب الذكـورة الى الانخفاض النسبي لاغلب الجنسيـات في السعـودية وارتفـاع هذه النسب بشكـل خـاص في الامارات . كـما يـلاحـظ بيـن العـرب أن نسبة الذكورة تبلغ اقصى ارتفاعهـا بالنسبـة للمهاجـرين من جمهوريـة اليمن العربيـة ، وهي تنخفض لتصـل الى معدلات تقـرب من المعدلات الـطبيعيـة لـدى الاردنيـين والفلسـطينيين واللبنانيين خاصة في السعودية والكـويت . كما يـلاحظ الفرق الـواضـح في نمط الهجـرة للهنود والباكستانيين في الكويت والسعودية عنه في الامارات العربية المتحدة .

ب ـ تعايش جماعات بشرية منفصلة وآثارها

تبرز البيانات الخاصة بهجرة انتقال السكان والعمالة الى الاقطار العربية الرئيسية المستقبلة

تعدداً في مصادر العمالة والسكان الوافدين في كل قطر واختلاف في التركيب الاثني والقطري للوافدين . وقد كان العرب يكونون اغلبية الوافدين الى الكويت والسعودية وليبيا في عام ١٩٧٥ . وبالرغم من زيادة الهجرة من جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا خلال السنوات الخمس الاخيرة ، فقد استمرت اغلبية العمالة الوافدة والسكان الوافدين عربية . وعلى العكس من الاقطار الثلاثة السابقة كان الاسيويون ، خاصة من شبه القارة الهندية يكونون اغلبية المهاجرين في عام ١٩٧٥ في الامارات وقطر والبحرين وعمان . واستمر هذا الاتجاه وازداد حدة خلال السنوات الخمس التالية .

ويختلف توزيع الوافدين العرب وغير العرب في الاقطار العربية المختلفة فالاردنيون والفلسطينيون يليهم المصريون كانوا يكوّنون الجزء الاكبر من العرب الوافدين الى الكويت في عام ١٩٧٥ . وقد أدت الزيادة الكبيرة في العمالة المصرية في السنوات الخمس التالية الى تغير المواقع لصالح المصريين وإن استمروا هم والفلسطينيون والاردنيون يكونون الجزء الاكبر من العمالة العربية . وكان المصريون يكونون الجزء الاكبر من العمالة العربية في ليبيا . وكانت مشاركة الاقطار العربية الاخرى محدودة نسبيا في عام ١٩٧٥ . ورغم تناقص الحجم النسبي للعمالة المصرية فقد بقيت تكون الجزء الاكبر من العمالة الوافدة الى ليبيا وبالتالي من العمالة العربية الوافدة اليها . اما في السعودية فقد كان اليمنيون يليهم المصريون فالفلسطينيون والاردنيون يكونون الجزء الاكبر من المهاجرين . وقد استمر الترتيب نفسه للمهاجرين ويجيء بعد العناصر السابقة السودانيون الذين ازداد عددهم زيادة كبيرة في السعودية خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ . اما بالنسبة لباقي الاقطار العربية المستقبلة للعمالة فقد ازداد تدعيم موقف الأسيويين خاصة المهاجرين من شبه القارة الهندية .

وقد كان السكان والعمالة المحلية اقلية من بين مجموع السكان والعاملين في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت في عام ١٩٧٥ ، بينما كانوا يكوّنون اغلبية السكان والعاملين في الاقطار العربية المستوردة الاخرى . وبسبب تزايد سرعة الهجرة فقد بقي المحليون يكوّنون اقلية ازدادت تضاؤلا بالنسبة للاقطار الثلاثة الاولى ، بينما تآكلت ايضاً الاغلبية المحلية في الاقطار العربية الاخرى .

وتختلف العناصر المهاجرة المختلفة من ناحية مدى استقرارها في الاقطار التي هاجرت اليها . ويبدو من البيانات المتاحة ان الفلسطينيين والاردنيين واللبنانيين في الكويت والسعودية ، وكذلك اليمنيين في السعودية ، هم من اكثر العناصر الوافدة استقراراً . ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٥) متوسط مدة الاقامة لغير المواطنين في الامارات العربية والكويت عام ١٩٧٥ ، وفي السعودية عام ١٩٧٤ . ورغم ان البيانات المذكورة قد تختلف عن مثيلاتها لعام ١٩٨٠ بالنظر للزيادة الكبيرة في الهجرة خلال السنوات الخمس الاخيرة ، الا أنها تظل صالحة لبيان مدى الاستقرار النسبي للجنسيات المختلفة من العناصر الوافدة .

جدول رقم (٣ - ٥)

متوسط مدة الاقامة لغير المواطنين في الامارات العربية المتحدة
والكويت لسنة ١٩٧٥ والسعودية لسنة ١٩٧٤ حسب الجنسية

البلد / الجنسية	الامارات العربية المتحدة	الكويت	السعودية
اردنيون وفلسطينيون	٣,٦٣	٦,٦٦	٨,٠٧
سوريـون	٢,٣٣	-	٦,٦٠
لبنانيـون	٢,٩١		٩,٣٤
مصريـون	٢,٢٦	٣,٣٥	٤,٧٥
يمنيون جنوبيون	٣,٣٢	٧,٣٨	٦,٧٤
يمنيون شماليون	٢,٨٥	٥,-	٦,٦٢
امريكيون	١,٩٢	-	٣,٢٧
ايرانيون	٦,٠٣	-	٦,٨٤
باكستانيون	٣,٧٨	٥,٥٤	٧,٠٧
بريطانيـون	٢,٢٦		٤,٧٢
هنـود	٣,٣١	-	٦,٤٠
مجموع غير المواطنين	٣,٨	٧,٣٥	٥,٦٦

المصدر: احتسبت من: المصدر نفسه، الجدول رقم (٩).

وتتميّز المجتمعات العربية المستقبلة للعمالة بأن الوافدين اليها من مختلف الاقطار يميلون الى تكوين مجتمعات منفصلة عن المجتمع المحلي او عن مجتمعات الوافدين من اقطار او دول اخرى عربية او غير عربية. وينطبق هذا الاتجاه على الجماعات البشرية التي استقرت لمدد اطول في البلد المستقبل كالفلسطينيين والاردنيين واليمنيين كما ينطبق من باب اولى على الوافدين الجدد. وهو ينطبق على الافراد والجماعات التي تستهدف الاستقرار في المنطقة ومن باب اولى على المهاجرين المؤقتين. ويلاحظ احد الباحثين ان التفاعل الاجتماعي في المجتمعات الحضرية في اقطار الخليج العربي الحديثة لا يؤدي الى نموذج حقيقي للمهاجرين حيث يبقى التفاعل الاجتماعي في مستوى رسمي فقط، ولا يمتد الى المستويات غير الرسمية «فالعمال المحليون والعمال الوافدون يتفاعلون في المؤسسات الرسمية مثل المنظمات الحكومية، والمشروعات الصناعية والتجارية حيث يتم التفاعل في مجال الاعمال. كذلك يتم التفاعل في الجامعات، والمؤسسات التعليمية الاخرى حيث يجلسون في الصف الدراسي نفسه، ويستخدمون المكتبات والملاعب نفسها، وبالاضافة الى ذلك فإنهم يتقابلون وجهاً لوجه في التعاونيات الاستهلاكية، او في الاسواق في وسط المدينة، او في المناطق التجارية او في البنوك،

ولكن ما ان تنقضي ساعات العمل ، فإنه يندر ان لم ينعدم حدوث اي تفاعل اجتماعي »[7] .

ويشير د. الرميحي[8] الى بعض أسباب الانفصال بين المجتمعات العربية في اقطار الخليج ، بل والشعور المعادي بين بعضها والبعض الآخر ، موضحاً ان ردة الفعل الاولى المحلية للوافد العربي لم تكن معادية في البداية وإن كانت حذرة . الا انها بمرور الوقت اصبحت غير ودية ويعود ذلك في رأيه الى انه بعد ان تعلمت قطاعات من ابناء المحليين وجدوا الكثير من الوظائف الادارية خاصة في الحكومة والتي هي مصدر التوظف الرئيسي مشغولة بالوافدين العرب الذين كانت خبرتهم تؤهلهم لذلك ، ومن هنا بدأ الصراع الخفي واصبح الخلاف حتمياً بين الوافد العربي وبين المحلي . وعقّد هذا الخلاف التناقضات الناجمة عن تعدد مكان الهجرة الاصلي « فالقادمون من مصر بتراثهم البيروقراطي الراسخ كانوا محط (مقاومة) من المحليين والعرب القادمين من سوريا الكبرى ، وقد أثرت ايضاً الاختلافات السياسية في هذه الاقطار على العلاقات الاجتماعية . ومن جهة اخرى اصبح الصراع بين الجاليات العربية نفسها من اجل الحصول على الوظائف واحتكار جهات وظيفية معينة واضحاً للعيان »[9] .

ويشير الرميحي الى الدور الذي لعبته السياسات الرسمية في تأكيد الفصل بين العناصر المحلية والوافدين العرب ، خاصة كنتيجة للسياسة السكنية التي خصصت مناطق معينة لسكنى العناصر المحلية تختلف عن اماكن سكنى الوافدين العرب ، وكذلك نتيجة لسياسات الهجرة والتجنس والتعليم واختلاف الاجور بين المحليين والوافدين . ويصف سعد الدين ابراهيم تأثير المقارنة بين الاجور العالية للمحليين والاجور الاقل للوافدين في حالة السعودية قائلاً : « إن كل وافد يأتي مشوقاً للغاية الى بلد نفطي غني في الوطن العربي ، وهو يشعر بأنه سعيد الحظ اذ يحقق هذه الامنية . فهناك الاجور العالية التي تعتبر مبرراً لهذه المشاعر على الاقل في البداية ، عندما تكون النقطة المرجعية في المقارنة هي الوطن الذي جاء منه الوافد ، ولكن بمرور الوقت فإن هذه النقطة تتحول بالتدريج لتتركز على النظير السعودي لهذا الوافد . ومن هنا يتغير موقف الوافد من الرضاء والقناعة ، الى موقف سخط تجاه البلد المضيف ، اذ يتزايد في اعماقه الاحساس بالتفرقة في المعاملة ، بل والتمييز السائد الصريح في بعض الاحيان »[10] .

وفي رأينا ان هناك أسباباً متعددة وكثيرة لاستمرار الانفصال بين المجتمع المحلي من ناحية والوافدين من العرب من ناحية اخرى ، وكذلك لاستمرار الانفصال بين المجتمعات العربية الوافدة ذاتها . فهناك اولاً بداوة المجتمعات التي تتم اليها الهجرة . والتنظيم الاجتماعي الرئيسي للبدو هو القبيلة وتقسيماتها الفرعية ، ويشدد نظام القيم البدوي على الولاء للقبيلة

---

(7) Ishaq Qutub, «Assimilation of Migrants,» paper presented to: United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], Conference on International Migration, Nicosia, 11-16 May 1981.

(8) محمد الرميحي ، « رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، ص ٦٨ ـ ٧٩ .

(9) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

(10) ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** ، ص ١٧٩ .

ولذوي القربى، كذلك يتصف البدوي في العادة بالحذر من الغرباء .

وهناك ثانياً حقيقة ان الهجرة تتم من بلاد تنظر الى نفسها باعتبارها ارقى حضارياً وثقافياً الى بلاد اقل تحضراً وإن كانت اكثر غنىً . ان ذلك يحد من رغبة الوافدين في التوحد مع البلدان والشعوب التي تتم الهجرة اليها . والرغبة في التوحد هي الخطوة الاولى في سبيل اندماج حقيقي في اطار البلدان التي تتم اليها الهجرة . كما ان التغير الثقافي في اتجاه قبول ثقافة البلد المستقبل هو شرط للاندماج الكامل في اطار المجتمع الجديد(١١) .

وهناك ثالثاً المحدودية العددية للمجتمعات التي تتم اليها الهجرة والسرعة التي تتم بها الهجرة او انتقال الايدي العاملة . فمحدودية القاعدة السكانية لها اثرها في الشعور بعدم الامن لدى العناصر المحلية التي تتحول الى اقلية في بلادها ويؤدي هذا بها الى محاولة فرض سيادتها على الطريق الاداري وخاصة القوانين التي تحكم تدفق الايدي العاملة والمهاجرين وقوانين الاقامة والتوطن والجنسية ، وباستخدام سلاح الطرد الاداري للوافدين لاقل مخالفة ولأتفه الاسباب ، وبالتمييز بين المحليين والوافدين في الاجور والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم وغير ذلك . ومن ناحية اخرى فإن محدودية القاعدة السكانية تجعل احتمال الاندماج في المجتمع المستقبل احتمالاً ضعيفاً بالنسبة للوافدين الذين قد يفوق عددهم كثيراً اعداد العناصر المحلية . فمن الصعب ان نتصور مثلاً اندماج الوافدين الذين يزيد عددهم عن ثلاثة ارباع السكان واكثر من ٨٥ بالمائة من القوى العاملة في بعض الاقطار العربية في الاقلية الصغيرة من المحليين .

وهناك رابعاً طبيعة النظم وطبيعة السلطة السياسية في البلاد المستقبلة ، فالنظام الاوتوقراطي - والثيوقراطي السائد في اغلب الاقطار المستقبلة - يخشى وبشدة من عدوى انتشار افكار يراها مناقضة لمصالحه يحملها الوافدون ، بما في ذلك افكار الديموقراطية ، ومشاركة الشعب في السلطة ، وحق التنظيم الجماهيري والمهني ، وحق الحركة السياسية المستقلة ، والتوجه القومي ، والوحدة العربية ، وغير ذلك من التوجهات . ولوقف احتمالات هذه العدوى الى المواطنين المحليين تلجأ النظم الحاكمة الى امرين ، الاول هو تحقيق تمايز واضح بين المواطنين المحليين وبين الوافدين ليطعم ذلك المواطنين المحليين ضد « الافكار المستوردة » وليخلق لهم مصالح ذاتية في الدفاع عن التمايز ، وبالتالي عن النظام الذي يخلقه ويحميه ، وثانياً يمنع كل اشكال التنظيمات التي يمكن أن تجمع المواطنين والوافدين في اطار واحد على اساس مهني او على اساس مصالح مشتركة . ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف ان يكون التكتل الوحيد الذي يحتمل حدوثه - وإن كان غير رسمي - هو التكتل على اساس قطري او اثني ، ولو كان ذلك لمجرد تقديم بعض الخدمات للوافدين الجدد ، او لتوفير فرص لتعليم ابنائهم او غير ذلك من الخدمات الضرورية .

---

(١١) Qutub, «Assimilation of Migrants,» p.4, and Mitton Myron Gordon, *Assimilations in American Life: The Role of Race, Religon and National Origins* (New York: Oxford University Press, 1964).

الاسباب السابقة جميعاً ترتبط بطبيعة المجتمعات التي تتم اليها الهجرة او الانتقال . وهناك بالاضافة الى ذلك أسباب اخرى تتعلق بصفة أساسية بطبيعة الهجرة ذاتها وتأثير الفروق الدخلية بين الموطن الاصلي للوافدين وبين بلاد الاستقبال على سلوكهم وتصرفاتهم ، وطبيعة الشعوب التي تتم منها الهجرة .

فمن ناحية نجد ان الجزء الاكبر من الوافدين لبلدان الاستقبال خاصة بعد ١٩٧٣ ، هم مهاجرون مؤقتون ، يستهدفون تحقيق اقصى ادخار ممكن في اقصر فترة ثم العودة الى بلادهم لاستثمار مدخراتهم او للعيش فيها لفترة معينة ثم معاودة الهجرة مرة اخرى عندما تنخفض مدخراتهم . ويبرز ذلك بوضوح في سرعة دوران الوافدين خاصة بعد ١٩٧٣ ، كما يبرز ايضاً في انتقال العمال الوافدين من قطر الى آخر من اقطار الاستقبال اذا ما برزت لهم فرصة افضل . ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف ان يكون توحد الوافد هو مع القطر او الدولة التي هاجر او انتقل منها . وان يكون اندماجه محدوداً بالمجتمع الجديد الذي يتم الانتقال اليه او بالفئات الاخرى الوافدة الى المجتمع نفسه .

ويرتبط بهذا السبب سبب سادس بدعم من الانفصال بين جماعات الوافدين المختلفة ، يؤدي الى نشوء موقف تنافسي عدائي فيما بينها . فالفروق الكبيرة في الدخول بين الموطن الاصلي للعامل الوافد وبين بلاد الاستقبال تؤدي الى حرص شديد من العامل الوافد في البقاء والاستمرار الى أن يحقق الهدف الذي ادى به الى الانتقال للعمل في البلد المستقبل . وبالنظر لزيادة العرض عن الطلب بالنسبة للعديد من الاعمال ، خاصة الاعمال التي لا تحتاج لخبرة متميزة ، تزداد حدة المنافسة بين الساعين للحصول على عمل ، ويستعين كل في هذه المنافسة بالعصبيات القطرية والمحلية (المقصود المحلية من القطر المصدر) والقرابية للحصول على العمل المطلوب ولتحقيق الاستمرار في مجتمع يتميز بدرجة عالية من عدم الاستقرار وعدم الامان الوظيفي . ومن ثم فإن المنافسة بين الافراد الساعين للعمل كثيراً ما تنتقل لتصبح منافسة حادة بين المنتمين لمجتمعات عربية مختلفة . ويبرز في هذا الاطار بصفة خاصة المنافسة الحادة بين المصريين وبين الفلسطينيين في العديد من اقطار الخليج العربي .

ومما يدعم استمرار انفصال الجماعات البشرية التي يتكون منها الوافدون سيادة اتجاه التمركز حول الذات بالنسبة لكل المجموعات القطرية التي يتكون منها الوافدون . وقد برزت تلك الخاصية بشكل واضح في الدراسة الميدانية عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة حيث اختارت النسبة الكبرى من المبحوثين في كلٍّ المجموعات القطرية شعبها باعتباره افضل شعب عربي[١٢] .

إن الأسباب السابقة مجتمعة ادت الى نشوء علاقات غير صحية بين المواطنين العرب في

---

(١٢)سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة : دراسة ميدانية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ٢٧١ - ٢٧٥ .

بلاد الاستقبال . فهي اما علاقة تعالٍ وتسلط وتسيد من جانب ، وعلاقة خضوع ، وعدم احترام وسخط من الجانب الآخر ، او هي علاقة منافسة حادة تستخدم فيها كل الوسائل المشروع منها وغير المشروع والاخلاقي منها واللااخلاقي ، من اجل المحافظة على المصالح الذاتية للجماعات القطرية ، واحياناً للافراد داخل هذه الجماعات .

وإذا كانت هذه هي الصورة فيما يتعلق بالعرب الذين تجمعهم في النهاية ثقافة عامة مشتركة ويستندون الى وحدة في التاريخ واللغة ، فإن الصورة تتكرر ايضاً وان بدرجة اشد حدة فيما يتعلق بالوافدين من غير العرب . على ان الاختلاف الاعمق في الثقافة والاختلاف في اللغة والدين بين الوافدين من غير العرب وبين المواطنين والدور المتزايد الذي اصبح لبعض جالياتهم في العديد من المجتمعات العربية ودورهم في مجال الخدمات والانتاج يخلق انواعاً إضافية من المشاكل ستتطرق اليها في التالي .

ج ـ تزايد نسبة السكان والعمال غير العرب وخاصة الآسيويين وآثاره

إن الدور المتزايد للعمالة الآسيوية في اسواق عمل البلدان المستقبلة في الوطن العربي قد اصبح احد اهم الظواهر التي تشد انتباه الباحثين ، وتحولت القضية في العديد من الحالات من مجرد ظاهرة جديرة بالعناية والبحث الى قضية سياسية حادة ، بالنظر لما يحتمل ان يكون لها من آثار اجتماعية وسياسية على المنطقة في مجموعها .

وقد تم دخول العمالة من الهند والباكستان الى المنطقة في اول الامر عن طريق الحكم الاستعماري ، ولكن العمالة الهندية والباكستانية ظلت محدودة الى ان نمت نمواً كبيراً بعد اكتشاف النفط وزيادة اسعاره خاصة بعد ١٩٧٣ عندما بدأت وكالات متخصصة في شبه القارة الهندية في تنظيم عرض العمالة من شبه القارة الهندية على العملاء الذين يرغبون في استخدامهم في اقطار الخليج وشبه الجزيرة العربية . وقد استطاعت هذه الوكالات بالفعل ان توظف اعدادا متزايدة من العمال في البلدان المستقبلة كنتيجة لقدرتها على التعرف على احتياجات الاسواق المستخدمة من جانب وقدرتها على توفير العمالة المناسبة من شبه القارة الهندية بالكفاءة المناسبة وباجور منخفضة في الوقت نفسه . ومع زيادة حجم الطلب على العمالة وما تميز به العرض العربي للعمل من عدم مرونة وارتفاع في التكاليف من ناحية اخرى ، استطاع العمال من شبه القارة الهندية ان يحصلوا على نصيب كبير من العمالة في العديد من الاسواق العربية خاصة في الامارات العربية وقطر والبحرين وعمان وهي الاقطار الاكثر مجاورة للهند . والتي بقيت خاضعة للنفوذ الاستعماري المباشر حتى نهاية الستينات . وقد قدر نصيب العمال من شبه القارة الهندية في الاقطار الستة المستقبلة الرئيسية للعمالة في الخليج العربي بنحو ٢١,٥ بالمائة من مجمل العمالة الوافدة عام ١٩٧٥ . وقد تدعم هذا الوجود خلال السنوات الخمس التالية ليصل في عام ١٩٨٠ الى نحو ٢٣ بالمائة من مجموع العمالة الوافدة(١٣) ، واصبحت العمالة

(١٣) J.S. Birks and C.A. Sinclair, «The Socio Economic Determinants of Inter-Regional Migration,» Paper presented to: ECWA, Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981.

من شبه القارة الهندية «عاملاً دائماً في الهجرة الى شبه الجزيرة العربية» ويعتقد انه «سيصبح من المستحيل تغيير اتجاه تيار الهجرة من الهند والباكستان . . فهذه حقيقة من حقائق الحياة التي لا يبدو انه حتى الحكومات المضيفة قد استوعبتها تماماً»(١٤) .

والى جانب الوافدين من شبه القارة الهندية بدأت الاقطار العربية ،عقب الارتفاع في اسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، والتوسع الشديد في خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،في اللجوء الى العمالة من شرق آسيا وجنوبها الشرقي وخاصة في مجالات التشييد والانشاء والخدمة الفندقية والتمريض وغيرها ، مما ادى الى «غزو بواسطة العمالة من الشرق الاقصى»(١٥) . وكان الجزء الاكبر من هذه العمالة هو ذلك الذي اتخذ شكل «معسكرات العمل» التي تتولى عمليات الانشاءات الكبرى . وقد استخدم هذا الاسلوب عند بناء البحرين للحوض الجاف فيها الذي بناه الكوريون الجنوبيون بعد ان فازوا بعقد بمبلغ ٣٠ مليون دولار . وفي اثناء البناء كان العمال الكوريون الذين يتكونون من رجال فقط يعملون في نوبات عمل كل منها ١٢ ساعة يومياً ، مما مكنهم من الانتهاء من المشروع في الوقت المحدد . وقد كان العاملون مكتفين ذاتياً من ناحية المسكن والطعام وغيره من التسهيلات . وقد غادروا البحرين جميعاً بعد انتهاء عملهم . وقد تدافعت الاقطار العربية بعد ذلك لاستخدام الاسلوب نفسه في بناء مشروعاتها الكبرى فاستخدم الاسلوب نفسه في تنمية منطقة جبل علي في دبي وجبيل في السعودية وغيرهما من المناطق . وقد ادى هذا التوسع في استخدام العمالة من الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا الى زيادة نسبة الوافدين من هذه الدول لترتفع من نحو ١ بالمائة من مجموع الوافدين في عام ١٩٧٥ لتصل الى نحو ٦ بالمائة من مجموع الوافدين في عام ١٩٨٠(١٦) .

وقد اصبح موضوع استيراد العمالة الآسيوية ودورها احد الموضوعات التي يدور حولها نقاش جاد في المجتمعات الخليجية . وعلى الاخص كنتيجة لما يبدو من فوارق ضخمة في تقويم فوائد وسلبيات التجربة من وجهتي النظر الاقتصادية والاجتماعية . فالتقويم الاقتصادي المحض عادة ما يؤدي الى تدعيم الاتجاه الى الاعتماد اكثر فأكثر على استيراد العمالة الآسيوية والاستفادة من الرخص النسبي لاجورها وما تتمتع به من كفاءات . وعلى العكس من ذلك فإن اخذ التكلفة الاجتماعية في الحسبان يؤدي بالكثيرين الى التحذير من الاعتماد المتزايد على هذا النوع من العمالة ، حيث ان تكلفتها بالنسبة للمجتمع في عمومه تفوق كثيراً ما يمكن أن يكون هناك من فوائد اقتصادية(١٧) .

---

(١٤) المصدر نفسه ، ص ١٠ .
(١٥) استخدم بيركس وسنكلير عنوان «الغزو من الشرق الاقصى» للدلالة على الظاهرة في المصدر نفسه.
(١٦) المصدر نفسه .
(١٧) انظر في هذا الشأن : عبد المعطي ، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج ،» ص ٣٥ - ٤٠ .

وفي تقديرنا انه قد يكون من الضروري عند مناقشة العمالة الآسيوية في اقطار الخليج العربي التفريق بين نوعين من العمالة : العمالة الآسيوية التي تسعى الى الاستقرار وتكوين مجتمعات آسيوية في منطقة الخليج ، والعمالة المؤقتة التي تستخدم كجزء من عمليات عقود المقاولات وخاصة في اعمال البناء والتشييد ، على الاخص في المشروعات الكبرى لتنمية بعض المناطق الصناعية او انشاء بعض مشروعات البناء الهيكلي المهمة او غيرها .

إن العمالة الوافدة لتنفيذ بعض عقود المقاولات هي عمالة مؤقتة مهما تكرر استخدامها في البلد الواحد ، او في بلاد عربية مختلفة . وتحرص الاقطار العربية المستوردة على عدم استمرار هذه العمالة من خلال اشتراط تسفير كل العاملين في تنفيذ اي عقد مباشرة عقب انتهاء التنفيذ حتى لو كانت الشركة نفسها تقوم بتنفيذ عقود اخرى في القطر نفسه . كما تحاول بعض الحكومات ان توزع عقود المقاولات الممنوحة بين اكثر من بلد لضمان عدم استمرار العاملين انفسهم لمدد طويلة في بلاد الاستخدام . ورغم ما قد يكون لهذه الاجراءات من اهمية جزئية فهي في رأينا احتياطيات عقيمة . ان ما يجعل هذه العمالة مؤقتة في هذه الحالة هو ارتباط هجرة العمالة ارتباطاً كاملاً بعقود مقاولات يجري طرحها دولياً ويمكن لاكثر من بلد او قطر التقديم للحصول عليها . وعند منح هذه العقود فإنها تكون لمشروعات معينة بالذات ينتهي العمل بتسليمها . ورغم ان عقوداً اخرى يحتمل ان تطرح في المستقبل وان حجم الاعمال من هذا النوع قد يزداد مستقبلاً ، فليس من الضروري في كل الاحوال ان تُرسى العقود الجديدة على الشركات او البلاد نفسها . وتستطيع بلاد اخرى جديدة بما فيها البلاد العربية ان تنافس في هذا السوق اذا احسنت تنظيم وحدات الاعمال فيها واحسنت استخدام عمالتها وتدريبها . ويندر ان يختلط هذا النوع من العمالة بباقي المجتمع او يتعامل معه الا معاملات محدودة .

ويوجه لهذا النوع من العمالة في الاغلب ثلاثة انواع من الانتقادات ، يرتبط الاول منها باحتمال ان تخفي العمالة المنظمة والتي هي في سن الشباب والوافدة بصفة أساسية من بعض حلفاء الولايات المتحدة الامريكية نوعاً من القوة العسكرية التي يمكن استخدامها في احتلال الخليج عند اي طارىء[١٨] .

اما النقد الثاني فهو يتعلق بما يحتمل ان يحدث داخل هذه المعسكرات ذاتها من نزاعات عمالية مع ارباب العمل من مواطنيهم وامكان انتقال عدوى الاضراب والتنظيم العمالي منهم الى غيرهم من المواطنين المحليين او من العناصر الوافدة الاخرى[١٩] .

ويتعلق الثالث بأن الاكتفاء الذاتي لهذا النوع من المعسكرات واعتماده شبه الكامل على

---

(١٨) تكرر ورود هذا المعنى في العديد من المقالات الصحفية والدراسات .

(١٩) ورد هذا الرأي في المقابلة مع السيد عبدالله غلوم وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالكويت .

الوفاء باحتياجاته من السلع المستوردة من بلد المنشأ او المستوردة عن طريق بلد المنشأ يعني حرمان السوق المحلي من الاستفادة من الاجور المدفوعة لهؤلاء العاملين . ومن الواضح ان النقد الاول يصدر في الاساس عن العناصر السياسية الوطنية التي تثور لديها شكوك حول السياسة الامريكية وسياسات حلفائها ، خاصة في شرق آسيا . بينما يصدر النقد الثاني والثالث من الدوائر الامنية والدوائر التجارية في بلاد الاستخدام . وفي اعتقادنا ان شكوك القوى الوطنية حول طبيعة هذه القوى العاملة مبالغ فيها ، ولا تحتاج الولايات المتحدة او غيرها هذا النوع من العاملين لاعادة احتلال الخليج مع وجود قوات الانتشار السريع والقواعد الامريكية المنتشرة في المحيط الهندي وفي جنوب شبه الجزيرة العربية ، ومع وجود اداتها الضاربة اسرائيل . ولا يمكن اعتبار احتمالات نقل عدوى الاضراب من ضمن التكلفة الاجتماعية لهذا النوع من العمالة الا في اطار فكري معين ، ومن اجل الدفاع عن مصالح بعض الفئات والطبقات التي ليس هناك ما يبرر ان يعتبر صالحها مناظراً للصالح العام في المجتمع . اما فيما يتعلق بعدم الاستفادة من الاجور المدفوعة بالنسبة للاسواق الداخلية فهو وإن يكن صحيحاً الا ان ذلك امر يمكن تقديره ضمن الحساب الاقتصادي والمقارنة بين الفوائد المباشرة وغير المباشرة من استخدام انواع معينة من العمالة فى مقابل استخدام انواع او تنظيمات اخرى .

إن المشكلة الحقيقية التي تواجهها البلاد العربية المستوردة للعمالة فيما يتعلق بالعمالة الآسيوية ترتبط أساساً بالنوع الثاني من العمالة ، اي تلك التي تسعى الى الاستقرار والاستمرار ، وتضم في هذا الاطار كل انواع العمالة الآسيوية التي تستجلب للاقطار العربية او التي تفد اليها للعمل في انشطة ذات طبيعة دائمة وفي خدمة مؤسسات تتوطن في البلاد العربية ، سواء كانت هذه المؤسسات عربية او ذات اصول اجنبية . وتشمل هذه العمالة المشتغلين في مؤسسات الخدمات بما فيها المؤسسات الفندقية والخدمات الحكومية وغيرها ، وفي اعمال التجارة والبيع ، وفي المصارف والمؤسسات المالية وفي اعمال البناء والتشييد في اطار وحدات المقاولات المحلية ، وفي الزراعة والانتاج الصناعي والنقل والمواصلات وغيرها ، كما تشمل ايضاً الذين « يستجلبون » من اجل الخدمات الشخصية كخدم المنازل والمربيات والسائقين الخصوصيين وغيرهم .

وان التجربة التاريخية للهجرة من شبه القارة الهندية تبين ان المهاجرين من شبه القارة قد كونوا بالفعل مجتمعات مهاجرة مستقرة في عدد من البلاد كشرق افريقيا وجنوب شرق آسيا وكذلك في بريطانيا . كما ان حالة الفقر الشديد في شبه القارة الهندية مقارنة بحالة الرخاء والغنى في البلدان العربية القريبة ، والازدحام السكاني في شبه القارة الهندية مقارناً بالفراغ السكاني في منطقة الخليج خاصة في بلدان الخليج الدنيا ، هي كلها عوامل دافعة ومغرية للاستقرار وتكوين مجتمعات من سكان جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ومن ايران ايضاً في منطقة الخليج العربي .

وقد يكون من المفيد قبل مناقشة النتائج التي يمكن ان تترتب على هذه الهجرة الآسيوية الواسعة ، ان نشير اولاً الى الاسباب التي ادت الى التزايد السريع لقوة العمل غير العربية في

الاقطار المستقبلة للعمالة . يمكننا في هذا الاطار ان نفرق بين نوعين من الاسباب : الاسباب المؤدية الى تفضيل العمالة الآسيوية على العمالة العربية حتى ان توفرت الاخيرة ، اما مجموعة الاسباب الثانية فتتعلق بصفة رئيسية بجمود العرض من العمالة العربية او على الاقل عدم توفر المعلومات عن وجود العمالة العربية بالشروط والمهارة المطلوبة . ان اهم ما يؤدي الى تفضيل العمالة الآسيوية هو انخفاض اجورهم وقبولهم بشروط عمل ادنى من الشروط التي تطالب بها العمالة العربية . ففي تحقيق قامت به جريدة الاتحاد الظبيانية عن اسباب تفضيل العمالة الآسيوية نشرته في عددها الاسبوعي الصادر في ٢ تموز / يوليو ١٩٨١ ، ذكرت مجموعة من رجال الاعمال والمسؤولين عن تنفيذ المشروعات ما يلي بالحرف الواحد « العامل الآسيوي وخاصة الهندي والباكستاني والبنغلاديشي راتبه اقل . ليس هذا فقط ، بل الاهم من ذلك ان العامل الآسيوي لا يبدي اي ملاحظات عن ظروف العمل او مكان الاعاشة او نوعية الطعام الذي يقدم له بعكس العامل العربي الذي يدقق في كل شيء ولا يسكت على اي وضع غير ملائم » ، وأضافوا « العامل العربي طموح بدرجة كبيرة فبمجرد ان يحضر ويظهر خبرته وكفاءته يطالب بتحسين راتبه ، وفي الواقع هو محق في ذلك لأن العامل العربي اكثر خبرة ومهارة من العامل الآسيوي ، واذا لم تستجب فإنه سرعان ما يبحث عن عمل آخر او حتى يغادر العمل وقد يغادر البلاد اذا اكتشف ان الاجر لا يتناسب مع كفاءته » .

وفي استعراض للرواتب الشهرية للعرب والآسيويين في العدد نفسه من الجريدة ورد ان اجر العامل العربي الماهر يبلغ نحو ٢٥٠٠ درهم شهرياً ونحو ١٦٠٠ درهم للعامل غير الماهر . اما بالنسبة للعامل الماهر القادم من الهند فإن اجره يبلغ نحو ١٠٥٠ درهماً شهرياً وغير الماهر ٧٠٠ درهم . اما العامل الباكستاني الماهر فيبلغ اجره نحو ١٢٠٠ درهم شهرياً اما غير الماهر فيبلغ اجره ٧٠٠ درهم شهرياً وبالنسبة للبنغلاديشي فإن الاجر يصل الى ١٠٠٠ درهم ، ٧٠٠ درهم شهرياً للعامل الماهر وغير الماهر على التوالي .

ويلاحظ في هذا الاطار ان « اسواق العمل » في اقطار الخليج لا تسمح بتساوي الاجور بالنسبة للعمل الواحد ، حيث لا يجوز انتقال العامل من منشأة الى اخرى او من رب عمل الى رب عمل آخر لتحسين اجره وبالتالي فإن الفروق الاجرية بين الوافدين من مختلف الجنسيات لا ينتظر لها ان تختفي على الاقل في الأجل القصير ، حيث تتأثر في الواقع بحالة العرض في البلد المصدر للعمالة بأكثر مما تتأثر بحالة الطلب في البلد المستورد .

ويشير وزير العمل في الامارات العربية المتحدة في مقابلة معه الى سبب اضافي لتفضيل رجال الاعمال للعمالة الآسيوية ، خاصة من شبه القارة الهندية وهو الاتجار في تصاريح العمل بواسطة بعض رجال الاعمال المحليين ووكالات التشغيل القائمة والموجودة في شبه القارة الهندية : فإن العمال من شبه القارة الهندية يكونون على استعداد لدفع مبلغ كبير من المال يبلغ نحو ١٠,٠٠٠ درهم مقابل حصولهم على تصريح بالدخول للعمل في الامارات العربية المتحدة ، ويقتسم المبلغ عادة بين وكالة التشغيل المحلية في شبه القارة الهندية وبين مستصدري الاذون المحليين . والسبب الثاني لتفضيل العمالة الآسيوية يتعلق بالطاعة والخضوع ، ويؤدي هذا الى تفضيلهم بصورة واسعة خاصة في الاعمال المنزلية والخدمات الشخصية .

السبب الثالث الذي يذكر عادة يتعلق بتوفر العديد من المهارات بين العمال في شبه القارة الهندية ووجود قاعدة عريضة من العمالة التي يمكن السحب منها . ويلاحظ في هذا الاطار ان طبيعة الانشطة التي تسود في اقطار الخليج تؤدي الى تميز العمالة الآسيوية خاصة من شبه القارة الهندية من الناحية المهارية . ونشير بوجه خاص ان جزءاً مهماً من نشاط دوائر الاعمال في بلدان الخليج هو في مجالات التجارة الخارجية ، والاعمال المالية والمصرفية التي ترتبط بالانشطة المالية الدولية ، وفي اعمال الخدمات الفندقية وما ماثلها . وتحتاج هذه الاعمال بصفة خاصة الى اتقان اللغات الاجنبية خاصة الانكليزية ، واتقان الطباعة والتلكس واستخدام الآلات الحاسبة وغيرها . ومن الواضح ان هناك قاعدة اوسع من الملمين بالانكليزية والعاملين باعمال الطباعة والاعمال الحسابية وما شابهها من بين مواطني شبه القارة الهندية الذين تعتبر اللغة الانكليزية بالنسبة لهم لغة شبه اصلية .

ونشير هنا ايضاً الى سبب رابع للاستخدام الواسع للعمالة غير العربية في الاقطار الخليجية ، ذلك هو الطبيعة الدولية لادارة العديد من وحدات الاعمال في بلدان الخليج ، حيث ينتشر استخدام الادارة الدولية في المؤسسات الفندقية التي هي امتداد لسلسلات الفنادق العالمية ، وفي المؤسسات الصناعية حتى تلك المملوكة للدولة او المملوكة ملكية مشتركة ، وكذلك في الاعمال المصرفية وغيرها من انواع الانشطة . ان « دولية الادارة » تؤدي الى « دولية الاستخدام » ما لم تنص العقود مع الادارة الدولية على غير ذلك ، وبمعنى آخر ما لم تنص العقود على ضرورة تفضيل العمالة العربية ، او الالزام بتدريب عمالة عربية سواء محلية او من البلدان العربية الاخرى . ويندر ان يوجد مثل هذا الشرط في عقود الادارة الحالية التي تعقدها اغلب الاقطار العربية في الخليج .

الامرالخامس الذي نشير اليه هنا هو توفير المعلومات الكافية لمؤسسات الاعمال عن انواع المهارات الآسيوية المتوفرة والمرشحين للوفاء بالطلب المحلي ومؤهلاتهم وتاريخهم العلمي والعملي ، والاستعداد لاجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من درجة المهارة بالنيابة عن المستخدم . وهو ما تقوم به وكالات التشغيل المنظمة الموجودة في عدد من الدول الآسيوية ، والتي لها اتصال منتظم بمكاتب تشغيل في عدد من الاقطار العربية المستخدمة للعمالة الآسيوية ، واستعداد وكالات التشغيل الى اعادة العامل الوافد الى بلد المنشأ في حالة عدم رضاء المستخدم ، واستبداله بعامل آخر على تكلفة الوكالة .

ويضاف الى الاسباب السابقة والخاصة بتفضيل استخدام العمالة الآسيوية ، الصعوبات التي يمكن ان يواجهها توفير العمالة العربية كبديل . وترتبط هذه بمسألتين في الوقت نفسه . ضيق القاعدة من العمال المهرة الذين يزداد الطلب عليهم ، مع انتقال المجتمعات العربية المستقبلة من مرحلة بناء الهياكل الاساسية الى مرحلة انشاء الصناعات الحديثة ومنشآت الاعمال الكبيرة وتشغيلها . وتشير الدراسة التي قام بها البنك الدولي الى جانب البيانات المتوفرة عن بعض الاقطار العربية (الكويت) عن عام ١٩٨٠ الى زيادة الطلب على العمالة الماهرة والعمالة

الفنية والماهرة التي تعاني الاقطار العربية من نقص فيها ، والتي لم يـزل التدريب عليهـا محدوداً حتى الآن ، رغم زيادة حدة الطلب زيادة كبيرة . اما المسألة الثانية فتتعلق بصفة أساسية بعدم توفر المعلومات عن انواع المهارات المتوفرة وعدم وجود منظمات عربية للتشغيل سواء قطرية او اقليمية ، توفر المعلومات المطلوبة للمستخدمين وتقوم باجراء الاختيارات المطلوبة او التأكد من توفر المهارات اللازمة . ويذكر احد الاقتصاديين القطريين البازرين في هذا الاطار ، ان مجموعة من الشباب القطري التي قررت مختارة، بالنظر لايمانها العربي، ان تقتصر على استخدام العمالة العربية في احد مشروعاتها التجارية قد وجدت صعوبة في الحصول على المعلومات اللازمة اثناء وجودهم في قطر ، واضطر بعضهم الى السفر لاجراءات مقابلات وفحص مؤهلات العناصر العربية التي يمكن استخدامها ، ولم تتمكن المجموعة رغم ذلك من الوفاء باحتياجاتها[٢٠] .

إن الاسباب السابقة مجتمعة تؤكد احتمال استمرار التوسع في استخدام العمالة الآسيوية ما لم تعالـج الاسباب المؤديـة لذلـك ، اي ما لم يتم ادراك ان بعض الميـزات الاقتصاديـة من استخدام العمالة غير العربية على مستوى المشـروع او المنشأو يقـابلها تكلفـة اجتماعيـة عالية يدفعها المجتمع في عمومه . ويعود ذلك بنا الى معالجة الآثار المترتبة على هذه الزيادة في العمالة الآسيوية وتكلفتها الاجتماعية .

ويشار الى ثلاث قضايا رأسيـة عند الحـديث عن **الآثار السلبيـة او التكلفة الاجتمـاعية للعمالة الآسيوية** ؛ آثارها بالنسبة للثقافة القومية ؛ آثـارها بـالنسبة لـلامن القومي والسياسي العربي ؛ آثارها بالنسبة لانتشار الجريمة والانحرافات الفردية[٢١] .

تختلف الثقافة السائدة بين العمالة الآسيوية الوافدة اختلافاً كبيراً عن الثقافة السائدة في المجتمعات العربية المستقبلة للعمالة والمرسلة لها . فهناك اولاً اختـلاف العادات والتقـاليد ، وثانياً اختلاف اللغة ، وثـالثاً اختـلاف الدين وذلـك باستثنـاء مسلمي باكستـان وبانغـلاديش وايران . ويؤدي ازدياد الاعتماد على العمالة الآسيوية وباعداد كبيرة نسبياً في مجتمعات محدودة سكانياً الى احتمال تأثير ما تحمله هذه العمالة من قيم وثقافات فرعية في الثقافة القوميـة[٢٢] . ويتم ذلك بالرغم من استمرار الانفصال بين العناصر الاثنيـة والقطريـة المختلفة والـذي سبق الاشارة اليه . ويتم التأثير خلال عدة مسالك . فقد لوحظ في اقطار الخليج ان الانتشار الواسع للعمالة الوافدة من الهند والباكستان وشبه القارة الهندية في الاعمال التجارية والمصرفية وغيرها قد ادى الى التأثير على اللغة العربية الدارجة المستخدمة ، حيث تستخدم في الاسواق لغة ركيكة مركبة من كلمات عربية وأرديّة يجري نطقها بطريقة بعيدة عن العربية . ان الاستخدام الدائم والمستمر لهذه اللغة المركبة كفيل بافساد اللغة العربية في الاقليم ، وادخال الفاظ جديدة لا تمت

(٢٠) مقابلة مع د. علي خليفة الكواري .

(٢١) عبد المعطي ، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج ،» والرميحي ، « رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ،» .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

للعربية بصلة. ويذكر د. عبد الباسط عبد المعطي في هذا المجال « انه حتى وان كان باللغة العربية خصائص تجعلها تقاوم ، فإن تماس القيم والثقافات الفرعية يصحبه تباين في بنود الثقافة السائدة في مجتمع معين في فترة معينة ، وهذا التباين يتيح فرص حدوث صراع ثقافي وصراع قيمي بين الاجيال ، واحياناً على مستوى قيم الشخص الواحد ، مما قد يفضي الى فوضى قيمية ويشيع انماط الخواء الخلقي واختلال المعايير »(٢٣) .

والطريق الثاني والاشد خطورة في التأثير في الثقافة القومية في المستقبل هو الاستخدام الواسع للمربيات الآسيويات في المنازل ودورهن الاساسي في تربية وتنشئة الاطفال، مما يسمح بالتأثير في الصفات الشخصية للاجيال المقبلة. وبالرغم مما قد تتصف به الآسيويات من خضوع ومن رغبة في ارضاء مخدوميهم ومن حرص على اتباع اوامرهم بدقة ، فإن ذلك لا يمكن أن يستبعد تأثير التكوين النفسي والثقافي والقيمي للمربيات في تنشئة الاطفال العرب . ولا يقتصر التأثير على اللغة ومفرداتها في هذه الحالة بل يتعداه الى اكساب النشء قيماً وعادات غريبة عن القيم والعادات العربية .

ويدعم هذا التأثير الثقافي للمربيات ، وللمتعاملين في الاسواق ، انتشار الافلام والمسلسلات الهندية والباكستانية في التليفزيون وفي سينما الخليج . وعلى سبيل المثال فقد عرض في قاعات السينما في البحرين خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ نحو ٨٠١ فيلماً هندياً وباكستانياً وايرانياً مقابل ١٠٨ افلام عربية تم عرضها في الفترة نفسها(٢٤) .

إن اهم المشاكل المستقبلية هي تلك التي يمكن ان تنشأ كنتيجة لتكوين مجتمعات متعددة القوميات في اقطار الخليج العربي الصغيرة . إن استقرار جاليات آسيوية كبيرة الحجم يمكن أن يؤدي الى نشوء مثل هذه الظاهرة . وقد سبق الاشارة الى ان الجاليات الهندية قد كونت بالفعل مجتمعات مستقرة في شرق افريقيا وجنوب شرق آسيا وحتى في بريطانيا . على ان هذه الجاليات قد بقيت دائماً كاقليات في اطار سكاني اكبر من العناصر المحلية . اما في اطار التفتت الحالي للاقطار العربية والمجتمعات المدينية الصغيرة المنتشرة في منطقة الخليج ، فليس من المستبعد ان تصبح هذه الجاليات من الكبر ، وان يكون حجم السكان المحليين والعرب من غير المواطنين ، من الصغر بحيث تنقلب هذه المجتمعات بالفعل الى مجتمعات متعددة القوميات . ومن المحتمل ان يؤدي هذا الى صراعات حادة يمكن أن تؤدي الى تدخل خارجي وضغوط خارجية من الدولة الام في شبه القارة الهندية . ومن المنتظر عندما تنضج الظروف ان يطالب اعضاء « القوميات » الاخرى بحقوق متساوية مع العناصر المحلية العربية . وان يطالبوا ايضاً بمشاركة في السلطة وتحقيق اصلاحات ديموقراطية تمنع اي تمييز ضدهم . وقد يؤدي ذلك في الامد الطويل وتحت ظل « التوازنات » غير المتوازنة للقوى الى تأثير ذلك على مدى عروبة الاقطار الخليجية، ومدى قدرتها على المحافظة على استقلالها .

---

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٥١ .

(٢٤) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي، الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية ، ص ١٥ .

اما بالنسبة لتأثير الهجرة الواسعة للآسيويين على الجريمة والسلوك الاجرامي في بلاد الاستقبال . فينتشر حكم بين مواطني بلدان الاستقبال ، وحتى لدى بعض علماء الاجتماع ، بأن الوافدين خاصة الآسيويين يصحبون معهم زيادة في عدد الجرائم والجنح . ويفترض د. عبد الباسط ان الظروف التي يعيش فيها الاسيويون في بلدان الاستقبال تساعد في إيجاد ظروف مواتية لارتكاب الجريمة والسلوك الانحرافي من قبل المهاجر. كما ان ذلك يؤدي الى محاكاة لهم من بعض اعضاء المجتمع المستقبل للعمالة ، خصوصاً ممن لهم ظروف طبقية واسرية ونفسية تهيء فرص المحاكاة وتكوين العصابات الجانحة واتباع السلوك الانحرافي[٢٥] . ويشير د. عبدالباسط الى طبيعة الوافدين من الدول الآسيوية موضحاً ان عدداً كبيراً منهم من الذكور متوسطي العمر ، من غير المتزوجين او المطلقين ، أتوا من مجتمعات متخلفة اقتصادياً وثقافياً . وأغلب المهاجرين هم من بين الناس الاكثر فقراً والذين يأتون من مناطق فقيرة ومتخلفة في مجتمعاتهم . ويستنتج من ذلك « وجود احتمالات مستقبلية حيث يسلكون سلوكا انحرافياً اكثر من اقرانهم العرب الوافدين »[٢٦] . ويؤيد استنتاجه هذا بالاستناد الى الاحصاءات الرسمية حول مسائل العدل والامن في دولة الامارات العربية المتحدة . مشيراً الى مجموع من ارتكب جرائم من غير المواطنين كان في عام ١٩٧٧، ٤٩٤٨ شخصاً كان منهم ٣٨٥٨ آسيوياً . بنسبة حوالى ٧٨ بالمائة من مجموع جرائم الوافدين . وتثير دراسة اكثر تفصيلاً عن دور الوافدين في زيادة نسبة الجريمة وردت ضمن دراسة الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية ، انه باستثناء حالة البحرين ، فإن الوافدين اكثر حذراً في ارتكاب الجرائم والجنح من الوطنيين[٢٧] . وانه ليس هناك فروق ذات مغزى بين سلوك الوافدين العرب وغير العرب في هذا الشأن . وتبرز الجداول

جدول رقم (٣ ـ ٦)

الجرائم والمخالفات في الامارات العربية المتحدة ، لسنة ١٩٧٨

جنسية المقترفين	عدد الجرائم والمخالفات	النسبة المئوية	معدل ارتكاب الجريمة لكل الف من القوة العاملة
مواطنون	٣٣٧	٥٤,٢	٧,٤٨
وافدون عرب	١٢٨	٢٠,٨	٢,٠٦
وافدون آسيويون	١٥٤	٢٥	٠,٨٣
المجموع	٦١٩	١٠٠	٢,١٢

المصدر : احتسبت من : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية ، ص ١٩ .

(٢٥) عبد المعطي ، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج ، » ص ٤٨ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

(٣ ـ ٧) و (٣ ـ ٨) و(٣ ـ ٦) معـدلات الجرائم للوافـدين والمواطنـين في الامارات العـربيـة والسعودية والكويت لكل الف من السكان .

جدول رقم (٣ ـ ٧)

نصيب كل ١٠٠٠ من القوة العاملة من الجريمة
في السعودية ، للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

نوع الجريمـة	القوة العاملة السعودية	القوة العاملة الوافدة
قتـل	٠,١	٠,٠٣
اعتداء على اموال	١,٢٩	١,٣٠
اخلاقيـــة	٠,٧٥	٠,٤٣
احتيال وتزوير	٠,٠٢	٠,٠٥
متنوعة	٠,٠٢	٠,٠١
المجموع	٢,٢٢	١,٨٣

المصدر : احتسبت من : المملكة العربية السعودية ، الكتـاب الاحصائي السنوي ، العدد الـرابع عشـر ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م ، الاحصاء الجنائي ، الجدول رقم (٢٨) ، ص ١٧٣ ، وقد نشر في : المصدر نفسـه ، ص ١٨ .

جدول رقم (٣ ـ ٨)

قضايا الجنايات والجنح المرتكبة من الوافدين العرب
والاجانب في الكويت ، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

حجم الوافدين عام ١٩٧٥		قضايا الجنايات والجنح ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠		نسبة ارتكاب الجنايات والجنح من الوافدين	
		جنايات	جنح	جنايات	جنح
وافدون عرب	٤١٩٢٣٢	١٧٣٣٤	٤٨٥٦٠	٤,١	١١,٦
وافدون من غير العرب	١٠٣٥٦٢	٤٩٠٩	٦٤٤٠	٤,٧	٦,٢

المصدر : احتسبت من : دولة الكويت ، وزارة الداخلية ، ادارة التحقيقات ، وثيقة ضمن رد الكويت على استبيان لمنظمة العمل العربي، في : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية ، ص ٢٠ .

د ـ تأثير الهجرة على سرعة التحضر في المنطقة

يقصد بالتحضر في المعنى الديموغرافي المستخدم هنا التغير في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان في مجتمع معين . ويقاس مدى التحضر او مستواه بالنسبة المئوية للسكان المقيمين في مدن ذات حجم محدد في نقطة معينة من الزمن[٢٨] . بينما يقاس معدل التحضر بالتغيير في مستوى التحضر خلال فترة معينة من الزمن . ويتم الاتجاه الى التحضر كنتيجة لزيادة معدل نمو المدن او الحضر عن معدل نمو الريف كنتيجة اما للهجرة الداخلية من الريف الى المدينة او نتيجة للهجرة الدولية ، وبصفة خاصة الى الحضر في دول الاستقبال بحيث تؤدي الهجرة الى نمو نسبة السكان المقيمين في الحضر الى مجمل السكان . فلا يكفي النمو الكبير والسريع للمدن او ما يمكن ان يطلق عليه النمو الحضري للتعبير عن عملية التحضر في مجتمع معين .

وتبرز البيانات المتوفرة عن التحضر في الوطن العربي ارتفاع مستوى التحضر في اقطاره المختلفة بنسب تراوحت بين ٨ بالمائة ، ٣٧ بالمائة خلال العقدين بين ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ وذلك كما يتبين من الجدول رقم (٣ ـ ٩) .

ويلاحظ من الجدول ارتفاع مستوى التحضر في اغلب البلدان المستقبلة للعمالة باستثناء عمان . فقد تراوح مستوى التحضر في عام ١٩٨٠ بين حد ادنى بلغ ٥٢,٣٩ بالمائة في ليبيا الى ٨٨,٣٣ بالمائة في الكويت ، كما يلاحظ ايضاً ان التغير في مستويات التحضر قد بلغ حده الاقصى في الاقطار النفطية بشكل عام وفي البلدان المستقبلة للعمالة والهجرة بشكل خاص ، وكان اكبر تغير في مستوى التحضر هو في السعودية الذي بلغ فيها التغير ٣٧,١٢ بالمائة وقد تلتها الامارات العربية ٣١,٥٨ بالمائة فلبنان ٣١,٤٩ بالمائة فالجزائر ٣٠,٤١ بالمائة فالجماهيرية العربية الليبية ٢٩,٦٣ بالمائة فالعراق ٢٨,٧٣ بالمائة . واذا كان التغير في قطر والكويت وكذلك في البحرين هو محدود نسبياً فلأن هذه البلدان بدأت في عام ١٩٦٠ من مستوى مرتفع للتحضر فعلياً . ومع ذلك فقد كان الارتفاع في مستوى التحضر في الكويت اعلى منه في كل البلدان الاخرى غير النفطية .

وتحتاج دراسة تأثير الهجرة الدولية على التحضر في الوطن العربي الى مزيد من التدقيق وذلك للفصل بين اسباب ارتفاع مستوى التحضر في البلاد المختلفة ومدى ارتباط ذلك بالهجرة الداخلية من الريف المحلي من ناحية ، وبالهجرة الدولية من جانب آخر . ودور الهجرة الدولية في احلال قوى عمل وافدة محل قوى العمل المحلية في الارياف . ومن ناحية ثانية يتطلب الامر دراسة تأثير الهجرة الدولية وانتقال العمالة عبر الحدود على ارتفاع مستوى التحضر حتى في الدول المرسلة للعمالة . فقد لوحظ في حالة اليمن مثلاً ان العمالة اليمنية التي تخرج من الريف اليمني للعمل في بلدان الاستقبال ، لا ترغب في العديد من الاحيان

(٢٨) احمد حمودة ، « آثار الهجرة الدولية على التحضر في بعض الدول العربية المختارة ،» ورقة قدمت الى : اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ ، ص ٤ .

عند عودتها ان تعود الى قراها وممارسة الزراعة ، بل انها عند العودة تفضل الانتقال الى المدن وممارسة نوع الحياة الذي مارسته بالفعل في دول الاستقبال(٢٩) .

جدول رقم (٣ - ٩)
مستوى التحضر في البلدان العربية ،
للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ (نسب مئوية)

البلد	مستوى التحضر			التغير في مستوى التحضر ١٩٦٠ - ١٩٨٠
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	
الاردن	٤٢,٧١	٤٩,٦١	٥٦,٢٨	١٣,٥٧
الامارات العربية المتحدة	٤٠,٣٤	٥٧,٣٧	٧١,٩٢	٣١,٥٨
البحرين	٧٨,٤	٧٨,١٤	٧٧,٨٩	٠,٥١
تونس	٣٦,٠٣	٤٣,٤٩	٥١,٧٣	١٥,٧٠
الجزائر	٣٥,٤٤	٤٥,٥٦	٦٠,٨٥	٣٠,٤١
السعودية	٢٩,٧٢	٤٨,٦٧	٦٦,٨٤	٣٧,١٢
السودان	١٠,٣٠	١٦,٣٨	٢٤,٧٧	١٤,٤٧
سورية	٣٦,٧٧	٤٣,٣٥	٥٠,٢٦	١٣,٤٩
العراق	٤٢,٨٩	٥٨,٣٧	٧١,٦٢	٢٨,٧٣
عمان	٣,٤٤	٥,٠٢	٧,٣٥	٣,٩١
قطر	٧٢,٨٨	٧٩,٧٥	٨٦,١١	١٣,٢٣
الكويت	٧٢,٣٠	٧٦,٤٥	٨٨,٣٣	١٦,٠٣
لبنان	٤٤,٣٧	٦١,٨٥	٧٥,٨٦	٣١,٤٩
ليبيا	٢٢,٧٦	٣٤,٢٦	٥٢,٣٩	٢٩,٦٣
مصر	٣٧,٨٦	٤٢,٢٥	٤٥,٣٧	٧,٥١
المغرب	٢٩,٣١	٣٤,٦٢	٤٠,٥٥	١١,٢٤
اليمن الجنوبي	٢٧,٩٥	٣٢,١٠	٣٦,٩٣	٨,٩٨
اليمن الشمالي	٣,٤١	٦,٠٢	١٠,٢٤	٦,٨٣

المصدر : احتسبت من : احمد حمودة ، « آثار الهجرة الدولية على التحضر في بعض الدول العربية المختارة ، » ورقة قدمت الى : اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ - ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ ، جدول رقم (٢) ، ص ٦ .

(٢٩) حاول د. حمودة في بحثه عن : « اثار الهجرة الدولية على التحضر في بعض الدول العربية المختارة ، » فصل تأثير الهجرة من الريف عن تأثير الهجرة الدولية وذلك تحت عدة فروض استخدمها ، ولكن النتائج كانت غريبة مما منعنا من اعتمادها ومن ذلك مثلاً ان نسبة النمو الحضري عبر الهجرة كانت في اليمن الشمالي والسودان واليمن الجنوبي اعلى من النسب المقابلة في السعودية وقطر والعراق .

٢ ـ تدهور اخلاقيات العمل والتحيز ضد العمل اليدوي والمنتج

صاحب التوسع في استيراد العمالة ، وتزايد استخدام العمالة الوافدة في جميع الانشطة والمجالات وعلى كل المستويات ازدياد تركز العاملين المحليين في مجال الخدمات الحكومية والابتعاد شيئاً فشيئاً عن كل نشاط انتاجي ، باستثناء القيام بأعمال الادارة والاشراف . وتنظر العناصر المحلية الى الوظيفة الحكومية باعتبارها حقاً يتيح لهم المشاركة وتوزيع الثروة النفطية جدول رقم (٣ ـ ١٠) ولكن ذلك الحق لا يقابله واجب اداء الاعمال الموكولة اليهم . فالعديد من الموظفين يكتفون « بالدوام » ، او حتى يحضرون في الساعات الاولى للدوام ثم يخرجون لاداء اعمالهم الخاصة تاركين اغلب الاعمال لتؤدى بواسطة العناصر الوافدة . ويعود هذا السلوك،ضمن اشياء اخرى، الى ما يفرضه التسابق من اجل الغنى من اهتمامات وسلوك بمتابعة المضاربات والمشاركة فيها ، حيث يتاح للجميع الحصول على دخل ضخم دون ان يسمح بخسارة الا للخزانة العامة . ورغم ان هذه الظواهر قد صاحبت التوسع في استيراد العمالة فإنه يصعب القول بأن استيراد العمالة كان هو الباعث او السبب الدافع لمثل هذا السلوك . ولكن مما لا شك فيه ان قدرة المجتمعات الغنية في الوطن العربي على الحصول على احتياجاتها من القوى العاملة باجور تعتبر زهيدة بالمقارنة بالدخل المحلي، يسمح بموقف التسامح من الحكومات ازاء ما يحدث من اهمال للعمل بواسطة القوى المحلية ويشجع على احلال العمالة الوافدة محلها . وهكذا تؤدي سهولة « الهجرة » الى مزيد من « الهجرة » ويصبح استئجار الوافدين لأداء الاعمال موقفاً عاماً تمارسه كل قوى المجتمع بدءاً بالدولة وانتهاء بالافراد ، وسواء بهدف القيام بأنشطة انتاجية او للقيام بالخدمات الشخصية في المنازل او في مجال الاعمال ، وذلك حتى لو كان المواطنون انفسهم قادرين على اداء الاعمال المطلوبة . وفي تعبير احد الباحثين الاجتماعيين ، فليست بنادرة تلك الصورة التي يمكن أن نصادفها لعائلة سعودية (خليجية) نمطية من الطبقة المتوسطة تعيش في المدينة ولها خادمة هندية ، ومربية اطفال حبشية وتستخدم عمالاً يمنيين او باكستانيين لبناء فيلتها الجديدة ، ولبنانيين او فلسطينيين يديرون لها العمل الخاص ، بينما يستخدم رب الاسرة مساعداً مصرياً يؤدي عنه العمل الحكومي الموكل اليه[٣٠] .

ويمكن القول انه بالرغم من القيم الاسلامية التي تحث على العمل والسعي الى الرزق فإن العمل اليدوي لم يكن قط موضع احترام السادة او الاشراف العرب . وان العمل اليدوي كان يترك في العادة للفقراء والصعاليك او للعبيد في القبائل العربية ، وذلك باستثناء الرعي والصيد والقنص وغيرها من الاعمال التي يفخر بها العرب عادة . والواقع ان الثروة

(٣٠) ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ص ١٧٧ .

جدول رقم (٣ ـ ١٠)

توزيع المواطنين وغير المواطنين حسب النشاط الاقتصادي ونصيب المواطنين وغير المواطنين في الكويت ، لسنة ١٩٨٠ وفي ليبيا والسعودية ، لسنة ١٩٧٥ (نسب مئوية)

النشاط الاقتصادي	الكويت (١٩٨٠)			ليبيا (١٩٧٥)			السعودية (١٩٧٥)		
	المواطنون	غير المواطنين	نصيب غير المواطنين	المواطنون	غير المواطنين	نصيب غير المواطنين	المواطنون	غير المواطنين	نصيب غير لمواطنين
الزراعة والصيد	٣,٨	١١,٣	٥٧,٢	٢٥	٧,٩	١٣,٢	٥١,٥	—	—
التعدين والمناجم	٢,٥	١,٢	٦٣,٢	٣	٢,٥	٣٠, -	١,٨	٤,٦	٧١,٠
الصناعات التحويلية	٢,٩	١٠,٣	٩٥,١	٤	٦,٢	٤١,٩	٠,٤	٥,٦	٩٤,٠
التشييد	١,٢	٢٥,٢	٩٨,٧	٨	٥٣, -	٧٧,٦	—	٤٠,٧	١٠٠,٠
الكهرباء والغاز	٢,٠	١,٥	٧٤,٧	٢	١,٦	٢٧,٧	٠,٦	١,٧	٧٣, -
التبادل التجاري	٧,٦	٥,٩	٧٣,٩	١١	٤,٢	١٧,٠	٩,٢	١٦,٩	٦٣, -
التجارة	٧,١	١٦,٦	٨٩,٦	١٠	٢,٨	١١,٦	٣,٦	٩,٥	٧٢, -
الخدمات	٧٢,٨	٣,٨	٦٥,٧	٢٩	١٣,٣	١٤, -	٣٢,٩	٢١,٠	٢٨,٠
مجالات اخرى	٠,١	—	٥٨,٩	١٠	٨,٠	—	—	—	—
المجموع	١٠٠	١٠٠	٧٨,٦	١٠٠	١٠٠	٢٧,٧	١٠٠	١٠٠	٤٦,٩

المصدر : احتسبت من : هنري عزام ، « نتائج واحتمالات انتقال الايدي العاملة في الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة ، » المستقبل العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١) ، الجدول رقم (٦) ، ص ٤٦ فيما عدا بيانات الكويت التي احتسبت من : « بيانات تعداد الكويت ١٩٨٠ » ، (غير منشورة) .

النفطية أتاحت للمحليين في المجتمعات المستقبلة للعمالة ان ينتقلوا جميعاً بشكل او آخر ليكونوا طبقة من السادة التي تكتفي بالعمل الاشرافي ، تاركة تأدية الاعمال الذهنية واليدوية « للبروليتاريا » الوافدة من مختلف اقطار العالم . ان الثروة وسهولة استجلاب العمالة الرخيصة من الدول الفقيرة المجاورة قد دعمتا القيم السلبية ـ قبل العمل والانتاج ـ التي كانت سائدة من قبل، وأدتا الى مزيد من التدهور في اخلاقيات العمل ومزيد من التحيز ضد العمل الانتاجي واليدوي بصفة خاصة . كما ادت الى انتشار البطالة المقنعة في مجتمعات تتميز اصلاً بندرة الايدي العاملة فيها ، وتشكو من تدفق العمالة الخارجية بدرجة جعلت معها العناصر المحلية في العديد من الحالات اقلية صغيرة .

ويشكو بعض الباحثين الاجتماعيين في بلدان الاستقبال من سبب آخر لتدهور اخلاقيات وسلوكيات العمل ، يرتبط ارتباطاً مباشراً بسلوكيات العمال الوافدين ورغبتهم في البقاء والاستمرار بأي ثمن ولو كان على حساب مصالح بعض الوافدين ايضاً ، او على

حساب مصالح العمالة المحلية في بعض الاحيان . ويشير د. الرميحي الى ان العديد من التعقيدات القانونية في نظم التوظف او الاختلاف في المعاملات ، قد تم بمساهمة مباشرة من الوافدين خاصة الوافدين العرب[٣١] . كما ان الوافدين الراغبين في البقاء والاستمرار قد يحجمون عن اي مناصرة للعناصر المحلية في اي صراع لتحسين ظروف العمل او شروطه او تحقيق مزيد من الديموقراطية فيه[٣٢] .

٣ ـ استمرار التحيز ضد عمل المرأة ومشاركتها

يؤدي التطور الانتاجي وتحديث الخدمات الى زيادة الطلب على العمالة . وتلجأ الكثرة من الدول بعد فترة معينة من فترات التطور فيها الى تشجيع زيادة مشاركة النساء في قوة العمل، للوفاء بالاحتياجات المطلوبة . وبالرغم من النقص الشديد في قوة العمل المحلية واضطرار اغلب الاقطار المستقبلة الى استيراد انواع العمالة كافة من الخارج بما في ذلك العمالة من النساء ، فإن البلدان النفطية العربية قد ظلت تنظر الى عمل المرأة كأمر غير مرغوب فيه ، ويبدو ذلك بوضوح من تحليل ارقام العمالة المحلية والوافدة في البلدان المستقبلة ومدى مشاركة المرأة في القوة العاملة . وتظهر بيانات التعداد في الكويت عام ١٩٨٠ انه بينما كانت نسبة مشاركة الرجال الكويتيين في قوة العمل ٣١,٨ بالمائة فإن نسبة مشاركة المرأة الكويتية بقيت في حدود ٤,٨ بالمائة فقط، مقارنة بنسبة مشاركة بلغت ١٦ بالمائة لغير الكويتيات . والامر نفسه ينطبق بالنسبة للبحرين حيث توضح بيانات تعداد السكان والمسا ن في عام ١٩٨١ ان مشاركة الذكور من البحرانيين كانت ٤٣,٧ بالمائة بينما لم تتعد نسبة مشاركة البحرانيات ١٠,٣ بالمائة مقارنة بنسبة مشاركة تبلغ ٢٦ بالمائة لغير البحرانيات . ومن الملاحظ ان الكويت والبحرين هما من اكثر بلدان الاستقبال تطوراً فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة وبتعليم المرأة بصفة خاصة . وبالرغم من ذلك استمرت نسبة مشاركة المرأة في الكويت في الحدود التقليدية لمشاركة المرأة العربية والتي تتراوح بين ٣ ـ ٥ بالمائة . واذا كانت هذه الظاهرة تعود اصلاً الى الموقف الفكري التقليدي في المجتمعات العربية وتحيزها ضد اشتغال المرأة ، فإن سهولة استجلاب الايدي العاملة الرخيصة هي في هذه الحالة ايضاً تدعم النظرة التقليدية وتساعد على استمرار التوجه السابق دون تعديل . بل يمكن القول بأن المرأة العربية قد اخليت في العديد من الحالات ايضاً من العمل المنزلي والتربوي لاطفالها كنتيجة للاستيراد الواسع للمربيات والخدم ، خاصة من شبه القارة الهندية ومن شرق آسيا ، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على تربية النشء سبق الاشارة اليها .

---

(٣١) الرميحي ، « رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة ،» ص ٧٢ ـ ٧٣ .

(٣٢) في صراع خاضه اساتذة جامعة الكويت من الكويتيين ضد الادارة وقفت العناصر الوافدة بعيدة كلية عن الصراع وكأنه لا يهمها ، وأدى ذلك الى اتهامات متبادلة على صفحات الجرائد الكويتية بين الاساتذة من الكويتيين وغيرهم من الوافدين .

٤ ـ العراق حالة خاصة

انتقلت العراق مؤخراً فقط لتصبح احد الاقطار الرئيسية المستقبلة للعمالة الوافدة ، وخاصة العمالة العربية واهمها بلا جدال العمالة من مصر . لقد كان حجم العمالة والسكان الوافدين الى العراق محدوداً للغاية وذلك حتى تعداد ١٩٧٦ ، حيث تبرز ارقام التعداد ان مجموع العمالة غير العراقية لم يتجاوز سبعين الف عامل . منهم ٤٢٥٥٠ عاملاً عربياً .

على ان بدء تنفيذ خطط طموحة بعد ارتفاع اسعار النفط وزيادة انتاجه قد أجبر العراق على الالتجاء الى العمالة الوافدة وخاصة المصرية . ورغم عدم نشر اية ارقام رسمية عن العمالة الوافدة الى العراق وعن تكوينها الاثني او تركيبها المهني ، فإن التقديرات المتولدة عن حجم العمالة الوافدة الى العراق هي انها وصلت في عام ١٩٨٠ الى اكثر من مليون عامل . وتشير بعض البيانات غير المنشورة الى ان حجم العمالة الوافدة في القطاعين الحكومي والاشتراكي قد وصل الى ٢٤ الف عامل في عام ١٩٧٩ ونحو ٦٦ الف عامل في عام ١٩٨٠ . وقد كانت نسبة العرب من هؤلاء هي في حدود ٧٣.٣ بالمائة ، ٧٩.٩ بالمائة على التوالي ، بينما بلغت نسبة ا لآسيويين ٢٢,٤ بالمائة ، ١٨,٣ بالمائة ، اما الوافدون من الدول الصناعية المتقدمة سواء الرأسمالية او الاشتراكية فقد كانت نسبتهم هي ٤,٣ بالمائة ، ١,٨ بالمائة من مجموع العمالة الوافدة في القطاعين المذكورين .

وتشير بعض التقديرات[٣٣] ان العاملين في القطاع الحكومي والاشتراكي يكونون ٢٠,٦ بالمائة فقط من مجمل العمال العرب الذين يشتغل معظمهم في القطاع الخاص او يقومون بمزاولة انشطة لحساب انفسهم . كما يقدر ان غير العرب في القطاع الحكومي والاشتراكي يكونون ١٨ بالمائة من مجموع العمالة غير العربية . ولو صحت هذه التقديرات فإن ذلك يعني ان حجم العمالة الوافدة الى العراق كانت في عام ١٩٨٠ ، ٢٦٢ الفاً من العرب ٢٤٢ الفاً منهم من المصريين[٣٤] ، ٧٥ الفاً من غير العرب .

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم العمالة الوافدة فإنها تبقى تكوّن اقل من نحو ١٠ بالمائة من مجموع العمالة في العراق .

على ان ما يميز الهجرة للعراق ليس هو حجم العمالة الوافدة ولا نسبتها الى مجموع العمالة ، ولا ان الجزء الاكبر منها هو من العرب وبصفة خاصة من المصريين . ان ما يميز العراق بصفة خاصة هو حرية انتقال العمالة العربية الى العراق وحرية انتقال السكان العرب

---

(٣٣) « العمالة الوافدة في القطاع الحكومي والاشتراكي في العراق ، » (غير منشورة) .

(٣٤) تشير تصريحات وزير الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج بأن عدد المصريين في العراق ، استناداً الى حصر المصريين في الخارج الذي تم عن طريق وزارة الخارجية ، قد بلغ مليوناً و ٢٥٠ الفاً وأنهم يمثلون ٤٢ بالمائة من عدد المصريين في الخارج . انظر : الاهرام ، ١٩ / ٣ / ١٩٨٣ ، ص ٨ .

بصفة عامة . فبينما ترتبط هجرة غير العرب الى العراق بأذون خاصة تمنح للعناصر التي يتطلب تنفيذ خطة التنمية وجودها ، سواء في اطار عمليات الانشاء الموكلة الى شركات مقاولات خارجية او بواسطة الشركات العراقية ذاتها او التي تطلبها الحكومة او القطاع الاشتراكي لتلبية الاحتياجات لأنواع معينة من العمالة الماهرة اللازمة لعمليات الانتاج او الانشاء ، فإن حق العرب في الدخول الى العراق مكفول بموجب القانون دون قيود، اللهم الا تلك المتعلقة بتسجيل الوافدين العرب في مكاتب المواطنين العرب والمنتشرة في انحاء مختلفة من العراق . ورغم ان حرية الدخول والعمل مكفولة ، فإن حرية الخروج تنظمها مكاتب المواطنين العرب المذكورة ، التي تتأكد من وفاء العمال العرب التزاماتهم التعاقدية ، ومن قانونية المغادرة وشرعية تحويل ادخارات العاملين في اطر القوانين السارية(٣٥) .

وقد أدت هذه الحرية المتاحة للانتقال الى تدفق اعداد كبيرة من المصريين من مختلف المهارات والمؤهلات الى السوق العراقي ، حضر بعضهم عن طريق التعاقد المباشر مع بعض الدوائر الحكومية او مع بعض شركات القطاع الاشتراكي او الخاص ، وحضر جزء آخر مع شركات مصرية في اطار نشاطها في السوق العراقي . وحضر الجزء الاكبر ليجرب حظه دون تعاقدات سابقة ولا حتى معرفة دقيقة بالسوق العراقي ولا بانواع العمالة المطلوبة او المهارات الضرورية . ويلتحق بعض من هؤلاء بوحدات القطاع الخاص المختلفة في مختلف ارجاء العراق . او يتنافسون يومياً في سوق العمل للالتحاق بعمل مؤقت او آخر ، او يمارسون في بعض الاحوال اعمالاً هامشية كثيرة للارتزاق الى حين وجود العمل المناسب . والعديد من هؤلاء يضطرون الى قبول اعمال ادنى من مهاراتهم ومؤهلاتهم . بل ان البعض منهم يخفي مؤهلاته ليتم تعيينه في بعض الوظائف التي تحتاج الى مؤهلات ادنى(٣٦) .

وكما سبقت الاشارة فإن العناصر الوافدة الى العراق تتضمن كل انواع المهارات، ولكن الجزء الاكبر من العمالة او السكان الوافدين هم من العمال غير المهرة ، ويضمون في كثير من الاحيان فلاحين من انحاء مصر المختلفة يغادرون مصر لأول مرة حيث ينتقلون الى العراق لتجربة حظهم لعلهم يستطيعون الحصول على عمل يؤهلهم لتحقيق قدر من الادخار يسمح لهم بشراء بعض السلع المعمرة يعودون بها الى قراهم ، بعد ان اصبحت هذه السلع رمزاً للغنى والتقدم والسفر الى خارج البلاد .

وبالرغم من ان التشريع العراقي لا يمنع او يحد من هجرة العائلات العربية للالتحاق

---

(٣٥) تعامل العراق العرب المعينين في الدوائر الحكومية معاملة العراقيين . وفي هذا الاطار يجوز للحكومة العراقية بالنسبة لبعض الوظائف ان تمتنع عن قبول استقالة بعض العاملين او تمتنع عن اعطاء استغناء لبعض افراد القوى العاملة . وبحكم حرية تحويل المدخرات هناك بعض القواعد الاجرائية التي تتعلق بمضي مدة معينة في العراق وان يكون التحويل في حدود نسبة معينة من دخول العاملين .

(٣٦) ذكرت هذه الحقيقة بواسطة المسؤولين العراقيين الذين تمت مقابلتهم بواسطة الباحثين ، كما ذكرت بواسطة الملحق العمالي المصري في بغداد .

بعائليهم ، فإن الهجرة الى العراق تبقى بصفة أساسية هجرة رجال، ويندر ان ينضم المعـالون لعائليهم الا في حالات العاملين في القطاع الحكـومي والاشتراكي من العنـاصر المهنيـة والفنية ذات المهارة العالية، والتي تساعد القطاعات المستخدمـة نفسها عـلى توفـير السكن الملائم لهم ولعائلاتهم . اما فيما عدا هؤلاء ، فإن العديد من العرب الوافدين خاصـة المصريـين يسكنون في مساكن جماعية ، والعديـد منهم يقتصر عـلى ايجاد مكـان مؤقت لنومـه في بعض المقاهي او غيرها في اطراف العاصمة او المدن العراقية .

ولا يواجه العرب الوافدون اي شكل من اشكال التمييز ضـدهم ، وهم يتعايشـون مع الشعب العراقي كاخـوة دون حساسيـة . وبالـرغم من ذلك فـإن الاعداد الضخمـة للوافدين خاصة من المصريين ، وحقيقة ان عدداً كبيراً منهم يقوم بأعمال غير منتجة ويعملون في انشطة هـامشيـة ، قـد بـدأ يؤدي الى ردود افعـال عكسيـة ســواء لـدى المسؤولـين عن التخـطيط الاقتصادي وتخطيط القوى العاملة او لدى عناصر الشعب العراقي المختلفة .

إن المسؤولـين عن التخطيط يشكـون من ان العراق لا تحصـل خلال سياستها الحـالية بشأن العمالة وحرية دخول المواطنين العرب على نوعية العمالة التي ترغب فيها واللازمة لتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية ، بل ينتقل اليها اعداد كبيرة اما من غـير ذوي المؤهلات من العمالة غير الماهرةوإما من المتخرجين الجدد الذين لم يكتسبوا بعد مهارة كافية. ورغم ان هـذه العناصر لا تشارك مشاركة اساسيـة في زيادة الانتـاج ، خاصـة الانتاج الـزراعي او الصناعي فإنها تضغط بحجمها الكبير على ميزان المدفـوعات العـراقي من خلال استهـلاكها لحجم مهم من السلع ، خاصة السلع المعمرة والتي قد يكون بعضها مدعوماً ، او من خلال تحويلها لجزء من ادخاراتها الى البلد الام . ويـرون ان هذا الضغط على ميزان المدفوعات العراقي اصبح ذا اهمية خاصة بعد تجميد اسعار النفط وانخفاض انتاجه من الموارد العـراقية . ويشـير هؤلاء ايضاً الى ان اغلب الوافـدين العرب يحضـرون للعراق كعمـال مؤقتين يحـاولون تحقيق اقصى قدر من الادخار في اقل فترة ممكنة . ويؤثر ذلك على سلوكهم العملي في سوق العمـل . فهم يتحولون من عمل لآخر وبسـرعة اذا كـان ذلك سيؤدي لـزيادة دخـولهم ولو زيـادة محدودة . ويؤدي ذلك الى حالة من عدم الاستقـرار في كثير من الاعمـال التي تعتمد عليهم . كـما انهم قـلّ أن يستثمروا اي جـزء ولو محـدود من دخـولهم في القـطر العـراقي . وينـطبق ذلـك عـلى العاملين بأجر كما ينطبق على اولئك الذين يعملون لحسابهم الشخصي والذين قد يشاركون في بعض انواع تجارة المفرق ، او في شكل من اشكال الانتاج السلعي الصغـير وغير ذلـك من انواع الاعمال .

وبالرغم مما سبقت الاشارة اليه من غياب التحيز الاجتماعي ضد العمال العرب في العراق مقارناً بما هو سائد في البلاد المستقبلة الاخرى ، فإن الهجرة الواسعـة وغير المحكـومة ـ سواء من جانب البلد المرسل للعمالة او المستقبل لها ـ كفيلة بأن تؤدي الى نشـوء حالات من التوتر الاجتماعي بين الوافدين والمـواطنين الاصليـين ، تعود الى اختـلاف المزاج الاجتمـاعي

واختلاف في العادات والتقاليد والسلوك ، يؤدي في بعض الاحيان الى الاحتكاك بين العناصر المحلية والوافدة . ويؤدي في احيان اخرى الى سيادة شعور مبالغ فيه بأن الوافدين هم سبب في عدد من المشاكل ، خاصة تلك التي تتعلق بالازدحام ، وغياب السلع او نقصها من الاسواق ، او انتشار بعض انواع الجرائم او غير ذلك . وكما هي العادة فإن الحوادث الفردية تعمم لتصف سلوك الجماعات البشرية الوافدة . وهكذا تنشىء الحرية المطلقة للانتقال بعضاً من نوع المشاكل نفسها ، الذي يترتب على التقييد الشديد للهجرة ، وبقاء الانفصال بين الجماعات البشرية المختلفة الذي سبقت الاشارة اليه . الا ان ذلك يبقى في نطاق محدود .

ثالثاً : المصاحبات الاجتماعية لانتقال الايدي العاملة في بلاد الارسال

على عكس الحماس الذي ساد في البداية لانتقال القوى العاملة من بلاد المنشأ للعمل في البلاد العربية المستقبلة والنظر الى هذا الانتقال كنوع من التبادل المرغوب فيه بين عوامل الانتاج في البلاد ذات الفائض المالي والاقطار ذات الفائض العمالي ، يساعد كلاً منهما على توفير الظروف اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الطموحة التي تبنتها اغلب الاقطار العربية بعد ارتفاع اسعار النفط ، انتشر في اغلب البلدان العربية المرسلة للعمالة مؤخراً ادراك بأن « الخروج » الواسع لقوى العمل من بلاد المنشأ ليس خيراً كله ، وان هناك آثاراً اقتصادية واجتماعية ذات طابع سلبي لهذا التوجه بالاضافة الى الآثار الايجابية التي كانت موضع التركيز في المراحل الاولى . كما سرت شكوك بشأن ما اذا كانت المحصلة النهائية للهجرة هي محصلة ايجابية ام سلبية من وجهة النظر « المجتمعية » . ويصعب اصدار حكم عام بهذا الشأن ، اذ يختلف حجم وحدود الآثار السلبية او الايجابية من قطر الى آخر ، اولاً باختلاف الحجم النسبي للقوى العاملة التي تنتقل للعمل في الخارج والمصدر القطاعي للقوى العاملة التي تذهب للخارج وتركيبها المهني ، مقارناً بالتركيب المهني والقطاعي لقوة العمل في القطر مصدر العمالة . كما تتأثر الآثار السلبية والايجابية بمتوسط مدة المكوث في الخارج ، ونسبة من يستقرون للعمل في الاسواق الخارجية ، وسلوك العاملين الادخاري والاستهلاكي خارج اقطارهم ، وكيفية استخدام العوائد من العمل التي تحول للبلاد المصدرة ، وتوزيع هذه العوائد بين الاستثمار الانتاجي والاستثمار غير المنتج والاستهلاك وهكذا .

وقد تمت مناقشة اهم الآثار الاقتصادية لانتقال الايدي العاملة للعمل في البلدان العربية في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، وسنركز هنا على اهم الآثار والمصاحبات الاجتماعية للهجرة وانتقال الايدي العاملة والسكان ، وسنركز بصفة أساسية على تأثير انتقال الايدي العاملة على الخصوبة في مجتمعات الارسال ، وتأثيرها ايضاً على الاسرة وتنشئة وتربية الاطفال . وتأثير الهجرة على الانتاجية واخلاقيات العمل ، وعلى الفروق الدخلية والاجتماعية بين الاقطار العربية وفي داخل بلدان الارسال . وكيفية تأثير ذلك على تطور التكوين الطبقي

في مجتمعات الارسال . ورغم ان هذه الآثار قد تختلف من قطر الى اخر باختلاف العوامل السابق الاشارة اليها ، فإن تكرار الظواهر نفسها في اكثر من قطر يؤدي الى تفضيل المعالجة للظواهر المختلفة بصفة عامة ، مع الاشارة الى ما يمكن أن يبرز من حالات خاصة في هذا القطر او ذاك .

١ ـ تأثير انتقال الايدي العاملة على الخصوبة

سبق ان عالجنا بعض الآثار ذات الطابع الديموغرافي لانتقال الايدي العاملة والسكان بين البلاد العربية، وقد ارجأنا اذ ذاك معالجة تأثير الهجرة على الخصوبة الى حين دراسة المصاحبات الاجتماعية لانتقال الايدي العاملة العربية في بلاد الارسال . ويعود ذلك الى ان اهم التأثيرات المحتملة لانتقال الايدي العاملة بين البلاد العربية على الخصوبة ، يرتبط اساساً بذلك التفكك الذي يحدث في الاسر في البلاد المرسلة كنتيجة لتركز الهجرة بين الذكور فقط دون الاناث بالنسبة للجزء الاكبر من العمالة ، ولأن اغلب العمال الذين ينتقلون للعمل خارج اقطارهم هم في فئات السن بين ٢٤ ـ ٤٠ سنة وهي اكثر السنوات خصوبةً .

وعلى الرغم من ان بعض الدراسات قد تمت على المستوى الدولي عن تأثير الهجرة على الخصوبة، فإن قياس ذلك التأثير بالنسبة للوطن العربي لم يزل يحتاج الى دراسات موضوعية وبيانات تفصيلية لا تتوفر الآن[٣٧] . على ان النقص في البيانات لا يمنع قدراً من التحليل لأهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على الخصوبة في كل من بلاد الارسال والاستقبال، كنتيجة لانتقال الايدي العاملة .

تتأثر معدلات الخصوبة بالنسبة للبلاد المرسلة كنتيجة لتأثير الهجرة على العائلات التي يتم انفصالها ، نتيجة لانتقال رب الاسرة وبقاء النساء والاطفال في البلد الام ، وكذلك لتأثير الهجرة على العائلات التي يتم انتقالها الى بلاد الاستقبال، واخيراً كنتيجة لتأثير الهجرة على الخصوبة بالنسبة للاسر التي تبقى دون هجرة في الوطن الام .

ان تأثير الانفصال بين ارباب الاسر واسرهم على معدلات الخصوبة يرتبط بأمرين رئيسيين ، مدى تردد الرجال على اسرهم في فترة العمل والانتقال للخارج . ومدى استعداد رب الاسرة وربتها للقبول بمسؤولية انجاب اطفال جدد وتربيتهم اثناء فترة وجود العائل بالخارج .

اما بالنسبة للاسر المهاجرة فإن احتمالات تأثر معدلات الخصوبة بالنسبة لها تعود الى تأثير الانتقال للعمل في الخارج على دخول هذه الاسر وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات

---

(٣٧) Robert H. Weller, «International Migration and Fertility: With Special Reference to Arab Committees,» paper presented to: ECWA, Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981.

الاساسية لها ، وتأثير التغير في هذا المجال على الامكانيات والرغبة في الانجاب . من ناحية ثانية قد يتأثر مدى الرغبة في الانجاب بمدى توفر او عدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية المناسبة ، وبمدى احساس الاسر المهاجرة بالاستقرار او عدم الاستقرار في البلد المستقبل .

اما تأثير انتقال الايدي العاملة على معدلات الخصوبة في الاسر التي تبقى في الوطن الام دون هجرة فيتم ـ اذا كان هناك ثمة تأثير على الاطلاق ـ عن طريق غير مباشر ، يرتبط بصفة اساسية بتأثير الهجرة وانتقال الايدي العاملة على الاوضاع الاقتصادية العامة في القطر ، وتأثيرها بالتالي على العناصر التي لم يتح لها السفر الى الخارج للعمل . فحيث تؤدي الهجرة الى تحسن عام في الاوضاع المعيشية وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي ذي معنى ، فإن ذلك يحتمل ان يؤثر على الخصوبة حتى بالنسبة للاسر التي بقيت بالوطن الاصلي دون سفر الى الخارج للعمل . وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض مستوى معيشة العناصر التي بقيت في المجتمع الام نتيجة لازدياد الفروق الاجتماعية ، وازدياد حدة التضخم وغير ذلك من الاسباب ، قد تؤدي الى تأثير مخالف .

وإذا كنا قد استطعنا فيما سبق ان نشير الى بعض العوامل التي يحتمل ان تؤثر على معدلات الخصوبة في بلدان الارسال ، فإن مثل هذا التحليل لا يكفي حتى لمجرد طرح بعض الفروض عن اتجاهات تأثير انتقال الايدي العاملة على معدلات الخصوبة الكلية . اولاً لأن بعض تأثيرات الهجرة على فئات معينة قد تلغيها تأثيرات اخرى على فئات مختلفة . فقد يؤدي الغياب الطويل للعائل واستمراره لمدد طويلة في بلاد الاستقبال الى الحد من معدلات الخصوبة لدى العائلات التي انتقل عائلوها للعمل في الخارج ، بينما قد تؤدي الظاهرة نفسها الى تحسين عام في مستوى المعيشة في القطر يؤثر بالزيادة على معدلات الخصوبة لدى العائلات الباقية ، بما يؤدي الى الغاء اثر الانخفاض الاول او حتى تحقيق ما هو اكثر من الالغاء . ومن ناحية ثانية فإن التأثير على الخصوبة يتوقف على عدة عوامل شرطية بجهل الاتجاه الذي يمكن أن تتخذه ، كما يجهل في الوقت نفسه الارتباط المحتمل بينها وبين معدلات الخصوبة .

إن ذلك لا يعني غياب تأثير انتقال الايدي العاملة على معدلات الخصوبة في الاقطار المرسلة، وانما يعني فقط جهلنا بماهية هذا التأثير وضرورة القياس العلمي الموضوعي للظاهرة بالاستناد الى بيانات لا تتوفر حتى الآن ، ويتطلب الامر توفيرها على مستوى التقسيمات السابق الاشارة اليها . وقد جرت محاولة بواسطة روبرت ويلر من قسم السكان باللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، لقياس الفرق في معدلات الخصوبة بين الاسر التي تتم هجرتها والاسر التي تبقى دون هجرة في عدد من الاقطار العربية ، وذلك عن طريق مقارنة معدل الاطفال ـ للنساء لدى كل من المهاجرين والسكان في بلد الاصل ، بالنسبة لعدد من البلدان المختارة في منطقة غرب آسيا . ويستنتج مما اورده من بيانات ان معدلات الخصوبة لدى الاسر المهاجرة كانت في الاغلب اقل من معدلات الخصوبة في البلد الام . ان هذه النتيجة لا يمكن الاستناد اليها اولاً في تقدير الاتجاه العام ، وثانياً حتى في التأكد من ان الهجرة تؤدي الى

تخفيض معدلات الخصوبة لدى المهاجرين ، بالنظر لأن المهاجرين الذين يصحبون اسرهم يغلب ان يكونوا من فئات اجتماعية معينة هي اصلاً ذات خصوبة منخفضة ، اذا ما قورنت بالخصوبة في المجتمع بصفة عامة .

ويلاحظ ان البلدين الوحيدين اللذين كان معدل الاطفال ـ للنساء في المهجر اعلى منه في البلد الام هما اليمن العربية واليمن الديموقراطية . وقد يعود ذلك ضمن اسباب اخرى الى توفر خدمات صحية افضل في بلاد الاستقبال عنها في بلد الارسال .

وكما في حالة بلدان الارسال ، لا يمكن الجزم بتأثير هجرة القوى العاملة الى بلدان الاستقبال على معدلات الخصوبة في هذه الاخيرة . ويقال احياناً ان الهجرة الواسعة للقوى العاملة الخارجية وتحول السكان الاصليين الى اقليات يؤدي الى اتجاه لدى السكان المحليين لزيادة انجابهم للحد على الاقل من الانخفاض المتسارع في نسبتهم الى مجموع السكان . ومع ان بيانات كل من البحرين والكويت تؤكد ان معدل المواليد لدى الكويتيين والبحرانيين هو اعلى من معدلات المواليد في السنوات نفسها لدى المهاجرين الى كل من القطرين[٣٨] ، فإن ذلك لا يعني بالضرورة ان معدل الخصوبة قد ارتفع في اي من البلدين نتيجة للهجرة . ويلاحظ في هذا الاطار ايضاً الطبيعة الانتقائية للمهاجرين الذين يصحبون عائلاتهم مقارنة بالسكان في الكويت بصفة عامة .

٢ ـ تأثير انتقال العمالة على الاسرة وتنشئة الاطفال

حقيقة ان الجزء الاكبر من العمال العرب الذين ينتقلون للعمل في الخارج هم من بين الذكور في فئات العمر من ٢٠ـ ٤٠ سنة ، يعني ان عدداً كبيراً من العائلات العربية تنفصل عن عائليها لفترات قد تطول او تقصر ، وان النساء يضطررن الى القيام بدور اساسي في الانتاج وفي الاشراف على شؤون الاسرة وتصريف امورها ، بما في ذلك بطبيعة الحال تربية الاطفال وتنشئتهم في غياب الوالد وغياب اشرافه . وقد دعا ذلك عدداً من الباحثين في الاقطار العربية المختلفة الى الاشارة بشكل او آخر الى تأنيث العائلات العربية في البلاد المرسلة للعمالة باعتبار ذلك من اهم الآثار التي تترتب على نزوح العمال للعمل في الخارج[٣٩] . وبينما يتردد البعض في اعطاء رأي محدد حول ما اذا كان غياب الوالد له اثر سلبي او ايجابي ، اذ ان هذا الغياب قد يتيح للمرأة مزيداً من السلطة ومن اثبات الذات ،

---

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٣٩) انظر : ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ص ١٤٥ ؛ منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية ، والاتحاد الاشتراكي السوداني ، البيان الختامي والتوصيات واوراق العمل والدراسات للندوة القومية حول الهجرة ، ٢٧ ـ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ : الآثار المترتبة على الهجرة النازحة ، ص ١١ .

جدول رقم (٣ ـ ١١)

معدل الاطفال للنساء المهاجرات والسكان في البلدان المرسلة لعدد من البلدان المختارة في غرب آسيا

السكان	السنة	السكان في سن صفر ـ ٤ سنوات	النساء في سن ٢٠ ـ ٣٩	كل الاعمال	معدل الاطفال (أ)
الاردنيون بالسعودية	١٩٧٤	٩٤١٦	٦٧٨٩	٣٩٥٨٣	١٣٨٧
الاردنيون	١٩٧٥	٤٦٤٠٠٠	٣١٣٠٠٠	٢٣٨٣٠٠٠	١٤٨٢
البحرانيون بالكويت	١٩٦٥	١٣١	٩٩	٧٤٧	١٣٢٣
البحرانيون	١٩٦٥	٢٥٨٠٣	١٨٨٩٤	١٤٣٨١٤	١٣٦٦
البحرانيون بالكويت	١٩٧٠	١٢٨	١٣٧	٩٦٦	٩٣٤
البحرانيون	١٩٧١	٢٧٧٥٥	١٥٥٣٨	١٧٨١٤٣	١٧٨٦
السوريون بالكويت	١٩٦٥	٢٢٠٢	١٨١٠	١٦٨٤٩	١٢١٧
السوريون	١٩٦٥	٩٩٤٨٨٥	٦٢٤٣٢١	٥٢٨٣٨٤٢	١٥٩٤
السوريون بالكويت	١٩٧٠	٤٧٨٥	٣٦٥٢	٢٧٣٢٦	١٣١٠
السوريون	١٩٧٠	١١٨٩٥٣٩	٧٣٠٦٣٥	٦٣٠٤٦٨٥	١٦٣٨
العراقيون بالكويت	١٩٦٥	٣٦٠١	٢٩٤٩	٢٥٨٩٧	١٢٢١
العراقيون	١٩٦٥	١٥٨٩٢٢٣	١٠٠٠٤٦٧	٨٠٤٧٤١٥	١٥٨٨
العراقيون بالكويت	١٩٧٠	٥٢٨٧	٤٤٠٨	٣٩٠٦٦	١١٩٩
العراقيون	١٩٧٣	٢٠٠٥٧٦٥	١٢٠٢٠٣٢	١٠٤٧٢٥٨٠	١٦٦٩
المصريون بالكويت	١٩٦٥	١٦٧٧	٢٧٤٦	١١٠١٦	٦١١
المصريون	١٩٦٥	٤٧٢٥٠٠٠	٤٠٣٤٠٠٠	٣٠٠٧٦٠٠٠	١١٢٢
المصريون بالكويت	١٩٧٠	٣٠٧٢	٦٨٠٥	٣٠٤٢١	٨٠٧
المصريون	١٩٧٠	٤٧٦١١٦٨	٤٤٩٤٣٩٩	٣٣٠٥٣٣٢٩	١٠٥٩
المصريون بالسعودية	١٩٧٤	٥١٧٢	١٠٣٠٣	٤٤٤٢٢	٥٠٢
المصريون	١٩٧٦	٥٠٤٢١٧٠	٥٠٤٦٨٧٧	٣٦٦٢٦٢٠٤	١٠٠٠
المصريون بسورية	١٩٦٠	٨٤٩	١١٠٤	٦٢٧٩	٨١٠
المصريون	١٩٦٠	٤١٢١٤٢١	٣٦٣١٤٣٧	٢٥٨٤٠١٧٢	١١٣٥
اليمنيون الجنوبيون بالكويت	١٩٧٥	٤٤٤	٢٩٧	٨٦٠٤	١٤٩٥
اليمنيون الجنوبيون بالسعودية	١٩٧٤	١١٨١٩	٧٣٤٧	٧٣٩٢٧	١٦٠٩
اليمنيون الجنوبيون	١٩٧٣	٢٩٠٢٤٥	٢٠٩٨٨٢	١٥٩٠٢٧٥	١٣٨٣
اليمنيون الشماليون بالكويت	١٩٧٠	١٩٢		٢٣٦٣	١٧٥٠
اليمنيون الشماليون بالسعودية	١٩٧٤	٣٥٨٩٩	٢٦١١٨	٣٩٦٥٣٦	١٣٧٤
اليمنيون الشماليون	١٩٧٥	٨٦٤ ٢٤٤	٦٧٣٦١٤	٥٠٣٦٩٨٢	١٢٨٣

(أ) عدد الاطفال من صفر ـ ٤ سنوات لكل الف انثى في سن ٢٠ ـ ٣٩ .

المصدر : احتسبت من :

Robert H. Weller, «International Migration and Fertility: With Special Reference to Arab Committees,» paper presented to: ECWA, Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981, table 18, pp. 18 and 19.

كما انه قد يكون مجرد تطور او استطراد لما يحدث عادة حتى مع وجود الآباء في اسرهم حيث تتولى المرأة بالفعل عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي في المجتمع المعاصر(٤٠) ، تشير احدى الاوراق المقدمة للمؤتمر التداولي للمغتربين في الخرطوم (١٠ ـ ١٥ آب / اغسطس ١٩٨١) الى ان بحوثاً قد تمت في الاقليم الشمالي بالسودان في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، تبين ان هناك تأثيراً سلبياً واضحاً على العائلة السودانية من غياب عائلها . ففي الدراسة التي تمت عام ١٩٧٣ ، إشارة الى ارتفاع نسبة الطلاق في الاقليم الشمالي بسبب اتساع حجم الهجرة منه ، وقد ظهر انه من بين ٥٠٠ حالة طلاق وصلت المحاكم الشرعية ان ٤٠ بالمائة قد تم الطلاق فيها « خوف الفتنة » وهو سبب يشير الى ان الطلاق قد حدث بعد ان استمرت الزوجة في انتظار زوجها الغائب عدة سنوات وخشيت او خشي اهلها عليها فطلبت الطلاق « خوف الفتنة » .

كما يبين بحث اجتماعي جرى بالمديرية الشمالية عام ١٩٧٤ وتمت خلاله مقابلات شخصية مع عدد من مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة بنيناً وبنات ، ان هناك فرقاً كبيراً في التحصيل المعرفي والسلوك العام للتلاميذ والتلميذات في المرحلتين المذكورتين بين الذين يعيشون في اسر يهيمن عليها الاب وبين اولئك الذين يعيشون في اسر فقدت هيمنة الاب عليها : « فبينما نجد في النوع الاول تضافر جهود المعلمين مع جهود رب الاسرة في صياغة النشء اجتماعياً وثقافياً وعلمياً ونفسياً ، نجد في النوع الثاني ما تعانيه الناشئة من اضطراب في السلوك وضعف ظاهر في التحصيل واتجاه مضاد للعادات والقيم الاجتماعية »(٤١) . وفي ضوء الدراسات والتقارير السابقة يستخلص مؤتمر المغتربين ان غياب المغتربين عن اسرهم يترتب عليه نوع من التفكك الاسري .

ويؤكد على الموقف السابق نفسه الباحثون الاجتماعيون اليمنيون حيث يركزون على ان العديد من الاطفال في المناطق الريفية التي غاب عنها عائل الاسرة ، لم يعد من الممكن اخضاعهم لسلطة الام وان العديد من الاطفال الذين يضطرون للعمل كبديل عن الرجال في سن مبكرة يميلون ايضاً الى تقليد الرجال في تناول القات والسجائر وغيرها من العادات ، وذلك حتى قبل سن البلوغ(٤٢) .

وعلى الرغم من القول أن هجرة الرجال قد تعطي النساء فرصة لاثبات ذواتهن ، فإن بحثاً بالعينة اجري في لبنان على عائلات العمال اللبنانيين الذين انتقلوا للعمل في البلدان

---

(٤٠) ابراهيم ، المصدر نفسه ، ص ١٤٥ ، ومنظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٤١) الاتحاد الاشتراكي السوداني ، امانة العلاقات الخارجية ، المؤتمر التداولي للمغتربين ، ١٠ ـ ١٥ آب / اغسطس ١٩٨١ ، **الاقليم الشمالي ومجالات الاستثمار للمغتربين** ، ص ٥ .

(٤٢) ذكر ذلك بعض اساتذة الاجتماع اليمنيين في مناقشاتهم مع الباحثين اثناء زيارة لليمن في نيسان / ابريل ١٩٨٢ .

النفطية العربية تبين ان الزوجات لا يشاركن هذا الرأي . وتشير نتائج البحث الى ان ٤ بالمائة فقط من الزوجات هن اللاتي اقترحن على ازواجهن الهجرة ، وان الفكرة كانت فكرة الزوج في ٦٣ بالمائة من الحالات ، وان الهجرة قد تمت رغم معارضة الزوجة في ٣٤ بالمائة من الحالات؛ وان ٧٥ بالمائة من الزوجات يفضلن عملاً لازواجهن في لبنان حتى ولو قل الدخل بقيمة الربع عما يتقاضاه في بلدان الاستقبال ، وان كل الزوجات يفضلن الالتحاق بازواجهن وان ١٥ بالمائة من الزوجات اعترفن بأن روابطهن بأزواجهن قد ضعفت ، واشتكت المبحوثات من افرادهن بتربية الاطفال واضطرارهن لاتخاذ قرارات صعبة بالنسبة للاسرة ومحدودية الحياة الاجتماعية في غياب الزوج(٤٣) .

وبالاضافة الى تأثير غياب الزوج قد تعاني الاسرة ولو في حالات اقل من غياب الام او الزوجة . فقد تتعاقد الزوجة للعمل كمدرسة او طبيبة او سكرتيرة او ممرضة او كمربية او خادمة بالمنازل . وقد تضطر الزوجة في بعض الحالات الى ترك الاسرة بما فيها الزوج والاولاد ، او قد يصاحبها الزوج الذي لا يستطيع الحصول على عمل في البلد المضيف ويبقى دون عمل ، بينما تكون الزوجة التي قد تتمتع بمهارة يشتد الطلب عليها هي المعيلة للاسرة . ان ذلك قد يؤدي الى اوضاع نفسية مؤلمة للرجل الذي لم يتعود على البقاء بالمنزل دون عمل ، كنتيجة للشعور بالملل او الاحساس بالروتين(٤٤) ، كما ان ترك الزوجة او الام لاولادها والعمل في الخارج لا يقل اثراً على الاسرة العربية عن ترك الاب للاسرة . بل ان ترك الام قد يكون له آثار سلبية اشد .

٣ ـ تأثير انتقال العمالة على الانتاجية واخلاقيات العمل

يسود رأي بين عدد من الباحثين الاجتماعيين بأن الانتقال الواسع للعمالة العربية من البلاد الاقل دخلاً الى تلك الاكثر غنىً يؤدي الى تدهور كفاءة قوة العمل في البلاد المصدرة ، لأن حدة الفروق الاجرية بين من ينتقلون للعمل في الخارج ومن يستمرون في العمل في البلد الام يؤدي الى سيادة اتجاه لدى العاملين ، بأن املهم الاساسي لا يكمن في زيادة انتاجيتهم وخدمة مؤسساتهم وتحقيق الترقي والتقدم داخل المؤسسة ، بل ان التقدم يتم في هذه الحالة بترك المؤسسة والانتقال منها الى خارج البلاد وان هذا الاتجاه قد يخلق في عديد من الحالات

---

(٤٣) Henry T. Azzam and Diana Sharib, «The Women Left Behind: A Study of the Wives of Lebanese Migrant Workers in Oil Rich Countries of the Region,» ILO, Beirut, September 1980, cited in:

منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية ، ص ٣٨ .

(٤٤) ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ص ٤٦ .

سلوكاً يتصف بعدم المبالاة ، واتخاذ موقف الاهمال المتعمد بهدف الحصول على استغناء المؤسسة عن العاملين فيها بما يتيح لهم فرصة اكبر للهجرة الى الخارج(٤٥) .

الى جانب هذا الانخفاض المحتمل في انتاجية العمالة في البلد المصدر ، يعتقد ايضاً بأن العمالة التي تنتقل للعمل في البلاد العربية يحتمل ان تفقد جزءاً من مهاراتها وقدراتها الانتاجية ، خاصة عندما يقبل الوافدون اعمالاً ادنى بكثير من مستوى المهارات التي كانوا قد اكتسبوها في الوطن الام . ويؤدي ذلك الى فقد هؤلاء العمال لمهاراتهم المكتسبة او على الاقل توقفهم عن التعلم واكتساب مهارات جديدة او تحسين مستوى ادائهم(٤٦) . حتى في الحالات التي يتفق فيها وصف العمل الموكل للفرد بصفة رسمية مع مستوى مهارات ومؤهلات الوافد ، فإن الوافد لا يطالب الا بالقليل مما يؤدي الى تدهور مستوى انتاجيته . ويشير د. سعد الدين ابراهيم الى حالة اساتذة الجامعات الذين لا يطلب منهم في بلاد الاستقبال الا القيام بتدريس ما بين ٦ الى ٩ ساعات اسبوعياً مقابل عشرة اضعاف الاجر الذي كانوا يتقاضونه في بلادهم . واثر ذلك على ندرة الانتاج العلمي لهم بعد أن كانوا غزيري الانتاج في البلد الام(٤٧) .

ويعترض د. عبد الفتاح ناصف على هذه الاستنتاجات مشيراً الى الطبيعة المؤقتة للهجرة العربية ، وبالتالي فإن اثر انتقال العمال المهاجرين على العمالة يغلب ان يكون مؤقتاً ، ومؤكداً ان درجة التأثير على الانتاجية تعتمد الى حد كبير على معدل دوران عملية الهجرة بالنسبة للفئات المهنية والمهارية المختلفة . ويشير د. ناصف الى ان القول بأن العناصر الباقية في البلد المصدر يلح عليهم الرغبة في الهجرة بدرجة تؤدي بهم الى عدم الاهتمام بالتقدم والترقي في مؤسساتهم ، هو افتراض يحتاج الى ما يؤكد وجوده ويلقي الضوء على مدى انتشاره . وان كانت الطبيعة المؤقتة للهجرة في رأيه تعني منطقياً ان مستقبل العاملين واملهم يرتبط بمؤسساتهم التي ينتمون اليها(٤٨) .

ان عدداً من البيانات في اقطار عربية من بين البلدان المرسلة للعمالة يمكن أن تلقي

---

(٤٥) ابراهيم سعد الدين ، **الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلاً : حالة مصر** (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، [د.ت.]) ، ص ٩ ـ ١٠ .

(٤٦) ابراهيم ، المصدر نفسه ، ص ١٣٦ ، استنادا الى : محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٥٨ .

(٤٧) ابراهيم، المصدر نفسه ، ص ١٣٦ نقلاً عن : عالم الاجتماع المصري د. محمد الجوهري الذي كان في اعارة في السعودية ، للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ .

(٤٨) عبد الفتاح ناصف ، «هجرة المصريين للخارج،» ايدكاس ٢٠٠٠ ، حزيران / يونيو ١٩٨١ (ورقة عمل رقم ١٥) .

مزيداً من الضوء على الآثار السلبية للهجرة على الانتاجية واخلاقيات العمل في هذه البلاد . ان البحث الذي أتمه د. عمرو محيي الدين عن هجرة الهيئة العلمية في الجامعات المصرية ، يبرز كيف أدت الهجرة الواسعة لاساتذة الجامعات الى زيادة حدة ازمة التعليم الجامعي ، خاصة كنتيجة لارتفاع نسبة الطلاب الى الاساتذة في الجامعات المصرية(٤٩) . فيشير البحث الى ارتفاع نسبة الطلاب لكل عضو هيئة تدريس في جامعات مصر الرئيسية الثلاث نتيجة للهجرة ، حيث ارتفعت هذه النسبة في حالة العلوم الانسانية من ١٠٠ قبل الهجرة الى ١٢٣ بعدها في عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ومن ١١١ الى ١٤٤ في عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ ، اما بالنسبة للعلوم الطبيعية فقد ارتفعت النسبة في السنتين نفسيهما من ٢٥ الى ٢٨ ، كنتيجة للهجرة . ويبرز الجدول رقم (٣ ـ ١٢) نسبة الطلاب لكل عضو في هيئة التدريس في جامعة القاهرة قبل وبعد الهجرة وذلك خلال السنوات ١٩٦٧ / ١٩٦٨ الى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ .

جدول رقم (٣ ـ ١٢)

عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس قبل وبعد
الهجرة من جامعة القاهرة

السنة	العلوم الانسانية		العلوم الطبيعية	
	قبل الهجرة	بعد الهجرة	قبل الهجرة	بعد الهجرة
١٩٦٧ / ١٩٦٨	٧٦	٨٩	٢٤	٢٨
١٩٦٨ / ١٩٦٩	٧٦	١٠٣	٢٤	٢٨
١٩٦٩ / ١٩٧٠	٧٧	١١١	٢٣	٢٨
١٩٧٠ / ١٩٧١	٧٩	١٠٠	٢٣	٢٨
١٩٧١ / ١٩٧٢	٩٠	١١٨	٢٣	٢٦
١٩٧٢ / ١٩٧٣	١٠٧	١٤٦	٢٣	٢٥
١٩٧٣ / ١٩٧٤	١٢٢	١٧٢	٢٢	٢٦
١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٢٣	١٨٠	٢٢	٢٦

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، بواسطة سعد الدين ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص١٤٣ .

ويلاحظ التدهور المستمر في اوضاع التدريس خاصة في العلوم الانسانية وزيادة حدة الفرق الناتج عن الهجرة خاصة في السنوات ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ / ١٩٧٦ .

وفي الاردن تشير دراسة عن دوران العمل في ٥٧ قطاعاً فرعياً في مجال الانتاج والخدمات بواسطة وزارة العمل الاردنية ، ان سرعة دوران العمل في الاردن قد ازدادت من نسبة ٢٥,٣ بالمائة عام ١٩٧٢ الى ٣٩ بالمائة عام ١٩٧٦ . ويشير الدكتوران :العناني وعبد

الجابر الى تأثير الهجرة على الادارة والانتاجية ، فيذكران ان ادارة شؤون الافراد اصبحت شيئا مزعجاً بالنسبة لاصحاب العمل لكونها تتطلب تخصيص جزء كبير من وقتهم اليومي لاتخاذ قرارات تتعلق بالتوظيف والاستخدام ، خاصة ان معدل دوران العمل السنوي وصل الى حوالى ٦٢ بالمائة . كما يبين ان عدم انتظام عمال المياومة على الدوام في الوقت المطلوب يؤدي الى عدم قدرة المؤسسات على اتمام عملية الانتاج والتسليم في الوقت المحدد ، مما أعاق انجاز بعض المشروعات التنموية . كما ان سرعة دوران العمل العالية أدت الى تخفيض انتاجية العامل وكفاءته ، كما أخلت بنوعية العمل الذي يتولى اداءه(٥٠) .

اما فيما يتعلق بالسودان فقد اورد د. محمد العوض جلال الدين في دراسته عن الهجرة من السودان(٥١) عدداً من الامثلة عن مصالح حكومية سودانية اصبحت غير قادرة على اداء دورها كنتيجة لنقص كادرها الاساسي ، ومن ذلك مصلحة المساحة التي فقدت خير مساحيها من الشباب الذي تلقى تدريباً مكثفاً في الخارج او خبرة عملية في الداخل . ويشير الى ان اكثر من نصف المهندسين المساحين قد تركوا السودان للعمل في السعودية او اقطار الخليج وذلك بعد فترة قصيرة من عودتهم من بعثاتهم التدريبية ، كما ان جامعة الخرطوم فقدت ٣٠ بالمائة من اساتذتها واصبحت تعاني من نقص في هيئة التدريس وازدياد نسبة الطلاب لكل عضو هيئة تدريس زيادة كبيرة . اما مصلحة النقل الميكانيكي فقد فقدت ٣٥ بالمائة من مستخدميها من فنيين وامناء مخازن وكتبة ومحاسبين ، وكذلك وزارة الاشغال التي فقدت حوالى مائة مهندس خلال عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ كما تركها ٢٧٥ عاملاً ماهراً . هذا بالاضافة الى الهيئة العامة للسكك الحديدية ووزارة الري وغيرها من المصالح ذات الاهمية الاستراتيجية في السودان .

وفي دراسة عن المتغيبين عن العمل دون إخطار رسمي في الفترة من تموز / يوليو ١٩٧٨ حتى آذار / مارس ١٩٨١ ، تبين وزارة العمل ان نحو ٩,٩ بالمائة من العدد الكلي للعاملين ، او ٨٣٤٤ شخصاً ، قد تركوا الخدمة وهاجروا للخارج دون استئذان . وتشير الدراسة الى التأثير السالب لهذا الترك على كفاءة الادارات الحكومية وعدم الاستقرار فيها . وتبين الدراسة ان عدد من تركوا الخدمة في المؤسسات التعليمية بلغ ٢٧,٩ بالمائة من عدد العاملين في تلك المؤسسة مما ادى الى تدهور سريع فيها(٥٢) . وتشير الى النتائج المترتبة على

(٤٩) Amr Mohie El-Din, «The Emigration of Egyptian University Academic Staff,»Cairo, Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1980.

(٥٠) جواد العناني وتيسير عبد الجابر ، **تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة** (عمان : وزارة العمل ، ١٩٨١) ، ص ١١٦ـ ١١٧ .

(٥١) محمد العوض جلال الدين ، **هجرة السودانيين الى الخارج** ، دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩) ، ص ١٣ ـ ١٧ .

(٥٢) جمهورية السودان ، « مصلحة العمل ، ادارة العمل والاستخدام ، قسم احصاءات العمل ، « دراسة عن المتغيبين عن العمل دون اخطار رسمي (الحكومة المركزية ـ الحكم الشعبي المحلي ـ القطاع العام) للفترة من يوليو ١٩٧٨ ـ مارس ١٩٨١ ، » آذار / مارس ١٩٨٢ (غير منشورة) .

احتمال استمرار هذه الظاهرة موضحة ان هذا الاستمرار يؤدي الى احد امرين :

أ ـ نقص كمي متزايد في القوى العاملة بالقطاع العام لا يمكنها من الوفاء بالتزاماتها .

ب ـ ان يغطى النقص جزئياً بالداخلين حديثاً لسوق العمل ، وغالباً ما يكون ذلك مصحوباً بنقص نوعي في الكفاءات العاملة يحول بين القطاع العام والوفاء بالتزاماته كاملة ، بالاضافة الى تدني الانتاج وارتفاع تكلفته نتيجة لقلة الخبرة والحاجة المستمرة لتدريب الداخلين الجدد في مجال العمل(٥٣) .

اما بالنسبة لليمن حيث يتركز الانتقال للعمل في الخارج بين العمال غير المهرة من القطاع الزراعي ، فإن التأثير على الانتاجية وعلى اخلاقيات العمل يرتبط بشكل مباشر بما يحدث في هذا القطاع . ويبدو ان الامر فيما يتعلق بتأثير الهجرة على الانتاجية في القطاع الزراعي في اليمن هو موضع اختلاف بين العديد من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين اليمنيين او الدارسين لاقتصاد اليمن . فيشير تقرير البنك الدولي الى انه بينما كان من المعتقد ان خروج العمالة الفائضة من الزراعة اليمنية والعمانية سوف يؤدي الى تحسين نسبة رأس المال للعمل ويزيد بالتالي الانتاجية ، مما يؤدي بالتالي الى زيادة الاستثمارات والتشغيل مرة اخرى ، يبدو ان الزيادة الكبيرة في الهجرة من المناطق الريفية قد ادت الى نقص الانتاج الزراعي وان الخطر لا يهدد الانتاج الحالي فحسب بل يهدد ايضاً الزراعة في المستقبل ، لأن خروج العمالة قد ادى الى تناقص رأس المال وانهيار انظمة الزراعة في المصاطب الجبلية في اليمن وانظمة الري في عمان(٥٤) . ويؤكد على الظاهرة نفسها سوانسون في دراسته عن ثلاث قرى يمنية(٥٥) . كما يؤيدها ويؤكدها د. السقاف(٥٦) ، والسيد علي عبدالله علي المستشار الاقتصادي العام السابق للبعثة الفنية للصندوق الكويتي باليمن(٥٧) ، الذي يشير بشكل خاص الى تدهور انتاجية الحبوب والقطن . وعلى عكس هذه النظرة تبرز العديد من التحليلات الرسمية وتحليلات بعض الاقتصاديين اليمنيين ان الهجرة قد ادت الى زيادة الانتاجية في الزراعة كنتيجة لما وفرته من استثمارات في القوى ، خاصة الاستثمارات في الآبار وفي الطلمبات لرفع المياه التي يقوم بها المهاجرون اليمنيون ، اما كأفراد وإمَّا خلال التعاونيات

---

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(٥٤) Ismail Serageldine et al., *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), Final Report, pp. 155.

(٥٥) Jan C. Swanson, *Emigration and Economic Development: The Case of the Yemen Arab Republic* (Boulder, Colo: Westview Press, 1979).

(٥٦) ابو بكر السقاف ، « مشاكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية ، » **دراسات بحثية** ، العدد ٤ (تموز / يوليو ١٩٨٠) ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٥٧) في مقابلة مع السيد علي عبدالله علي الوكيل السابق لوزارة المالية في السودان والمستشار السابق لبعثة الصندوق الكويتي ركز بشدة على التأثير السلبي للهجرة على الزراعة .

التي نشأت في العديد من القرى ، وقد ساعدت على التوجه لزراعة الاعناب والفواكه والخضروات وغيرها ، بحيث اصبحت المدن اليمنية تجد حاجتها من هذه المنتجات الى جانب التصدير الى السعودية الذي يتم من سهل تهامة الآن . اما فيما يتعلق بالمصاطب الجبلية فقد ازدادت ايرادات الفلاحين فيها زيادة كبيرة نتيجة لانتشار زراعة القات الذي ارتفعت اسعاره ارتفاعاً كبيراً(٥٨) ، بما مكّن الفلاح حتى الزارع لرقعة زراعية صغيرة ان يحصل على ايراد يزيد عن ايراد العاملين في المدينة .

ومن الواضح من المناقشات والارقام المتاحة حول الانتاج الزراعي ان الانتاجية في الزراعة مقيسة بالقيمة المضافة للعامل الواحد لم تنخفض ، وان كان الانتاج الفعلي للحبوب والقطن قد تناقص . كما ان المحافظة على المصاطب التي شادها الشعب اليمني خلال قرون من العمل الشاق قد اصبحت مهددة نتيجة لهجرة العمالة اليمنية للخارج ، هذا بالاضافة الى مزيد من الاتجاه للاعتماد على العالم الخارجي للوفاء باحتياجات اليمن من المنتجات الزراعية(٥٩) .

٤ ـ تأثير الهجرة على عدالة التوزيع وعلى التكوين الطبقي

تدرس في هذا المبحث كيف يؤثر او يحتمل ان يؤثر انتقال الايدي العاملة بين البلاد العربية على توزيع الدخول بين البلاد العربية المستقبلة والمرسلة من ناحية ، وعلى توزيع الدخول داخل البلاد العربية المرسلة للعمالة من الجانب الآخر .

وبادىء ذي بدء فإن الخلاف الكبير في متوسط الدخل للفرد الواحد من السكان بين البلاد العربية ، وما ترتب على ذلك من اختلاف كبير في المستوى الحقيقي للاجور هو احد الدوافع الاساسية لانتقال الايدي العاملة من الاقطار المرسلة الى المستقبلة . ذلك لأن احد الاهداف الاساسية للمهاجر المؤقت هو تحقيق قدر من الادخار يمكنه بعد فترة طالت او قصرت من العودة الى البلد الام واستثمار جزء من مدخراته بهدف تحسين مستوى حياته ومستوى حياة اسرته . وما لم يضمن الاجر في بلد الاستقبال تحقيق مثل هذا الادخار فالارجح ان يتردد كثير من العاملين في مخاطرة الخروج من اوطانهم مع كل ما يرتبط بذلك من انواع الضيق النفسي والانفصال الاسري وغير ذلك من العوامل التي سبق الاشارة اليها . وقد مكن الريع المرتفع من النفط البلاد المستقبلة ان ترفع الاجور فيها وتضمنها قدراً من هذا الريع بغض النظر عما اذا كانت العمالة الوافدة ستكون اكثر او اقل انتاجية مما كانت في البلد المصدر.

وليست قضيتنا هنا ان نحدد مدى الفروق الدخلية بين البلاد العربية المختلفة ، ولا تقسيم هذه البلاد طبقاً لمقدار الغنى او الفقر فيها ، وانما سؤالنا الاساسي الذي نحاول ان

---

(٥٨) عارض فكرة انخفاض الانتاجية في الزراعة كل من وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الاقتصاد ووكيل وزارة التخطيط ومدير معهد الادارة اليمني في مقابلات معهم .

(٥٩) نتيجة لنقص الانتاج من الحبوب من جانب وتحول اذواق المستهلكين اليمنيين من جانب آخر .

نجيب عنه هو ما اذا كان انتقال العمالة بين البلاد العربية من الاقطار الاشد فقراً الى الاقطار الاغنى له اي تأثير على الفروق في الدخول بين هذه الاقطار. وكيف يحدث مثل هذا التأثير ان وجد .

وتجدر الاشارة هنا الى ان الفروق الدخلية بين مجموعات الاقطار العربية تتأثر بعوامل متعددة وكثيرة وليس اهمها بأي حال انتقال العمالة وهجرتها . ان ارتفاع الاسعار الحقيقية للنفط مثلاً ، او زيادة انتاجه ، او الحد من هذا الانتاج ، قد يكون له آثار اهم بكثير حتى من الآثار التي يمكن ان تكون لمعدلات النمو المحققة في القطاعات غير النفطية التي تتطلب لاحداثها جلب ايدٍ عاملة خارجية على درجة من المهارة والكفاية لا تتوفر بين العمال المحليين ، او لا تتوفر بالقدر الكافي بينهم . ان عزل آثار مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي - عدا الهجرة - في مجموعات البلدان المختلفة لقياس الاثر الصافي لانتقال وهجرة القوى العاملة على الفروق الدخلية بين الاقطار المستقبلة والاقطار المرسلة للعمالة هو عملية شاقة للغاية إن لم تكن مستحيلة ، خاصة في ضوء البيانات المتوفرة . ولذلك نكتفي هنا بامرين ؛ الاول هو دراسة تأثير الهجرة على معدلات النمو الاقتصادي في البلاد المرسلة او الموفدة للعمالة ، اما الثاني فهو تأثير الهجرة على الفروق بين الاجور في البلاد المرسلة والبلاد المستقبلة .

إن تأثير الهجرة او انتقال الايدي العاملة على معدلات النمو في البلدان المرسلة . هو حصيلة كل هذه المجموعة من العوامل الايجابية والسلبية التي اشرنا اليها في الفصل السابق وفي هذا الفصل ايضاً ، كما انها محصلة ايضاً لمجموع السياسات التي تتبعها الحكومات المختلفة للحد من الآثار السلبية للهجرة او لتعظيم ايجابياتها . ويصعب الجزم مطلقاً بما اذا كانت الحصيلة الصافية للهجرة ايجابية او سلبية لهذا البلد او ذاك ، خاصة وان انواعاً مختلفة من التكلفة الاجتماعية يصعب قياسها كمياً . كما ان بعض التأثيرات السلبية قد لا تظهر بوضوح الا في الاجل الطويل . ومن ناحية اخرى فإن بعض الآثار السلبية تحدث فقط عندما تتجاوز الهجرة من بلد ما حدوداً معينة ، او عندما تصيب الهجرة انشطة ذات اهمية استراتيجية بالنسبة للبلد الموفد . ومن ثم فإن الاشكالية لا بد من ان تختلف ، فبدلاً من إثارة السؤال حول ما اذا كانت الهجرة - اي انتقال العمالة هي ذات اثر سلبي او ايجابي ، يجب التساؤل عن ما هي حدود الهجرة التي يمكن ان تعظم الفوائد بالنسبة للبلد المرسل، وما هي السياسات التي يجب ان تتبع لتحقيق الحجم الامثل ، والتركيب الامثل للقوى العاملة الموفدة من وجهة النظر المجتمعية .

ورغم ما ذكرناه سابقاً من عدم إمكان الجزم بتأثير الهجرة على النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ورغم ما يقال احياناً حول ما أدت اليه الحقبة النفطية من تأثير سلبي على المسار العربي في مجموعه ، فإننا أميل الى الاعتقاد بأن انتقال القوى العاملة العربية عبر الحدود هو الذي مكّن البلاد المرسلة للعمالة من المشاركة بدرجة او اخرى في الريع النفطي الذي استطاعت الاقطار العربية النفطية ان تجنيه بعد ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٣ وما تلاه .

ورغم كل نواحي سوء التخصيص للموارد والهدر الذي حدث كنتيجة للسياسات الخاطئة للحكومات العربية ، فإن أغلب البلدان المصدرة للعمالة في الوطن العربي قد استطاعت ان تحقق معدلات للنمو كان يصعب عليها تحقيقها في غياب ظاهرة انتقال الايدي العاملة غياباً كلياً .

حقاً ان هذه المعدلات للنمو تخفي العديد من امراض الاقتصاد في هذه البلاد ، كما انها تحققت في اطار من التبعية المتزايدة للاقتصاد العالمي عن طريق مباشر وغير مباشر من خلال العلاقات الجديدة بين الاقطار المصدرة للنفط والاقطار المصدرة للعمالة . ولكن امراض الاقتصاد والتبعية المتزايدة لا تعود للهجرة في حد ذاتها بل الى توجهات السلطات المسؤولة واهدافها ، والسياسات التي تتبعها لتحقيق غاياتها .

وإذا كان تأثير الهجرة على معدلات النمو قد يثير بعض الجدل ، فإن تأثير الهجرة على الفروق الاجرية بين الاقطار الموفدة للعمالة والاقطار المستقبلة هو اكثر وضوحاً ، وإن لم يتم قياسه موضوعياً قياساً دقيقاً . ان تدفق الهجرة عبر الحدود يؤدي الى ارتفاع الاجور في البلاد المرسلة للعمالة خاصة بالنسبة للمهن والانشطة التي يشتد الطلب على العاملين فيها . وتشير البيانات الخاصة بالاجور في مصر ان متوسط الاجر اليومي للحرف المثلة في قطاع التشييد في مصر ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً بين اعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ ، وان ارتفاع الاجور في قطاع التشييد كان اشد من الارتفاع في كل القطاعات الاخرى .

جدول رقم (٣ ـ ١٣)

متوسط الاجر اليومي للحرف المختلفة في قطاع التشييد
في مصر (بالجنيه المصري يومياً)

الحرفة	متوسط معدل الاجر اليومي					النسبة المئوية للتغيير (١٩٧٠-١٩٧٧)
	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧ (١)	١٩٧٧ (٢)	
قاطع احجار	٠,٦	٠,٩	١,٥	٢,٠	١,٧٦	١٩٣
بناء	١,٥	٢,٥	٣,٥	٤,٥	٥,٧	٢٨٠
مساعد بناء	٠,٦	١,٥	٢,٠	٣,٠	٣,٥	٤٨٣
مبيض	٠,٧٥	٠,٩	٢,٠	٣,٠	٣,٥	٣٦٦
مساعد مبيض	٠,٥	٠,٦	١,٠	٢,٠	١,٧٦	٢٥٠
نقاش (للبناء)	٠,٨	١,٠	٢,٠	٢,٥	٣,٢٣	١٠٠
نقاش مساعد	٠,٥	٠,٧	١,٢٥	١,٥	١,٥٨	
نجار مسلح	٠,٩	١,٢٥	٢,٠	٣,٠	٣,٤٩	
نجار مسلح مساعد	٠,٦	٠,٨	١,٥	٢,٠	٢,٥	
عامل تعدين اسمنت مسلح	٠,٦	٠,٩	٢,٠	٣,+	٣,٥٥	

يتبع

تابع

الحرفة	متوسط معدل الاجر اليومي					النسبة المئوية للتغيير (١٩٧٠ - ١٩٧٧)
	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧		
				(١)	(٢)	
عامل تعدين اسمنت مسلح مساعد	٠,٥	٠,٧	١,٥	٢,٥	٢,٠٦	٣١٢
عامل اسمنت مسلح	٠,٤٥	٠,٦	١,٥	٢,٥	١,٣٥	٢٠٠
حداد	٠,٧	١,٠	٢,٠	٣,٥	٣,٠	٣٢٨
ميكانيكي تركيب	٠,٨	١,٠	٢,٥	٤,٠	—	٤٠٠
نجار باب وشباك (تركيب)	٠,٨	١,٢٥	٢,٠	٣,٥	٣,٤٩	٣٣٨
نجار باب وشباك مساعد (تركيب)	٠,٥	٠,٨	١,٢٥	٢,٠	٢,٥	٤٠٠
اخصائي اسمنت مسلح	٠,٦	٠,٩	٢,٠	٣,٠	١,٤٥	١٤٢
اخصائي اسمنت مسلح مساعد	٠,٥	٠,٨	١,٧٥	٢,٧٥	٠,٨٥	٧٠
مبلط	٠,٩	١,٥	٣,٠	٥,٧٠	٥,٧	٥٣٣
مساعد مبلط	٠,٦٠	١,٢٥	٢,٠	٣,٦٠	٣,٥	٤٨٣
صانع بلاط	٠,٧٥	١,٢٥	٢,٥	٤,٠	—	٤٣٣
حجار	٠,٨	١,٢٥	٢,٥	٣,٥	١,٥٨	٩٨
عامل بلاط لميع	١,٥	٣,٠				
رخــام	١,٠	١,٧	٢,٥	٤,٠	٣,٥	٢٥٠
قاطع خشب	١,٧٥	١,٢٥	٣,٠	٣,٥	١,٥٨	٢٥٠
سباك صحي	٠,٨	١,٥	٤,٠	٥,٠	٣,٥	٣٣٨
مساعد سباك صحي	٠,٥	٠,٩	٢,٠	٢,٥	١,٥	٢٠٠
كهربائي تركيبات	٠,٧٥	١,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٢٣	٣٣١
مساعد كهربائي تركيبات	٠,٥	٠,٧٥	١,٥	٢,٠	١,٤٥	١٩٠
عامل معماري	٠,٥	٠,٦	١,٢٥	٢,٠	١,٠٦	١٦٥
ملاحظ انشاء	٠,٥	٠,٨	١,٢٥	٢,٠	٣,٢٣	٥٤٦
مركب زجاج	١,٠	١,٨	٣,٥	٥,٠	—	٤٠٠
فاعـل	٠,٦	٠,٩	١,٢٥	٢,٥	١,٣٥	٣١٦
قاطع رخــام	١,٠	٢,٢٥	٣,٥	٤,٥	٣,٥٥	٣٥٠
عامل مونة اسمنت	٠,٨	١,٠	١,٢٥	١,٨	١,٧٦	١٢٥

المصدر : احتسبت استناداً الى : ملفات انور الحماقي ، مهندسون ومقاولون ، والقطاع الخاص فيما عدا بيانات رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ التي احتسبت من شركة المقاولون العرب كما ورد في :
Nazli Choucri, N. Eckaus and Amr Mohie El-Din, «Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development,» Cairo, Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1978.

وتبرز دراسة للجنة الاقتصادية لغرب آسيا عن مستويات وهيكل الاجور في عدد من البلدان المختارة في المنطقة ، ان الفروق الاجرية على مستوى الاقليم تميل الى الانخفاض كنتيجة للزيادة الحادة والمتعددة في الاجور في الاقطار المصدرة للعمالة في منطقة غرب آسيا ، ونتيجة لاستيراد قوى العمل الآسيوية الرخيصة في اقطار الاستقبال ، ويظهر هذا الاتجاه بشكل خاص في صناعة التشييد والبناء ، حيث اصبحت الاجور الحقيقية لعمال البناء في الاردن ولبنان وسوريا قريبة من الاجور السائدة في الكويت والسعودية(٦٠) .

ويؤثر انتقال العمالة بين البلاد العربية على توزيع الدخول في البلاد المرسلة خلال عدة طرق ، فهناك اولاً تأثير ما يتحقق من زيادة في دخول العاملين بالخارج ودخول اسرهم والتي تتضاعف في العادة عدة مرات . وهناك ثانياً تأثير الهجرة على هيكل الاجور الداخلي والذي أشرنا اليه فيما قبل . فتدفق انواع معينة من العمالة الى الخارج والقدرة المحدودة على احلال عناصر اخرى محلها ، تؤدي الى زيادة الاجور في المهن والانشطة التي يشتد الطلب على العاملين فيها . وقد ارتفعت اجور عمال التشييد والبناء في مصر عدة مرات نتيجة للهجرة كما بيّنا سابقاً . ولا يتوقف تأثير الهجرة على زيادة اجور المهن التي يشتد الطلب عليها فحسب ، بل انها تؤدي ايضاً الى زيادة الاجور في القطاعات الاخرى التي قد يزداد الطلب على العاملين فيها لملء الفراغات التي نشأت بالهجرة الواسعة في فئات معينة اكثر مهارة او في قطاعات اقتصادية اخرى . ان زيادة الطلب على العاملين في قطاع التشييد والبناء وارتفاع الاجور في هذا القطاع يؤدي الى انتقال اعداد متزايدة من العمال الزراعيين لقطاع التشييد ، مما يؤدي ايضاً الى زيادة في اجور العمال الزراعيين وزيادة في دخولهم . ويبدو ذلك واضحاً في حالة مصر مثلاً ، فإنه بالرغم من مساهمة مصر بنصيب جوهري في تلبية احتياجات الاقطار العربية من العاملين في البناء والتشييد ، فقد ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع بين تعدادي ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ من ١٥٨ الف عامل الى ٤٢٥ الف عامل ، جاء اغلبهم من القطاع الزراعي . وتتكرر الظاهرة نفسها في الاردن حيث يزداد السحب على العمالة في القطاع الزراعي نتيجة لهجرة العاملين من القطاع الحضري في الاردن . ان مراجعة البيانات الخاصة بالاجور في مصر توضح ان اكبر معدلات لزيادة الاجور قد تحققت في قطاعي التشييد والبناء والزراعة كما يتبين من الجدول رقم (٣ - ١٤) .

ويؤدي الارتفاع النسبي لانواع معينة من الاجور الى تغير في الهيكل الاجري وهيكل الدخول على حساب اصحاب الدخول الثابتة او شبه الثابتة خاصة في القطاع الحكومي او العام .

والى جانب تأثير الهجرة على اجور العاملين بالخارج ومعدلات وهيكل الاجور الداخلية

---

(٦٠) UN, ECWA, Development Planning Division, *Levels and Structures of Wage in Selected ECWA Countries and Their Effect on Employment and Labor Mobility at the National and Regional Levels* (Beirut: ECWA, 1980), p. 122.

جدول رقم (٣ - ١٤)

متوسط الاجور للعامل الواحد في مصر للسنوات
١٩٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٧٨ (بالجنيهات المصرية)

القطاع / السنة	التشييد	الزراعة	الخدمات	التعدين والصناعة
١٩٦٠	١٦١,٦	٣٠,٢	١٦٤,٥	١٤٧,٦
١٩٦١	١٦٤,٤	٢٧,٥	١٦٢,٥	١٤٧,٧
١٩٦٢	١٥٩,٣	٣٢,٥	١٦١,٧	١٥٣,٣
١٩٦٣	١٥٠,١	٣٤,٨	١٨٥,٥	١٧٢,٢
١٩٦٤	١٥٦,٢	٣٧,٩	١٩٠,٢	١٧٤,٨
١٩٦٥	١٥٥,٦	٤٤,٦	٢٠٨,٤	١٨١,٣
١٩٦٦	١٧٠,٤	٥٠,٨	٢٠٩,٣	١٨٣,٤
١٩٦٧	١٨٠,٤	٥٣,٣	٢١٣,٥	١٨٣,٣
١٩٦٨	١٨٢,٨	٥١,٧	٢٠٨,٧	١٨١,٩
١٩٦٩	١٨٢,٨	٥٣,١	٢٢٣,٤	١٨٤,٣
١٩٧٠	١٨٤,٦	٥٣,٩	٢٣٨,٦	١٨٧,٦
٩٧١	١٨٤,٢	٥٥,٠	٢٤١,٠	١٩٠,٠
١٩٧٢	١٩٠,٤	٥٥,٤	٢٥١,٠	٢٥٥,٢
١٩٧٣	٢٢٣,٣	٦٠,٥	٢٦٦,٠	٢٨٧,١
١٩٧٤	٢٣٣,٢	٧٠,٨	٢٩٥,٠	٢٩٧,٠
١٩٧٥	٣٧٦,٢	١٠٦,٥	٣١٤,٨	٢٩٢,٤
١٩٧٦	٣٧٨,٧	١٠٧,٠	٣٢٧,١	٣٠٥,٩
١٩٧٧(أ)	٣٢٨,٣	١٠٧,٦	٣٤٠,٠	٣٢٠,٠
١٩٧٨(أ)	٢٥٤,٧	١٠٨,٠	٣٥٣,٤	٣٣٤,٧
الزيادة (٪)	١١٩	٢٥٨	١١٥	١٢٧
متوسط الزيادة السنوية (٪)	٤,٤	٧,١	٤,٢	٤,٥
الزيادة في ١٩٧٤ - ١٩٧٨ (٪)	٥٢,١	٥٢,٥	١٩,٨	١٢,٧

المصدر : احتسبت من : ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، الجدول رقم (٣- ٤)، ص ١٢٤ .

في البلاد المرسلة . فإن توزيع الدخول يتأثر ايضاً بالاستثمارات التي يتمكن العاملون في الخارج او العائدون من القيام بها نتيجة للتراكم الادخاري الذي يحققونه . وقد قدرت معدلات الادخار بين العاملين في الخارج بأنها نحو ٣٠ ـ ٥٠ بالمائة من جملة دخولهم ، وعادة ما تمنح لهؤلاء فرص عديدة واعفاءات متعددة لتشجيعهم على تحويل مدخراتهم الى البلد الام . ففي السودان مثلاً منح المغتربون حق شراء اراضٍ بأسعار اقل من اسعار السوق في منطقة الخرطوم[٦١] ، وفي مصر والسودان ايضاً تعفى كل الودائع بالعملات الاجنبية من اية ضرائب ، بما يتيح للذين انتقلوا الى الخارج فرصاً اكبر لزيادة ثروتهم بما يغير من الهيكل القائم لتوزيع الدخول .

كل ما سبق يشير الى حدوث تغيير نسبي في دخول بعض الفئات الاجتماعية في الاقطار المرسلة للعمالة. ولكن هل يعني ذلك بالضرورة ان توزيع الدخل قد اصبح اقرب للمساواة مما كان قبل الهجرة ، او انه يصبح اكثر او اقل مساواة بدونها ؟ يصعب الجزم بالتأثير التوزيعي للهجرة خاصة وان لانتقال الايدي العاملة والسياسات التي صاحبتها عديداً من الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر بشكل او آخر في الفروق الدخلية في بلدان الارسال . ان احد اهم الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها العمالة في الخارج على توزيع الدخل في قطر معين هو مدى تأثير تحويلات العاملين في الخارج على توزيع الدخل . ان العاملين بالخارج يضمون فئات كثيرة بدءاً من المهنيين والفنيين ذوي الكفاءات العالية الى العمال غير المهرة من خدم المنازل وغيرهم . وتعمل كل الفئات تقريباً على تحقيق قدر مهم من الادخار تقوم بتحويله او تحويل جزء منه الى الوطن الام . ان مقدار الالتواء في توزيع التحويلات لصالح الفئات المهنية والفنية العالية يؤدي الى تدعيم الفروق الاجتماعية القائمة او التي كانت قائمة بالفعل في المجتمع . وعلى العكس من ذلك كلما كان توزيع التحويلات اقل التواء فإن ذلك يعني ان التأثير السلبي على توزيع الدخول في المجتمع سيكون اقل[٦٢] .

وتشير دراسة حديثة لاقتصاديين اردنيين عن تحويلات العاملين الى دراسة د. عبد الفضيل المشار اليها سابقاً ويستنتجان ايضاً ان هجرة العمالة الاردنية قد خلقت فروقات اجرية ودخلية ساهمت جنباً الى جنب مع تحويلات اولئك العمال في تغذية الضغوط التضخمية المحلية والتي بدورها كانت عاملاً حافزاً في تسرب المزيد من الكفاءات نتيجة ازدياد درجة الاختلال بين الدخول والاسعار في الاقتصاد الاردني[٦٣] .

الا انه يمكن القول في الوقت نفسه ان النتائج المشار اليها سابقاً ليست نتيجة لهجرة

---

(٦١) جلال الدين ، هجرة السودانيين الى الخارج ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

(٦٢) انظر الآثار التوزيعية لهجرة العمالة في الفصل الثاني من هذا الكتاب (ثانياً ـ ٣) .

(٦٣) حربي النبوي وسليم ابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج (عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٢) .

القوى العاملة وحدها بل نتيجة ايضاً وبدرجة اكبر لمجموعة السياسات الاقتصادية المصاحبة التي اتبعت في بلاد الارسال . ان اعادة توزيع الدخول ، سواء نحو مزيد من المساواة او اللامساواة ، تؤثر على الوضع النسبي لمختلف الطبقات في المجتمع . الا ان تطور التكوين الطبقي في مجتمع ما يرتبط بدرجة اكبر بتطور قوى الانتاج في المجتمع وخاصة تطور قوى الانتاج الزراعي والصناعي . وتتأثر هذه ولا شك بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلاد المتخلفة . ويشير د. سعد الدين ابراهيم في كتابه عن **النظام الاجتماعي العربي الجديد** الى التكوينات الطبقية في المجتمع العربي مفرقاً بين ما سماه دول الحزام الشمالي للوطن العربي ودول الحزام الجنوبي ، مشيراً الى انه في اطار فترة تاريخية طويلة نسبياً نشأت في دول الحزام الشمالي تدريجياً طبقة متوسطة وطبقة عمالية تعيش في المدن . وبرزت طبقة برجوازية جديدة من اصلاب كبار ومتوسطي التجار واعيان الريف من بين من حصلوا على تعليم مدني وانخرطوا في مهن فنية وعلمية مختلفة او تولوا المناصب الحكومية الرئيسية او غامروا بالدخول في مضمار الصناعة الحديثة . وقد شاهدت هذه البلدان صراعاً بين الطبقة الوسطى القديمة وبين « البرجوازية الجديدة » التي اتجهت اتجاهاً قومياً واصلاحياً ، ادى الى النمو المطرد لدور الطبقة الوسطى الجديدة ، والتشكيل والنمو المطرد لطبقة عاملة صناعية استمدت اصولها البشرية : أ ـ من ارباب الحرف والصنائع الذين لم يعودوا قادرين على منافسة الصناعات الاجنبية التي فتحت امامها الاسواق في ظل الاحتلال ، او منتجات الصناعة الحديثة التي نمت في خلال ما بعد الاستقلال ؛ ب ـ وكذلك من الريفيين المعدمين الذين نزحوا للمدن العربية نتيجة لزيادة السكان من جانب ، وتفتت الاقطاع من الجانب الآخر .

وقد أدت البرامج الطموحة للتنمية الصناعية التي تبنتها القيادات الحاكمة الى نمو الطبقة العاملة خلال الستينات والسبعينات لتصل الى نحو ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل ذلك . واصبح العاملون في الانتاج الصناعي يكونون نحو ١٠ ـ ٢٠ بالمائة من مجموع العاملين في معظم اقطار الحزام الشمالي . ويذكر د. سعد الدين ابراهيم في اشارة واضحة لتأثير اختلاف السياسات الاقتصادية ان احتمالات الحراك الاجتماعي بالنسبة لابناء الطبقات العمالية والفلاحين يزداد مع ازدياد حماس النخب الحاكمة لسياسات التنمية والتصنيع ، وانه عندما تصادف التنمية نكسات لسبب او لأخر تحدث عملية « هي اشبه بتصلب الشرايين داخل البلد المعني[٦٤] ، بما يؤدي الى تقلص امكانات الحراك الاجتماعي وتضاؤل فرص العدالة الاجتماعية» . ويميز د. سعد الدين بين هذه المجموعة من البلدان والبلدان النفطية الغنية في النصف الجنوبي من الوطن العربي ، والتي ظلت التكوينات الاجتماعية للسكان فيها اقل تبايناً واكثر انطباعاً بالسمة القبلية ، الى ان حلت المرحلة النفطية الحديثة التي ادت الى تآكل القواعد الاقتصادية الكفافية الموجودة في

(٦٤) ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ص ٢٤٠ .

تلك البلاد ، وهجر السكان للانشطة التقليدية وبدء عملية تحديث سريعة بالاعتماد على القوى العاملة الوافدة، مما ادى الى نشوء ما سماه «مجتمع الطبقة» حيث اصبح مواطنو هذه البلاد طبقة مميزة تتمتع بدخول عالية بما تحصل عليه من مرتبات وارباح وريع عقاري من الداخل والخارج وعمولات لانجاز الصفقات ، بينما يقوم الوافدون الذين لا يتمتعون بأي حقوق سياسية بدور « البروليتاريا » ويحصلون على دخل اقل كثيراً من دخل المواطنين ، بما يؤدي الى مشاعر سخط عنيف وعداء طبقي كامن ومستتر من جانب الوافدين خاصة اذا كانوا عرباً(٦٥) .

ومع قبولنا بشكل عام لاستنتاجات د. سعد الدين ابرهيم فيما يتعلق بالاوضاع الطبقية في البلاد العربية الا ان هناك ثمة ظاهرة مهمة لها تأثيرها على التكوين الطبقي في البلاد المرسلة للعمالة ، وترتبط ارتباطاً مباشراً بهجرة القوى العاملة ، لم تكن موضع الاهتمام في التحليل السابق الذي اهتم بدرجة اكبر بالتغيرات الطويلة الامد .ونشير هنا بوجه خاص الى دور هجرة القوى العاملة في توسع صفوف « البرجوازية الصغيرة » في الريف والمدينة في الاقطار العربية المصدرة للعمالة . وتأثير ذلك في تحويل عديد من المعدمين الى صغار ملاك واصحاب مشروعات صغيرة . ان المشاهدات في الريف والمدينة المصرية ، وفي الريف والمدن الاردنية ، وفي الريف والمدن اليمنية تؤكد هذه الظاهرة . ان العديد من المهاجرين من الحرفيين في المدينة ، او من العمال الزراعيين المعدمين في الارياف ، ينتقلون للعمل في الاقطار النفطية حيث يعيشون في مجمعات سكنية ويحرصون على بقاء استهلاكهم عند حدوده الدنيا ، ويقبلون العمل لأكثر من نوبة او يعملون اكثر من عمل واحد ليتمكنوا من تحقيق اكبر ادخار ممكن في اقل فترة زمنية . وعند العودة او حتى قبلها احياناً ، يستثمرون ما تراكم من مدخراتهم اما في قراهم او في المدينة ويحققون بذلك املاً مهماً من آمالهم، الا وهو الانتقال من العمل المأجور الى العمل لحسابهم الخاص في منشآتهم الخاصة .

وقد يختلف شكل الاستثمار طبقاً للخبرة وللظروف المحيطة بكل مستثمر، ولكنها تشمل في الاغلب والاعم اما بناء مسكن جديد او إعادة تجديد مسكن قائم وتوجيه ما تبقى لانشاء مشروع خاص صغير ، قد يكون لتربية الماشية او الدواجن في الارياف ، او شراء مضخات للري او جرارات زراعية او آلات حصاد ودراس لتأجيرها واستغلالها ، او شراء سيارة نصف نقل لتسهيل نقل السلع والافراد بين الريف والمدينة . اما في المدينة فتشمل في العادة فتح محلات تجارية صغيرة لبيع السلع المستوردة بدءاً من قطع الغيار المختلفة الى المواد الغذائية في « السوبر ماركت » ، الى امتلاك سيارة تاكسي ، الى غير ذلك من انواع الاستثمار .

والى جانب الاستثمارات الفردية يشترك بعض اهالي القرى في السودان واليمن في

---

(٦٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ .

القيام باستثمارات مشتركة لمد القرى بالكهرباء او بالري او غيره من الخدمات(٦٦) .

وبغض النظر عن القائمة التفصيلية للأنشطة الاستثمارية والتي لا تملك حصراً او تحليلاً كاملاً لها فإن ما هو مهم ورئيسي ، هو ان عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد تُصَاحَبُ باتساع قاعدة « البرجوازية الصغيرة » بدلاً من اضمحلالها . وان تدفق ادخارات للسوق المحلي من العمل الخارجي يمنع ليس فقط ، ما يحدث تقليدياً كنتيجة لعمليات التصنيع والنمو الاقتصادي من سحق « البرجوازية الصغيرة » وتحول الجزء الاكبر منها الى عاملين بأجر ، بل ان هذه المدخرات تؤدي الى تيار عكسي ينقل عدداً من المعدمين والاجراء من عاملين بأجر الى « رأسماليين صغار » لهم آمالهم في النمو والازدهار والانضمام بعد ذلك الى صفوف الرأسمالية المتوسطة فالكبيرة . وفي اعتقادنا ان لهذه الظواهر تأثيرها المهم من زوايا سياسية واجتماعية واقتصادية ،حيث ينتقل العديد من هذه الفئات ليصبح اكثر تقبلاً لممارسات الرأسمالية الوطنية او حتى الطفيلية بعد ان كانت البرجوازية الصغيرة التي تعاني من ضغوط الرأسمالية الكبيرة الاحتكارية تتبنى نوعاً او آخر من الاصلاح الاجتماعي او الاشتراكية . ويؤدي ذلك الى تأثير على التوجهات السياسية العامة في المجتمع على الاقل في الامد القصير .

إن التوجه لتوسيع « البرجوازية الصغيرة » لا يعني وضع حدود بالضرورة على نمو الطبقة العاملة ، فمهما كان انتشار الظاهرة المشار اليها سابقاً فإن مئات الالوف ينضمون سنوياً الى دائرة العاملين بأجر كنتيجة لدخول عناصر جديدة لسوق العمل ولو كمجرد نتيجة للزيادة الكبيرة في السكان . ان النتيجة المحتملة للاتجاه السابق الاشارة اليه هو استمرار تعايش اكثر من نظام من نظم الانتاج خلال فترة زمنية قد تطول في البلاد العربية وبغض النظر عن معدلات التنمية التي يحتمل تحقيقها .

---

(٦٦) Ali Abdalla Ali, *Foreign Labor in the Yemen Arab Republic: A Case Study of Sudanese Migrants* (Khartoum: Economic and Social Research Council, 1980), pp. 38-39.

الفصل الرابع

سياسات ترشيد انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية: الاطار العام وبعض القضايا الرئيسية

اولاً : الاطار العام

استعرضنا في الفصلين السابقين ـ الثاني والثالث ـ بعضاً من اهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة وانتقال الايدي العاملة والسكان فيما بين البلاد العربية ، وخاصة في الفترة التي تلت ارتفاع اسعار النفط في خريف عام ١٩٧٣ . وقد بين ذلك الاستعراض اختلاط الآثار الايجابية بالآثار السلبية لظاهرة الهجرة سواء بالنسبة للبلاد المستقبلة او المرسلة او للوطن العربي في مجموعه . وبالتالي صعوبة تقدير المحصلة النهائية للظاهرة على اساس من حساب التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي على كل من المستوى القطري والاقليمي .

إن هذه الصعوبات لا تمنعنا من ان نؤكد ، أنه مهما كان لظاهرة الهجرة من آثار سلبية ، ومهما كانت حدة الانتقادات التي توجه احياناً « للحقبة النفطية » وتأثيرها على الوطن العربي ، ومهما كانت حدة الاختلالات التي تؤدي اليها او تصاحب بها الهجرة وانتقال الايدي العاملة من هذا القطر او الى هذا القطر او ذاك ، او على مستوى الوطن العربي في مجموعه ، فإن اياً من السلبيات المشار اليها لن يمكن علاجها بالقضاء على الظاهرة ذاتها ، اي بايقاف تيار الهجرة . فالاسباب المؤدية للتدفق الواسع لتيار الايدي العاملة والسكان هي من القوة والاستمرار بحيث يصعب ان لم يستحل منعها . والاغلب ان يستمر هذا التدفق معنا لفترة طويلة نسبياً في المستقبل.

وإذا كان ذلك صحيحاً فإن القضية الاساسية التي تفرض نفسها ويتوجب مواجهتها هي محاولة تحديد ماهية مجموعة السياسات التي يمكن اتباعها على المستويين العربي والقطري لتعظيم الجانب الايجابي من آثار الهجرة ، وللحد بقدر الامكان من الآثار السلبية لها . وهذا هو ما سيكون موضع تركيزنا في هذا الفصل والفصل التالي .

ويتطلب تحديد هذه السياسات ان نحدد اولاً ما هي الغايات التي لا بد من ان تستهدفها مجموعة السياسات المقترحة او المختارة ، مستندين في ذلك الى التحليل السابق

للآثار الايجابية والسلبية والى ما يتبناه الباحثان من منطلق قومي يحرص على تعظيم الفوائد للمجتمع العربي في مجموعه دون الاضرار بالمصالح الذاتية لأي قطر من اقطاره .

١ ـ ان احدى الغايات الرئيسية لأي مجموعة من السياسات الخاصة بانتقال العمالة والسكان الى البلاد العربية وفيما بينها ، هو السعي لتحقيق اقصى تنمية اقتصادية اجتماعية ممكنة للوطن العربي في مجموعه ، مع الحرص بشكل خاص على الحد من الفروق الدخلية بين الاقطار العربية ، او على الاقل الحد من زيادة حدة هذه الفروق . ويعني ذلك السعي لأن يتم تخصيص الموارد البشرية العربية وتوزيعها بين الاقطار والانشطة المختلفة على اساس من مدى مساهمتها في زيادة الانتاج والانتاجية على المستوى العربي في مجموعه ، والحرص على الا تؤدي الهجرة او انتقال الايدي العاملة الى الحد من نمو القدرات الانتاجية العربية بشكل عام ، او تعطيل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في الاقطار المرسلة للعمالة بشكل خاص . ويرتبط بهذا الهدف الحرص على حسن استخدام الموارد المتاحة سواء في ذلك الموارد البشرية في كل من اقطار الاستقبال او الارسال او الموارد المالية التي تتيحها الهجرة للبلاد المرسلة للعمالة ، والحد من تبديدها في استهلاك ترفي او في انشطة غير منتجة ، وتعبئة هذه الموارد من اجل الاستثمار الانتاجي وزيادة القدرة الانتاجية في البلاد المرسلة للعمالة . كما يرتبط بهذا الهدف ايضاً تأمين استقرار نسبي في الموارد المتاحة عن طريق الهجرة والحد من التقلبات الحادة المحتملة في حصيلة التحويلات الناجمة عن تصدير الايدي العاملة .

٢ ـ ويرتبط بالهدف السابق السعي لتنمية الموارد البشرية العربية ذاتها بما يتيح الوفاء باحتياجات كل من الاقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة ، مع ما يتضمنه ذلك من السعي لتعديل التركيب المهاري والمهني للقوى العاملة العربية لتصبح القوى العاملة العربية اقدر على الاستجابة لمتطلبات التنمية على كل من المستوى القطري والقومي . ان المقارنة بين العرض من العمالة والطلب عليها في المستويات المختلفة للمهن والمهارات تبين ان الاقطار المستقبلة لن تستطيع الوفاء الا بقدر محدود من احتياجاتها للعمالة ، وخاصة من ذوي المهارات العالية في المستقبل ، وان الاقطار العربية المرسلة للعمالة ستعاني من تسرب العمالة الماهرة منها حيث سيتوفر لهذه الاقطار عند حلول عام ١٩٨٥ ، وبافتراض استمرار الهجرة الى بلدان الاستقبال ، فائض كبير من العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة بينما ستعاني من عجز صافٍ في كل المهن الاخرى وذلك طبقاً لتقديرات وتنبؤات فريق البنك الدولي . وقد قدّر الفائض في العمالة في دراسة البنك الدولي بنحو ٥,٥ مليون عامل في عام ١٩٨٥ كلهم من العمال غير المهرة او شبه المهرة . بينما قدر العجز الصافي في المهن الاخرى بنحو ١,٤ مليون عامل . ان كل الاقطار العربية ، باستثناء مصر ستعاني طبقاً لهذه التقديرات من عجز في العناصر الفنية والمهنية وستعاني حتى مصر من عجز في العمال الذين يشتغلون بالاعمال المكتبية واليدوية الماهرة . ويعكس ذلك تزايد الطلب في البلاد المرسلة ذاتها الى جانب انتقال جزء مهم من الايدي العاملة الى البلدان المستقبلة . وسيتوفر لجميع البلدان المرسلة فائض كبير من العمالة شبه الماهرة باستثناء قطري اليمن ، وفائض كبير ايضاً من العمالة غير الماهرة باستثناء الاردن . وذلك كما يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ١).

جدول رقم (٤ ـ ١)

تقديرات العجز والفائض المتوقع من مختلف المهن والتخصصات في عدة بلدان عربية ، لسنة ١٩٨٥ (بالآلاف)

المهنة / البلد	فنية مهنية ١ / ١	فنية ومهنية اخرى ٢/١	شبه مهنية وفنية ١/٢	اخرى ٢/٢	مكتبية ويدوية ماهرة ١/٣	شبه ماهرة ٢/٣	غير ماهرة ٤	اجمالي المهن: العجز	اجمالي المهن: الفائض	اجمالي المهن: صافي العجز او الفائض
الاردن	٥, -	١٥,٤ -	٩,١ -	١٦,٧ -	١٣,٨ -	٤٤,٧	٣٧,٤ -	٩٧,٤ -	٤٤,٧	٥٢,٧ -
تونس	٢٢,٠ -	٢٢,٣ -	١٤,١ -	٦٢,٦ -	٢٤,٢ -	١٩٨,٩	١٠٤,٠	١٤٥,٢ -	٣٠٢,٩	١٥٧,٧ +
السودان	٢٨,٨ -	٢٦,٠ -	٣٨,٤ -	٧٧,٣ -	٢٣,٨ -	٦٣٤,٨	٢١٤,٣	١٩٤,٣ -	٨٤٩,١	٦٥٤,٨ +
سورية	٢,١ -	١١,٨ -	١٨,١	٣٨,٠ -	٧٧,١ -	٤٣٨,٨	١٧٨,٢	١٢٩,٠ -	٦٣٥,١	٥٠٦,١ +
لبنان	٤,٤ -	٨, -	١,٦	١,٦	١٠,٢	٧٠,٥	٤١,١	١٢,٤ -	١٢٥,٠	١١٢,٦ +
مصر	٥٤, -	٢,٨	٢٩٨,٨	٥٨,١ -	٨١٨,٩ -	١٢٨٩,٢	١٩٨٣,٣	٨٧٧,٠ -	٣,٦٢٨,١	٢,٧٥١,١ +
اليمن الجنوبي	٦,٩ -	٩,٠ -	٧,٢ -	١٢,٥ -	٣٤,٦ -	٦٧,٠ -	١٧١,٩	١٣٧,٢ -	١٧١,٩	٣٤,٧ +
اليمن الشمالي	٨,٥ -	٤,٧ -	١٠,٣ -	١٥,٤ -	٤٦,٦ -	٢٢,١ -	٨٠,٠	١٠٧,٦ -	٨٠,٠	٢٧,٦ -
اجمالي البلدان										
عجز	٧٧,٧ -	٩٧,٢ -	٧٩,١ -	٢٨٠,٦ -	١٠٣,٩ -	٨٩,١ -	٣٧,٤ -			
فائض	٥٤,٠	٢,٨	٣١٨,٥	١,٦	١٠,٢	٢٦٧٦,٩	٢٧٧٢,٨			
صافي العجز او الفائض	٢٣,٤ -	٩٤,٤ -	٢٣٩,٤ +	٢٧٩,٠ -	١٠٢٨,٨ -	٢٥٨٧,٨	٢٧٣٥,٤			٤,١٣٧

المصدر : احتسبت من :

World Bank, *World Development Report 1981* (Washington, D.C.: The Bank, 1981), table (5-5), p. 177.

جدول رقم (٤ - ٢)

العجز والفائض من مختلف المهن في سوق العمل
لعدة بلدان عربية مصدرة للعمالة

المهنة / البلـد	فنية ومهنية (١/١)	فنية ومهنية اخرى (١ / ٢)	شبه مهنية وفنية (١/٢)	شبه فنية ومهنية اخرى (٢/٢)	مكتبية ويدوية ماهرة	شبه ماهرة	غير ماهرة
الاردن	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض	عجز
تونـس	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض	فائض
السودان	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض	فائض
سوريـة	عجز	عجز	فائض	عجز	عجز	فائض	فائض
لبنـان	عجز	عجز	فائض	فائض	فائض	فائض	فائض
مصـر	فائض	فائض	فائض	عجز	عجز	فائض	فائض
اليمن الجنوبي	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض
اليمن الشمالي	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض

المصدر : احتسبت من : حربي النبوي ، معدّ ، الاجراءات المتبعة ازاء هجرة العاملين ومستقبل سوق العمل في المنطقة العربية مع اشارة خاصة الى الاردن (عمان : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨١) ، ص ٢٦ .

إن تعديل التركيب المهاري للقوى العاملة العربية هو وحده الذي يسمح بالوفاء باحتياجات كل من الاقطار المستقبلة والمرسلة للعمالة العربية الماهرة على السواء ، وهو الذي يسمح بالتالي باقصى اعتماد على العمالة العربية في اطار الوطن العربي في مجموعه .

٣ - إن احدى الغايات الرئيسية كذلك هي ان يؤدي انتقال الايدي العاملة والسكان العرب بين البلاد العربية الى زيادة التواصل بين الشعوب العربية وتنمية الشعور بالتكامل العربي والوحدة القومية . ويستلزم ذلك السعي الحثيث للحد من كل التوترات والصراعات التي تنشأ عن الهجرة ، سواء في ذلك التوترات بين مواطني البلدان المستقبلة والعرب الوافدين والناتجة عن الاحساس بالتهديد المستمر للاستقرار والوجود والرزق فيما بين الوافدين ، او الاحساس بوجود تمييز شديد فيما يتمتع به المواطن وغير المواطن من العرب من حقوق ، او الشعور بالتهديد لدى مواطني البلدان المستقبلة من ان يصبحوا مجرد « اقلية » في اوطانهم ، ومن فقد سيطرتهم على ما منحهم الله من « نعم » او « ثروات » ، وكذلك الصراعات بين المهاجرين انفسهم من اجل البقاء والاستمرار .

٤ - إن احدى الغايات التي لا تقل اهمية من الناحية القومية هي المحافظة على الطابع العربي لكل اجزاء الوطن العربي الكبير،خاصة في الاقطار العربية الصغيرة في الاطراف. وبمعنى

آخر عدم السماح بتطور اوضاع تنتقل فيها بعض اقطار الخليج تدريجياً لتصبح اقطارا يستقر فيها وتسكنها عناصر قومية مختلفة تتنازع فيما بينها حول الطابع العربي للقطر ، وتتصارع من اجل تحقيق مساواة في الحقوق السياسية للقوميات المختلفة ، مع ما قد يترتب على ذلك من اخطار على هذه الاقطار وعلى الوطن العربي في مجموعه .

لقد اصبحت هذه القضية احدى اهم القضايا التي تشغل بال العديد من المسؤولين والباحثين الاجتماعيين والمهتمين بالقضايا العامة من العرب . وقد بات من الواضح ان علاجها لم يعد يمكن ان يعتمد على امكان استمرار الاساليب الحالية للسلطة والنظم الحالية للحكم التي تحرم الوافدين من جميع الحقوق السياسية وتمنعهم من تكوين اي شكل من اشكال التنظيمات النقابية والمهنية للدفاع عن حقوقهم ، والتي تستخدم سلاح التهديد بالطرد الفردي او الجماعي لاخضاع العناصر الوافدة . وانما يرتبط الحل بصفة اساسية بالسياسات المتعلقة بالتنمية ذاتها ومعدلات النمو التي يمكن او يجب السماح بها ، ونوعية الفن الانتاجي المستخدم ومدى كفاءة ادارة المشروعات والوحدات الخدمية والانتاجية ، وكذلك السياسات المتعلقة بتطوير قوة العمل المحلية وزيادة مشاركة المرأة في العمل والسياسات المتعلقة بالهجرة والسكان والتوطين ، والمنطلق الذي تنبع منه هذه السياسات ومدى استنادها الى نظرة تكاملية قومية او ارتباطها بمصالح قطرية وفئوية مؤقتة وضيقة .

ثانياً : بعض القضايا الرئيسية

في اطار الغايات والاهداف السابق الاشارة اليها ستتم مناقشة مجموعة من السياسات المقترحة،والتي يعتقد انها تساعد في الوصول الى الغايات المرجوة . الا اننا نستعرض في البداية بعضا من القضايا الرئيسية والاتجاهات التي كشفت عنها المقابلات التي اجراها الباحثان مع عدد من المسؤولين والباحثين الاجتماعيين في عدد من بلاد الاستقبال والارسال . لعل هذا الاستعراض يلقي مزيداً من الضوء على الجوانب المختلفة لهذه القضايا ، ويساعد في اختبار مدى امكانية السياسات الصحيحة .

١ ـ حجم العمالة الوافدة وعملية التنمية في بلاد الاستقبال

ارتبط تعاظم تيار الهجرة الى البلدان المستقبلة بالزيادة الكبيرة في حجم الانفاق العام الذي تبع زيادة اسعار النفط ، وبالخطط الطموحة لتحديث الاقطار النفطية باقصى سرعة رغم عدم توفر الكفاءات الوطنية لتحقيق هذه الغاية . وقد استطاعت الاقطار المستقبلة بالفعل ان تحقق قدراً مهماً من تطوير البنى التحتية فيها ، ونشر الخدمات وتطويرها ، كما تمكنت من تحقيق قدر من التنويع في النشاط الانتاجي بها ، كان يستحيل تحقيقه بالسرعة التي يتم بها دون الاعتماد على الهجرة الوافدة .

الا ان الزيادة الكبيرة في حجم الهجرة في العديد من الاقطار العربية ، خاصة تلك

المحدودة السكان ، قد ادى الى اثارة العديد من القضايا التي اصبحت موضع النقاش بين مثقفيها وعناصرها القيادية . فقد اثيرت في العديد من الاحيان شكوك حول مدى جدوى الاسراع بالتنمية والتحديث ومدى الفائدة التي تعود على العناصر المحلية من النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع ومقدار التكلفة التي تتحملها المجتمعات المستقبلة للعمالة كنتيجة لهذا الاسراع ،اذ اشير في هذا الاطار الى ان جزءاً مهما من الخدمات تتم لخدمة العمالة الوافدة ذاتها .

وطبقاً لتقديرات احد اعضاء مجلس الامة الكويتي فإن المجتمعات الوافدة في اقطار الخليج ، والمقدرة بنحو ٣,٥ مليون مهاجر ، تحتاج لخدمتها الى نحو ٢٨٤[١] الف وظيفة من العمالة الوافدة وذلك في مجالات كالتعليم والصحة والامن والخدمات وغيرها . فكأن زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة يؤدي في حد ذاته الى مزيد من ضرورة الاعتماد على هذه العناصر .

وقد اثيرت ايضاً تساؤلات عن مدى الحاجة الى حجم العمالة الوافدة بالفعل لتحقيق القدر من النمو الذي تحقق . وبمعنى آخر اثيرت تساؤلات عما اذا كان هناك قدر كبير من الهدر في استخدام القوى البشرية ، سواء المحلية او الوافدة ، في البلاد المستقبلة ، وعما اذا كان من الممكن ان يتحقق نمو اسرع بمعدلات اقل من هجرة العمالة الوافدة وقد ابدي العديد من الملاحظات في هذا المجال حول أساليب التنمية التي تتبعها الاقطار المستقبلة ونوع الفن الانتاجي المستخدم فيها واستخدام هذه البلدان لطرق انتاج تشابه تلك التي تتبعها الدول التي تعاني فائضاً في مواردها البشرية وعجزاً في مواردها المالية[٢] .

وقد لوحظ في هذا المجال ان نسبة عالية من عمال قطاع التشييد ، وهو من اكثر القطاعات استخداماً للعمالة الوافدة ، يمكن الاستغناء عنها باستخدام الميكنة الحديثة . كما اشير الى ارتفاع عدد العاملين في قطاع التجارة بشكل ملحوظ كنتيجة مباشرة لانتشار آلاف المنشآت التجارية الصغيرة التي يمكن الاستغناء عنها باستخدام وسائل التسويق الحديثة ، هذا الى جانب التكدس الوظيفي في المصالح الحكومية وكثرة استخدام الفراشين والحراس ، هذا بالاضافة الى المربيات في البيوت وما شابه ذلك .

وقدرت احدى الدراسات ان التضخم في العمالة في جهاز الخدمة المدنية في دولة الامارات يبلغ ٢٠ بالمائة على الاقل ، وان العمالة الزائدة لا تقل عن ١٢ بالمائة في القطاع الخاص وذلك حتى مع افتراض استمرار التكنولوجيا المستخدمة بالفعل[٣] . وتقدر الدراسة

---

(١) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة ١٠ ، بغداد ، ٦ ـ ١٦ آذار / مارس ١٩٨٢ ، **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية** ، ص ٢٢ .

(٢) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، « افكار اولية حول الموارد البشرية لدول الخليج ، » ص ١١ (غير منشورة) .

(٣) اشير الى الدراسة في : المصدر نفسه ، ص ١٢ دون تحديد لها ، وقد ترددت نفس الاقوال في مقابلات مع العديد من العناصر المسؤولة والباحثين الاجتماعيين في قطر والكويت والامارات العربية المتحدة .

نفسها انه في حالة استخدام التكنولوجيا المناسبة وزيادة الاعتماد على الميكنة مع ما يتصل بها من تحسينات في التشكيل الوظيفي لمجموعة المهارات المستخدمة وبدرجة امثل من الكفاءة ، فإنه بالامكان الحصول على الناتج نفسه عن طريق قوة عمل تقل بمقدار ٢٥ بالمائة عن قوة العمل الموجودة بالفعل .

وبغض النظر عن مدى الدقة في التقديرات الخاصة بمقدار التضخم في القوى العاملة الوافدة ، فإن الموضوع المثار جدير بالعناية والاهتمام . ليس فقط لتأثيره على البلدان المستقبلة ، بل لما له من آثار على الحجم الكلي للهجرة مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لكل من البلدان المرسلة والمستقبلة في الوقت نفسه . ان حجم وطبيعة الطلب على العمالة في بلاد الاستخدام هو الذي يحدد حجم تيار الهجرة والتركيب المهني والمهاري له . وزيادة الحجم الناتج عن هدر الموارد البشرية هو الذي يؤدي الى زيادة الضغوط على البلاد العربية المرسلة للعمالة من ناحية ، والى زيادة حجم الهجرة غير العربية من الناحية الاخرى .

وفي هذا الاطار يجري طرح عدد من المسائل المهمة التي تحتاج الى مزيد من القاء الضوء عليها . ان التساؤل الاول يدور حول الاسباب المؤدية لانتشار هذه الظاهرة ، رغم السياسات المتشددة للهجرة التي تطبقها البلاد المستقبلة خاصة الاقطار الخليجية . ويرتبط بذلك تحديد ما هي انجح الوسائل للحد من هدر الموارد البشرية في هذه الاقطار، ومدى ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال للحد من العمالة الوافدة .

وعلى الرغم من تعدد اسباب تضخم العمالة وصعوبة تحديد مدى مساهمة اي منها نظراً لتشابكها فإننا نشير الى ثلاثة اسباب رئيسية : الاول منها يتعلق بالفارق الضخم بين تكلفة العمالة بالنسبة للمشروع المستخدم والتكلفة الاجتماعية للعمالة الوافدة ، اما الثاني فيتعلق بطبيعة سوق العمل في البلاد المستوردة للعمالة ، اما الاخير فيتعلق بتخلف القدرات الادارية وسيادة البيروقراطية خاصة في الادارات الحكومية .

إن المشروع الفردي في اي من المجتمعات تُتخذ قراراته على اساس من التكاليف الفعلية التي يتحملها والعائد الفعلي الذي يحصل عليه . واقبال العديد من المشروعات على استخدام العمل كبديل عن رأس المال ، يعني في الواقع ان اصحاب هذه المشروعات يقدرون ان استخدام العمالة الكثيفة هو اقل تكلفة من استخدام وسائل وفنون انتاج اكثر كثافة بالنسبة لرأس المال ، واقل كثافة فيما يختص بالعمل . ويصعب علينا ان نفترض او نقبل ان المنظمين بشكل عام في الاقطار المستوردة للعمالة لا يتمتعون بالرشادة الاقتصادية وانهم يخطئون في حساب التكلفة والعائد بالنسبة للانواع المختلفة من تكنولوجيا الانتاج . والاقرب الى الصواب هو انهم في سعيهم لتحقيق اقصى الارباح انما يتخذون القرار الصحيح من وجهة نظر مشروعاتهم . ولعل احد العوامل الرئيسية المحددة لاختيارهم هي الانخفاض النسبي لاجور العمالة غير الماهرة وتوفرها ، والارتفاع النسبي في اجور العمال المتخصصين اللازمين لادارة المعدات الثقيلة وصيانتها وصعوبة توفير قطع الغيار لها في الوقت المناسب

وصعوبة توفير هذا النوع من العمالة المتخصصة ايضاً . ولـذلك يميـل المنظمـون الى استخدام كثيف للعمـالة واستخـدام الايدي العـاملة منخفضـة الاجـر كبـديـل اضمن واقـل تكلفة . حقيقـة ، ان كل زيـادة في العمالـة لها تكلفتهـا الاجتماعيـة الكبيرة لا تـدخـل في حسـابـات المشروعات الفردية ، طالما تحملت الحكومة بالكامل هذه التكلفة الاجتماعيـة وطالما لا تساهم المشروعات او الافراد بأي شكل في تمويل الانفاق العام .

وتساهم الاوضاع السائدة في اسواق العمالة في العديد من الاقطار المستقبلة للعمـالة في زيادة تضخم القوى العاملة . والواقـع انه يصعب القـول بوجـود « سوق للعمل » في اي من اقطار المنطقة . ان مفهوم السوق يتضمن حرية الدخول والخروج وحـرية الانتقـال بين عمـل وآخر طبقاً للأجـر المعروض، ومن ثم فإن احـدى صفات السـوق الرئيسيـة هي وحـدة الثمن بـالنسبة للسلع المتشـابهة . والـواقع ان الامـر يختلف عن ذلك كثيـراً في العديـد من الاقـطار المستقبلة للعمالة . ان اصحاب الاعمال يحصلون عـلى عمالتهم من الخـارج وبصورة مستقلة وبدون تعاون او تنسيق بينهم .

وبمجرد حضور العامل للعمل في مؤسسة ما ،فإن القوانين السائدة في العـديد من اقـطار الاستقبال تحرم عليه الانتقال من مؤسسة الى اخرى دون رضـاء المؤسسة الاولى . بـل وتجرم مثل هذا الانتقال وتعاقب المؤسسـة التي تقوم بتشغيـل عاملين جلبهم غيـرها من المؤسسـات دون اذن . ويعني ذلك ان كل مؤسسة داخل اي بلد تطبق مثل هذه النظم هي بمنزلة سـوق عمـل قائم بـذاته . . . لا يتـأثر مباشرة بـوحدات التـوظيف الاخـرى داخـل البلد نفسـه . وتنعكس هذه الظروف على مستويات الاجور ، حيث يمكن ان تختلف مستـويات الاجـور بين الجنسيات المختلفة حتى داخل المهنة الواحدة . فالاجور تحدد في الغالب على اساس من حـالة العرض في البلد الموفد . حيث يقارن العامل الاجر المعروض عليـه في البلد الموفـد ، بالاجـر الذي يمكن ان يحصل عليه في البلد الذي يفد منه . ويبني قراره بقبول العمل بأجر معين على مدى ما يتوقع ان يدخره من هـذا الاجر وفـرص الترقي التي يتيحهـا له هـذا الادخار في بلده الاصلي .

على ان ما هو اهم من ناحية تضخم حجم العمالـة هو ان المؤسسـات التي لا تستطيـع ان تلجأ للسوق المحلي للحصول على احتياجاتها من العمالة عندما ينشأ طلبها او عندما تحتـاج فعلاً لتشغيل العاملين ، تلجأ الى الاحتفاظ باحتياطي عمالة خاص بها ليسعفها اذا ما اشتدت الحاجة ، حتى وان بقيت هذه العمالة غير مستغلة استغلالاً كاملاً فيما عدا ذلك من اوقـات . ان الخسـارة التي يمكن أن تتعرض لهـا مؤسسات الاعمـال نتيجة النقص في الايـدي العـاملة لـديها في وقت تشتـد فيه الحـاجـة ، هي اعـلى من التكلفـة التي سيكـون عليهـا ان تـدفعهـا للاحتفاظ باحتياطي من العمالة لـديها . وتـزداد حاجـة المؤسسات لـلاحتفاظ بـاحتياطي من العمـالة خـاص بهـا كلما ازداد ت حـدة القيـود عـلى استيـراد العمـالـة من الخـارج وشـددت الاجراءات البيروقراطية التي لا بـد منها للحصـول على الاذن بـاستيراد العمـالة الضـرورية .

وهكذا يمكن القول ان القيود التي تضعها البلاد المستقبلة في سبيل الحد من الهجرة قد تؤدي هي نفسها الى تضخم في العمالة التي تحتفظ بها المؤسسات ومن ثم تؤدي الى زيادة حجم الهجرة .

والى جانب الاسباب السابقة لزيادة حجم العمالة الوافدة نشير الى امرين : الاول هو انتشار الوحدات الانتاجية الصغيرة في هذه البلاد مع ما يترتب على ذلك من انخفاض الانتاجية من ناحية وزيادة في حجم العمالة الوافدة من ناحية ثانية . وتشير بيانات خاصة بالامارات العربية المتحدة انه في حين ازدادت العمالة في القطاع الخاص في الامارات بحوالى ١٠٠ الف شخص بين اعوام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ ، فإن عدد العمال في المؤسسات التي تستخدم عشرة اشخاص فأكثر قد انخفض في الفترة نفسها، مما يبين تركز الزيادة في المؤسسات الصغيرة الاقل كفاءة خاصة في قطاع التجارة[٤] . والامر الثاني هو انخفاض الكفاية الادارية وانتشار النظم البيروقراطية خاصة في اجهزة الدولة ووضع العديد من الاشخاص (خصوصاً المواطنين الذين يعملون بالقطاع الحكومي) في مناصب لا يؤهلهم تدريبهم لاحتلالها ، مما يؤدي الى وجود نوع من البطالة المقنعة لا بين المواطنين فحسب بل بين العناصر الوافدة ايضاً . وقد سبق لنا ان اشرنا الى ان بعض الدراسات في الامارات تعتقد بامكان توفير ٢٠ بالمائة من الموظفين الحكوميين دون اي تأثير في الخدمات التي تؤديها الادارة الحكومية، بل قد يؤدي ذلك بالعكس، الى تحسين هذه الخدمات . وقد ذهب بعض الاخصائيين في اقطار الخليج الاخرى الى ذكر امكان استخدام ما لا يزيد عن ٢٥ بالمائة ـ ٣٠ بالمائة من العمالة القائمة بالفعل لاداء النشاط الحالي لتلك العمالة[٥] .

اذا كانت الاسباب السابقة مجتمعة قد ساهمت بدرجة او باخرى في تضخم العمالة في الاقطار المستقبلة ، فإن علاجها هو السبيل للحد من الترهل الذي اصبحت تتصف به هذه المجتمعات. وبينما يبدو ان هناك اتفاقاً بين جميع المهتمين بشؤون الهجرة وبين العمالة الوافدة بضرورة تطوير الادارة والنظم الادارية في الاقطار المستقبلة لتحقيق استخدام افضل للعمالة الموجودة بالفعل ، وللحد من استيراد عمالة جديدة فإن بعض التوجهات الاخرى قد لا يحظى بالاجماع نفسه .

ان الحد من الاتجاه لاستيراد المزيد من العمالة ، والاتجاه لاستخدام تكتيك انتاجي كثيف العمل ، سوف يستمر في رأي البعض ما لم تتحمل مؤسسات الاعمال التكلفة الحقيقية او على الاقل جزءاً من التكلفة الحقيقية لاستخدام العمالة الوافدة . ويقترح البعض في هذا الاطار ضرورة فرض حد ادنى من الاجور ومن شروط العمل في الاقطار المستقبلة لاجبار

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٥) د. علي خليفة الكواري من قطر في مقابلة خاصة مع احد الباحثين . ويؤيد هذا الاستنتاج السيد علي الموسى ، والسيد سليمان المطوع من الكويت والسيد سعيد الغباش وزير التخطيط في الامارات العربية المتحدة .

رجال الاعمال على تعديل اختياراتهم لصالح تكتيك انتاجي أكثر تقدماً واقل استخداماً للعمالة ، بينما يرى آخرون صعوبة مثل هذا الحل وإمكان التهرب من الحد الادنى للاجور ، طالما بقي الضغط الحالي للعمالة الرخيصة المتوفرة في البلاد المحيطة بمنطقة الخليج العربي . وقد اقترح كبديل ان تُحمّل مؤسسات الاعمال بعض انواع النفقات التي تتحملها الحكومات حالياً نتيجة لزيادة حجم العمالة الوافدة ، ومن ذلك مثلاً ان تتحمل وحدات الاعمال تكلفة التأمين الصحي على العاملين لديها وتكلفة توفير مساكن مناسبة للعاملين فيها وبعض انواع التكلفة الاخرى التي تتعلق بتعليم ابناء الوافدين وغير ذلك .

وان مثل هذا العبء الاضافي سيؤدي الى اعادة النظر في مسلك مؤسسات الاعمال واختياراتها بين وسائل واساليب الانتاج المختلفة . ومن المنتظر ان يكون قرارها اكثر اتساقاً مع ما تفرضه التكلفة الحقيقية والعوائد الحقيقية على المجتمع في مجموعه . ويشكك آخرون في جدوى اي من هذه الوسائل ، مشيرين الى طبيعة اسواق المنتجات من السلع والخدمات في هذه البلاد ، ومبينين ان الحكومات هي في الغالب المشتري الرئيسي للمنتجات المحلية ، او المستخدم الرئيسي لها ، وانه في مثل هذه الظروف فالاغلب ان يستطيع البائع نقل اي زيادة في التكلفة الى المشتري دون ان يكون لزيادة التكاليف المشار اليها سابقاً اي اثر يذكر في قرارات واختيارات الادارة . والعلاج الرئيسي بالنسبة لهؤلاء اذاً هو الوعي الاداري الذي يجب ان يكتسب بالتدريب الواسع على احدث اساليب الادارة وطرقها ، والاستخدام الواسع للتكنولوجيا المتقدمة التي يمكن أن تؤدي الى تقليص الطلب على العمالة الوافدة بدرجة كبيرة . وفي هذا الاطار اقترح ايضاً المزيد من التدريب للعناصر المحلية واستخدامها بدرجة عالية من الكفاية . هذا بالاضافة الى الاعتماد بدرجة اكبر على العناصر التي استقرت لفترة طويلة في مجتمعات الاستقبال ، ومنحهم هم وابناءهم الفرص الكافية للتقدم خلال التدريب ، حيث يتميز هؤلاء بدرجة من الاستقرار والاستمرار يمكن الاستفادة منه عن طريق تدريبهم واعطائهم الحق في الاقامة الدائمة والترقي والتقدم في المجتمعات المضيفة ، دون تعرض لأي تهديد .

ولا يوجد في رأينا تعارض بين تطوير الادارة وزيادة الوعي الاداري والاستفادة من قوى العمل المحلية والوافدة بدرجة افضل وتدريب العناصر الاكثر استقراراً من بينها ، وبين تحميل مؤسسات الاعمال بقدر من التكاليف الاجتماعية الحقيقية للعمالة كما اقترح سابقاً . ولا عبرة بالقول بأن كل زيادة في التكلفة سوف يمكن نقلها مباشرة الى المشتري النهائي خاصة اذا توفر قدر من المنافسة بين الوحدات المنتجة او البائعة ، حيث يمكن لبعض هذه الوحدات ان تخفض من تكاليفها وتزيد من ارباحها اذا ما عدلت سلوكها واختياراتها التكنولوجية وسوف يضغط ذلك على الوحدات المشابهة الاخرى على اتباع السبيل نفسه ، اما للاحتفاظ بنصيبها في الاسواق او لتتمكن هي ايضاً من زيادة ارباحها .

على انه قد يكون من المفيد ان نتوقف قليلاً عند الدعوة الى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا المتقدمة التي تؤدي الى الاستغناء عن اعداد كبيرة من العاملين بالفعل او تقليص

الطلب على العمالة الوافدة بدرجة كبيرة . وفي رأينا ان الاختيار التكنولوجي يجب الا يحكمه مدى توفر العمالة المحلية فقط ، بل يجب ان تحكمه العلاقة بين رأس المال والعمل على مستوى الوطن العربي في مجموعه . ان الاستخدام الواسع للتكنولوجيا المتقدمة ، التي يمكن ان تؤدي الى تقليص الطلب على العمالة العربية وانتشار البطالة في عدد من البلاد العربية المصدرة للعمالة ، يعني ان المجتمع العربي في مجموعه يتخذ مساراً يزيد فيه الاعتماد بدرجة كبيرة على الاستيراد من العامل الخارجي ويقل فيه تبادل الموارد بين الاقطار العربية ، مما يؤدي الى هدر الموارد العربية ليحل محلها التكنولوجيا الحديثة التي تستورد من دول العالم المتقدمة ، والتي سيتبعها ايضاً استيراد مزيد من العمالة من هذه البلاد لادارتها وصيانتها حيث لا تتوفر نوعية العمالة المطلوبة والضرورية في الوطن العربي. ولا يعني هذا بطبيعة الحال دعوة الى نبذ التكنولوجيا المتقدمة او عدم الاستفادة منها ، ولكنه يعني فقط ضرورة اختيار التكنولوجيا المناسبة من وجهة النظر القومية ، آخذين في الاعتبار مدى وفرة او ندرة عوامل الانتاج المختلفة على المستوى القومي لا على الصعيد المحلي فحسب ، في كل مرحلة من مراحل التطور .

٢ ـ التوازن السكاني وتوازن القوى العاملة

إن التدفق السريع للعمالة والسكان الى بعض بلاد الاستقبال ، خاصة بعد ١٩٧٥ ، أثار لدى بعض المسؤولين ولدى بعض القيادات الفكرية والسياسية الفزع من تحول المواطنين المحليين الى اقلية متضائلة على وجه الاستمرار . وقد بات واضحاً ان ما حدث بالفعل في بعض بلاد الخليج كالامارات وقطر يمكن ان يمتد الى اقطار خليجية اخرى وان على مدى زمني ابعد . فتبين دراسة عن استراتيجية طويلة الاجل للتنمية ، اتمتها بعثة للبنك الدولي في الكويت ، ان الكويتيين يمكن ان يصلوا الى ٣٠ بالمائة فقط من سكان الكويت في عام ٢٠٠٠ اذا استمرت الاتجاهات الحالية للتنمية والاستخدام[٦] . كما ابرزت احدى الدراسات انه بافتراض ان الوافدين يشكلون ثلثي القوى العاملة ونصف السكان في منطقة الخليج في عام ١٩٨١ ، فإنه اذا استمر النمو الاقتصادي على معدلات تتراوح بين ٨ ـ ١٢ بالمائة سنوياً كما هو الحال الآن ، فإنه بافتراض معدل نمو للانتاجية يساوي ٢ بالمائة سنوياً وبافتراض نسبة مشاركة الوافدين في قوة العمل عند حدود ٥٠ بالمائة ، وان نسبة مشاركة المواطنين هي ٢٥ بالمائة ، فإن نسبة الوافدين الى السكان ستبلغ بعد خمسة عشر عاماً ما بين ٥٧ بالمائة و ٧٦ بالمائة حسب معدلات النمو المحققة . اما العمالة الوافدة فسوف تبلغ ما بين ٧٧ ـ ٧٨ بالمائة من مجموع العمالة في منطقة الخليج[٧] . وذلك كما يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ٣) .

---

(٦) World Bank, «Core Planning Team Report on Long Term Developing Strategy,» *Kuwait,* vol. 1 (29 July 1981).

(٧) دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، «افكار اولية حول الموارد البشرية لدول الخليج ،» ص ١٦ .

جدول رقم (٤ ـ ٣)

تطور العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ونسب الوافدين
الى السكان والعمالة بعد فترات زمنية متباعدة
في منطقة الخليج العربي

معدلات النمو الاقتصادي المحتملة (نسبة مئوية)	نسب العمالة والسكان الوافدين بعد خمس سنوات		نسب العمالة والسكان الوافدين بعد ١٠ سنوات		نسب العمالة والسكان الوافدين بعد خمس عشرة سنة	
	العمالة	السكان	العمالة	السكان	العمالة	السكان
٨	٧٠	٤٣	٧٥	٥١	٧٧	٥٧
٩	٧٢	٤٥	٧٦	٥٥	٨٠	٦٣
١٠	٧٣	٤٨	٧٨	٥٩	٨٣	٦٨
١١	٧٤	٥٠	٨٠	٦٣	٨٥	٧٠
١٢	٧٥	٥٣	٨٢	٦٦	٨٧	٧٦

المصدر : احتسبت من : الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، « افكار اولية حول الموارد البشرية لدول الخليج ، » الجدول ص ١٦ (غير منشورة) .

وقد أبرزت هذه الدراسات وغيرها حقيقة ان النمو السكاني في منطقة الخليج العربي لا يتم نتيجة لعوامل ديموغرافية ، بقدر ما هو نتيجة لمعدلات النمو السائدة من ناحية ونمط النمو واساليب الانتاج المستخدمة من ناحية اخرى . ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٣) ان ارتفاع معدل النمو بمقدار ١ بالمائة سنوياً سيؤدي الى انخفاض في نسبة المواطنين الى مجموع السكان في منطقة الخليج بمقدار ٤ بالمائة بعد عشر سنوات .

وقد ادى هذا الطرح الى التفكير في ضرورة وضع استراتيجية طويلة الامد للتنمية تبدأ من تخطيط السياسات السكانية . وفي هذا الاطار يطرح بواسطة عدد من المسؤولين في المنطقة اهمية الاحتفاظ بتوازن سكاني بين السكان المحليين والوافدين من ناحية ، وبين مختلف الجنسيات من الوافدين من ناحية اخرى . ويبدو هذا الاتجاه واضحاً بصفة خاصة لدى وزارة التخطيط في الامارات العربية المتحدة التي اقترحت سياسة سكانية تستند الى العمل على المحافظة على الحجم السكاني الذي بلغته الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٠ وهو مليون ونحو اربعين الف نسمة ، وذلك خلال الفترة الاولى من الثمانينات، على ان تحاول دولة الامارات بعد الانتهاء من مرحلة انشاء البنية الاساسية الحد من العدد الكلي للسكان ليصل الى نحو ٨٠٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٠ حيث تحقق الامارات نوعاً من التوازن بين السكان المحليين والوافدين بحيث يكون كل منهم نحو ٥٠ بالمائة من السكان تقريباً[٨] .

---

(٨) مقابلة مع وزير التخطيط السيد سعيد غباش بتاريخ ٣ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، اجراها احد الباحثين في ابو ظبي .

ومن الواضح ان تطبيق مثل هذه السياسة يعني البدء بالحد من اعداد الوافدين مباشرة لأن المحافظة على العدد الكلي للسكان رغم تحقق زيادة طبيعية في السكان المحليين، تبلغ ما بين ٣ ـ ٤ بالمائة سنوياً تتطلب انقاص حجم الوافدين بنحو ٢ ـ ٣ بالمائة سنوياً . اما تخفيض العدد الكلي للسكان بأكثر من ٢٠ بالمائة خلال السنوات التالية ،فيعني الاستغناء والاخراج لاعداد متزايدة منهم للوصول الى التوازن السكاني المطلوب . كما ان هذا التوازن الجديد يتطلب لتحقيقه ـ بفرض تثبيت حجم الانتاج في القطاعات غير النفطية ـ زيادة في معدلات الانتاجية يتناسب مع معدلات التخفيض في العمالة ، اي زيادة الانتاجية بمعدلات لا تقل عن ٤ ـ ٥ بالمائة سنوياً . ويتطلب ذلك بالضرورة تغييراً في الوسائل المستخدمة للعمل والانتاج ، وزيادة كثافة رأس المال، واستخداماً اكبر للاتمتة في مجال الانتاج والخدمات ، مما سيتطلب تغييراً في تركيب العمالة الوافدة لتصبح الاغلبية فيها من العناصر ذات المهارات العاليةوذات الدراية والمعرفة بادوات ووسائل الانتاج الحديثة .

ويبدو من التوجه السابق ان هدف التوازن السكاني يلعب دوراً حاكماً في رسم السياسة السكانية واختيار استراتيجية التنمية في الاجل الطويل . والتوازن المقصود هنا هو التوازن بين مجموع قوى العمل الوافدة عربية وغير عربية ، وبين السكان والعاملين المحليين . وينطلق هذا من حرص على استمرار سيطرة العناصر المحلية التي تنظر نظرة متساوية للوافدين سواء أكانوا عرباً ام غير عرب . والتي قد ترى اخطاراً في الوافدين العرب قد لا تقل عن الاخطار الناجمة عن العمالة غير العربية . وتصحب هذه النظرة في العادة بتوجه الى إحداث توازنات اخرى داخل هيكل العمالة الوافدة ذاتها بين العمالة العربية ، من جانب ، والعمالة غير العربية ، من جانب آخر . او بين الوافدين من الاقطار العربية المرسلة ، او بين المنتمين الى جنسيات مختلفة من الوافدين .

وبالرغم مما قد يكون هناك من اغراءات للسعي لتحقيق مثل هذا التوازن بين العناصر المحلية والعناصر الوافدة سواء في السكان او في قوة العمل فإن تحقيق هذا الهدف في العديد من اقطار الخليج الصغيرة هو عملية صعبة ومعقدة إن لم تكن مستحيلة في الاجل القصير . ان اهم ما يتطلبه هذا الامر هو تحقيق مشاركة فعلية وفعالة من العناصر المحلية في العمل الانتاجي خارج قطاع النشاط الحكومي ، والارتفاع بالمستوى المهاري لهذه العناصر المحلية لتلعب دوراً رئيسياً في قيادة الانشطة المختلفة ، الى جانب مساهمتها المتزايدة في العمل الانتاجي الذي يتطلب مهارات متقدمة . ومهما كانت قدرة النظام التعليمي والتدريبي على الاستجابة عالية ، فإن تحقيق تحول كبير في المهارات في العمالة المحلية في بلد كالامارات في مدى لا يتجاوز عشر سنوات مثلاً هو امر شبه مستحيل. ويلاحظ في هذا المجال ان نسبة العاملين المحليين في الامارات حالياً لا تزيد عن ١١ بالمائة من مجموع العاملين ، وان نسبة العاملين في القطاع الخاص من العناصر المحلية لا يتجاوز ٤ بالمائة(٩) .

(٩) بيانات اولية غير منشورة من تعداد ١٩٨٠ ذكرت شفوياً للباحثين اثناء مقابلات مع اجهزة وزارة التخطيط بالامارات .

ويبدو الامر معقداً حتى بالنسبة لبلد كالكويت . لقد ابرزت الدراسة المقدمة من فريق التخطيط التابع للبنك الدولي حول استراتيجية التنمية طويلة الاجل. . . اهمية الارتفاع بالكفاية الانتاجية كوسيلة اساسية للحد من نمو العمالة في القطاعات غير النفطية ونمو السكان . واوضح التقرير ان الارتفاع بالكفاية الانتاجية على مستوى الاقتصاد الكويتي في مجموعه سيعني ضرورة تحقيق نمو اسرع في قطاع الانتاج السلعي خاصة في الصناعات التي تتمتع فيها الكويت بميزة نسبية ، عن النمو في قطاعات الادارة الحكومية والخدمات الاجتماعية والشخصية وعن قطاع التجارة . وقدر التقرير ان مثل هذا التحول لا بد من ان يستغرق وقتاً طويلاً ، اذا ما اريد تجنب الهزات والاحتكاكات في المجتمع الكويتي ، وبين المجتمع الكويتي والعديد من الاقطار المصدرة للعمالة . فقد يستحيل التخلص من بعض العناصر الوافدة التي لا حاجة للكويت بها بشكل مباشر ، وإنما قد يكون من الافضل ان يتم ذلك من خلال عدم الاحلال محل العناصر التي سوف تتقاعد او تخرج تلقائياً من الكويت لسبب او آخر . وكذلك فإن تحول العمالة الى القطاعات ذات الانتاجية العالية لن يتم بشكل مباشر ، وانما من خلال تغيير بطيء في تركيب العمالة الوافدة[١٠] ، وان مثل هذا التحول في العمالة والزيادة في الانتاجية سوف يتطلب تغيراً اساسياً في المناخ السائد والسياسات الخاصة بالاستخدام وعلى رأسها سياسات الاجور وتكاليف العمالة التي يجب ان تعكس التكلفة الاجتماعية الحقيقية لها ، لتحث المنظمين على السعي لتحقيق ارتفاع في الكفاية كما سبقت الاشارة .

وبغض النظر عن الصعوبات العملية التي تواجه فكرة تحقيق التوازن السكاني فلا بد من الاشارة الى انها تستند الى منطلق محلي خالص ، حيث ينظر الى الوافدين العرب ، بمن فيهم العناصر التي استقرت لوقت طويل ، كعناصر « اجنبية » تهدد السيطرة المحلية . وفي سبيل التخلص ودفع هذا « التهديد » تلجأ الاقطار العربية المستقبلة المحدودة السكان ، او تنصح بأن تلجأ ، الى ما قد يكون تهديداً حقيقياً واشد فعالية ، الا وهو تزايد التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة ، وتزايد الاعتماد على العمالة الوافدة من الاقطار المتقدمة ايضاً .

وقد يكون من المفيد هنا ان نؤكد على اننا لا نتخذ موقفاً ضد الحد من معدلات النمو للحد من التدفق الكبير للعمالة والسكان الى بلاد الاستقبال . ولكننا فقط نرى ان معالجة هذه القضية تتم بشكل افضل في اطار نظرة تنموية عربية شاملة قد تتطلب هي ذاتها انخفاض معدلات النمو في بعض مناطق الاستقبال الحالية لصالح دفع معدلات النمو في مناطق عربية اخرى . وقد تتطلب شكلاً مختلفاً ونموذجاً مختلفاً للتوزيع القطاعي للانتاج والاستثمارات في كل من بلاد الاستقبال والارسال . ولكن ذلك كله ينطلق مما هو افيد عربياً مع اخذ المصالح المحلية في الاعتبار ، بدلاً من ان تحدد السياسات من منطلق المحافظة على

---

(١٠) World Bank, «Core Planning Team Report on Long Term Developing Strategy,» pp. 107-109.

توازنات يقصد بها في النهاية حماية مصالح فئات محدودة داخل الانظمة الحاكمة في بعض الاقطار العربية المستقبلة ولفترات محدودة من الزمن .

٣ ـ انتقال الايدي العاملة العربية بين التضييق والحرية والتنظيم

يتعايش في الوطن العربي حالياً نوعان رئيسيان من الاسواق بالنسبة للعمالة العربية التي تعمل خارج اقطارها الاصلية . فهناك اولاً الاقطار التي تفرض قيوداً شديدة على الانتقال اليها والتوطن فيها ، وتعامل المواطن العربي الوافد معاملة الوافدين من اقطار غير عربية ، والتي قد تتخذ احيانا مواقف اكثر تشدداً في مواجهة الوافدين العرب مما تتخذه من مواقف بالنسبة للعمالة الوافدة من اقطار غير عربية ، خاصة تلك الوافدة من الدول الصناعية المتقدمة .

وتتضمن القيود في العادة عدم السماح بالانتقال الى البلد المضيف الا باذن يمنح لاصحاب الاعمال من المؤسسات المحلية او المؤسسات الاجنبية المكلفة بتنفيذ عقود او ارتباطات معينة في البلد المضيف ، وعدم السماح للعاملين بالاقامة بعد انتهاء الاعمال التي حضروا لتأديتها ، وفي كل الاحوال عدم السماح باستمرار بقاء المواطن العربي في البلد المضيف اذا فقد عمله وبقي عاطلاً عن العمل لمدة معينة . وتشمل القيود كذلك عدم السماح للعاملين العرب ، مثلهم مثل غيرهم من العمالة الوافدة باحضار عائلاتهم ولم شمل الاسر ، ما لم يكن الوافد العربي يحصل على حد ادنى من الدخول ، هو في الاغلب اعلى من متوسط الدخول الذي يحصل عليه العاملون في البلد المضيف . والاقتصار على منح اذون عمل واقامات سنوية (باستثناء بعض الحالات) تجدد فقط اذا استمرت الحاجة للعمالة الوافدة بواسطة رب العمل الاصلي او أي رب عمل آخر انتقلت العمالة اليه باذن وموافقة رب العمل السابق والسلطات المسؤولة .

ويحرم على العرب ملكية العقارات او الاسهم في البلد المضيف او ممارسة الاعمال ممارسة مستقلة دون كفيل محلي حتى بالنسبة للعناصر العربية التي استقرت في البلاد المضيفة لمدد طويلة كنتيجة لظروف تاريخية معينة وتمتعت لذلك ببعض الميزات كمنحها اقامة دائمة او درجة ما من درجات التجنس ؛ فإن المزايا التي منحت لهم لا تنتقل لابنائهم الذين تستمر معاملتهم كمواطنين لدول اجنبية .

وعلى الرغم من ان الوافدين يمثلون الجزء الاكبر من القوى العاملة ، وان رفع الكفاية الانتاجية سيتوقف اساساً على حسن تدريبهم وقدراتهم ، فإن السياسات التدريبية في الاقطار المضيفة لا تعنى بتدريب الوافدين من العمال العرب او غيرهم ، باعتبار ان الانفاق على عناصر هي في النهاية مؤقتة يتضمن هدراً للموارد. هذا بالاضافة الى افتراض امكان لجوء المستخدم الى اسواق العرض للحصول على بغيته من العناصر الاكثر قدرة والاعلى كفاءة والحائزة على التدريب الضروري بالفعل .

وتحرم اغلب الاقطار المستقبلة للعمالة كل القوى العاملة فيها ، بما في ذلك قوى العمل المحلية ، من اي حقوق تتعلق باقامة تنظيمات نقابية ومهنية للدفاع عن العاملين او تمثيلهم . لكن حتى في الحالات القليلة التي يسمح فيها بوجود التنظيمات المحلية ، فإن التنظيم يقتصر في هذه الحالة على العمالة المحلية دون غيرها ويحرم منه الوافدون عرباً او غير عرب . ولا تشمل مظلة التأمينات الاجتماعية العناصر الوافدة ولا تغطي سوى العاملين من العناصر المحلية دون غيرهم .

وباختصار شديد فإن العمال العرب الوافدين الى اقطار الخليج العربي يعاملون كأي عمال اجانب ، وهم يخضعون مثلهم مثل غيرهم الى العديد من القيود ويحرمون من حقوق مختلفة طالبت منظمة الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بضرورة توفرها للعمالة المهاجرة(١١) .

إن القيود الشديدة على الهجرة وحرمان الوافدين من العديد من الحقوق ، لا يحمي المجتمع من تحول السكان المحليين ليصبحوا اقلية في بلادهم كما هو حادث بالفعل في العديد من بلاد الخليج العربي . ولا هو مؤد للاستقرار والامن كما يعتقد احياناً ، بل ان العكس قد يكون صحيحاً .

لقد اوضحنا فيما سبق التأثير السلبي لطبيعة سوق العمل في الاقطار المستقبلة على الحجم الكلي للهجرة . وبيّنا تأثير تمزق وانفصال السوق على ضرورة الاحتفاظ بقدر كبير من احتياطي العمالة لدى مؤسسات الاعمال . ومن ناحية ثانية ، فإن القدرة على الكسب دون عمل كنتيجة لانتشار نظم « كالكفالة » وغيرها يؤدي الى ضغوط بواسطة العناصر المحلية من اجل استجلاب مزيد من العمالة ، ويدفع بعناصر محلية مختلفة الى الابتعاد عن اي عمل منتج والتحول التدريجي الى ما اطلق عليه د. سعد الدين ابراهيم « الرأسمالي الهلامي »(١٢) . ويزيد لذلك من الحاجة لهجرة قوى عاملة جديدة .

وقد ابرزنا من ناحية ثانية تأثير التمييز في المعاملة ضد الوافدين وحرمانهم من العديد من الحقوق على خلق صراعات وتوترات اجتماعية داخل المجتمعات العربية بين الوافدين والعناصر المحلية من جهة وبين مختلف جنسيات الوافدين من جهة اخرى .

والى جانب هذا النموذج لاسواق العمالة تتوفر في عدد محدود من البلاد العربية حرية دخول العرب ، وتوطنهم وانتقالهم وعملهم دون قيود . واهم هذه البلدان هي العراق ،

---

(١١) انظر : ج . س . عوردين ، « جيل المواثيق والاتفاقات الدولية التي تحكم الهجرة الدولية ،» ورقة قدمت الى : الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا]، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ـ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ .

(١٢) سعد الدين ابراهيم ،النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ٣١ .

والاردن فيما يختص بهجرة العمالة المصرية . فقد نص القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بتنظيم دخول وخروج الاجانب من الجمهورية العراقية ، نص في مادته الثانية على استثناء المواطنين العرب من احكام ذلك القانون . اما الاردن فقد تم مؤخراً اعفاء المصريين الوافدين اليه من شرط الحصول على اقامة للتمتع بحق العمل .

وقد سبق لنا ان اوضحنا كيف أدت الحرية المطلقة في الانتقال والعمل في السوق العراقي الى بعض الآثار السلبية ، خاصة كنتيجة لهجرة العديد من العناصر غير الماهرة والتي قد لا يحتاجها المجتمع العراقي ، مع ما يرتبط بذلك من وجود نوع من البطالة بين العمال المصريين هناك ، وزيادة حجم الاستخدام في اعمال هامشية متعددة ، وانتقال العديدين الى اعمال لا تتناسب مع كفاءتهم ، وغير ذلك مما سبق لنا توضيحه في الفصل السابق . ومن المنتظر ان تستمر هذه الآثار السلبية لحرية الدخول والانتقال والعمل طالما بقيت الفروق الدخلية والفروق في الاجور بين البلاد العربية . ويبدو انه في الظروف السائدة الآن في الوطن العربي ، فإن حرية الانتقال الى البلاد المستقبلة يمكن ان يؤدي الى آثار سلبية واهدار في القوى العاملة ، لا يقل عن الاهدار الحادث بالفعل الآن في الاسواق التي تتصف بفرض قيود شديدة على انتقال العمالة العربية ، والتي تمارس تمييزاً واضحاً في المعاملة بين الوافدين والمحليين .

وفي تقديرنا ان الحد من الآثار السلبية للاوضاع الحالية لسوق العمل العربي يتطلب ان تعالج القضايا الخاصة بانتقال العمالة ضمن مفهوم واضح للعمل من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . لقد بينت التجربة حتى الآن صعوبة السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال آليات السوق وبالاعتماد على حرية التجارة والتبادل السلعي . كما يواجه السعي لتحقيق التكامل من خلال « تخطيط عربي » للانشطة الانتاجية صعوبات متعددة ، لصعوبة القفز على العديد من الاوضاع الحالية وكنتيجة لضغوط المصالح القطرية التي لا بد من الاعتراف بوجودها كحقيقة واقعة . وقد بات واضحاً ان تحقيق التكامل يتطلب عملاً منظماً ومتصلاً يحافظ على مصالح جميع الاطراف العربية في الوقت نفسه الذي يسعى بصفة مستمرة الى زيادة رقعة وحجم ما هو مشترك بينهما . وان التعاون المحدود في بعض المجالات في البداية قد يكون هو البداية الصحيحة من اجل تحقيق تطور ايجابي في المستقبل . وان تحقيق التكامل يتطلب تطوير مؤسسات عربية مشتركة ذات قدرة وكفاية في العديد من مجالات النشاط .

ويبرز تحليل الواقع العربي الحالي ان حجم تبادل عوامل الانتاج بين الاقطار العربية هو اكبر بكثير من حجم التبادل التجاري فيما بينها ، وانه ايضاً اكبر كثيراً من حجم الانشطة المشتركة في مجالات الانتاج والخدمات . ويتم بالفعل في المرحلة الحالية قدر من انتقال رؤوس الاموال من الاقطار العربية ذات الفائض المالي الى الاقطار العربية ذات العجز . كما يتم في الوقت نفسه انتقال ضخم للعمالة العربية من البلاد « ذات الفائض السكاني » الى البلاد ذات العجز في العمالة والسكان . الا انه يبدو رغم ذلك ان هذا التبادل يتم على اسس غير

متساوية . فبينما يتم انتقال رأس المال خلال مجموعة من المؤسسات الكبرى المنظمة العربية او القطرية، ويحظى بكل اشكال الحماية والضمانات التي تسبغها عليه اتفاقات عربية جماعية او ثنائية، والتي تحرص حكومات البلدان المصدرة لرأس المال والعديد من المؤسسات الدولية على مراقبة دقة تنفيذها واحترامها بواسطة جميع الاطراف ، فإن العنصر الآخر في التبادل (العمل) لا تشمله تنظيمات تسعى لتعظيم عائده وتوفير افضل الظروف لاستخدامه ، ولا تنظمه ـ الا في حالات نادرة ـ او تحميه اتفاقات عربية او ثنائية . وحتى الحكومات العربية في البلدان المرسلة للعمالة ، فإنها كثيراً ما تتخذ موقف التردد والخشية من اي خطوات لحماية قواها العاملة المستخدمة خارج اقطارها خوفاً من ان يؤدي ذلك الى التأثير السلبي على موازين مدفوعاتها، او يعرضها لعدم رضاء الاطراف الاخرى في التبادل في سوق يتصف بالمنافسة الشديدة بين عارضي العمل من داخل الامة العربية وخارجها ، وبغياب اي نوع من التنسيق بين البلدان المرسلة للعمالة وعلى الاخص بين الاقطار العربية .

إن السعي المشترك المنظم والمتصل اولاً : لتنمية القوى البشرية العربية واعدادها وتدريبها وتطوير مهاراتها لتصبح اكثر قدرة على الوفاء باحتياجات التنمية ، وثانياً : لنشر البيانات والمعلومات عن الفرص المتاحة للعمل والشروط والظروف التي يتم فيها ، وكذلك عن المهارات المتوفرة ومستوى هذه المهارات ، وثالثاً : لتنظيم عملية انتقال الايدي العاملة العربية بما يضمن اقصى تلبية لاحتياجات الاقطار المستقبلة دون اضرار بتنمية الاقطار المرسلة للعمالة ، ورابعاً : لحماية الايدي العاملة العربية في الاقطار العربية من اي تمييز وضمان حقوقها طبقاً لنصوص قرارات منظمة الامم المتحدة وقرارات منظمة العمل الدولية . ان مثل هذا السعي هو السبيل لتحقيق تبادل عادل بين رأس المال والعمل من جانب وتحقيق تنمية عربية لصالح كل شعوب المنطقة من الجانب الآخر . وسوف نتناول فيما بعد بعض المقترحات لتحقيق مثل هذا التنظيم .

٤ ـ تفضيل العمالة العربية والتمييز العنصري

المساواة بين الوافدين العرب وبين المواطنين المحليين في كل الحقوق والمزايا ، والواجبات المترتبة على العمل والاقامة ، واعطاء الاولوية في الاستخدام لمواطني البلدان العربية كانت موضع الاهتمام المستمر للمنظمات والمؤسسات العربية ، وكانت ايضاً موضع اتفاقات عربية ، وكانت اخيراً موضع اقرار من مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ضمن ميثاق العمل القومي الاقتصادي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

واذا كانت الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة العربية التي نصت على ضمان حرية تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي لم تحظ بتصديق اكثر من ستة بلدان عربية من بين البلدان الاربعة عشر التي حضرت اجتماع وزراء العمل العربي الذي وافق على الاتفاقية في عام ١٩٥٧ ، واذا كانت الاتفاقية المعدلة في عام ١٩٧٥ والتي اكدت على العمل تدريجياً على

تعويض القوى العاملة الاجنبية في الاقطار العربية بقوى عاملة عربية لم تحظ الا بتصديق خمسة اقطار فقط من واحد وعشرين قطراً عربياً، لم يكن بينها من البلدان المستقبلة للعمالة سوى العراق ، فإن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، بحضور كل الاقطار المستقبلة باستثناء ليبيا ، قد اقر ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي تضمن العناصر التالية فيما يتعلق بالتبادل البشري بين الاقطار العربية .

أ ـ التعامل التفضيلي المتبادل حيث تتكفل البلدان العربية بمبدأ التعامل التفضيلي لعناصر الانتاج العربية بما في ذلك عنصر العمل .

ب ـ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية شاملاً معاملة العامل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من اصل وطني في كل قطر عربي ، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له . وتحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها(١٣) .

كما تضمنت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ضمن اولوياتها تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي ، وضمان حريتها في الحركة ، وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية ، والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية . ويترتب على هذا القرار السياسي الاعلى، ضرورة العمل على تجاوز الفرق الشاسع بين هذه التوجهات، والواقع القانوني والاجرائي في مجال تبادل القوى البشرية بين بلدان الوطن العربي، والتي اشرنا اليه اشارات عابرة فيما سبق . الا انه يبدو ان هذا التوجه السياسي في اعلى مستويات القرار العربي ، لا يجد استجابة له بين المسؤولين عن السياسات التنفيذية في بلدان الاستقبال ، كما انه لا يؤخذ مأخذ الجد في اغلب البلدان المرسلة للعمالة . ففي دراسة ميدانية للوضع العام للعمالة في اقطار الخليج العربي ، بَيَّن القائمون بالدراسة ان هناك إجماعاً بين المواطنين في الاقطار موضع الدراسة على رفض معاملة الوافدين كما يعامل المواطن فيما يتعلق بالحقوق والواجبات . ويشتد هذا الرفض بصفة عامة لدى اصحاب الدخول المرتفعة(١٤) .

وكما يرفض المواطنون المساواة يرفضها ايضاً المسؤولون الذين يرون ضرورة الفصل بين المواطن والوافد فيما يختص بالخدمات الاجتماعية بحيث يقدم للمواطن كل ما يحتاجه بطريقة افضل مما تقدم للوافد ، كما يؤكدون على ضرورة الفصل بين المواطن والوافد اقتصادياً بحيث

---

(١٣) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ، « ورقة عمل حول تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية ، » قدمت الى : المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، تونس ، آب / اغسطس ١٩٨١ ، ص ٣٤ .

(١٤) احمد جمال ظاهر وفيصل السالم ، العمالة في دول الخليج العربي : دراسة ميدانية للوضع العام (الكويت : ذات السلاسل ، ١٩٨٢) ، ص ٤٧ ـ ٦٦ .

يقدم للمواطن ويتسع له المجال الاقتصادي افضل مما يقدم للوافد[١٥] . وقد تأكد هذا الموقف ايضاً في المقابلات التي اجراها الباحثان مع عدد من المسؤولين في البلاد المستقبلة في الخليج العربي ، حيث تتم معارضة فكرة المساواة بين العمالة العربية الوافدة والمواطنين على اساسين : يتعلق **الاول** منهما ، بأن ما يتمتع به المواطنون من ميزات يتضمن توزيعاً للريع النفطي الذي تحصل عليه هذه البلاد بين مواطنيها الملاك الاصليين لمواردها ، وان الحضور للعمل بواسطة العرب او غير العرب لا يرتب للوافدين حقاً في المشاركة في هذا الريع النفطي ، وأنه لا محل لشكوى الوافدين طالما يحصلون على اجور عادلة للعمل ، وطالما تؤدى لهم خدمات اجتماعية واقتصادية مناسبة ، وطالما ان الاجر الحقيقي الذي يحصلون عليه في بلاد الاستقبال يفوق كثيراً الاجر الذي يمكن ان يتحصلوا عليه في بلادهم الاصلية .

اما **الامر الثاني** فهو ، ان مساواة العرب الوافدين بالمواطنين في الحقوق والواجبات والمزايا ، مع عدم تطبيق القواعد نفسها على العمالة الوافدة غير العربية ، سوف يؤدي الى اتهام الاقطار المستقبلة بالتمييز العنصري ضد العمالة الوافدة غير العربية ، وتعاني الاقطار المستقبلة من مثل هذه الاتهامات حالياً في الاجتماعات الدولية خاصة لمنظمة العمل الدولية . واذا كان من الممكن للاقطار المستقبلة ان ترد على هذه الحملة طالما ان التمييز قاصر على مواطنيها ، فإنها ستكون غير قادرة على مواجهة حملة مماثلة اذا اقرت المساواة بين المواطنين والوافدين العرب بينما بقيت حالة عدم المساواة بالنسبة للعمالة غير العربية . من ناحية اخرى يشير بعض المسؤولين الى ان تحقيق المساواة مع المواطنين بالنسبة للعمالة العربية فقط يمكن ان يؤدي الى زيادة الفروق في التكلفة بين العمالة العربية وغير العربية مما يؤدي الى مزيد من اقبال رجال الاعمال على الاستعانة بالعمالة غير العربية على حساب العمالة العربية .

ويبدو ان الرأي الاخير هو رأي سائد ايضاً بين المسؤولين في البلدان المرسلة للعمالة في الوطن العربي ، حيث يخشى هؤلاء ان تؤدي المطالبة بوضع القرارات العربية الخاصة بالمساواة موضع التنفيذ الى ابتعاد الاقطار العربية المستقبلة عن استخدام مواطنيهم وابدالهم بعمالة غير عربية خاصة من جنوب وجنوب شرق آسيا .

ويبدو لنا ان هناك خلطاً في هذه الامور بين عدة قضايا يجب التمييز بينها . فهناك اولاً قضية تمتع العمال الوافدين عرباً او غير عرب بالحد الادنى من الحقوق التي تتضمنها القرارات والتوصيات الدولية بشأن العمال الذين يعملون خارج اقطارهم . وهناك ثانياً قضية تفضيل العرب عند الاستخدام في اسواق العمل العربية . وهناك اخيراً الميزات الاضافية التي قد يتمتع بها المواطنون لا بصفتهم عمالاً ، وانما بصفتهم مواطنين .

ومن امثلة النوع الاول من الحقوق ، حق المهاجرين جميعاً في التمتع بحقوق متساوية مع المواطنين فيما يختص بظروف العمل ، بما في ذلك الحصول على اجر متساوٍ للعمل

---

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

المتساوي ، وحقهم في ان تغطيهم مظلة التأمينات الاجتماعية نفسها التي تغطي المواطنين ، وحقهم في الحماية القانونية والخضوع للاجراءات نفسها ، وتمتعهم بالحقوق نفسها فيما يتعلق بالتنظيمات النقابية والعمالية ، وحمايتهم من الطرد التعسفي من العمل او من البلاد الا بقرار من محكمة مختصة ، او منحهم حق استئناف القرارات الادارية امام المحاكم ، وحقهم في جمع شمل اسرهم او في السماح لهم بزيارتهم او ما يماثل ذلك[١٦] .

إن عدم التمييز ضد اي من المهاجرين لا يمنع تمتع المواطنين الاصليين ببعض حقوق خاصة سواء فيما يتعلق بملكية الاموال او العقار ، او قصر وظائف واعمال معينة عليهم ، او تفضيلهم في الاستخدام . وليس هناك ما يمنع ايضاً ان تمتد هذه الافضلية الى من هم اعضاء في اتفاق اقليمي معين او في سوق مشتركة او من هم في حكم المواطنين . ان الميثاق الاميركي عن حقوق الانسان مثلاً يمنح كل مواطن من مواطني الدول الموقعة على هذا الميثاق الحق في الاقامة الدائمة في اراضي اي دولة اخرى من دول الميثاق ، ويحمي كل مواطني الدول الموقعة من الطرد دون قرار من المحكمة . وتعطي معاهدة روما التي انشىء بمقتضاها السوق الاوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧ حقوقاً خاصة لمواطني دول السوق في الدخول الحر الى الدول الاخرى الاعضاء ، وفي العمل باجر في اي من هذه الدول وفي التحرك بحرية بين دول السوق ، وحق البقاء للعمل ، وحق البقاء بعد انتهاء العمل وحق ضم العائلات الى العاملين ، وتمنح العاملين من الدول الاخرى حقوقاً متساوية فيما يتعلق بظروف العمل بما في ذلك الحق في السكن والمشاركة في العمل الثقافي . . . الخ ، ولا ينظر لمنح هذه الحقوق لاعضاء السوق كتمييز ضد العمال من خارج السوق[١٧] . ومن السهل قانونياً ان تتم المعاملة المتساوية للعرب المحليين والوافدين اذا ما نظر قانون الجنسية الى المواطنين العرب جميعاً كمواطنين لا اجانب ، ومن ذلك مثلاً القانون السوري للجنسية الذي نص على ان يعتبر اجنبياً بالنسبة لهذا التشريع كل من لا يتمتع بجنسية الجمهورية العربية السورية او جنسية اي بلد عربي آخر[١٨] . وقد اعفى القانون العراقي ايضاً المواطنين العرب من جميع شروط الدخول والاقامة والخروج الا اذا كان ملزماً بعقود عمل او التزامات اخرى ، فلا يجوز له مغادرة العراق الا بعد الحصول على سمة المغادرة من السلطات المختصة . وباختصار فإن اتباع ما جاء في قرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بخصوص المعاملة المتماثلة بين

---

(١٦) انظر بالنسبة لهذه الامور : توصيات وقرارات منظمة العمل الدولية خاصة معاهدة الهجرة للاستخدام رقم (٩٧) لعام ١٩٤٩ ، وتوصيات الهجرة للاستخدام رقم (١٥١) لعام ١٩٤٩ ، ومعاهدة العمال المهاجرين رقم (١٤٣) لعام ١٩٧٥ ، توصيات العمال المهاجرين رقم (١٥١) لعام ١٩٧٥ .

(١٧) عوردين ، « جيل المواثيق والاتفاقات الدولية التي تحكم الهجرة الدولية ، » ص ١٣ -١٧ .

(١٨) جورج ديب ، « القوانين والتطبيقات المؤثرة على الهجرة في العالم العربي : نحو ميثاق اقليمي ، » ورقة قدمت الى : الامم المتحدة ، اكوا ، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ - ١٦ ايار / مايو ١٩٨١، ص ٢١ .

المواطنين والوافدين العرب لا يكوّن في حد ذاته اي اساس لتهمة التمييز العنصري التي يلوح بها .

إن هذا التساوي في ظروف واوضاع العمل واعطاء اولوية للعامل العربي بالنسبة لغير العربي ، لا يتعارض مع تمتع العناصر المحلية بقدر من الميزات التي ترتبط اساساً بمشاركتهم دون غيرهم في ملكية ثروة بلادهم ، وبالتالي بأحقيتهم دون غيرهم في توزيع قدر من هذه الثروة عليهم في اشكال مختلفة من اشكال التوزيع كما هو حادث الآن بالفعل . وقد يكون من الضروري هنا ان نؤكد على ان مصلحة الاقطار المستقبلة للعمالة ذاتها هو في ان تفصل بين ما يحصل عليه المواطن من ميزات مقابل المواطنة ، وبين ما يحصل عليه مقابل العمل والذي يجب ان يرتبط بما يؤديه فعلياً من اعمال ، ومدى كفايته وان يخضع لقاعدة الاجر المتساوي للعمل المتساوي .

ان تفضيل العمالة العربية في الاستخدام لا يؤدي بالضرورة الى ارتفاع تكلفة هذه العمالة مقارناً بالعمالة غير العربية . وقد سبق ان اشرنا الى ان كل المهاجرين يجب ان يحصلوا على شروط متساوية فيما يختص بشروط العمل والاجر والتأمينات الاجتماعية . . . الخ ، على ان السياسة المناسبة للتشغيل يجب ان تفضل استخدام العمال المحليين ، فالعمال العرب ما زالت تتوفر لهم الكفاية والقدرة المطلوبة قبل الالتجاء الى العمالة غير العربية . كما ان اي سياسة عربية للعمالة والهجرة يجب ان تسعى دائماً لزيادة عرض القوى العاملة العربية بادخال عناصر جديدة ذات كفاية الى سوق العمل .

٥ ـ مصادر اضافية لمواجهة احتياجات سوق العمل العربي

إن احد الاسباب الرئيسية التي تقدم لتزايد الاعتماد على العمالة غير العربية وخاصة العمالة الآسيوية ، هو عدم توفر العمالة العربية المناسبة ، وعدم مرونة عرض قوى العمل العربية مما ادى الى عجز ونواقص خطيرة في السوق العربية ، خاصة في البلاد المصدرة للعمالة . وقد شملت هذه النواقص في العديد من البلاد العمالة غير الماهرة في الزراعة الى جانب العمالة الماهرة . وقد برز هذا النقص في عمال الزراعة بوضوح في حالة الاردن واليمن وعمان ، كما اصبح مؤثراً حتى في حالة مصر .

إن عدم مرونة العرض هي ظاهرة مؤقتة ، اذ تتوفر مصادر اضافية لزيادة العرض من العمل العربي في الاجلين المتوسط والطويل . ويشار في هذا الاطار الى ثلاثة مجالات رئيسية :

أ ـ الاستفادة من العمالة العربية المهاجرة لاوروبا وخارج الوطن العربي وتوجيهها للعمل في البلاد العربية ، خاصة في بلاد العجز العمالي .

ب ـ زيادة معدل مشاركة النساء في قوة العمل العربية .

ج ـ تحول مزيد من عمال الزراعة للعمل في القطاع الحديث عن طريق ميكنة الزراعة العربية .

أ ـ الاستفادة من العمالة العربية المهاجرة الى خارج الوطن العربي

تشمل هجرة العمالة العربية الى خارج الوطن العربي العديد من العناصر والجماعات ، فهناك اولاً ما يعرف بهجرة الكفاءات العربية خاصة الى دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا . وهناك الهجرة الواسعة للعمال من شمال افريقيا وخاصة من اقطار المغرب العربي الكبير الى اوروبا الغربية وخاصة فرنسا .

وعلى الرغم من عدم وجود حصر كامل بالكفاءات العربية في الخارج ، تبرز بعض الابحاث ان الوطن العربي يساهم مساهمة كبيرة في هجرة الكفاءات من البلدان النامية الى الخارج . وقد قدر د. انطوان زحلان النسبة المئوية لهجرة الاطباء والمهندسين والعلماء العرب الى اوروبا الغربية والولايات المتحدة حتى عام ١٩٧٦ بأنها تبلغ ٥٠ ، ٢٣ ، ١٥ بالمائة على التوالي من مجموع الكفاءات العربية ، وقدرت الاعداد الكلية آنئذٍ بـ : ٢٤٠٠٠ طبيب ، ١٧٠٠٠ مهندس ، ٧٥٠٠ من المشتغلين بالعلوم الطبيعية[١٩] . وتقدر دراسة لمكتب العمل العربي التابع لمنظمة العمل العربية ان الوطن العربي يساهم بما يقرب من ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية . وان العدد الكلي للكفاءات العربية المهاجرة يبلغ ١٢٠ الفاً بينهم ٥٢ الفاً في اوروبا الغربية[٢٠] .

وقد كانت قضية هجرة العقول او الكفاءات العربية للخارج موضعاً لدراسة عدد من المؤتمرات والندوات العلمية منذ بداية السبعينات . وقد ابرز العديد من البحوث المقدمة في هذه الندوات والمؤتمرات مدى تزايد اعتماد الاقطار العربية على الخبرات الخارجية ، في وقت تزداد فيه هجرة العقول العربية . وضرورة السعي الجاد لمعالجة الاسباب التي تحول دون الاستفادة بما للكفاءات العربية من طاقة انتاجية مبدعة ، والسعي ايضاً الى الاستفادة من القوى العلمية الضخمة التي تركت البلاد العربية فعلاً .

وفي هذا قدمت العديد من الاقتراحات كحلول بدءاً من انشاء بنك للمعلومات حول الكفاءات العربية المهاجرة ، الى منح حوافز مادية للكفاءات المهاجرة مقارنة في مستواها للاوضاع التي تتمتع بها في الخارج ، الى توفير مؤسسات واجواء مهيأة للبحث العلمي ، او تسهم في مشروعات التنمية وتكليف العائدين بمسؤوليات تتكافأ مع قابلياتهم وطموحهم ، الى

---

(١٩) انطوان زحلان ، «مشكلة هجرة الكفاءات العربية ،» ورقة قدمت الى : الامم المتحدة ، اكوا ، ندوة هجرة الكفاءات العربية ، بيروت ، ٤ ـ ٨ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، **هجرة الكفاءات العربية : بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ، ص ٢٣ .

(٢٠) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة ٨ ، بغداد ، ٦ ـ ١٦ آذار / مارس ١٩٨٠ ، **هجرة الادمغة العربية** ، ص ٩ .

تيسير اجراءات الاستفادة من العلماء العرب الذين لا تمكنهم ظروفهم من العودة بخدمة التنمية العربية لمدد قصيرة او طويلة طبقاً لامكاناتهم ، الى انشاء سوق عربي مشترك يسمح بحرية انتقال العمالة العربية ومساواة الخبراء العرب بالخبراء الاجانب من حيث المكافآت والتوظف . . . الخ[٢١] .

وقد حاولت بعض البلدان العربية تقديم اغراءات معينة وحوافز لعودة الكفاءات العلمية من خلال سن القوانين التي تمنح العائدين عدداً من المزايا المالية، واهم هذه القوانين اصدار العراق لقانون عودة ذوي الكفاءات العلمية الى الوطن رقم ١٨٩ لعام ١٩٧٢ ثم قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩ في ٣٠ / ١١ / ١٩٧٢ الذي اعقبه القانون الشامل رقم ١٥٤ لعام ١٩٧٤ لرعاية اصحاب الكفاءات . وقد منح هذا القانون والروافد التشريعية الاخرى المكملة له للعرب حق التمتع بالجنسية العراقية وحرية الاقامة والعمل في العراق ، ومنح العائدين من ذوي الكفاءات العلمية منحاً وقروضاً واراضي بناء واعفاءات جمركية على الاثاث والسيارة .

وحاولت كل من ليبيا والكويت توفير مراكز بحوث علمية لجذب عدد من العلماء العرب بالخارج ، كما ادت جهود الكويت الى انشاء معهد للبحوث العلمية الذي استقطب عدداً محدوداً من الكفاءات العلمية المهاجرة . اما في ليبيا فقد ظهرت مقترحات بانشاء مدينة علمية للعلماء العرب المهاجرين ولكن الامر اقتصر في النهاية على انشاء معهد الانماء العربي في طرابلس وبيروت ، استقطب عدداً من الباحثين العرب بينهم عدد محدود من المهاجرين .

ويمكن القول ان الجهود لاستقطاب الكفاءات العربية المهاجرة كانت محدودة الاثر للغاية ، ويعود ذلك اساساً الى ان جذور مشكلة هجرة الكفاءات تكمن بصفة اساسية في البنية السياسية والاجتماعية والعلمية القائمة في الوطن العربي والتي تؤدي تأثيراتها السلبية الى مزيد من هجرة الكفاءات بدلاً من العكس . ولا يصلح لعلاج هذا الخلل مجرد اعطاء حوافز مادية للعودة او خلق بعض المراكز العلمية هنا او هناك[٢٢] .

واذا كانت عودة الكفاءات العربية المهاجرة يواجهها العديد من الصعوبات ، فإن الامر لا يقل تعقيداً بالنسبة للعمالة العربية المهاجرة من بلاد المغرب العربي الى اوروبا . وقد قدر

---

(٢١) حول قضية هجرة الكفاءات انظر : المصدرين نفسيهما ؛ مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، **قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، [د.ت.])، وندوة **السكان والعمالة والهجرة في الخليج العربي** ، الكويت ، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل الدولية ، ١٩٧٩) .

(٢٢) لدراسة الاسباب السكانية لهجرة الكفاءات ، انظر : فاطمة زهرة وآخرون ، «عوامل هجرة الكفاءات ومناقشات مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة عام ١٩٨٠ ،» ورقة قدمت الى : مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت، ٢٨ ـ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، **قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي** (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، [د.ت.]) .

حجم الجاليات المغربية المهاجرة الى اوروبا، باستثناء انكلترا، بنحو ١,٦ مليون في عام ١٩٧٩ . اغلبيتهم (٨٥ بالمائة) في فرنسا اما البقية فتتوزع بين المانيا الغربية وهولندا وبلجيكا . ويشكل الجزائريون نحو نصف مجموع المهاجرين ، بينما يمثل المغاربة اكثر من الثلث قليلاً ، والباقي من التونسيين ، ويمثل العمال نحو ٤٥ بالمائة من مجموع المهاجرين .

وتميل العمالة المغربية المهاجرة بصفة عامة الى صغر السن . ففي بلجيكا بلغ من لم يتجاوز ١٤ سنة من مجموع المهاجرين عام ١٩٧٧ ٤٨ بالمائة بينما بلغ من لم يتجاوز سنهم ١٧ عاماً في فرنسا ٣٣ بالمائة من مجموع المهاجرين ، ومن هم بين سن ١٧ ـ ٢٤ سنة ١١,٣ بالمائة من المهاجرين . اي ان من هم دون الخامسة والعشرين عاماً كانوا ٤٥ بالمائة من المهاجرين . ويختلف الوضع في المانيا حيث كان من لم يزد سنهم عن ١٦ عاماً في سنة ١٩٧٩ في حدود ٢٣ بالمائة فقط . كذلك ترتفع نسبة الذكور في المانيا وفرنسا عنها في بلجيكا ، فكانت نسبة الرجال الى النساء في المانيا هي ٣:١ اما في فرنسا فكانت ٣,٢٥:١ ، اما في بلجيكا فلم تتجاوز ١,٢٧ : ١[٢٣] .

وتشير البيانات الخاصة بالعمالة المغربية ان نسبة عالية منها هي من العمال غير المهرة ، فقد بلغت نسبة العمال غير المهرة في بلجيكا عام ١٩٧٧ ٣٥ بالمائة من مجموع العمال المغاربة . وتبين البيانات الفرنسية عن عام ١٩٧٥ ان ٦٧,٢ بالمائة من العمال الجزائريين ، ٥٦,١ بالمائة من عمال المغرب الاقصى ، ٥١,٩ بالمائة من العمال التونسيين هم عمال غير مهرة .

وقد تأثرت الهجرة من المغرب العربي الى اوروبا بحالة الركود الاقتصادي في اوروبا الغربية ، فما ان لاحت بوادر الازمة حتى اتخذت الدول الاوروبية اجراءات لوقف الهجرة المغربية اليها اولاً (المانيا سنة ١٩٧٣ وفرنسا ١٩٧٤) ثم بدأت في تنظيم ترحيل المهاجرين . الا انه على الرغم من تشجيع عودة المهاجرين بواسطة الحكومات المغربية ووجود بطالة واسعة نسبياً بين العمال المغاربة في اوروبا ، الا ان تيار العودة الى بلادهم الاصلية لم يكن كبيراً . فالعائدون الى تونس خلال الفترة ١٩٧٥ـ ١٩٨٠ لم يتجاوزوا ثمانية الاف شخص طبقاً لتقديرات ديوان العمال التونسيين بالخارج والتشغيل والتكوين المهني والديوان الفرنسي للهجرة[٢٤] .

---

(٢٣) تستند كل الارقام الى : حافظ شقير ، « حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعمال العرب المهاجرين الى اوروبا ،» دراسة قدمت الى : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون العمال العرب المهاجرين ، تونس ، ٢٧ـ ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

(٢٤) علي لبيب، « ملامح عودة العمال التونسيين المهاجرين ،» ورقة قدمت الى : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون العمال العرب المهاجرين ، تونس ، ٢٧ - ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

وتقدر الحكومة الجزائرية العدد المحتمل عودته من العمال الجزائريين خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بنحو ٢٠ الف عامل سنوياً[٢٥] ، يتوقع ان يمتص منهم ضمن الوظائف التي تخلقها خطة التنمية الجزائرية نحو ١٢٠٠٠ عامل سنوياً ، اما الباقون فتقدر ان يعملوا لحسابهم الخاص او في القطاع غير المنظم ، ويوزع العائدون الذين تتولى الحكومة الجزائرية اختصاصهم سنوياً في اطار خطة التنمية من الناحية المهارية كالتالي[٢٦] :

- ٢٠٠٠ تقني واطار
- ٦٠٠٠ اطار متوسط ومختص ومتخصص
- ٤٠٠٠ بدون تخصص

وقد تم الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ بأن يتم تدريب الفئة الاخيرة قبل عودتها الى الجزائر وذلك حسب احتياجات المؤسسات الجزائرية .

ويواجه العمال المغاربة في فرنسا واوروبا العديد من المشاكل التي تتعلق باندماجهم في المجتمعات الاوروبية ، وعدم توفر المؤسسات اللازمة لتعليم ابنائهم وخاصة تعليمهم لغتهم الاصلية ، وتعرضهم لانواع مختلفة من التمييز والاضطهاد الاداري . وتجد بلدانهم الاصلية التي تعاني بالفعل من قدر من البطالة بين عمالها صعوبة في استيعاب حتى الاعداد القليلة منهم التي عادت لبلادها الاصلية .

وقد ادى هذا الى طرح فكرة الاستفادة بهذه العمالة العربية في مد السوق العربي باحتياجاته وتحويل اجزاء متزايدة من هذه العمالة الفائضة للعمل في الاقطار العربية المستقبلة للعمالة خاصة في منطقة الخليج العربي وذلك من خلال تطوير شكل من اشكال التعاون بين الدول الاوروبية المضيفة من جهة ، والاقطار العربية المرسلة من ناحية ، والاقطار العربية المستقبلة للعمالة من جهة ثالثة[٢٧] . الا ان المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه واجهت العديد من الصعوبات . فالعمال العرب في اوروبا،وان تعرضوا لقدر من الاضطهاد وعدم المساواة، الا انهم يتمتعون بقدر من الحقوق والحريات لا يتمتع بها العامل العربي المحلي او الوافد في العديد من الاقطار العربية المستقبلة . كما انه قد تعود العيش في اطار ثقافي واجتماعي يتميز بدرجة كبيرة من الحرية والسماح ، يخالف الجو المحافظ والتزمّت القائم في عديد من الاقطار العربية .

---

(٢٥) محمد بن عزي ، « بيان حول عودة واعادة المهاجرين الجزائريين ،» ورقة قدمت الى : المصدر نفسه .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

(٢٧) عبدالله بوعدين ، « اندماج العمال المغاربة العائدين من اوروبا ،» ورقة قدمت الى : المصدر نفسه .

ومن اجل هذا كان نجاح محاولة استقطاب العمالة العربية في اوروبا للعمل في البلاد العربية المستقبلة للعمالة محدوداً . وحتى في الحالات التي قبل فيها البعض الانتقال للعمل في البلاد العربية فقد فضلوا ان يتم ذلك من خلال تعاقدهم على العمل مع مؤسسات اوروبية تقوم بتنفيذ بعض العقود او الانشطة في البلاد العربية . وقد برر ذلك بأنه يحافظ على حق العامل العربي المهاجر الى اوروبا في العودة الى البلد الاوروبي المضيف . وهو حق يحرص المهاجر العربي الى اوروبا في الاحتفاظ به الا اذا اضطر الى سواه . ويشكو بعض العمال الذين انتقلوا للعمل في البلاد العربية من اوروبا بالفعل من جمود الاطار الثقافي والاجتماعي والترفيهي في هذه البلاد .

وقد كان هذا محط شكوى العمال المغاربة الذين يعملون في العراق ، رغم ان العراق هو اقل محافظة من عدد من الاقطار العربية الاخرى المستوردة للعمالة[٢٨] . ويبدو مما سبق ان احتمالات الاستفادة المباشرة من قوة العمل العربية في اوروبا للوفاء باحتياجات الاقطار العربية المستوردة للعمالة سيكون محدوداً في المستقبل القريب . الا ان هذا لا يمنع إمكان تنظيم عودة العمال المغاربة في اوروبا الى بلادهم الاصلية حيث يحتمل ان تتم اعادة ادماجهم دون مواجهة توترات شديدة ، وتنظيم هجرة مقابلة للعمال من بلاد المغرب العربي ذات الفائض الى البلاد العربية المستوردة . على ان ذلك يتطلب قدراً من التنظيم والعمل المشترك في مجالات التدريب وانتقال العمالة وهو ما سنتطرق اليه فيما بعد بصدد الحديث عن الآليات .

ب ـ احتمالات زيادة مشاركة المرأة العربية في العمل

وعلى الرغم من الزيادة في مشاركة المرأة العربيةفي العملخاصة في القطاع غير الزراعي ، ورغم الزيادة المستمرة في نسبة المتعلمات من النساء في البلاد العربية ، فإن مشاركة النساء في قوة العمل العربية لم تزل محدودة . وتبرز البيانات المتاحة عن سبعة عشر بلداً عربياً ان نسبة النساء في القوى العاملة تقل عن ١٠ بالمائة في ستة اقطارهي : الجزائر ، وليبيا ، وموريتانيا ، والسعودية ، والامارات العربية المتحدة ، واليمن الديموقراطي ، وانها تتراوح بين ١٠ ـ ٢٠ بالمائة في حالة عشرة اقطار عربية هي : البحرين ومصر والعراق والاردن والكويت ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وجمهورية اليمن العربية ، وأنها تزيد عن ٢٠ بالمائة في حالة واحدة فقط هي حالة الصومال (٢٩,٤ بالمائة) .

ويبدو ان قطاعي الزراعة والخدمات هما القطاعان اللذان يجذبان الجزء الاكبر من العاملات من النساء . وتوضح البيانات الخاصة باثني عشر قطراً عربياً ان اكثر من ثلثي القوى العاملة من النساء يعملون في القطاع الزراعي في خمسة اقطار منها ، وهذه الاقطار

---

(٢٨) ذكرت هذه الشكوى للعمال المغاربة في خلال المقابلات مع المسؤولين العراقيين والمناقشة التي اجراها الباحثان حول مشاكل هجرة وانتقال القوى العاملة .

هي : سوريا والسعودية واليمن الديموقراطي وجمهورية اليمن العربية والسودان . ويعمل ما بين ٤٠ ـ ٩٠ بالمائة من النساء العاملات في قطاع الخدمات في ٦ اقطار من الاقطار الاثني عشر ، وهذه الاقطار هي : المغرب وتونس وليبيا ومصر والعراق ولبنان . ويزيد عدد العاملين في الخدمات عن ٩٠ بالمائة في الكويت . اما باقي الاقطار العربية فإن العاملات في الخدمات يكوِّن ما بين ١٠ ـ ٢٠ بالمائة من القوى العاملة بها . اما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فإن نسبة العاملات المستقلات فيه تتجاوز ٢٠ بالمائة من المشتغلات من النساء في حالة اربعة اقطار فقط هي: العراق ولبنان وليبيا وتونس . وتراوح هذه النسبة بين ١٠ ـ ٢٠ بالمائة في حالة اربعة اقطار اخرى هي : مصر والمغرب وسوريا والسودان . وتقل نسبة المشتغلات في الصناعة عن ١٠ بالمائة من جملة المشتغلات في الاقطار العربية الاخرى .

وتضغط الهجرة في بعض الحالات على المرأة للحلول محل الرجل في بعض الانشطة الاقتصادية خاصة الزراعة . وقد اشرنا الى هذا الاتجاه في حالة اليمن ، الا ان البيانات المتاحة لا تمكن من قياس مدى انتشار هذه الظاهرة ولا تأثيرها على حجم العمالة الكلية للنساء ومعدل زيادتها . على ان احد المؤشرات الذي قد يكون له اهميته هو الارتفاع النسبي في معدل استخدام النساء في اليمن العربية بالمقارنة بالبلدين المجاورين وهما اليمن الديموقراطي والسعودية . فبينما كانت نسبة النساء في قوة العمل الكلية في اليمن العربية هي نحو ١٢,١ بالمائة في عام ١٩٧٥ فإن النسبة المقابلة في اليمن الديموقراطي كانت في حدود ٥ بالمائة اما في السعودية فكانت نحو ٦,٥ بالمائة في عام ١٩٧٧ .

وإلى جانب الحلول محل الرجل، يجري مزيد من دخول المرأة الى سوق العمل في المدينة تحت ضغط التضخم والانماط الاستهلاكية الجديدة التي تتبناها الاسر العربية . ويساعدها في ذلك زيادة انتشار التعليم ، ونمو قطاع الخدمات وخاصة الخدمات الحكومية في ميادين التعليم والصحة وغيرها . ويبدو الاتجاه نحو زيادة استخدام المرأة من خلال مقارنة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في ستة بلدان عربية توفر عنها بيانات في نشرتين احصائيتين للجنة الاقتصادية لغرب آسيا الاولى عن السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ ، والثانية عن السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . كما تبرز في الجدول رقم (٤ ـ ٤) .

وتلاحظ حدة الزيادة في حالات مصر وسوريا وتونس حيث توفرت البيانات عن السنوات الاخيرة في السبعينات . ويلاحظ ايضاً ارتفاع نسبة مشاركة النساء في الكويت في عام ١٩٨٠ الى ١٢,٨ . وقد قدرت د. كريمة كريم ان نسبة المشاركة المرجحة في البلدان الستة التي تمثل نحو ٥٢ بالمائة من العمالة العربية كان خلال الفترة الاولى هو ١٠,٤ بالمائة وان النسبة المرجحة في المرحلة الثانية هي ٤٣,٥ بالمائة للاقطار الستة نفسها . وكانت هذه النسبة لمجموع الاقطار الستة عشر ١٤,٥ بالمائة.

وتشير البيانات السابقة الى ان المرأة يحتمل ان تلعب دوراً متزايداً في قوة العمل خلال المرحلة القادمة ، وان كان يصعب تحديد النمو المحتمل لمشاركتها خلال الفترة في نهاية هذا القرن تقديراً دقيقاً .

جدول رقم (٤ ـ ٤)

نسبة النساء العاملات الى مجموع القوى العاملة
في بعض البلدان العربية ، للفترتين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ و ١٩٧٠ـ ١٩٧٩
(نسب مئوية)

البلـد	١٩٦٨ ـ ١٩٧٥	١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	
تونـس	٦, -	١٨,٩	(١٩٧٩)
سوريـة	١٠,٦	١٥,٨	(١٩٧٩)
الكويـت	١١,٧	١١,٧	(١٩٧٥)
ليبيا	٥,١	٦,٦	(١٩٧٣)
المغـرب	١٤,٨	١٥,١	(١٩٧٥)
مصـر	٦,٨		(١٩٧٨)

المصادر : احتسبت من :

ـ بالنسبة للسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ :

Karima Korayam, «Women and the New International Economic Order,» *Cairo Papers in Social Sciences* (The American University in Cairo), vol. 4, Monograph 4, based on: UN, ECWA, «Statistical Nostrad of Arab World, 1968-1975,» Amman 1977, p. 68.

ـ بالنسبة للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ : الامم المتحدة ، اكوا وجامعة الدول العربية ، « المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ ،» حددت في ١٩٨١ .

ج ـ دور العمالة الزراعية العربية في مواجهة احتياجـات العمالة في الوطن العربي

لم تزل الزراعة في الوطن العربي تستخدم الجزء الاكبر من القوى العاملة العربية . وقـد قـدرت دراسة البنـك الدولي عن الهجـرة الدوليـة والقوة العـاملة في الشـرق الاوسط وشمـال افـريقيا حجم قـوة العمل المستخـدمة في الـزراعة بمـا يناهـز ١٨,٧ مليون عـامل ، يشكلون ٤٤,٥ بالمائة من القوة العاملة في عام ١٩٧٥ . وقد قدر ان ترتفع العمـالة الـزراعية في حـالة النمو السريـع الى نحو ١٩,٥ مليـون عامـل ، اي ما يـوازي نحو ٣٥,٢ بـالمائـة من مجموع العمالة العربية . وبالرغم من نقص النصيب النسبي للعمالة الزراعية فإن الزراعـة تبقى رغم ذلك اكثر القطاعات استخداماً للعمالة .

وقد كانت ولم تزل العمالة الزراعية احد المصادر الاساسيـة لهجرة القـوى العاملة سـواء الهجرة الداخلية او الخارجية . وقد ادى تعاظم حجم انتقال الايدي العاملة بين البلاد العربية في السنوات التي تلت ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، الى حـركة نـزوح واسعة للعمـالة

جدول رقم (٤ - ٥)

مجموع قوة العمل وقوة العمل من النساء
ونسبة مشاركتهن في قوة العمل في بعض البلدان العربية

البلـد	السنة	حجم قوة العمل (بالالف)	حجم قوة العمل من النساء (بالالف)	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل
الاردن	١٩٧٦	٦٥٣	٤١	١٥,٩
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٢٩٧	١٠	٣,٣
البحريـن	١٩٨١	١٤٦	١٩	١٣,٢
تونـس	١٩٧٩	١٨٢٥	٣٤٥	١٨,٩
الجزائـر	١٩٧٧	٢٣٣٧	١٣٨	٥,٩
السعوديـة	١٩٧٧	١٩٩٤	١٢٩	٦,٥
سوريـة	١٩٧٩	٢١٧٤	٣٤٣	١٥,٨
الصومـال	١٩٧٩	١٢٤٠	٣٦٥	٢٩,٤
العـراق	١٩٧٧	٣١٣٤	٥٤٤	١٧,٣
الكويـت	١٩٨٠	٤٨٢	٦٢	١٢,٨
لبنـان	١٩٧٥	٧٤٨	١٣٧	١٨,٣
ليبيـا	١٩٧٣	٥٣١	٣٥	٦,٦
مصـر	١٩٧٨	١٠٧٤٣	١١١٢	١٠,٤
المغـرب	١٩٧٥	٤٥٧٢	٦٩١	١٥,١
موريتانيـا	١٩٧٥	٣٩٧	١٧	٤,٣
اليمن الجنوبي	١٩٧٥	٣٦٠	١٨	٥,-
اليمن الشمالي	١٩٨٠	١٧٤٦	١٩٤	١٢,١

المصادر : احتسبت من : الامم المتحدة ، اكوا ، وجامعة الدول العربية ، المصدر نفسه ، الجدول رقم (١ - ٤) ، فيما عدا بيانات البحرين التي احتسبت من : دولة البحرين ، «تعداد السكان والاسكان ١٩٨١ » ؛ بيانات الكويت التي احتسبت من : دولة الكويت ، **بيانات تعداد السكان ١٩٨٠** ، وبالنسبة لليمن الشمالي : تقديرات بعثة البنك الدولي التي نشرت بتقرير :

World Bank, «Manpower Development in the Yemen Arab Republic,» Washington, D.C., March 1981, (report no. 318181a - YAR).

من الـزراعة العـربية مما اثر عـلى حجم الانتـاج الـزراعي في بعض البـلاد خـاصـة في اليمن والاردن وعمان . وقد أشرنا من قبل الى بعض آثار انتقال العمالة الزراعية خاصة في اليمن . وبالرغم من ان الحجم النسبي للعمالة الزراعية المهاجرة من مصر لم يزل محدوداً نسبياً بالمقارنة

جدول رقم (٤ - ٦)

التوزيع النسبي لقوة العمل من النساء بين القطاعات الاقتصادية في عدد مختار من البلدان العربية

البلد / القطاع		الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	التشييد والبناء	الكهرباء	التجارة	النقل	خدمات	اخرى	المجموع
تونس	(٧٣)	١١,٩	١,٥	٣٥,٨	–	١,٣	٣,-	١,٥	٤٤,٨	–	١٠٠
السعودية	(٧٠)	٨١,٥	–	٣,٣	–	–	–	–	١٥,٢	–	١٠٠
سورية	(٧٠)	٦٥,٢	–	١٥,٢	٠,٦	–	١,٢	٠,٦	١٦,٥	٣,٧	١٠٠
العراق	(٧٠)	١٩,٩	–	٢٨,٤	–	–	–	–	٥١,٧	–	١٠٠
الكويت	(٧٥)	٠,٦	٠,٤	١,-	٠,٤	٠,٣	٢,٦	١,٥	٩٣,٢	–	١٠٠
لبنان	(٧٠)	٢٣,٦	–	٢٠,-	–	–	–	–	٥٦,٤	–	٦٠٠
ليبيا	(٦٤)	١٥,-	–	٤٠,-	–	–	–	–	٤٥	–	١٠٠
مصر	(٧٢)	٢٨,٦	–	١٠,-	٠,٧	٠,٥	٨,٤	١,٣	٥٠,٥	–	١٠٠
المغرب	(٧١)	٣٧,٧	٠,٤	١٨,-	٠,٥	٠,٢	٢,٧	٧	٣٩,٦	٠,٢	١٠٠
اليمن الجنوبي	(٧٠)	٧٨,٣	–	٤,٣	–	–	–	–	١٧,٤	–	١٠٠
اليمن الشمالي	(٧٠)	٨٣,٣	–	٥,١	–	–	–	–	١١,٦	–	١٠٠

المصدر : احتسبت من :

Korayam, «Women and the New International Economic Order,» table 4, p. 70.

مع الاقطار العربية الاخرى خاصة الاردن واليمن ، فقد بدأت الزراعة المصرية تعاني ايضاً من آثار سلبية لهجرة القوى العاملة خاصة في بعض مواسم الزراعة التي تحتاج الى حجم كبير من العمالة كشتل الارز وجمع القطن وحصاد القمح . . . الخ .

وعلى الرغم من الارتفاع المحتمل في التركيب المهاري للايدي العاملة المهاجرة في المستقبل ، فمن المنتظر ان يستمر السحب من العمالة الزراعية في بلدان الارسال للوفاء باحتياجات النمو في القطاع الزراعي من جانب ، وقطاع التشييد من الجانب الآخر ، ولكن بمعدلات ابطأ مما سبق .

ويحتمل ان يؤثر ذلك على قدرة القطاع الزراعي في البلاد العربية على تحقيق تقدم زراعي مناسب وزيادة انتاج المواد الغذائية والحد من الاعتماد على العالم الخارجي في امداد الوطن العربي بالغذاء وتحقيق قدر اعلى من الامن الغذائي كما تستهدف ذلك الاقطار العربية(٢٩) . وسيتطلب تحقيق هذه الاهداف مع استمرار الزراعة في مد القطاعات الاخرى باحتياجاتها من القوى العاملة ميكنة الزراعة العربية ، خاصة ميكنة العمليات الزراعية التي تحتاج الى حجم ضخم من الايدي العاملة موسمياً .

إن تحقيق ميكنة سريعة للزراعة سوف يتطلب ضمن اشياء اخرى زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي بشروط سهلة وميسرة . وهو امر يصعب مواجهته بواسطة الاقطار المرسلة للعمالة وحدها والتي يعاني اغلبها بالفعل من ضآلة الموارد الاستثمارية . وبدون عمل عربي مشترك في هذا الاتجاه فإن استمرار الاتجاهات الحالية اما ان يؤدي الى مزيد من التدهور في الانتاج الزراعي ، او الى اتباع سياسات تحد من نزوح العمال من الزراعة العربية . . . مع ما قد يترتب على ذلك من زيادة الاعتماد على العمالة غير العربية في القطاع الزراعي .

(٢٩) اعتبر تحقيق الامن الغذائي العربي احد الاهداف الاستراتيجية للتنمية العربية كما عبر عنها في البيان الصادر عن : مؤتمر الخبراء الحكوميين لدراسة مشروع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الحبانية (العراق) ، ١٩ ـ ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، والذي تبنته الوثائق المقدمة لمؤتمر القمة العربي ، ١١ ، عمان ، ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

الفصل الخامس

سياسات ترشيد انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية: الآليات والسياسات المقترحة

اولاً : مقدمــة

أشرنا فيما سبق الى انه بالرغم من كل المشاكل والسلبيات التي تحيط بعمليات انتقال الايدي العاملة فيما بين البلاد العربية بفعل عامل الجذب النفطي ، فإن هذه السلبيات لن يمكن علاجها بالقضاء على الظاهرة ذاتها ، خاصة وان الاسباب المؤدية لهذا الانتقال ستظل لفترة طويلة نسبياً في المستقبل . هذا فضلاً عن ان المحصلة الكلية لحركة انتقال الايدي العاملة تبقى ذات مضمون ايجابي ، مما يعني ان محاولات الترشيد يجب الا تتجه الى اضعاف هذه الحركة ، وان استهدفت تخطيطها وتنظيمها لتعظيم الايجابيات ، والحد بقدر الامكان من السلبيات التي نتجت من حركة الانتقال حتى الآن .

وقد بينت مناقشتنا لبعض القضايا الرئيسية في الفصل السابق ان القضايا المرتبطة بهجرة القوى العاملة الى البلاد العربية وانتقالها فيما بينها هي قضايا معقدة ، وان علاجها يتطلب مواجهة متعددة الجوانب وعلى مستويات مختلفة من العمل . كما ابرزت ان علاجاً ناجعاً شامـلاً سوف يتطلب تغييرات اساسية في العديد من التوجهات الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط الحياة في بلدان الارسال وبلدان الاستقبال وعلى النطاق العربي ليتم في اطارها اتخاذ خطوات منسقة ومترابطة ، يستند ويغذي بعضها بعضاً وصولاً الى الاهداف التي حددناها في بداية الفصل السابق والتي تتضمن :

١ ـ السعي لتحقيق اقصى تنمية اقتصادية ـ اجتماعية ممكنة للوطن العربي في مجموعه ، مع الحرص على الحد من الفروق الدخلية بين البلدان العربيـة او على الاقـل الحد من زيـادة هذه الفروق .

٢ ـ تنمية الموارد البشرية في كل الوطن العربي بما يتيح الوفاء باحتياجات كل من الاقطار الموفدة والمستقبلة للعمالة .

٣ ـ زيادة التواصل بين الشعوب العربية وتنمية الشعور بالتكامل والوحدة القومية .

٤ ـ المحافظة على الطابع العربي لكل اجزاء الوطن الكبير .

ونشير هنا الى ان تحقيق هذه الغايات يرتبط بالتوجه العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ولا يتوقف على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مجال انتقال القوى العاملة فحسب . كما نشير الى ان صلاحية اي مجموعة من السياسات التي تتعلق بانتقال الايدي العاملة تتوقف على النظر الى هذه السياسات باعتبارها جزءاً من اطار عام اشمل لتنمية عربية اكثر رشداً .

وعلى الرغم من رؤيتنا هذه فلن يكون من المستطاع في اطار هذا العمل ان نتطرق الى سياسات التنمية العربية بشكل عام ، ولا الى تحديد الشروط الضرورية لتحقيق تنمية عربية حقيقية ومتوازنة على النطاق العربي . وسنكتفي بالتطرق الى مجموعة السياسات والآليات التي ترتبط بسوق العمل في الوطن العربي وبترشيد استخدام العمالة العربية . وسنتناول في هذا المجال مجموعة من الآليات والسياسات المقترحة لترشيد انتقال العمالة بين اقطار الوطن العربي وترشيد استخدام العائد من هذا الانتقال في كل من بلاد الارسال وبلاد الاستقبال ، وعلى نطاق الوطن العربي في مجموعه . وفي رأينا ان مجموع السياسات التي سنقترحها في التالي تترابط فيما بينها لاحداث التأثير الايجابي المطلوب وللحد من الآثار السلبية ، بمعنى انها مكملة لبعضها البعض حتى ولو طبقت في بلاد عربية مختلفة وعلى مستويات مختلفة من العمل القطري والقومي .

ثانياً : آليات وسياسات ترشيد انتقال الايدي العاملة العربية في بلاد الارسال

في ضوء ما ذكرناه سابقاً حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة وانتقال الايدي العاملة في الوطن العربي ، وفي ضوء القضايا الرئيسية التي نوقشت في الفصل السابق ، فإن مجموعة السياسات التي يقترح تطبيقها في بلاد الارسال يجب ان تسعى لتحقيق الاهداف التالية :

ـ زيادة العرض الكلي من الايدي العاملة العربية وتغيير تركيبها المهاري والمهني بما يساعد على الوفاء بطلب مجموع الاقطار العربية الى العمالة الوافدة دون الاضرار بانطلاق واستمرار التنمية في بلدان الارسال .

ـ تنظيم عملية خروج وانتقال الايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة منها الى الاقطار العربية بما يحمي متطلبات التنمية في بلاد الارسال ، ويمنع تكدساً غير مرغوب فيه في بلدان الاستقبال .

ـ توفير المعلومات اللازمة عن العجز والفائض من الايدي العاملة ودرجة ونوعية مهاراتها

وشروط عملها والمساعدة في تداول هذه المعلومات وتوصيلها للمستخدمين المحتملين في بلاد الاستقبال .

ــ حماية البلد للقوى العاملة من كل من استغلال الوسطاء وشروط العمل المجحفة في بلاد الاستقبال ، والتأكد من تمتع العاملين العرب بالحد الادنى من الشروط التي توفرها الاتفاقيات الدولية الخاصة بهجرة وانتقال الايدي العاملة ، وبالاتفاقات العربية التي تعقد بهذا الشأن .

ـ ترشيد استخدام تحويلات العاملين وتوجيهها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية رشيدة في بلاد الارسال .

وسوف نحاول فيما يلي ان نبين مجموع السياسات والآليات التي نقترحها لتحقيق هذه الاهداف .

١ ـ زيادة العرض الكلي من الايدي العاملة وتطوير تركيبها المهاري والمهني

تنبع ضرورة العمل على زيادة العرض الكلي من العمالة العربية في بلدان الارسال من ضرورة السعي للحد من هجرة العمالة الاجنبية الى الاقطار العربية ، والتي اصبحت تشكل نسبة متزايدة من حجم العمالة الوافدة الى الاقطار الرئيسية المستوردة للعمالة في شبه الجزيرة العربية خاصة بعد عام ١٩٧٥ . ان من الاسباب التي أدت الى زيادة الاعتماد على العمالة الاجنبية عدم مرونة عرض العمالة العربية ومحدودية الموارد البشرية العربية وعدم توفر العمالة العربية التي تتمتع بالمهارات المطلوبة في بعض الاحيان . وبغض النظر عما يمكن ان تؤدي اليه هذه الهجرة الاجنبية من اخطار على عروبة بعض اقطار الخليج الصغيرة ، فإن الحد من هذه الهجرة لن يكون ممكناً ما لم يتوفر بديل عربي لها .

من ناحية اخرى تبين الخبرة السابقة والتنبؤات الخاصة بالمستقبل ان هجرة المهارات النادرة من الاقطار العربية المرسلة للعمالة قد أثر وسيظل يؤثر تأثيراً سلبياً على انطلاق التنمية في هذه الاقطار مستقبلاً ، ما لم تتمكن من تطوير التركيب المهاري والمهني في قواها العاملة ، بحيث يمكن الوفاء بكل من احتياجات الاقطار المرسلة والمستقبلة من هذه الانواع من العمالة في الوقت نفسه ، اوعلى الاقل بالعمل على الوفاء بالطلب في كل من بلاد الارسال والاستقبال الى اقصى حد ممكن . وقد سبق لنا في نهاية الفصل السابق ان ناقشنا المصادر الاساسية لزيادة العرض من قوى العمل العربية وبيّنا ان هناك مصادر ثلاثة لهذه الزيادة :

أ ـ اعادة توجيه القوى العاملة المهاجرة للخارج للوفاء باحتياجات السوق العربية .

ب ـ رفع معدل المشاركة الخام في بلدان الارسال خاصة عن طريق زيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل .

ج ـ تحرير جزء من العمالة العربية وتوجيهها لانشطة اقتصادية اخرى عن طريق زيادة معدل ميكنة الزراعة واعادة تنظيمها واعادة تدريب الايدي العاملة الزراعية .

وقد ناقشنا بقدر من الاستفاضة القضايا المتعلقة بالاستفادة من هذه المصـادر في الفصل السابق ، ونود هنا ان نركز فقط على بعض الخطوات التي يمكن عن طريقها الاستفادة من هذه المصادر استناداً الى مناقشتنا السابقة .

ـ الجزء الاكبر من القوى العربية المهاجرة للخارج هي القوى العاملة المهاجرة من الشمال الافريقي الى اوروبا ، وهي تمثل مصدراً مهماً لزيادة عرض العمالة في السوق العربي ، حيث تعاني العمالة العربية في اوروبا حالياً من مشاكل تزداد تفاقماً مع ازدياد حدة البطالة والازمة الاقتصادية . والطريق الاساسي للاستفادة من قوة العمل المذكورة هو اعادة استيعابها في اوطانها التي تمت الهجرة منها ، مع العمل على تسهيل انتقال عمالة مقابلة من اقطار الشمال الافريقي الى الاقطار العربية في الجزيرة العربية والخليج . ان نمط الحياة الذي تعودته العمالة المهاجرة في الدول الاوروبية يصعب انتقالها للعمل في بيئة مخالفة تماماً في الاقطار العربية المستوردة للعمالة . وسيكون من الضروري للاستفادة من هذا المصدر تنظيم برامج لاعادة توطين العمالة المهـاجرة في بـلادها الاصليـة ، وتدريب العمالة في بلدان الشمال الافريقي لاكسابها المهارات المطلوبة للعمل في الاقطار العربية المستوردة ، الى جانب تـوفير الحـد الادنى من الشروط في بلدان الاستقبـال التي تسهل انتقـال واستمرار قبول العمالة العربية من شمال افريقيا للعمل في الاقطار العربية المستوردة . ويتطلب تنظيم مثل هذه البرامج لاعادة التوطين والتدريب ان تتم في اطار اتفاقات عربية ثنائية بين بلدان الشمال الافريقي والبلدان العربية المستقبلة ، وذلك في اطار تخطيط عربي شامل للاستفادة من كل القوى العربية المتاحة ، كما سنشير الى ذلك فيما بعد .

ـ بيّنا فيما سبق تزايد مشاركة المرأة في العمل في الاقطار العربية بصفة عامة ، نتيجة لازدياد التعليم من ناحية ،ولحلول المرأة محل الرجل في بعض الاقطار العربية في عدد من الانشطة ، نتيجة لهجرة الرجال للعمل في بلاد الاستقبال . والمطلوب في هذا المجال هو تسريع ذلك الاتجاه الذي بدأ بالفعل لزيادة مشاركة المرأة . ان هذا قد يتطلب في بعض البلاد توعية باهمية دور المرأة في النشاط الاقتصادي ومواجهة العقبات ذات الطابع الاجتماعي او التي ترتبط بالقيم الاجتماعية التي تحد من عمل المرأة كما يتطلب في حالات اخرى التغلب على بعض الصعوبات التي تحد من انخراط المرأة في العمل خاصة ما يتعلق بتنظيم وتوفير دور الحضانة للاطفال في سنواتهم المبكرة .

ولا بد هنا من التحذير من ان ترتبط ظاهرة ازدياد اشتغال النساء بالحلول محل الذكور الذين ينتقلون للعمل في بلاد الاستقبال ، مع ما يترتب على ذلك من ذكورة العمالة الوافدة في البلاد المستقبلة وتأنيث الاسر في بلدان الارسال . ان سياسة رشيدة لانتقال الايدي العاملة لابد من ان تسمح بانتقال العائلات لمصاحبة مُعاليهـا في بلدان الاستقبال خاصة لمن يعملون في اعمال شبه دائمة ، مع السعي في الوقت نفسه لزيادة العمالة بين النساء الوافدات في بلدان الاستقبال وذلك للحد من العدد الكلي لانتقال العمالة والسكان ، كما سنشير فيما بعد عند مناقشة ترشيد استخدام العمالة في بلدان الاستقبال .

ـ وعلى الرغم من احتمالات ارتفاع التركيب المهاري للايدي العاملة العربية التي ستنتقل مستقبلاً للعمل في بلاد الاستقبال ، فسيظل قطاع الزراعة الذي يعمل فيه اكثر من ثلث مجموع العمالة العربية مصدراً أساسياً للعمالة الوافدة ، اما مباشرة بالانتقال للعمل في بلدان الاستقبال او بطريق غير مباشر بالانتقال للعمل من الريف الى المدينة للحلول محل عمالة اخرى تنتقل هي للعمل في الخارج . وقد بيّنا في نهاية الفصل السابق ان استمرار نزوح العمالة الى خارج الريف العربي قد اصبحت تؤثر تأثيراً سلبياً على الانتاج الزراعي ، وان مثل هذا التأثير السلبي سيستمر ما لم يتم تطور في تنظيم الزراعة العربية وما لم يتم مزيد من ميكنة بعض العمليات الزراعية .

ونشير هنا الى ان توفير العمالة من قطاع الزراعة قد يتطلب في بعض البلاد (بصفة خاصة مصر) اعادة تنظيم الزراعة في اتجاه تجميع الزراعات الصغيرة التي تستوعب اعداداً كبيرة نسبياً من قوة العمل الزراعية. والوسيلة المثلى لذلك هي نشر التعاونيات وتنشيطها في مجال الانتاج . من ناحية اخرى نؤكد ما سبقت الاشارة اليه من ان ميكنة العمليات الزراعية في الريف العربي سوف تحتاج الى تسهيلات ائتمانية يصعب توفيرها في العديد من بلدان الارسال دون تعاون عربي وعمل عربي مشترك . ونضيف انه من الضروري عند وضع اي برنامج للميكنة الزراعية ان يأخذ مثل هذا البرنامج في الاعتبار متطلبات الاجل القصير والمتوسط والطويل . ان النقص في الايدي العاملة العربية في مجال الزراعة الناتجة عن النزوح الكبير للعمالة هي ظاهرة مؤقتة مهما طالت . ان الزيادة المستمرة والسريعة في السكان من ناحية ، واحتمال عودة النازحين (خاصة في مرحلة ما بعد النفط كما سنشير الى ذلك فيما بعد) من ناحية اخرى ، قد تؤدي الى عودة البطالة المقنعة او السافرة الى الريف العربي بعد فترة زمنية .

ومن ثم فإن أي برنامج لتسريع الهجرة من الريف لا بد من ان يرتبط ببرنامج لاستيعاب العائدين في انشطة جديدة في الريف خارج الزراعة ذاتها ، وتشجيع العناصر الريفية المهاجرة على استثمار عوائدها في هذه الانشطة خلال تنظيم تعاونيات او شركات خاصة بالصناعات الزراعية والانشطة المساعدة للزراعة (نقل الحاصلات وغيرها) ، يشارك فيها العائدون برأس المال والعمل .

ـ إن زيادة العرض الكلي من العمالة العربية لا يمكّن وحده من الوفاء باحتياجات الوطن العربي من انواع العمالة المختلفة التي تحتاجها التنمية ، ما لم يتم تطوير شامل للتعليم والتدريب المهنيين في مختلف الاقطار العربية (خاصة في بلدان الارسال) يكفل اكساب القوى العاملة العربية المهارات والكفاءات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية في مختلف ارجاء الوطن العربي . ان تدفق الكفاءات والخبرات الفنية من البلاد العربية غير النفطية الى البلاد النفطية الذي حدث في السنوات الاخيرة والذي ينتظر ان يستمر وان يزيد في المستقبل ، يؤكد تشابك العوامل المؤثرة على عرض وطلب الكفاءات والخبرات في الوطن العربي في مجموعه . ولم يعد من المستطاع بالنسبة للاقطار العربية المرسلة الا ان تأخذ في الحسبان عند التخطيط لبرامج التدريب فيها حجم وطبيعة الطلب على قواها العاملة في بلدان الاستقبال ايضاً . ويلاحظ في هذا الشأن ان الاستجابة للطلب في الاقطار المستقبلة سوف يتطلب اكساب العاملين مهارات اعلى من تلك السائدة في سوق العمل في

عدد من بلدان الارسال . ذلك لأن وسائل الانتاج المستخدمة والسلع الاستهلاكية السائدة في بلدان الاستقبال هي اكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية كما ان مستوى الخدمات بها هو اشد ارتفاعاً .

وقد سبق ان اشرنا في الفصل السابق الى ان اغلب بلدان الارسال تعاني من عجز في العمالة الفنية وشبه الفنية بها (راجع جدول ٤ ـ ٢) . وقد ابرزت ندوة عن التدريب المهني عقدت في طرابلس ، ان الامكانيات التدريبية المتاحة لا تلبي احتياجات عدد من الاقطار العربية المصدرة للعمالة لا من حيث الكم او الكيف[١] . ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة الى رفع القدرات التدريبية فيها في اطار جهد عربي مشترك ـ كما سنشير الى ذلك فيما بعد ـ وتطوير برامج تدريبية في الاقطار المرسلة تستفيد من كل امكانيات التدريب العربية المتاحة التي يجري تعبئتها في اطار عربي ، بحيث تكون برامج التدريب القطرية هي جزء من جهد عربي شامل . وينطبق هذا بشكل خاص على حالة الاقطار العربية الاقل نمواً ، والتي تعاني هي نفسها من نقص الكفاءات التدريبية فيها ونقص الامكانات المادية اللازمة لتوفير احتياجات التدريب .

إن برنامجاً شاملاً للتدريب يجب ان يضم ، الى جانب الجهود الحكومية على المستوى القطري في بلدان الارسال والجهود القومية على المستوى العربي ، وسائل لحث القطاع الخاص المنظم او اجباره على المساهمة في الجهود التدريبية . ويمكن في هذا الاطار الاستفادة من تجربة بعض الدول الآسيوية المرسلة للعمالة ، حيث تفرض الحكومة الكورية على شركات المقاولات العاملة في الخارج والتي تستخدم العمالة الكورية ان تدرب سنوياً ما يعادل ١٠ بالمائة على الاقل من القوى العاملة الكورية التي تستخدمها في الخارج[٢] .

وإذا كان تطوير برامج مكثفة للتدريب المهني ، خاصة في بلاد الارسال ، هو ضرورة في الاجل القصير والمتوسط للاستجابة لزيادة الطلب على العمالة الفنية والمهنية في كل من بلدان الارسال والاستقبال ، فإن اصلاحاً أساسياً في النظام التعليمي في اتجاه الربط بينه وبين احتياجات التنمية العربية هو السبيل الاساسي لتجنب الاختناقات الهيكلية في مجال عرض الخبرات الفنية والمهنية والادارية . وفي هذا المجال ايضاً فإن النظام التعليمي في بلدان الارسال لا بد من ان يأخذ في اعتباره الطلب على العمالة ومتطلبات التنمية على النطاق العربي في مجموعه ، وان يتم اعداد الخبرات العربية اللازمة في اطار النظام التعليمي نفسه . كما يهيء النظام التعليمي خريجيه الجدد للحياة والعمل المنتج في الخارج والداخل على السواء .

وبالنظر لضرورة الجهد العربي المشترك في هذا المجال فسنعود لتبادل قضية التدريب والتعليم عند بحث السياسات والآليات المرتبطة بتوحيد وترشيد طاقات التدريب على المستوى العربي .

---

(١) انظر : منظمة العمل العربية ، « التدريب المهني : اهدافه ، مستوياته ، برامجه والتعاون الثلاثي بشأنه ،» ورقة قدمت الى : مؤتمر العمل العربي ، الدورة ١٠ ، بغداد ، ٦ ـ ١٦ آذار / مارس ١٩٨٢ ، ص ٣٠ .

(٢) انظر :
Sooyong Kim, «Contract Migration in the Republic of Korea,» International Labor Organization [ILO], Migration World Project, April 1982 (Mig. W.P.4).

٢ ـ سياسات تنظيم انتقال الايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة الى البلاد العربية

أشرنا فيما سبق الى بعض الآثار السلبية لحركة انتقال العمالة بين الاقطار العربية على اقطار الارسال ، وبيّنا في هذا الاطار كيف ادى جذب العناصر ذات الكفاءات الفنية العالية للعمل في بلاد الاستقبال الى نقص في بعض المهارات الاستراتيجية الاساسية لديها أدت في احوال كثيرة الى عدم انتظام العمل بها والى ضعف القدرة على التحفيز الايجابي او السلبي للقوى العاملة المقيمة ، لزيادة انتاجها او انتاجيتها فضلاً عن عدم امكان دفع جهود التنمية في البلدان المرسلة للعمالة .

وقد ترتب على هذه الصعوبات فرض عدد من القيود على حرية الحركة للقوى العاملة، خاصة الماهرة في بعض البلدان المرسلة (سوريا كمثال) ، وعلى بدء مناقشة واسعة في اقطار عربية اخرى حول ضرورة تنظيم الخروج حماية لجهود التنمية في بلدان الارسال ولحماية القوى العاملة نفسها مما يمكن أن تعانيه نتيجة لاضطرارها للعمل بشروط مجحفة في بلدان الاستقبال او للعمل في انشطة هامشية او انشطة تحتاج لمهارات اقل[٣] . وتبين هذه المناقشات ان الاتجاه العام في اغلب الاقطار العربية المرسلة لم يزل هو كفالة حرية انتقال العمالة للعمل في البلاد العربية ، مع وضع بعض الضوابط التي تحول دون معاناة الاقطار المرسلة للنقص الشديد في بعض المهارات لديها والتي تحول ايضاً دون هدر القوى العاملة العربية .

وهناك عدة اتجاهات ممكنة لضبط انتقال الايدي العاملة وغير الماهرة بين الاقطار العربية ، منها :ان يحكم الانتقال باتفاقات ثنائية او جماعية بين الاقطار العربية تحول دون التشغيل المباشر لبعض العناصر ذات المهارات النادرة دون موافقة البلد المرسل ، وحق هذا الاخير بمنع سفر بعض الفئات المهنية لمنع تسرب مهارات معينة يوجد عجز شديد فيها . ومنها زيادة الاعتماد على عقود عمل جماعية لتنظيم خروج العاملين وعودتهم ، خاصة فيما يتعلق باعمال البناء والتشييد ، كبديل عن الانتقال الفردي للعاملين والسعي للحصول على عمل في بلدان الاستقبال . ومنها منع سفر العاملين للبحث عن عمل وان يكون السفر بتصريح يصدر بناء على عقود رسمية محددة الاجر والوظيفة ، تراجعها وزارات العمل او ما يقابلها في بلاد الارسال للتحقق من مدى جديتها . ومنها تحديد فترة معينة للعامل لا يحق له تجاوزها للعمل في الخارج او الزامه بالعمل في الداخل لفترة محددة كحد ادنى لا يحق له السفر للخارج قبلها مثلما يحدث في حالة الاعارات .

على ان اي خطوات لضبط وتنظيم خروج الايدي العاملة لكي تصبح ذات اثر ايجابي ، لا بد من ان تستند الى بيانات صحيحة ودقيقة عن العمالة والمهارات المتوفرة والعجز والفائض القائم والمحتمل وعن البطالة المقنعة او السائدة في بلدان الارسال ، وكذلك عن الطلب القائم والمحتمل من بلدان الاستقبال . ويتطلب ذلك انشاء وتطوير مكاتب للتشغيل في الاقطار العربية ، وتطوير

---

(٣) انظر المناقشات في : « ندوة مواجهة صريحة لقضية نقص العمالة المدربة وتسربها للخارج : كيف نحافظ على ثروتنا البشرية ؟» الاهرام ، ٢٥ / ١٢ / ١٩٨١ و ٨ ـ ١٥ / ١ / ١٩٨٢ .

احصاءات تسجيلية ومسوحات عن الاستخدام على مستوى المنشأة والمستوى القطري ، وتوفير العناصر القادرة على تفسير المؤشرات التي تفرزها هذه المعلومات من اجل فهم اعمق للظواهر وتقدير ادق للفائض او العجز القائم او المحتمل ، وللمساعدة في وضع استراتيجيات سليمة للاستخدام ولتنظيم خروج العمالة . كما يتطلب تبادل المعلومات بين البلاد العربية المستقبلة والمستخدمة وهو ما يوفره تنظيم وكالة عربية للتشغيل كما سنشير فيما بعد .

إن فاعلية القيود والضوابط الادارية ستكون محدودة ما لم تدعم باجراءات ذات طابع اقتصادي تحد من تأثير عوامل الجذب والطرد معاً على حركة العمالة الماهرة ذات الندرة النسبية . ويعني هذا ان اصلاحاً في النظم الاجرية لا بد من ان يتم في بلاد الارسال من اجل الحد من الفروق الدخلية للعاملين ذوي المهارات النادرة بين بلاد الارسال والاستقبال . كما لا بد من تكثيف التدريب في هذه المجالات لزيادة العرض والحد من تأثير الندرة الحالية .

كما يمكن ايضاً استخدام انواع اخرى من الحوافز او الروادع لحث او دفع العاملين على الالتزام بالقواعد المنظمة لخروج العمالة من بلاد الارسال ، كأن يقصر الحصول على مزايا معينة على العاملين الذين يتم تبادلهم في اطار اتفاقات رسمية ، ويحرم من هذه المزايا من يتم استخدامهم المباشر دون موافقة حكوماتهم ، كما يمكن ايضاً استخدام حوافز او روادع لمنع بلدان الاستقبال من مخالفة اي اتفاقات ثنائية او جماعية خاصة بانتقال الايدي العاملة وذلك بتسهيل حصول البلدان التي تلتزم بهذه الاتفاقات على احتياجاتها واعطائها اولوية للوفاء بطلبها حال وجود ندرة ، والعكس بالنسبة للبلدان التي لا تقبل بالاتفاقات الثنائية او الجماعية او لا تلتزم بها وتبادر الى خرقها .

٣ ـ توفير المعلومات عن العجز والفائض وعن المهارات المتوفرة ونوعيتها ونشرها في بلاد الاستقبال

أشارت المناقشات الخاصة بزيادة التوجه لاستخدام العمالة الآسيوية في منطقة الخليج العربي الى عدم توفر معلومات لدى بلدان الاستقبال عن مدى توفر المهارات اللازمة في الاقطار العربية ، وصعوبة الحصول على هذه المعلومات . وعلى عكس الامر بالنسبة للعمالة الآسيوية حيث تتولى وكالات خاصة بالتشغيل تعمل في بلاد الاستقبال تزويد المستخدمين المحتملين ببيانات وافية عن العمال الذين يعرضون احضارهم لخدمة سوق العمل العربية ودرجة مهاراتهم ، بل يبدون الاستعداد في كثير من الاحوال الى تحمل نفقات احضار واعادة العامل لدول الاستقبال في حال عدم صحة المواصفات المعروضة او في حال عدم رضاء العميل عن مستوى المهارة او غير ذلك من الاسباب . إن نجاح الاقطار العربية المرسلة في منافسة العمالة الاجنبية في بعض الاقطار العربية يعني ضرورة الاهتمام بقضية توفير وتداول المعلومات عن القوى العاملة القابلة للانتقال للعمل في اسواق دول الاستقبال ونوعية مهاراتها ومستواها المهاري وشروط عملها واجورها ، وغير ذلك من المعلومات .

إن توفير ونشر هذه المعلومات يقتضي توفير قاعدة من البيانات والمعلومات في بلدان

الارسال، كما سبقت الاشارة عند الحديث عن تنظيم خروج القوى العاملة ، كما يقتضي الاتفاق والتعارف على المستويات المهارية المختلفة بالنسبة للمهن المتعددة ، وان تكون هذه المستويات موضع اتفاق عربي عام ليكون لها المعنى الموحد نفسه لدى كل من بلدان الارسال والاستقبال ، وهو ما يتطلب تنظيماً عربياً يمكن ان تقوم به وكالة التشغيل العربية كما سيرد فيما بعد . على ان ما هو اهم هو تنظيم « تسويق » العمالة العربية « الفائضة » في الاسواق التي تحتاجها . ويتطلب ذلك تنظيم وكالات خاصة للتشغيل يكون لها مؤسساتها في كل من بلاد الارسال والاستقبال ، تكون قادرة على تجميع البيانات من مصادر العمالة في اقطار الارسال والتأكد من المستويات المهارية للراغبين في العمل، كما تكون قادرة على معرفة مدى الطلب على انواع العمالة المختلفة في بلدان الاستقبال والمستويات المهارية المطلوبة ليتم عن طريقها التوفيق بين العرض والطلب . لقد كانت هذه الوظيفة التسويقية ولم تزل مجالاً لنشاط القطاع الخاص . وقد أدى ذلك في حالات كثيرة ، خاصة حيث لا تتوفر الرقابة الحكومية الجادة ، الى استغلال العمال الساعين للانتقال للعمل وسقوط بعضهم ضحية عمليات نصب وعقود وهمية . كما ان هذه المكاتب الخاصة قد ساعدت في بعض بلاد الاستقبال على المتاجرة في اذون العمل واستقدام العمالة الوافدة .

إن حماية العمال من الاستغلال وتوفير خدمة افضل لكل من بلاد الارسال والاستقبال يتطلب امرين في الوقت نفسه هما : اخضاع المكاتب الخاصة لرقابة حكومية مشددة ، وخلق تنظيمات لا تسعى للربح بواسطة او بمساعدة الحكومات والمنظمات النقابية المهنية والعمالية في بلدان الارسال ، يكون هدفها جمع وتوفير المعلومات عن العرض من العمالة في مجال نشاطها ، وتسهيل تشغيلها في بلاد الاستقبال المختلفة . ويمكن ان يساعدها في ذلك مكاتب العمل التابعة لبلاد الارسال في بلدان الاستقبال الرئيسية .

٤ ـ حماية العمال من استغلال الوسطاء وشروط العمل المجحفة

بالاضافة الى تعرض العمال الى استغلال الوسطاء في عمليات انتقال الايدي العاملة ، تعاني العمالة الوافدة في عدد من البلاد العربية من انواع من التمييز والاجحاف بحقوقها يؤدي في احوال كثيرة الى سيادة شعور بعدم الرضا فيما بينها والى نمو مشاعر عدائية او شبه عدائية نحو بلاد الاستقبال ، رغم الاستمرار بالعمل فيها . ويعمل عديد من العمال الوافدين في بلاد الاستقبال دون عقود عمل محددة ، ويرتبط العاملون في عديد من الحالات بجهات عمل معينة تكون هي وحدها صاحبة الحق في استخدامهم ويمتنع عليهم الانتقال من عمل لآخر دون اذنها ، مما يخضع العامل خضوعاً شبه مطلق لصاحب العمل . ويتم في احوال كثيرة تعرض العاملين للترحيل الفوري دون ان يتمكنوا من التظلم من قرارات الترحيل التي تتم اما لالغاء اقاماتهم بواسطة مستخدميهم او بواسطة الدولة لاسباب ادارية او غيرها . وقد لا يمنح العامل مدة كافية او مهلة مناسبة لتسوية حقوقه الشخصية والعائلية . كما ان اغلب العمال الوافدين لا يتمتعون بأي نظام للتأمينات الاجتماعية يحميهم عند انتهاء عملهم في بلدان الاستقبال .

وبالاضافة الى ذلك يواجه العاملون صعوبات في السكن وفي لمِّ شمل اسرهم وفي تعليم

ابنائهم ، اذا تمكنوا من الحاق عائلاتهم بهم ، في بلاد الاستقبال . ويحرم العاملون في العديد من البلاد من تنظيم انفسهم للدفاع عن حقوقهم . وبصفة عامة فإن العمال الوافدين في اغلب الاقطار العربية لا يتمتعون بالحد الادنى من الحقوق التي تكفلها الاتفاقات والقرارات الدولية الخاصة بهجرة وانتقال الايدي العاملة ولا بالحد الادنى المضمون من خلال الاتفاقية المعدلة لانتقال العمالة العربية لسنة ١٩٧٥ .

وقد دفع هذا ببعض حكومات البلدان العربية المرسلة للعمالة الى التحرك لسن مزيد من التشريعات وتبني بعض الاجراءات لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين هجرة مؤقتة من بين مواطنيها . وفي هذا الاتجاه نسجل المبادرات الاخيرة للحكومة المصرية بهدف استصدار تشريع ينظم سفر العمال المصريين والفنيين للعمل في الخارج ، ووضع الضوابط الكفيلة بعدم وقوعهم في براثن الاستغلال .

وفي اطار هذه الضوابط يكون السفر بتصريح يصدر بناء على عقود رسمية محددة الاجر والوظيفة تراجعها وزارة القوى العاملة المصرية للتحقق من جديتها . كما طلب مجلس الوزراء المصري الى وزير القوى العاملة ان يتضمن مشروع القانون عدم السماح لاي مصري بالسفر الى الخارج للبحث عن عمل ، وتنظيم الاشراف على مكاتب سفر العمال وذلك بالتنسيق بين وزارتي القوى العاملة والداخلية ، واجراء مسح لها يشمل المكاتب السياحية واعداد تقرير عن نشاطها لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضد من يثبت خروجه عن النشاط المرخص به .

وكان وزير القوى العاملة قد عرض على مجلس الوزراء تقريراً يكشف ان بعض البلدان العربية والاوروبية يستغل العمال المصريين ، وبعضهم وقع ضحية المكاتب الوهمية والسماسرة ، وقد بلغ عددها في مصر نحو ١٠٠ مكتب ولها مندوبون منتشرون في انحاء الجمهورية . واقترح الوزير اصدار جواز سفر للاقطار العربية التي يسمح بدخولها دون الحصول على تأشيرة بقصد السياحة لمدة شهرين ، ولا يجدد هذا الجواز من القنصليات او يستبدل به آخر الا اذا حصل المسافر على عقد عمل مناسب يوافق عليه المستشار العمالي او القنصل العام لمصر(٤) .

كذلك اقترح وزير القوى العاملة ان يسدد المسافر للسياحة ضماناً مالياً قدره ٥٠٠ جنيه بشيك مصرفي ، وان تلتزم شركات الطيران بأن تكون تذاكر السفر شاملة الذهاب والعودة ، مع اتخاذ الاجراءات التي تكفل منع التلاعب وعدم استبدال التذاكر . . وان تكون عقوبة صاحب مكتب السفر ومديره والمشرف عليه في حالة المخالفة غرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تجاوز ٤٠٠٠ جنيه لمنع اساليب التحايل والاحتيال والخديعة التي تلجأ اليها بعض هذه المكاتب(٥) .

ومثل هذا التدخل لمراجعة شروط عقد العمل الفردي او الجماعي ، وكذلك مستوى الاجور المتعاقد عليها ، من جانب السلطات الرسمية في البلدان المرسلة للعمالة لا يعتبر بدعة او

(٤) انظر : الاهرام ، ٢٣ / ١ / ١٩٨٢ .

(٥) المصدر نفسه .

تدخلاً تعسفياً في مجال تنظيم حرية سفر العاملين الى البلدان النفطية ، فقد سبقت البلدان الآسيوية (مثل كوريا الجنوبية والفلبين) البلدان العربية في هذا المجال .

فالمؤكد ان وزارة العمل في بلد مثل كوريا الجنوبية تقوم بالتحقق من شروط عقود العمل بالخارج من حيث مستويات الأجر ، طول فترة العقد ، عدد ساعات العمل ، التأمين ضد اصابات وحوادث العمل ، والجهة التي تتحمل تكاليف السفر والاقامة ، وذلك قبل السماح للمتعاقدين بالمغادرة للعمل في الخارج . والمقصود بهذا الاجراء هو حماية مواطنيها من قبول شروط مجحفة للتوظف بالبلدان النفطية . كذلك يمكن لوزارة العمل التحقق من المؤهلات والمهارات المطلوبة لأداء وظائف معينة في بلدان الاستقبال ، مما يضمن لتلك البلدان تدفق المهارات المطلوبة على البلد المستقبل دون مخاطر غش او خداع .

كذلك تتدخل وزارة العمل في جمهورية كوريا الجنوبية لمنع سفر بعض الفئات المهنية ، لمنع تسرب مهارات معينة يوجد عجز شديد فيها ، مما يعوق من حركة التنمية والنمو في الاقتصاد الوطني(٦) .

ومن ناحية اخرى ، استحدثت حكومة كوريا الجنوبية صيغة **عقود العمل الجماعية** لعمال شركات البناء والتشييد العاملين في بلدان الخليج النفطية . وتعتبر تلك العقود عقوداً نمطية او نموذجية تلتزم بها كل شركات المقاولات والبناء والتشييد العاملة في بلدان الخليج . ويتضمن هذا العقد النموذجي (والمطبق منذ نيسان / ابريل عام ١٩٧٧) تحديد شروط للحد الادنى للاجور ، ولعدد ساعات العمل ، وللاجازات ، وحجم التعويض عن إصابات العمل، والجهة التي تتحمل تكاليف السفر والانتقال . . وكذا نظام الاقامة في « معسكرات العمل » في البلد المضيف(٧) . كما تتبنى حكومة الفلبين صيغة مماثلة لعقود العمل الجماعية ، وتتدخل الدولة لتحديد شروط عقد العمل على النحو المطبق في كوريا الجنوبية(٨) .

ومن ناحية اخرى ، تحركت بعض حكومات البلدان العربية المرسلة للعمالة (في مصر والاردن) لتطبيق **نظام التأمين الاجباري على العاملين بالخارج** . وقد تقدم الاتحاد العام لنقابات العمال في مصر بمذكرة في شباط / فبراير ١٩٨٢ طالب فيها بضرورة تنمية موارد البلاد من العملات الاجنبية من خلال اشتراكات التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج ، وهو المورد غير التقليدي والذي لم يعط العناية الكافية او اللازمة لتنميته او استثماره ، خاصة بعد ان بلغ عدد العاملين المصريين بعقود عمل شخصية او لحسابهم في الخارج مليونين منتشرين في الاقطار

---

(٦) لمناقشة تفصيلية لاجراءات وشروط تنظيم هجرة العمالة الكورية للعمل بالبلدان النفطية انظر :
Kim, «Contract Migration in the Republic of Korea,».

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

(٨) انظر بهذا الخصوص :
L.S. Lazo, V.A. Teodosie and P.A Stoi Tomas,«Contract Migration Policies in the Philippines,» ILO, Migration World Project, March 1982 (Mig. W.P. 3.).

العربية وبعض البلدان الاوروبية ، ومع ذلك لم يتجاوز عدد المؤمن عليهم طبقاً لآخر بيانات احصائية اصدرتها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في آخر عام ١٩٧٩ الـ ٧ آلاف و١٥٣ مؤمناً عليه ، ومتوسط قيمة الاشتراك الشهري بالعملات الصعبة للفرد ١٠٧,٤ جنيه(٩) .

وهكذا يمكن من خلال هذا المشروع المقترح لمد مظلة نظام التأمين الاجباري على العاملين بالخارج تحقيق هدفين مهمين في آن واحد :

الاول : تنمية موارد البلد المصدر للعمالة من العملات الاجنبية ، من خلال اشتراكات التأمين للعاملين في الخارج .

الثاني : تحقيق الحماية التأمينية للعاملين في الخارج ضد احتمالات الاصابة والعجز والوفاة دعماً لحقوقهم وحماية مصالحهم .

وليس هناك من شك في ان المجال ما زال متسعاً لاصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تنظم حقوق وواجبات العمالة المهاجرة على نحو افضل ، يحقق مصلحة الأطراف الثلاثة المعنية : العاملين بالخارج ، البلدان المستقبلة ، البلدان المرسلة .

٥ ـ ترشيد استخدام تحويلات العاملين وتوجيهها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية رشيدة

تعتبر تحويلات العاملين في البلدان العربية النفطية اكبر موارد العملة الاجنبية ومصادر تكوين المدخرات القومية في البلدان المرسلة للعمالة . بيد ان توليد الآثار المحمودة لتلك التحويلات يتوقف على نمط استخدامات واستثمار تلك التحويلات . وقد سبق ان اوضحنا ـ في الفصل الثاني ـ ان الآثار الانمائية لاستخدامات تلك التحويلات كان محدوداً في معظم الاحوال .

فقد اقتصر الأثر الانمائي للتحويلات على المساهمة الاستثمارية في انشاء بعض مشروعات انتاجية قليلة . . . بينما عمد معظم المهاجرين الى تشييد بعض المباني وشراء الاراضي والعقارات مما ساعد على تغذية موجة المضاربات العقارية . كما اقتصر بقية المهاجرين على شراء شهادات الاستثمار او الايداع بالبنوك ، او بقاء اموالهم الى جانبهم بالخارج . « ويرجع ذلك الى عدم تعودهم الاستثمار بالصناعة وما اليها او في الشركات عموماً (خاصة شركات المساهمة) ، والى عدم وضع التنظيمات التي تحوز ثقتهم وتعمل باسمهم ولصالحهم في حقل الاستثمار »(١٠) .

ولهذا تكمن المشكلة الرئيسية في مجال ترشيد استخدام تحويلات العاملين وتعظيم آثارها الانمائية في مدى نجاح راسمي السياسات في البلدان المرسلة للعمالة على خلق **الاوعية الادخارية**

---

(٩) انظر : **الاهرام** ، ٧ / ٢ / ١٩٨٢ .

(١٠) حسين خلاف ، « المصريون والهجرة الى البلاد العربية المنتجة للبترول ، » **الاهرام** ، ١٧ / ١١ / ١٩٨٠ ، ص ٧ .

المناسبة ، من ناحية ، وتوجيهها الى قنوات الاستثمار التي تخدم اولويات واهداف عمليات الانماء العربي ، من ناحية اخرى .

إذ انه رغم الدور المهم الذي تلعبه التحويلات في رفع الطاقة الادخارية والميل الحدي للادخار في الاقتصادات المرسلة للعمالة ، الا ان غالبية التحويلات لا تذهب كما رأينا الى قنوات الاستثمار الانتاجي بما يتمشى مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية ، مما يلقي الضوء على مدى قصور السياسات الاقتصادية حتى منتصف السبعينات في مجال تعبئة مدخرات العاملين في الخارج من خلال القنوات الرسمية . وان هذه المدخرات كانت ـ ولا تزال في جزء كبير منها ـ تفتقد الاوعية الادخارية الملائمة التي يمكن ان تحقق المواءمة بين تفضيلات المدخرين من العاملين في الخارج (السيولة ، ارتفاع العائد ، انخفاض درجة المخاطرة) وبين احتياجات ومتطلبات التنمية الملحة للاقتصاد الوطني .

وهذا يقتضي بدوره خلق وتنويع الاصول المالية وادوات الدين المتاحة في البلدان المرسلة للعمالة بما يسمح بامتصاص مدخرات العاملين في الخارج وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية الانتاجية التي تتفق واولويات عملية التنمية . كما يرتبط بذلك توفير الضمانات اللازمة لحماية هذه الاصول من مخاطر المصادرة وعدم إمكانية التحويل واعادة التصدير للخارج ، بالاضافة الى تحقيق معدلات عائد عالية على هذه الاصول مما يجعلها ذات جاذبية خاصة للعاملين في الخارج[١١] .

وقد قطعت الاردن شوطاً مهماً في هذا الاتجاه عن طريق تطوير وتنشيط سوق عمان المالي بالاضافة الى اصدار « سندات التنمية » المخصصة للمغتربين والمهاجرين .

كذلك أقرت حكومة اليمن الديمقراطية بعض القوانين والاجراءات التي تشجع المهاجرين على الاحتفاظ بودائع لدى البنك الاهلي اليمني . ويمكن لهؤلاء ان يقوموا باعادة تحويل اي مبالغ من هذه الحسابات اذا كانت تغذيتها تتم من الخارج . كما ان اصحاب الودائع بالعملات الاجنبية يمكنهم الحصول على فائدة تشجيعية عالية .

وكذلك يمكن ان تلعب سياسة سعر الصرف الرسمية دوراً مهماً في استقطاب مدخرات العاملين في الخارج باتجاه القنوات المصرفية وغيرها من القنوات الرسمية . وقد قامت الحكومات في البلدان المصدرة للعمالة بسن قوانين وتشريعات متعددة قصد بها تشجيع العاملين في البلدان النفطية على تحويل جانب مهم من مدخراتهم من خلال القنوات الرسمية ، عن طريق تقديم المزيد من الحوافز في مجال سعر الصرف (او بالاحرى سعر شراء هذه المدخرات) من خلال إدخال نظام السوق الموازية لسعر الصرف بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل ، والرفع المستمر لسعر الصرف التشجيعي[١٢] . ورغم ذلك يظل الهامش بين السعر التشجيعي « الرسمي » وسعر « السوق

---

(١١) انظر بهذا الخصوص :

A. Gerakis and S. Thoyanithy, «Wave of Middle East Migration Raises Questions of Policy in Many Countries,» *IMF Survey* (International Monetary Fund), (4 September 1978), pp. 60-62.

(١٢) تعتبر حالة مصر حالة نموذجية في مجال خلق السوق الموازية وتحريك السعر التشجيعي للصرف . فقد =

السوداء » للصرف الاجنبي هامشاً كبيراً نسبياً مما يحرف الجانب الاكبر من تحويلات العاملين باتجاه السوق السوداء .

ويمكن للاقطار المرسلة للعمالة السيطرة على جانب من دخول ومدخرات العاملين بالبلدان النفطية من خلال إلزام العاملين بالخارج على تحويل نسب محددة من دخولهم وايراداتهم التي يحصلون عليها بالخارج عن طريق القنوات الرسمية وبالسعر التشجيعي ، مقابل اصدار وتجديد تصاريح وتراخيص العمل بالخارج . ويمكن لهذه النسب ان تختلف باختلاف الوظائف والمهن والبلدان التي يعمل فيها هؤلاء المهاجرون هجرة مؤقتة .

ويمكننا بهذا الصدد ان نشير الى قرار لجنة الخطة في مصر الصادر في ٢٢ / ٨ / ١٩٦٥ والذي يقضي بأن يلتزم المصريون العاملون في الخارج بتحويل ٢٥ بالمائة من الايراد (مرتب ـ اجر ـ مكافأة) للأعزب والمتزوج الذي يترك عائلته و١٠ بالمائة للمتزوج الذي يصطحب عائلته ، و٥٠ بالمائة لاصحاب وأرباب المهن الحرة .

كما حاولت بعض الحكومات ـ مثل حكومة السودان ـ منح حوافز اضافية للسيطرة على جانب من مدخرات العاملين في الخارج من خلال عدد من الاجراءات اهمها(١٣) :

أ ـ منح اعفاءات جمركية كاملة على مستوردات المغتربين في حدود ١٥٠٠ جنيه اذا استطاع المهاجر ان يحول للسودان مبلغاً مساوياً لهذا القدر من الاعفاء بالسعر الرسمي للدولار . كما ان المهاجر يمكنه ان يستفيد من اعفاءات جمركية اضافية بواقع ٢٠ بالمائة لأي مبلغ يحول للسودان ويزيد عن ١٥٠٠ جنيه .

ب ـ بيع قطع سكنية للمغتربين باسعار تقل كثيراً عن الاسعار في سوق الاراضي شريطة ان تدفع قيمة الارض السكنية بالعملة الصعبة .

ولكن القضية الاهم ، من وجهة نظر رسم السياسات المستقبلية ، هي ان تحويلات العاملين بالخارج لا تشكل مصدراً مأموناً ومستقراً للدخل ، إذ يتوقف حجمها على التطورات

= صدر بشأن تنظيم « السوق الموازية » قرار وزير المالية رقم (٤٧٧) لسنة ١٩٧٣ المعدل بقرار وزير المالية رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٤ الخاص بتطوير هذه السوق . وتعتبر هذه السوق تنظيماً متكاملاً للموارد والاستخدامات التي تتم بالاسعار التشجيعية . ويتم التعامل في هذه السوق باحدى العملات الحرة القابلة للتحويل وباسعار صرف تشجيعية على اساس اسعار الصرف الرسمية المعلنة من البنك المركزي مضافاً اليها علاوة قدرها ٥٠ بالمائة في حالة الشراء ، ٥٥ بالمائة في حالة البيع وذلك عن طريق البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزي . وفي ١٩ شباط / فبراير ١٩٧٦ تم تعديل العلاوة لتصبح ٦٥ بالمائة في حالة الشراء ، ٧٠ بالمائة في حالة البيع . وارتفعت اعتباراً من ٢٠ بالمائة ايار / مايو ١٩٧٦ لتصبح ٧٤ بالمائة في حالة الشراء ، ٧٩ بالمائة في حالة البيع . وتهدف كل هذه التعديلات الى تشجيع الافراد العاملين في الخارج على التنازل عن مدخراتهم للبنوك المعتمدة في مصر في مقابل الحصول على جنيهات مصرية .

(١٣) انظر : محمد العوض جلال الدين ، هجرة السودانيين الى الخارج ، دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩) ، ص ٣٤ .

الاقتصادية في بلدان غير بلد المنشأ ، كما يمكن أن تخضع للضغوط والنزاعات السياسية . كما ان **التحويلات الناتجة عن نوع العمالة التي تصدرها بعض البلدان ، مثل اليمن الشمالي ، اقلها اماناً واستقراراً حيث ان العمالة غير الماهرة تكون اسهل وابكر في الاستغناء عنها في بلدان الاستقبال** .

ويتفق اغلب الباحثين على ان السنوات الاولى من عقد الثمانينات بدأت تشهد إبطاء واضحاً لحركة الهجرة الصافية للأيدي العاملة العربية باتجاه البلدان النفطية (حالة الاردن) ، بينما شهدت اليمن العربية عودة صافية للعمال اليمنيين المهاجرين(١٤) .

وهناك عدة اسباب تعضد توقعات تناقص اعداد المهاجرين وبالتالي تناقص حجم تحويلات العاملين في الخارج (ولاسيما في حالة فئات العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة) خلال حقبة الثمانينات . ويمكن تلخيص اسباب هذه التوقعات كالتالي : يعمل جانب كبير من المهاجرين كعمال غير مهرة ونصف مهرة اساساً في قطاع التشييد في بلدان الاستقبال . ويبدو ان رواج الانشاءات في البلدان العربية النفطية في سبيله للنهاية . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فرغم انه ستظل هناك مشروعات انشائية ضخمة ، الا ان هناك تحوّلات مهمة في مستوى الفن الانتاجي المستخدم وفي الترتيبات التنظيمية لانجاز هذه المشروعات . وبالطبع فإن التحويلات هي في اتجاه استخدام فنون انتاجية اكثر تقدماً وتحتاج عمالة اقل ومستوى مهارة اعلى . واضافة لهذا ، ظهر التفضيل الرسمي لفئة المقاولين الذين يتحملون مسؤولية تنفيذ المشروعات بكاملها بما في ذلك تدبير قوة العمل اللازمة التي غالباً ما تنظم في شكل مجمعات للعمل(١٥) .

وقد ادى كل هذا الى إحلال آسيويين اكثر مهارة محل العمال اليمنيين ، ويتوقع لهذا الاتجاه ان يستمر . وفي السنوات الاخيرة لوحظ ان عدد اليمنيين المغادرين السعودية كان اكبر من القادمين اليها(١٦) .

وكل هذا يلقي على راسم السياسة الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة عبء اعداد العدة ووضع السياسات اللازمة لمواجهة مشاكل اعادة استيعاب **العمالة العائدة** خلال النصف الثاني من الثمانينات . ومما يزيد المشكلة تعقيداً ما سوف يصاحب ذلك من انخفاض ملموس في تحويلات العاملين بالبلدان النفطية نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل (او آثار) :

الأثر الاول الناجم عن الانخفاض التدريجي لحجم العائدات النفطية (الاسمية والحقيقية) مما يترتب عليه انكماش في حجم الطلب الكلي على الايدي العاملة الوافدة ، باعتبار ان هذه

---

(١٤) انظر بهذا الخصوص :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, «The Socio-Economic Determinants of Inter-Regional Migration,» paper presented to: United Nations,[UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981.

(١٥) نادر فرجاني ، « تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢) ، ص ١٠٤ .

(١٦) المصدر نفسه .

العائدات هي المحرك الاول لحركة الطلب على الايدي العاملة الوافدة في بلدان الاستقبال النفطية .

الاثر الثاني هو ما يمكن تسميته **اثر التشبع** الناجم عن اقتراب فترة الرواج الشديد للاعمال الانشائية Construction boom من النهاية في البلدان النفطية ، مما سوف يترتب عليه انخفاض شديد في حجم الطلب على عمالة البناء والتشييد الوافدة .

الأثر الثالث هو ما يمكن تسميته **اثر الاحلال** نتيجة الاتجاه الملموس الى احلال الايدي العاملة الآسيوية محل الأيدي العاملة العربية والذي يشمل كل درجات سلم المهارات .

ولهذا يجب التحضير دون ابطاء لمواجهة مشاكل العمالة المهاجرة العائدة والتناقص التدريجي لحجم تحويلات العاملين في الخارج ، وما سوف يترتب على ذلك من اضطرابات في سوق العمل وفي مقومات توازن ميزان المدفوعات وبالتالي مستويات الاستهلاك الخاص ، والواردات ، والادخار والاستثمار .

ولذا فإن مشاكل التكيف Adjustment problems مع الاوضاع الجديدة الناجمة عن العمالة العائدة وتناقص التحويلات سوف تطرح نفسها بشكل درامي على مجموعة البلدان المرسلة للعمالة في النصف الثاني من الثمانينات . ولا بد من رؤ ية عربية مشتركة لمواجهة هذه المشاكل منذ الآن لكي يبدأ التحضير ورسم السياسات الكفيلة باستيعاب ومواجهة هذه المشاكل ، بحيث يمكن تجنب حدوث هزات واضطرابات عنيفة للتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المرسلة للعمالة .

وتحسباً لمثل هذه المشاكل طرحت الامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مشروعاً لحماية البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على هجرة الايدي العاملة ضد التقلبات التي يمكن أن تصيب حجم تحويلات العاملين بالخارج ، على النحو نفسه الذي يسمح بالتعويض عن التقلبات التي تطرأ على حصيلة صادرات بلدان العالم الثالث من السلع الاولية وفقاً لآليات « التمويل التعويضي » المعتمدة بواسطة صندوق النقد الدولي[١٧] .

ومثل هذه الافكار تطرح بدورها مهام وتبعات جديدة على **صندوق النقد العربي** خلال حقبة الثمانينات لخلق **نوافذ وآليات جديدة** للتعويض عن التقلبات التي تطرأ على حجم تحويلات العاملين في الخارج تفادياً لآثار ذلك على تعميق ازمة موازين المدفوعات في البلدان المرسلة للعمالة . وذلك حتى يمكن معالجة هذه المشاكل من خلال آليات وفي ظل اعتبارات عربية خالصة .

---

(١٧) وفقاً لقرار صادر عن مجلس مديري صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٠ تم توسيع دائرة نظام « التمويل التعويضي » ليشمل تحويلات العاملين بالخارج على النحو التالي :

«Receipts from travel and from emigrants remittances can, if the recipient country so wishes, be aggregated with earnings from commodity exports in assessing eligibility for assistance under the Compensatory Facility. This option once exercised remains irreversible for a period of five years».

ثالثاً : سياسات ترشيد انتقال العمالـــة واستخدامها في البلاد العربية المستقبلة

أبرزت مناقشاتنا السابقة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة الى الوطن العربي وانتقال العمالة العربية بين بلاد الارسال وبلاد الاستقبال ، انه بالرغم مما كان للعمالة الوافدة من تأثير ايجابي في تمكين المجتمعات النفطية في شبه الجزيرة العربية والخليج والشمال الافريقي من التحديث السريع لمجتمعاتها ومن بناء الهياكل الاساسية اللازمة لمزيد من التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وتوفير مستوى مرتفع من الخدمات للسكان المحليين ، الا انها خلقت عدداً من الآثار السلبية التي يمكن تلخيص اهمها فيما يلي :

١ ـ تشوه التركيب الديموغرافي للسكان في بلاد الاستقبال نتيجة للهجرة الواسعة للعمال خاصة من بين الذكور ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات الذكورة في المجتمعات المستقبلة مع ما يترتب على ذلك من قضايا تتعلق بالسكن والمعيشة الجماعية بين مجموعة من الشباب من جنس واحد وما يرتبط بذلك من انحرافات .

٢ ـ استمرار الاعتماد شبه المطلق على قوة العمل الوافدة ، رغم انتشار التعليم ، كنتيجة لتدهور قيم العمل والتحيز ضد العمل اليدوي ـ خاصة بواسطة السكان المحليين ـ واستمرار التحيز ضد عمل المرأة وزيادة مشاركتها .

٣ ـ هدر القوى العاملة سواء المحلية او العربية ، والذي يتمثل في انتشار وتزايد البطالة المقنعة في عدد من بلاد الاستقبال رغم محدودية مواردها البشرية ، وتركز السكان المحليين في قطاع الخدمات الحكومية وانشطة هامشية اخرى وانصرافهم عن العمل الى محاولة تضخيم ثرواتهم من خلال المضاربة وغيرها من الانشطة الطفيلية . هذا بالاضافة الى سوء استخدام العمالة العربية التي يجذبها ارتفاع الاجر والرغبة في تحقيق معدلات مرتفعة للادخار حتى الى ممارسة انشطة هامشية منخفضة الانتاجية او اقل انتاجية من الانشطة التي كانوا يمارسونها بالفعل في بلاد الارسال .

٤ ـ ارتفاع نسبة غير العرب ، خاصة الآسيويين ، في قوة العمل وفي السكان في البلاد المستقبلة للعمالة ، خاصة في بلاد الخليج الصغيرة ، واستمرار الاتجاه لزيادة الاعتماد على قوة العمل الاجنبية بما يهدد عروبة عدد من الاقطار الخليجية ويؤثر سلبياً على القيم الاجتماعية وعلى اللغة والثقافة العربية .

٥ ـ عدم استقرار قوة العمل الوافدة ، بما فيها قوة العمل العربية ، وتعرضها لضغوط متعددة نتيجة لامكان انهاء عقودها ولعدم توفر الحد الادنى من الحماية القانونية لها ، وكنتيجة لتزايد حدة المنافسة من مصادر العرض المختلفة مع ما يترتب على ذلك من انتفاء الشعور بالانتماء ، وما ينبني على هذه الظواهر من انخفاض الانتاجية من جانب ومن زيادة حدة

الصراعات داخل المجتمع بين الجماعات الاثنية الوافدة المختلفة وبين العناصر العربية من مختلف الاقطار وبين مجموع الوافدين والسكان المحليين من الجانب الآخر .

وقد أشرنا في تحليلاتنا السابقة الى بعض اسباب هذه الظواهر السلبية ، واشرنا ضمناً في الفصل السابق الى بعض وجهات النظر المتعلقة بالسياسات التي تعالج بعض القضايا ، وسنحاول فيما يلي ان نطرح اقتراحات حول السياسات اللازم اتباعها من اجل :

- الحد من تزايد الاحتياج للقوى العاملة الوافدة في المستقبل .

- المحافظة على عروبة بلدان الاستقبال العربية باحلال العمالة العربية محل العمالة الاجنبية كلما امكن ذلك .

- تحقيق مزيد من الاستقرار والحماية القانونية لقوة العمل الوافدة بما يضمن لها حداً ادنى من شروط المعيشة الملائمة ، ويعمل على تحسين العلاقة بين مختلف الجماعات الاثنية والقطرية ويزيل التوتر بين العمال الوافدين والسكان المحليين .

١ - الحد من تزايد الاحتياج للقوى العاملة الوافدة في المستقبل

تنبع الحاجة للعمل من اجل الحد من تزايد الاحتياج للقوى العاملة الوافدة في المستقبل من عدة اعتبارات اساسية . فهناك اولاً ، حقيقة ان التزايد الكبير في حجم العمالة الوافدة قد ارتبط وسيرتبط في المستقبل ايضاً بزيادة حجم العمالة الاجنبية وتزايد الاعتماد عليها . وبالرغم مما اشرنا اليه في الجزء السابق من هذا الفصل بوجود امكانات لزيادة المعروض من قوة العمل العربية وتطوير مهاراتها وقدراتها ، فإن درجة مرونة العرض من قوى العمل العربية هو محدود في النهاية . وسيؤدي استمرار المعدلات الحالية لتزايد العمالة الوافدة في الاقطار العربية المستقبلة الى مزيد من الاعتماد على العمالة الاجنبية مع ما يترتب على ذلك من آثار . الامر التالي بهذا الشأن هو ان التزايد الحالي في الاحتياجات من العمالة الوافدة لا ينبع من احتياجات تنموية حقيقية . فالوقائع تشير الى تفشي هدر في استخدام العمالة العربية الموجودة بالفعل سواء في ذلك العمالة المحلية في بلدان الاستقبال او العمالة الوافدة . كما تبين ايضاً ان الزيادة في معدلات العمالة الوافدة لها « مضاعفها » فيما يتعلق بالطلب على مزيد من العمالة لتوفير الخدمات الاساسية الضرورية لهذه العمالة دون ان يؤدي ذلك الى درجة اكبر من اشباع او زيادة رفاهية المواطنين .

وقد اشرنا فيما سبق الى ان عدداً من الآراء قد ارتفع في اكثر من بلد عربي من البلدان المستقبلة بضرورة الحد من النمو الكبير في العمالة الوافدة بهدف الحد من الاختلال الحالي في التركيب السكاني . بل ان البعض قد اقترح ضرورة السعي لتقليص مجموع السكان والقوى العاملة خلال فترة تاريخية معينة[١٨] .

(١٨) انظر بهذا الشأن :

= World Bank, «Core Planning Team Report on Long Term Developing Strategy,» *Kuwait*, (29 July 1981);

وقد سبق ان اشرنا ايضاً الى صعوبة تطبيق سياسة فعالة لتقليص الحجم الحالي من السكان والحجم الحالي من الطلب على الايدي العاملة الوافدة . ولكن هناك مجالاً في رأينا للحد من التزايد في الطلب على العمالة الوافدة باتباع عدد من السياسات .

أ ـ الحد من الاسراف غير المبرر والهدر في الانفاق العام

يبين العديد من الدراسات حول اقتصاديات الاقطار النفطية شدة الارتباط بين الحجم الكلي للانفاق العام وتركيبه وبين حجم العمالة الوافدة . ان تدفق العمالة قد ارتبط بمحاولات هذه الاقطار تسريع عملية التحديث فيها بعد الزيادة الكبيرة في عوائد النفط . ويعتبر الانفاق العام في هذه البلدان المحرك الرئيسي لكل الانشطة الاقتصادية بما في ذلك حجم النشاط في القطاع الخاص ومقدار وطبيعة الاستهلاك الخاص في المجتمع .

وقد أدى التراكم السريع للثروة النفطية الى تضخم سريع في الانفاق العام ، وُجّه بعضه لتطوير البنية الاساسية وتوفير مستوى مرتفع من الخدمات للسكان ، ولكن العديد من القرارات مال الى اهمال اي حساب اقتصادي او اجتماعي لجدوى الانفاق ، وزاد الميل لتبني مشروعات ترفية ضخمة لمجرد التباهي والتفاخر او لتوفير مستوى من الخدمات يتعدى حاجات البلاد الفعلية . وارتبط هذا الميل للانفاق الكبير بضغوط البلدان المستقبلة من اجل زيادة حجم واردات الاقطار النفطية منها ، وبضغوط القطاع الخاص لزيادة حجم السيولة والنشاط الداخلي لما يتيحه ذلك من فرص لزيادة الارباح وتحقيق نقل جزء من المال العام الى مال خاص . وترتب على هذا الانفاق الكبير وما تبعه من نشاط اقتصادي وانماط استهلاكية سادت هذه المجتمعات هذا التدفق الضخم للعمالة الوافدة ، الذي نظرت اليه الاقطار النفطية في البداية نظرة ايجابية ، للدور الذي تؤديه العمالة الوافدة في سرعة تحديث هذه المجتمعات وفي تقديم الخدمات الضرورية او الترفية وفي ممارسة العديد من الانشطة التي لا يستطيع السكان المحليون او لا يرغبون القيام بها .

الا ان الخلل السكاني الذي ترتب على تدفق العمالة الوافدة ، خاصة العمالة الاجنبية ، في عدد من الاقطار النفطية الصغيرة قد طرح ضرورة اعادة النظر في سياسات الانفاق العام وتركيبه ودراسة آثار القرارات المتعلقة بها على خلق الظروف وايجاد الحاجة للعمالة الوافدة . كما ان انخفاض عوائد النفط نتيجة لتدهور اسعاره وتوفر فائض كبير بالاسواق واحتمال استمرار هذا الفائض لعدد من السنوات في المستقبل يجبر العديد من الاقطار النفطية على اعادة النظر في سياستها الانفاقية في اتجاه الحد من العديد من اوجه الاسراف غير المبرر في الانفاق العام ، وتطبيق معايير اكثر صرامة لتقويم الآثار الاقتصادية

= الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، « افكار اولية حول الموارد البشرية لدول الخليج ، » (غير منشورة) ، وعلي خليفة الكواري ، « نحو فهم افضل لاسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط : دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل في قطر ، » ورقة اولية قدمت الى : الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العرب ، ٢ ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ .

والاجتماعية للمشروعات ولأوجه الانفاق المختلفة بما في ذلك تأثيرها على حجم العمالة الوافدة ونوعيتها . والى جانب الاتجاه الى الحد من زيادة الحجم الكلي للانفاق العام او تثبيته لعدد من السنوات ، فإن تغييراً في نمط الانفاق في اتجاه تزايد اوجه الانفاق الاستثماري ذي المردود الاقتصادي على حساب اوجه الانفاق الاستهلاكي ، وتأكيد العلاقة بين الجهد والمكافأة بالنسبة للافراد والمؤسسات بما يؤدي الى القضاء على مصادر الدخل السهل ويحد بالتالي من الاتجاه الى الاستهلاك الترفي[19] ، قد يكون له من الآثار الايجابية ما يفوق مجرد الحد من تزايد الحجم الكلي للانفاق.

ب ـ تعبئة القوى البشرية المحلية وحسن توزيعها واستخدامها

تعبئة القوى البشرية المحلية وحسن توزيعها بين الانشطة الاقتصادية المختلفة، وكفاءة استخدامها ورفع انتاجيتها، هي الوسائل الاساسية لاحداث تنمية حقيقية قابلة للاستمرار في البلاد النفطية في الاجل الطويل. وهي ايضاً خطوة ضرورية من اجل الحد من تزايد الاحتياجات لقوى العمل الوافدة . وقد سبق ان اشرنا الى ان نسبة المشاركة بين القوى البشرية المحلية في بلدان الاستقبال هي نسبة منخفضة بصفة عامة، وهي شديدة الانخفاض بين النساء بصفة خاصة . واوضحنا ان الجزء الاكبر من القوى العاملة المحلية تتركز في قطاع الخدمات وعلى الاخص في قطاع الخدمات الحكومية . حتى هذه المشاركة في العمل في الدوائر الحكومية هي مشاركة شكلية في العديد من الحالات ، حيث ينظر المواطن المحلي الى الوظيفة العامة كحق يرتب له دخلاً عن طريق الدولة دون ان يلزمه باداء عمل مقابل . ويعتمد المحليون على العناصر الوافدة في اداء العديد من المهام الموكلة اليهم اصلاً بحكم مناصبهم ومسؤولياتهم . وفي ضوء هذه الملاحظات فإن تعبئة القوى البشرية وحسن توزيعها واستخدامها سيعني في الوقت نفسه العمل على رفع نسبة مشاركة العناصر المحلية في النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي بما في ذلك رفع نسبة مشاركة النساء ،وجذب القوى العاملة المحلية للمشاركة في النشاط الانتاجي واكتساب خبرات جديدة في هذا المجال تؤهلهم لاستمرار العمل الانتاجي وتطوره حتى في مرحلة ما بعد النفط ، وايجاد الحوافز المؤدية الى حث العناصر المحلية على زيادة كفايتها الانتاجية وقدراتها بصفة مستمرة .

وعلى الرغم من اهمية هذا التوجه لحل مشكلات المجتمعات النفطية الآنية والمستقبلية . فإن تحقيق تقدم في هذه الاتجاهات يشكل تحدياً حقيقياً في الاقطار النفطية المستقبلة للعمالة ، لأن ذلك يتطلب تغييرات اساسية في نمط الحياة ، وفي المناخ الاقتصادي السائد ، وفي انظمة الحوافز والاجور . كما يتطلب اعادة تدريب قوة العمل المحلية وتطويرها المهني المستمر. ويشير

---

(١٩) الكواري ، المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

د. علي خليفة الكواري في دراسته حول اسباب الخلل السكاني في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط الى ان اهم السبل لزيادة الاستفادة من قوة العمل المواطنة يكون عن طريق[20] :

ـ الفصل بين ما يجب ان يحصل عليه المواطن من امتيازات بحكم كونه مواطناً ، وبين ما يحصل عليه من حقوق ومن دخل بصفته مساهماً بقوة عمله . فبينما قد تتحدد تلك الامتيازات ضمن اعتبارات سياسية واجتماعية ، فإن عائد العمل بالنسبة للمواطن يجب ان يرتبط بواجبات ومسؤوليات ذلك العمل دون تمييز بين المواطن والوافد من حيث الحقوق والواجبات ، ودون تهاون في متطلبات شغل الوظيفة ودون تمييز من حيث المهارات والواجبات التي يفترض وجودها والقيام بها .

ـ الّا تصل تلك الامتيازات التي تقرر الدولة توفيرها للفرد بصفته مواطناً الى القدر الذي يؤدي الى انسحابه من سوق العمل ، او عدم توجهه الى النشاطات الانتاجية التي تتلاءم مع مهارته وقدرته .

ـ زيادة عدد العاملين من المواطنين عن طريق مشاركة النساء . وذلك عن طريق إيجاد فرص عمل مناسبة للمرأة ولغير العاملين من القادرين على العمل من الرجال ، وتشجيع المواطنين وتأهيلهم من اجل الاعمال التي تناسب مهاراتهم والعمل على تشجيعهم الفعلي في القطاع الخاص .

ـ النظر في اصلاح نظام التعليم واعادة تحديد استراتيجيته واهدافه وتصميم برامجه وتحسين محتوياته بما يلبي الاحتياجات الفعلية الحاضرة والمستقبلة في المجتمع ، والاهتمام بالتدريب والتطوير المستمر للقوى العاملة المواطنة من قمة التنظيم الاداري الى ادنى مستوى وظيفي فيه لمواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة وتعريف القوى العاملة بكل ما هو جديد في مجال عملها ، واتاحة الفرصة لها من اجل استيعابه وانعكاس ذلك على مجال عملها .

ـ ترشيد سياسة توظيف المواطنين بحيث لا يجوز توظيف المواطن في موقع معين الا عندما تكون هناك حاجة فعلية لعمله ، وعندما تكون مهارته وقدراته واستعداداته مناسبة مع الاعباء الوظيفية المطلوب اداؤ ها .

ـ ضرورة وجود سياسة فعّالة من اجل توجيه القوى العاملة المواطنة الى جميع قطاعات النشاط . ويتطلب ذلك ضمن اشياء اخرى حفز الانشطة الاقتصادية المختلفة على جذب المواطنين للعمل ، وذلك عن طريق دعم الانشطة التي تتمكن من تحقيق نسبة مقبولة من مشاركة المواطنين ، ووضع قيود على نمو القطاعات والانشطة التي لا توفر عوامل جذب لعمل المواطنين فيها .

---

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٣٢ ـ ٣٥ .

ونضيف الى كل هذه العوامل التي اوردها د. الكواري عاملاً آخر لا يقل اهمية في رأينا عن العوامل السابقة الاشارة اليها ، وهو الا يسمح المناخ الاقتصادي السائد للمواطنين بتحقيق ارباح ودخول طفيلية عن طريق المضاربة يصرفهم عن النشاط المنتج ، وكذلك تحريم وسائل الحصول على الدخل عن طريق الكفالات واستغلال حق المواطنة للحصول على دخل غيرمكتسب،من العناصر الوافدة التي تمارس النشاط بالفعل .

ج ـ الحد من الهدر في القوى العاملة الوافدة وزيادة انتاجيتها وكفايتها

على الرغم من ارتفاع التكلفة الاجتماعية للعمالة الوافدة في اغلب الاقطار النفطية المستقبلة للعمالة ، ينتشر العديد من المظاهر الدالة على وجود قدر لا يستهان به من البطالة المقنعة بين الوافدين في هذه الاقطار في عدد من القطاعات . فهناك اولاً الزيادة الكبيرة في حجم العاملين من الوافدين في قطاع الخدمات الحكومية دون زيادة حقيقية في حجم الاعمال او القدرة على الاداء ، وهناك التزايد الضخم في اعداد المنشآت الصغيرة خاصة في مجال تجارة المفرق والتي تضم اعداداً متزايدة من العمالة الوافدة وتخفي قدراً مهماً من البطالة المقنعة بها . وهناك بالاضافة الى ذلك ما يحتفظ به القطاع الخاص في العديد من الحالات من احتياطي قوى العمل الوافدة لمواجهة احتمال تزايد حجم النشاط في سوق يتصف بوجود عدد من القيود على الانتقال الداخلي للعمالة الوافدة بين مؤسسة واخرى ، كما يفرض عدداً من القيود البيروقراطية على استيراد العمالة من الخارج . كما ان نمط الاستهلاك الترفي السائد في عدد من بلدان الاستقبال او الرخص النسبي للايدي العاملة الوافدة ، يدفع الى زيادة كبيرة في الاعتماد على الوافدين لاداء الخدمات الشخصية في القطاع المنزلي .

واخيراً فإن قدراً من الهدر في القوى العاملة الوافدة هو نتيجة لانخفاض المستوى الاداري من ناحية ، وللفروق الكبيرة بين التكلفة المالية للعمالة الوافدة التي تتحملها المشروعات الخاصة وبين التكلفة الاجتماعية للعمالة الوافدة التي تتحملها الدولة دون غيرها ، مع ما يترتب على ذلك من اختيار المنظمين لاساليب انتاج تتلاءم مع المعطيات الخاصة بعناصر الانتاج وتوفرها او ندرتها في بلاد الاستقبال.

إن الحد من الهدر في هذه المجالات المختلفة يتطلب :

ـ رفع مستوى الاداء في الادارات الحكومية عن طريق اصلاح اداري شامل يمنع الازدواج والتكرار في الانشطة الحكومية ، ويحدد التنظيم الامثل للقيام بالخدمات المطلوبة ، ويحدد وظائف الوزارات والادارات المختلفة والمتطلبات الفنية والوظيفية للقيام بمهامها المعقدة . ويستند الى توصيف علمي للوظائف وتقويمها وتصنيفها ويحدد احتياجات القوى العاملة بموجب معايير موضوعية تحقق انتاجية مرتفعة للفرد . ويضع النظم الكفيلة بالتطوير المستمر لجميع القوى العاملة في الحكومة من اجل ايجاد قوة عمل مدركة للمتغيرات الجديدة في مجال عملها وقادرة على استيعابها واستنباط ما يتناسب مع ظروف العمل المحلية . ويضع

نظاماً للحوافز يربط بين الاداء والاجر ويدفع الى زيادة انتاجية وكفاية القوى العاملة بالجهاز الحكومي .

ـ اعادة تنظيم قطاع التجارة للحد من انتشار الوحدات الصغيرة منخفضة الكفاية ، والتوسع في انشاء المجمعات الاستهلاكية والاسواق المركزية الكبيرة ، وفرض حدود دنيا للرأسمال التجاري في الانشطة المختلفة وعدم فتح سجل تجاري لمن لا يتوافر لديه الحجم الادنى المقرر لرأس المال المدفوع .

ـ اعادة النظر في القواعد المنظمة لانتقال العمالة بين المؤسسات والمشروعات واعادة تنظيم قواعد استقدام وتشغيل العمالة الوافدة ، بما يسمح بتكوين سوق عمل موحد في كل قطر من الاقطار العربية المستقبلة . ويتطلب ذلك تقديراً مسبقاً للحجم الكلي للعمالة الوافدة التي يسمح باستقدامها ونوعية هذه العمالة ومستوى مهاراتها وجنسياتها ، وتسهيل اجراءات استقدام العمالة المطلوبة ، ودخول العمالة التي تتوفر فيها الشروط المحددة للبحث عن عمل طالما ان ذلك يتم في اطار الخطة المحددة سلفاً . هذا مع اتاحة حرية الانتقال بين المؤسسات المحلية للعاملين من الوافدين مع الالتزام بشروط التعاقد ومع تعويض المؤسسات التي استقدمت العاملين عن اي خسائر قد تتحملها نتيجة لانتقال العامل من مؤسسة الى اخرى خلافاً لشروط التعاقد معه .

ـ العمل على الاستفادة الى اقصى حد ممكن من قوى العمل الوافدة ومن السكان الوافدين الموجودين بالفعل ، خاصة من العرب وذلك باتاحة الفرصة لزيادة تشغيل النساء العربيات وزيادة معدلات مشاركتهن ، واتاحة فرص التدريب لقوى العمل الوافدة لزيادة انتاجيتها وكفايتها ، وفتح المجال لتشغيل اسر وابناء المواطنين العرب الذين استقروا لمدد طويلة بمجتمعات الاستقبال والاستفادة منهم ، للمساعدة في تشكيل قوة عمل عربية مستقرة .

ـ رفع تكلفة العمالة الوافدة التي يتحملها المنظمون واصحاب الاعمال ، وتحميل صاحب العمل مباشرة جزءاً من التكلفة الاجتماعية للعمالة التي يحتاج اليها وذلك بتحميل اصحاب الاعمال دفع رسوم الخدمات الصحية والابنية الثقافية والتعليمية التي يتطلب الامر تقديمها للوافد ، واشتراط توفير المسكن الملائم للوافدين واشتراط حد ادنى للاجور يتناسب مع معدلات الاسعار والاجور السائدة في بلدان الاستقبال .

فقد سبق لنا في الفصل السابق ان ناقشنا قضية اختيار تكنولوجيا الانتاج او الخدمات في مجتمعات الاستقبال . واوضحنا ان الاتجاه الى اساليب الانتاج والخدمات كثيفة رأس المال كبديل عن الاساليب الاكثر استخداماً للعمالة ، يجب ان تأخذ في الاعتبار مدى توفر العمالة العربية على مستوى الوطن العربي في مجموعه مع مراعاة الظروف المحلية للاقطار المستقبلة ، وحذرنا من الاندفاع نحو اختيار تكنولوجي يؤدي الى مزيد من تبعية الاقطار العربية المستقبلة للعمالة الى الدول الصناعية المتقدمة ، ويحرم العمالة العربية فرصاً للاستخدام يمكن ان تتاح في اطار اختيار تكنولوجي آخر اكثر ملاءمة من وجهة النظر العربية . ونؤكد هنا الموقف

السابق نفسه ، ونشير بوجه خاص الى ان الوفرة الضخمة لرؤوس الاموال في العديد من الاقطار النفطية قد بدأت في التقلص وانها بصفة عامة قد تكون ظاهرة مؤقتة مهما طال الوقت الذي يمكن ان تستمر فيه هذه الظاهرة بالنسبة لبعض البلدان .

٢ ـ المحافظة على عروبة بلدان الاستقبال واحلال العمالة العربية محل الاجنبية كلما أمكن ذلك

إن المحافظة على عروبة بلد الاستقبال خاصة البلدان الخليجية الصغيرة هو هدف قومي وهدف قطري في الوقت نفسه . وقد بدأ العديد من حكومات هذه الدول ادراك الاخطار المترتبة على التدفق الواسع للعمالة الاجنبية ، خاصة الآسيوية ، واتخاذ بعض الخطوات في اتجاه الحد من هذا التدفق دون نجاح يذكر .

وقد سبق أن أشرنا الى ان بعض البلدان ، كدولة الامارات ، تشترط عند منح اذون العمل الجماعية ان يكون ٣٠ بالمائة من العمالة الوافدة على الاقل من العرب . كما ان مجلس الوزراء القطري طلب في قرار له ان يكون نصف العاملين في شركات المقاولات من العرب . هذا فضلاً عن ان قوانين العمل في كل البلاد الخليجية ، باستثناء عمان ، تتضمن نصوصاً واضحة وصريحة في تفضيل العمالة العربية على العمالة الاجنبية . وبالرغم من القوانين والاجراءات الادارية فقد استمر التدفق السريع للعمالة الآسيوية كما اوضحنا من قبل . ان وقف هذا الاتجاه يتطلب توفر الشروط الموضوعية التي تمكن من الحد اولاً من تدفق عمالة اجنبية جديدة من الخارج ، وثانياً لتطبيق سياسة واضحة لاحلال قوى عاملة محلية وعربية تدريجياً محل القوى العاملة الاجنبية الوافدة . ان انقاذ عروبة بلدان الاستقبال يتطلب تطبيق مجمل السياسات التي أشرنا اليها من قبل، والتي تتعلق بزيادة قدرة البلاد العربية على الوفاء بالاحتياجات التنموية لبلدان الاستقبال من جانب ، والحد من الاحتياجات للقوى العاملة الوافدة بواسطة بلدان الاستقبال من الجانب الآخر . على ان مجرد توفر عمالة عربية ماهرة ، او تخفيض الاحتياجات من القوى العاملة الوافدة لا يؤدي في حد ذاته الى الحد من العمالة الاجنبية واحلال العمالة العربية محلها ما لم تتبنَ الاقطار المستقبلة نفسها سياسات سكانية وعمالية واضحة تنبني على تفضيل العمالة العربية على العمالة الاجنبية ، وما لم تلتزم بتخطيط علمي لتطبيق شرط الافضلية والاحلال على مدى فترة او فترات زمنية محددة ، وما لم تضطر المؤسسات الخاصة العاملة في اطار هذه البلدان على استخدام العمالة العربية .

وفي هذا الاطار نشير الى اهمية ان تجبر المؤسسات غير العربية بصفة خاصة على تدريب عمالة عربية ، سواء محلية او وافدة ، للحلول محل العمالة الاجنبية فيها خلال فترة زمنية محددة . وينطبق الامر نفسه على الهيئات والمؤسسات الاجنبية التي تتولى ادارة مشروعات محلية بموجب عقود للادارة والتشغيل . ان مثل هذه العقود يجب ان تنص على تعريب الادارة والقوى العاملة خلال فترة زمنية معينة ، يتم خلالها تدريب القوى العاملة العربية على اداء الاعمال المطلوبة واكسابها المهارات اللازمة .

ولما كان مثل هذه السياسات قد يؤدي الى الاستغناء عن بعض قوى العمل الوافدة التي تعمل حالياً في الاقطار العربية المستقبلة ، فقد اقترح تبني سياسة لتعويض العناصر المتضررة وتشجيع القوى العاملة الوافدة على العودة الى اوطانها ، ما دامت قد اصبحت تكوّن فائضاً عن حاجة الاقطار المستقبلة . وقد اقترح د. الكواري في هذا الشأن تعويض العناصر التي تكوّن فائضاً والتي يستغنى عنها في اطار سياسة للاحلال راتب سنتين كتعويض اسوة بما اتبعته شركات النفط العاملة في قطر في بداية الستينات ، عندما وجدت ان القوى العاملة لديها فوق احتياجاتها[٢١] . ويرى د. الكواري ان دفع مثل هذه التعويضات هو اكثر جدوى من تحمل البلاد المستقبلة لقوى عاملة غير منتجة فيها. واننا ان كنا نوافق على اقتراح د. الكواري بصفة عامة ، الا اننا نرى ضرورة التفريق في هذا الشأن بين العمالة التي استقرت لفترة طويلة نسبياً في بلاد الاستقبال والتي يقتضي الامر تعويضها ، وبين العمالة المؤقتة ولفترات قصيرة والتي لا تستحق اي تعويض .

٣ ـ تحقيق مزيد من الاستقرار والحماية القانونية لقوة العمل الوافدة

لا تنبع اهمية استقرار القوى العاملة الوافدة وتوفير الحماية القانونية لها من اعتبارات انسانية وحسب ، ولا من ضرورة التزام الاقطار العربية بوثيقة حقوق الانسان او الاتفاقات الدولية الخاصة بهجرة وانتقال العمالة ، بل ان تحقيق استقرار قوة العمل الوافدة وحمايتها هو احد الشروط الموضوعية الاساسية لتحقيق الكفاية وزيادة الانتاجية . كما انه ايضاً شرط اساسي لتحقيق السلام الاجتماعي في المجتمعات العربية المستقبلة للعمالة ، وللحد من الصراعات بين المواطنين المحليين والوافدين وبين الجماعات البشرية والقطرية المختلفة من الوافدين .

إن غياب اي شعور بالانتماء هو النتيجة الطبيعية لحالة عدم الاستقرار التي تعيشها العمالة الوافدة في الاقطار العربية المستقبلة . ويحدد ذلك سلوكها قِبَلَ العمل ، فهي وإن حرصت على ان تقوم بالحد الادنى من واجبات العمل التي تحميها من انهاء عقودها وابعادها فإنها تفتقد الحوافز الايجابية من اجل الاجادة والتطوير التي ترتبط اساساً بمساهمة العاملين المجتمعين في بناء مستقبل مشترك .

ويؤثر سلوك العمالة الوافدة على العمالة في مجملها في بلاد الاستقبال ، خاصة حيث يكون الوافدون اغلبية القوى العاملة ويصبح سلوكهم هو الاصل الذي يصبغ حتى سلوك قوى العمل المواطنة بصفاته .

إن معالجة مثل هذا التدهور في سلوكيات العمل يتطلب تحقيق حد ادنى من الاستقرار لقوى العمل الوافدة وتوفير شروط الحياة الانسانية الملائمة لها في اطار الظروف الحياتية في بلاد الاستقبال . ويتطلب ذلك :

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

أ ـ ان يتم استخدام العاملين الوافدين وفق عقود قانونية تحدد حقوقهم وواجباتهم، واجورهم وشروط عملهم، ومدة التعاقد وكيفية انهائه، وضمان حق العاملين الوافدين في اللجوء الى المحاكم، لطلب الحماية القانونية من اي مخالفة للعقود او عدم تطبيق شروطها، او لطلب التعويض في حالة الانهاء المبكر للتعاقد دون وجه حق .

ب ـ السماح للعمال الوافدين الذين تنتهي عقودهم ، والتي لا تشترط العقود ترحيلهم بمجرد انتهاء خدماتهم ، بالاستمرار في بلاد الاستقبال للبحث عن عمل او لتصفية حقوقهم القانونية ومصالحهم الاقتصادية خلال فترة زمنية معقولة تتناسب مع فترة بقائهم في البلد المضيف مع تحديد حد ادنى واعلى معين لمدة البقاء دون عمل .

ج ـ حماية العاملين من الطرد الاداري دون اسباب واضحة او معروفة وضمان حقهم في الالتجاء للمحاكم للتظلم من الاوامر الخاصة بالطرد او الترحيل الاداري .

د ـ السماح للعمال الوافدين الذين تتجاوز مدة اقامتهم في بلاد الاستقبال فترة زمنية محددة ـ سنة مثلاً ـ باصطحاب عائلاتهم ولم شمل اسرهم .

هـ ـ ضمان حد ادنى من الاجور يتلاءم مع الاسعار ومستويات المعيشة السائدة في دول الاستقبال .

و ـ ضمان توفير فرص التعليم والخدمات الصحية الملائمة للعمال الوافدين وعائلاتهم ، وخاصة ضمان التعليم المجاني لابنائهم في سن الالزام .

ز ـ ضمان توفير المساكن الصحية الملائمة باسعار معقولة خصماً من المرتب او الاجر بالنسبة للعمال الوافدين وعائلاتهم .

ح ـ تطبيق قاعدة الاجر المتساوي للعمل المتساوي وعدم التمييز بين العاملين على اساس من اللون او الجنس او المواطنة . ولا يتناقض ذلك مع اولوية المواطنين العرب عند التوظف .

ط ـ اتاحة الفرصة للعمال الوافدين لتكوين تنظيماتهم الديموقراطية للدفاع عن حقوقهم في حدود القوانين والاجراءات المطبقة في بلاد الاستقبال .

وبالاضافة الى هذه الشروط العامة التي تطبق على جميع الوافدين على اختلاف جنسياتهم واقطارهم وسواء كانوا عرباً او غير عرب ، فإن بعض الخطوات الاضافية ستكون لازمة لضمان اتاحة فرصة اكبر للعمالة العربية للاستقرار والارتباط بالارض العربية التي يعملون فيها . ونشير على وجه الخصوص الى اتاحة نوع من حق المواطنة الدائمة للعناصر العربية التي استقرت لفترة تاريخية معينة ـ ١٠ سنوات او اكثر مثلاً ـ في بلاد الاستقبال وتمتع عائلاتهم وابنائهم بحق الاقامة نفسه الذي يتيح لهم حق العمل في بلاد الاستقبال ، وقدراً اكبر من الحقوق القانونية والامتيازات ، دون ان يتطلب ذلك بالضرورة حق المساواة الكاملة مع

المواطنين المحليين في الحقوق السياسية ، والـذي لا يحتمل تحقيقـه الا في مرحلة تحقيق وحـدة عربية شاملة .

رابعاً : السياسات والآليـات القوميـة لترشيـد وتعظيـم المنافع من انتقال الايدي العاملة بين البلاد العربية

الوطن العربي ليس هو مجموع اقطاره المنفصلة في بلاد الارسـال او الاستقبال ، بـل هو كل يرتبط بعضه ببعض، برباط القوميـة والمصلحة المشتـركة ، ويسعى لتحقيق نهضـة عربيـة شاملة تراعي مصالح جميع الاطراف المعنية وتدعمها وتساعدها .

وقد اصبحت تحركات الايدي العاملة العربية على الصعيد العربي احدى اهم الظواهـر الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة المعاصرة ، واحد اهم عـوامل الـربط بين الاقـطار العربيـة المختلفة . ولهذه الحركة تأثيراتها الايجابية والسلبية ايضاً على كل من بلاد الارسـال والاستقبال وعلى الوعي القومي والاتجاه للوحدة العربية ايضاً . ولذلك فقد شغلت هذه الظاهرة صـانعي السياسة العرب منذ فتـرة طويلة ، وقـد اصبح من الـواضح لجميع العـاملين في اطار العمـل القومي ولدارسي قضايا انتقال الايدي العاملة العربية ان تحقق الصالح القومي العـربي والحد من التوترات بين الاقطار العربية والمحافظة عـلى المصالـح القطريـة ، في الوقت نفسـه يقتضي اخضاع عملية انتقال الكفاءات والايدي العاملة العـربية الى تنـظيم وتخطيط عـربيين شـاملين ومتكـاملين ، لكي يتسنى الاخذ بـالاسلوب العلمي في ايجاد حـل لجميع المشاكـل التي تطرح نفسها من جراء عملية انتقـال الايدي العاملة العربية .

ولقد بدأ التفكـير الجدي في تنـظيم تداول الايـدي العاملة العـربية من خـلال مقررات المؤتمر الثاني لوزراء العمل العرب ، والذي انعقد عام ١٩٦٦ . فلقد اتخذ المؤتمـر قراراً اكـد فيه على تسهيل مهمة انتقال القوى العاملة العربيـة ، سواء بشكـل اتفاقيـات ثنائيـة ام بشكل اتفاقية متعددة الاطراف . واوصى المؤتمر بأن تتضمن تشريعات كل قطر عربي احكـاماً تكفـل افضلية تشغيل الايدي العاملة العربية على الايدي العاملة الاجنبية .

كما قرر المؤتمـر الثالث لـوزراء العمل ، الـذي عقد في الكـويت عام ١٩٦٧ ، اصـدار اتفـاقية عـربية لتنقـل القوى العـاملة ، عرفت بـاسم الاتفاقيـة رقم (٢) بشأن تنقـل الايـدي العاملة . وتكاد هـذه الاتفاقيـة ان تخلق سوقـاً عربيـاً مشتركـة ، وقد جـرى تعديلهـا في عام ١٩٧٥ ، تحت اسم الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ (انظر الملاحق) .

كـذلك فـإن اقرار مؤتمـر القمة العـربي الحادي عشـر لكـل من ميثـاق العمـل القـومي الاقتصادي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، يمثل نقطة تحول جوهرية تدعو لاعادة النظر في الاوضـاع القانـونية والمؤسسيـة التي تحكم تنقل

القوى العاملة العربية بين بلدان الوطن العربي . ومن المفيد أن نعرض هنا بعض نصوص الميثاق وعناصر الاستراتيجية ذات العلاقة بتنقل قوى العمل هنا .

فقد تضمن ميثاق العمل القومي الاقتصادي في مجال العلاقات العربية العناصر التالية المتصلة بتنقل القوى العاملة :

ـ **التعامل التفضيلي المتبادل** : تتكفل البلدان العربية بمبدأ التعامل التفضيلي لعاصر الانتاج العربي ، بما في ذلك عنصر العمل طبعاً .

ـ **الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية شاملاً** : (أ) معاملة الوافد العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من المواطن في كل قطر عربي وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له ؛ (ب) تحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها .

ـ **الالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي** : تتكافل البلدان العربية كل بقدر طاقتها ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، في تمويل الحاجات العربية المشتركة ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الامن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الاساسية .

ـ تعمل الاقطار العربية على ان يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الاقطار العربية الى وحدة اقتصادية عربية .

بيد ان الأطر القانونية والادارية الحالية والواقع المعاش في مجال تنقل الايدي العاملة في الوطن العربي تفصلها مسافة واسعة بالمقارنة مع نصوص الميثاق القومي وما جاء باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . ويترتب على ذلك نتيجتاز : **اولاهما** ، انه لا بد من البدء فوراً بالعمل على تجاوز هذا البون الشاسع بين القرار السياسي الاعلى والواقع القانوني والاجرائي في مجال انتقال القوى العاملة العربية في داخل الوطن العربي . **وثانيتهما** ، ضرورة وضوح الهدف وتوخي الحكمة في الوقت نفسه . والواقع ان الحكمة تقتضي تصميم ط. ق يؤدي على مراحل محسوبة الى تحقيق الاهداف النهائية المرغوب فيها في إطار التوجيهات السياسية المتضمنة في ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك .

وسوف نناقش فيما يلي اهم السياسات والآليات التي تسمح بمزيد من التنظيم والترشيد لعمليات انتقال وتداول الايدي العاملة ، مما يعود بمزيد من النفع والمكاسب على كل من بلدان الارسال والاستقبال العربية .

١ ـ السياسات والآليات المرتبطة بترشيد وتنظيم سوق العمل العربية

لقد اتسعت سوق العمل العربي بشكل هائل في السنوات الخمس الاخيرة واصبحت لها آثار بالغة على التطورات الاجتماعية والاقتصادية في كل من بلدان الارسال والاستقبال حالياً

ومستقبلاً . ولكن « سوق العمل العربي » ما زال سوقاً في طور التكوين ، ويعاني حالياً من آليات وتشريعات تتسم بالفوضى والتناقض والعشوائية .

ويمكن تلخيص اهم مظاهر الخلل والاضطراب التي يعاني منها سوق العمل العربي في السنوات الاخيرة في النقاط التالية[٢٢] :

أ ـ ان مجال التشغيل العربي يعاني العديد من ظواهر الخلل بين العرض والطلب على القوى العاملة . وتتضاعف مخاطر هذا الخلل في الاقطار العربية المقبلة على تحديث مجتمعاتها واقامة بنيتها الاساسية ، فضلاً عن طموحها الى تحقيق معدل متسارع من التنمية الصناعية مع تنويع اقتصادها.

ب ـ على الرغم من التوسع السريع في برامج ونظم التعليم والتدريب فإن القصور في المهارات وخاصة المهارات الحديثة التي يزداد الطلب عليها ، لا يزال يشكل اختناقاً ملموساً لدى العديد من الاقطار العربية . وبالمقابل فإن اقطاراً عربية اخرى تعاني فائضاً في بعض المهارات ، فضلاً عن العمالة غير الماهرة .

ج ـ إن اقطاراً عربية عديدة ، وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية ، والتي لم تحقق معدلاً كافياً للتنمية وخلق فرص العمل المنتج ، تواجه مخاطر نمو القطاع الهامشي في مجال التشغيل بكل ما يحمله هذا القطاع من سمات التدني في الاجور وتوفير الاقنعة الزائفة للبطالة .

د ـ تعثر التخطيط المسبق في مجال القوى العاملة ، وهو الأداة اللازمة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب او الحد من مظاهر الخلل ، وذلك بفعل مجموعة من العوامل لعل اهمها :

(١) قصور الاحصاءات وعدم دوريتها او سعة الفجوات الزمنية بين ما يصدر منها .

(٢) سوء اختيار منهجيات تخطيط القوى العاملة او عدم تكاملها فضلاً عن عدم الدقةفي التنبؤ ات.

(٣) غياب او قصور برامج معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل وتركيزها غالباً على القطاع المنظم والحديث .

(٤) ازدواجية الاجهزة الرسمية المختصة وتكرار الجهد ، فضلاً عن التفاوت الشديد في درجة النمو والتقنية بين الاجهزة في الاقطار العربية ، وتركيز رؤ يتها قطرياً رغم اهمية التجاوز عبر الحدود حيث يتوفر العرض او يزيد الطلب على القوى العاملة .

---

(٢٢) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، التقرير الختامي بشأن مهام المرحلة الانتقالية للمؤسسة العربية للتشغيل (بغداد : المكتب ، ١٩٨٢) ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .

(٥) غياب نظام عربي لجمع معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل ومقابلة العرض والطلب قومياً .

وليس هناك من شك في ان تشخيص هذه الظواهر والاختناقات في المنطقة العربية اصبح من الامور الشائعة في ادبيات القوى العاملة وفي دراسات حركة التشغيل وفي اعمال المؤتمرات والندوات ، ومشاريع المنظمات الدولية والاقليمية المعنية . وان كان هناك من الباحثين من يعتقد ان قيام ونمو سوق عربية مشتركة للعمل، في ظل القيود والحواجز التي توضع بشكل متزايد في وجه حركة الايدي العاملة فيما بين الاقطار العربية ، يعتبر ضرباً من الوهم[٢٣] ، فإننا نعتقد ان هناك مجالاً كبيراً لتنظيم وترشيد طريقة اداء آليات سوق العمل العربي خلال حقبة الثمانينات .

ويمكن تحقيق ذلك من خلال خلق وتطوير اشكال مؤسسية جديدة تقوم على تنظيم وترشيد حركة انتقال وتداول العمالة المتحركة فيما بين البلدان العربية . ولذا اصبح من الضروري ان تتولى مؤسسات عربية امر تنظيم الهجرة حتى تتمكن من السيطرة « على شبكة الهجرة » في مختلف اطوارها ابتداء من منطلق المهاجر وانتهاء بعودته الى قطره واندماجه فيه من جديد اندماجاً اقتصادياً واجتماعياً ، ومروراً بظروف اقامته ببلد استقباله ، وذلك مراعاة لمصالح الاطراف الثلاثة المعنية (المهاجر وقطره والقطر المستقبل) .

ومزايا مثل هذه السياسة واضحة الا ان تطبيقها العملي يستوجب تنظيماً فعّالاً وتكاتفاً بين مختلف المؤسسات المختصة سواء على الصعيد العربي (منظمة العمل العربية) او القطري او المحلي ، وتشمل مهام هذه المؤسسات الدراسات المستمرة للهجرة والتحديد المسبق لاعداد واصناف العمال الذين يمكن استحضارهم في المدى القريب والمتوسط ، وادراج الهجرة في مخططات تمكن من السيطرة على الهجرة طبقاً لمتطلبات الخطط الانمائية للاقطار المستقبلة[٢٤] .

والملاحظ ان عدداً من البلدان العربية قام بعقد اتفاقيات ثنائية تتضمن اجراءات وشروط انتقال قوة العمل فيما بينها . وقد تم إبرام بعض هذه الاتفاقيات الثنائية بين واحد من البلدان المرسلة وآخر من البلدان المستقبلة ، نذكر على سبيل المثال منها اتفاقيات قطر مع كل من مصر والمغرب وتونس ، والامارات العربية مع كل من السودان وتونس والمغرب ، وليبيا مع كل من السودان وتونس والجزائر والمغرب واليمن الديمقراطية ، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات الاخرى التي هي في مرحلة التصديق النهائي .

وتوضح قراءة نصوص الاتفاقيات الثنائية ان حكومات البلدان المرسلة لقوة العمل قد

---

(٢٣) انظر : ج . س . بيركس وس. أ . سنكلير ، « اسواق العمل العربية : تقييم عام، » الترجمة العربية كما وردت في : **تراجم ودراسات في معلومات سوق العمل** (بغداد : مكتب العمل العربي ، ١٩٨٢) ، ص ٨٥ .

(٢٤) علي لبيب ، **التعاون العربي في مجال تنقل الايدي العاملة** (بغداد: مكتب العمل العربي ، ١٩٨١) .

استهدفت منها ضمان حد ادنى لحقوق العمال المهاجرين منها الى بلدان الاستقبال . ولكن هذا الحد الادنى الذي سعت معظم الاتفاقيات الثنائية لتحقيقه كان اقل بكثير من الحد الادنى الذي حددته الاتفاقية الجماعية لعام ١٩٧٥ (انظر ملحق (٢)) .

كما ان هذه الاتفاقيات لم تشمل الا عدداً قليلاً من العلاقات الثنائية التي تقوم بين بلدان الارسال وبلدان الاستقبال الاساسية ، ولا تمتد لتشمل جميع جوانب تنظيم وتداول حركة الايدي العاملة في كل اطوارها .

ومن هنا نشأت فكرة قيام **المؤسسة العربية للتشغيل** ، في اطار منظمة العمل العربية ، لتلعب دوراً رئيسياً في تنظيم وترشيد آليات وطريقة اداء سوق العمل العربي من خلال العمل الدائم للمواءمة بين حركة الطلب على الايدي العاملة مع المعروض منها على الصعيد العربي . وقد عرض **مشروع المؤسسة العربية للتشغيل** ، اول ما عرض ، على الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي في آذار / مارس ١٩٨٠ ببغداد ، وقرر المؤتمر الموافقة على قيامها مبدئياً وحدد فترة انتقالية مدتها سنتان ـ تنتهي في آذار / مارس ١٩٨٢ ـ يتم خلالها صياغة البنية الاساسية للمؤسسة وتدريب كوادرها ووضع لوائحها الداخلية .

ويعتبر قرار انشاء « المؤسسة العربية للتشغيل » بحق، اول قرار عربي يحقق المواجهة العلمية والعملية لمجمل هذه الظواهر والاختناقات . فالمؤسسة بحكم انشائها وطبيعة اهدافها ومهامها ، يمكن ان تحقق العديد من اشكال المواجهة لهذه الظواهر من خلال ما يلي[٢٥] :

ـ توفير معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل وجعلها في متناول المسؤولين عن صياغة استراتيجيات وسياسات التشغيل في الاقطار العربية .

ـ رفع مستوى عملية جمع وبث وتبادل معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل ، وتفسير المؤشرات التي تفرزها هذه المعلومات من اجل الوصول الى تفهم افضل لاسباب الخلل والوسائل المناسبة لمواجهته .

ـ تحقيق مرونة اكثر في استخدام وسائل وادوات بحوث التشغيل ، مثل الاحصاءات التسجيلية لمكاتب التشغيل ومسوحات الاستخدام على مستوى المنشأة والمستويين القطري والقومي .

ـ اكتشاف وتطوير مصادر اضافية ، غير احصائية ، لدراسة اتجاهات حركة التشغيل وظواهرها .

ومن خلال استعراض الوثائق التحضيرية لقيام المؤسسة العربية للتشغيل ، يمكن تلخيص اهم الاهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها فيما يلي :

---

(٢٥) انظر : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، التقرير الختامي بشأن مهام المرحلة الانتقالية للمؤسسة العربية للتشغيل ، ص ٦٧ .

ـ جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل العربي ، بما في ذلك العرض والطلب على القوى العاملة وحركة التشغيل وانتقال قوة العمل وعوامل تحريكها وتنظيمها ، وذلك بغرض المساهمة في تيسير تنقل الايدي العاملة العربية والوصول للاستخدام الامثل للقوى العاملة العربية على المستوى القومي . وذلك لكي تتوفر لواضعي السياسات والخطط القطرية والقومية ، ولكل من يتصل عمله بصياغة مشاريع التنمية الصناعية وغيرها ، بيانات وتحليلات ومؤشرات حول القوى العاملة والتشغيل تمكنه من رسم السياسات ووضع الخطط الصائبة كما تمكن الوطن العربي ككل من تنظيم سوق العمل بطاقاته وموارده الذاتية بعيداً عن الاهدار او الاستنزاف لموارده والحد من الاعتماد على الهجرة الاجنبية وما يكمن فيها من مخاطر .

ـ المساهمة في استيعاب الايدي العاملة العربية والكفاءات المهاجرة في بلدان عربية ، بدءاً من « جمع وتوفير المعلومات والبيانات والاحصاءات حول القوى العاملة العربية في الخارج ، مصادرها وحجمها وهياكلها في البلدان الاوروبية وغيرها المستقبلة لها ، وشروط استخدامها واوضاعها واتجاهات البلدان المستقبلة ازاء استمرارها او تصفيتها » . والعمل على تنظيم العودة بالاسلوب والشكل الذي يحافظ على هذه القوى العاملة ويوجهها الى بلدانها الاصلية او الى الاقطار العربية بعد ضمان حقوقها وتعويضاتها المشروعة ، متضمناً في ذلك القوى البشرية العربية عالية التأهيل الموجودة في الخارج .

ـ العمل على مواءمة الطلب على القوى العاملة مع العرض منها على مستوى القطر الواحد وعلى مستوى فئات المهارة ، مما يساعد على إنارة الطريق امام مجهودات التدريب العربية المشتركة .

ـ تنفيذ مهام في اطار برامج التعاون الفني لمنظمة العمل العربية في مجال الاستخدام وتحسين معلومات سوق العمل .

وهكذا فإن المؤسسة العربية للتشغيل يمكن ان تكون اضافة مهمة لآليات العمل القومي في مجال تنظيم التشغيل وتداول الأيدي العاملة على اختلاف مستويات مهاراتها على المستوى القومي ، اذا ما توفرت لها الامكانيات اللازمة لتحقيق برنامج عملها الطموح ابتداء من دعم الاقطار العربية لها مالياً ومعنوياً واستعدادها للتعاون مع المؤسسة عن طريق اجهزة قطرية قادرة وكفوءة .

ولذا فلكي تعمل هذه المؤسسة العربية بكفاءة ، فإنها تستلزم انشاء وتدعيم الاجهزة القطرية اللازمة لاستكمال شبكة تنظيم التشغيل ، وانتقال الايدي العاملة على صعيد الوطن العربي ، وبما يضمن تدفق البيانات عن التشغيل والفرص المتاحة . اذ ان هذا من شأنه دعم جهود المؤسسة العربية للتشغيل في مراحلها الاولى ، وهي تتحمل نصيبها من المسؤولية في مجال تطوير معلومات القوى العاملة والتشغيل على الصعيد العربي .

٢ ـ السياسات والآليات المرتبطة بتوحيد وترشيد طاقات التدريب المهني على الصعيد العربي

هناك مشكلة اساسية ذات قاسم مشترك بين الاقطار العربية وتتمثل في جانبين اثنين :

الاول : العجز الواضح في مدخلات التدريب ، وتبرز هذه الظاهرة في مجموعة الاقطار العربية ذات الحجم السكاني المحدود والمقتدرة مالياً .

الثاني : العجز الواضح في الاستثمارات ، وتظهر هذه الظاهرة في مجموعة الاقطار العربية ذات الحجم السكاني الكبير ، والمتواضعة في مواردها المالية والاستثمارية .

ومن هنا تبدو حتمية التكامل العربي في مجال الاعداد والتدريب المهني خاصة وان اقطار المجموعة الاولى ، تستورد احتياجاتها من القوى العاملة من اقطار المجموعة الثانية . وذلك مع تأكيدنا بأن التكامل العربي يجب الا يتوقف عند هذا الحدفقط،بل يمتد ليشمل جميع مجالات التدريب المهني الاخرى ، من نظم وبرامج ، وتوحيد للمستويات والمهن ، وغيرها من مجالات التدريب[٢٦] .

وعلى الرغم من ان مؤتمر العمل العربي اقر الاتفاقية العربية رقم (٩) والتوصية رقم (٢) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني ، الا انه لليوم ما زالت الاقطار العربية تعاني من هدر كبير في طاقتها التدريبية نتيجة لتعدد الجهات والادارات والمؤسسات الوطنية التي تشرف على الاعداد والتدريب المهني . وليس هناك ادنى مبالغة ، اذا قلنا ان عدد الجهات المسؤولة عن التدريب وصل الى (٢٥) جهة في احد الاقطار العربية .

كل ذلك يتطلب بلا شك سرعة العمل على ايجاد اطار عام للاعداد والتدريب المهني ، وصياغة اطر ومؤسسات عربية للتدريب ، تستطيع الاقطار العربية ان تعمل من داخل هذه الاطر لتخطيط تنمية الموارد البشرية على الصعيد العربي بما يسمح بترشيد وتوحيد طاقات التدريب والتأهيل المهني العربية .

ولذا فإن التخطيط طويل الاجل لتنمية وتخصيص الموارد البشرية في الوطن العربي هو الضمان الوحيد لكفاءة استخدام الموارد البشرية لتلبية احتياجات عملية التنمية العربية . كما ان مثل هذا التخطيط يتيح امكانيات هائلة للموازنة والتوفيق بين اهداف التنمية القومية ـ على صعيد التنمية العربية ككل ـ وبين المنطلقات القطرية « المرحلية » لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا شك ان المجهودات الجارية في مجال عقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية لتنظيم انتقال وتداول العمالة العربية ، على اهميتها ، لا ترقى الى مستوى التحدي التاريخي للتنمية العربية .

---

(٢٦) انظر : منظمة العمل العربية ، « التدريب المهني : اهدافه ، مستوياته، برامجه ، والتعاون الثلاثي بشأنه ،» ص ٢٨ ـ ٢٩ .

ولما كانت سياسات التعليم والتدريب والتأهيل المهني في البلدان العربية من الاهمية بمكان، لتنمية الموارد البشرية والقضاء على الاختناقات الآنية، فإن تحدي المرحلة الراهنة يقتضي صياغة وتنفيذ برنامج قومي للتعليم والتدريب .

فمن الواضح انه كلما ازداد تدفق الكفاءات والخبرات الفنية من البلاد غير النفطية الى البلاد النفطية ، وهو اتجاه ملحوظ في السنوات الاخيرة ، ازداد تشابك العوامل المؤثرة على عرض وطلب الكفاءات والخبرات في الوطن العربي ككل . وهنا يبرز الاعتبار الاساسي في رسم سياسات ووضع خطط تدفق الموارد البشرية ، لاسيما المدرّب منها ، مما يحتم الا يترك تنظيم وتوزيع تلك التدفقات كلياً لاعتبارات ميكانيكية الاسواق .

وتفتقر غالبية الاقطار العربية الى التخطيط المبرمج والصحيح للقوى العاملة حسب المهن والمستويات المختلفة ، مما يجعل التكامل بين الاعداد والتدريب المهني ، على الصعيد القطري ، والحاجات الحقيقية لسوق العمل العربي امراً صعباً . ويترتب على ذلك هدر كبير في الطاقات البشرية علاوة على الهدر في طاقات التدريب . الامر الذي يحتم على الاقطار العربية ضرورة تبين استراتيجية واضحة ومحددة الاهداف والوسائل للتدريب المهني وتخطيط تنمية الموارد البشرية .

ومن واقع الاوراق القطرية التي تقدمت بها الاقطار العربية لندوة التدريب المهني في طرابلس ، ظهر جلياً ان الامكانيات التدريبية المتاحة لا تلبي ٥٠ بالمائة من احتياجاتها في احسن الحالات من الايدي العاملة المدربة لا بالكم ولا بالكيف ، ويندرج تحت هذه الاقطار : الاردن ، سورية ، الكويت ، الجزائر ، وليبيا(٢٧) .

وكل هذه المعطيات ـ تشير الى ضرورة تطوير برنامج عربي شامل للتدريب المهني يكفل اعطاء القوى العاملة العربية المهارات والكفاءات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية في كل ارجاء الوطن العربي . ويجب ان تستجيب هذه المهارات والكفاءات لحاجة التنمية في بلدان الاستقبال التي تعتمد وسائل انتاج سلع وخدمات متقدمة تكنولوجياً ، وفي الوقت نفسه يجب ان لا يؤدي انتقال الايدي العاملة الماهرة والفنية الى الاضرار بمتطلبات التنمية في بلدان المنشأ . ويمكن ان يتم ذلك من خلال برامج تعاون ثنائية او في اطار مشاريع عربية مشتركة .

وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى انه بالاضافة الى اتفاقيتي تنقل الايدي العاملة ، فهناك اتفاقية عربية (رقم ٩ لعام ١٩٧٧) وتوصية (رقم ٢ لعام ١٩٧٧) بشأن التوجيه والتدريب المهني . ولهاتين اهمية خاصة في مجال تنقل الايدي العاملة ، فالبلدان العربية تعاني في مجملها من ندرة القوى العاملة الغنية والماهرة ، كما ان اسواق العمل في البلدان العربية النفطية باتت

---

(٢٧) انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٠ .

تتطلب نوعيات معينة من العمالة الماهرة والفنية ، التي تتناسب مع التكنولوجية المتقدمة ، والتي لا تتوفر حالياً في البلدان العربية غير النفطية . ويصعب تفادي وجه النقص هذا في سوق العمل العربية بدون جهد عربي مكثف في مجال التدريب .

وتركز هذه الاتفاقية على التعاون العربي وتسعى لتحقيق التكامل العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني ، وتستهدف الاستفادة القصوى لكل قطر من إمكانيات التدريب المتاحة في الاقطار العربية الاخرى ، وتشجيع اقامة الدورات التدريبية المشتركة ، بالاضافة الى جمع وتبادل المعلومات اللازمة لزيادة كفاءة التدريب على الصعيد العربي . اما التوصية الملحقة بالاتفاقية فهي تتناول التعاون العربي في مجال التدريب بقدر اكبر من التفصيل .

وعلى الرغم من الفائدة الواضحة لأي بلد ينتمي لهذه الاتفاقية ، الا ان حظها من تصديق البلدان العربية عليها كان اقل من سابقاتها ، إذ لم يصدق عليها الا اربعة اقطار عربية فقط هي الاردن وسوريا والعراق وفلسطين .

ومن ناحية اخرى ، اخذت منظمة العمل العربية على عاتقها تأسيس المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين وهو الآن بصدد الانجاز وقد اتخذت مدينة طرابلس الغرب (ليبيا) مقراً له . إن مثل هذا المركز ، اذا ما أدير بكفاءة وبالتنسيق مع المؤسسة العربية للتشغيل ، يمكن ان يكون نواة جهد عربي كبير في مجال تيسير تنقل الايدي العاملة العربية عن طريق توفير المهارات الفنية المطلوبة للوفاء باحتياجات التنمية في الوطن العربي .

وهذه التطورات تحتم على الاقطار العربية ومنظمة العمل العربية كمنظمة متخصصة ، سرعة العمل على تعريب مجالات الاعداد والتدريب المهني ، بحيث تصبح جميع برامج ومستويات الاعداد المهني باللغة العربية ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار ديناميكية العمالة العربية ، وحركة تنقلها بين الاقطار العربية .

وحيث ان الاقتصاد العربي يمر بمرحلة نمو سريع محاولة للخروج من حالة التخلف التي يعيشها ، فإنه سوف يواجه اختناقات كثيرة في مجالات العمالة الفنية والمهنية والادارية العالية التي يحتاج انتاجها الى مدى زمني طويل . ولذا يبدو طرح البرنامج القومي للتعليم والتدريب والتخطيط طويل الاجل لتنمية وتخصيص الموارد البشرية هو الحل الامثل لتجنب الاختناقات الهيكلية في مجال عرض الخبرات الفنية والمهنية والادارية . ويقتضي ذلك بدوره برمجة السياسات التعليمية والتدريبية على الصعيد القومي وتوزيع وتوطين النشاطات التعليمية والمراكز التدريبية في الاقطار العربية المختلفة حسب المزايا النسبية ، وأن يكون تنفيذ هذا البرنامج طويل الامد بتمويل عربي مشترك .

وفي اطار الاتفاقيات المشتركة لتنظيم تداول العمالة العربية يمكن للبلدان المرسلة للعمالة التوسع في تدريب اعداد اكبر من فئات العمالة التي يتوفر عليها طلب شديد في الداخل والخارج . وحيث ان العقبة الرئيسية في هذا السبيل هي « تكلفة التدريب » ،

فيمكن وضع برنامج مشترك لتنمية القوى البشرية بحيث يمكن ان تشارك البلدان المستقبلة للعمالة في نفقات واعباء التدريب للفئات العمالية الماهرة والفنية والمهنية . ويمكن لذلك ان يتم عن طريقين : ان تفرض البلدان المرسلة للعمالة على البلدان النفطية المستقبلة للعمالة « رسماً للتعاقد » بالعملة الاجنبية ، وان يختلف تحديد مقدار هذا الرسم في حالة كل فئة من فئات العمالة باختلاف درجات المهارة ونوعية التدريب الضروري(٢٨) .

ولكن الحل الاكثر كفاءة وصلاحية يكمن في ضرورة التمويل العربي المشترك في نفقات التدريب والتأهيل للايدي العاملة والمهارات التي يوجد عليها طلب شديد في سوق العمل العربي . اذ ان الشروع بجدية في تنفيذ البرنامج العربي للتدريب المهني لن يتأتى سوى في ظل برنامج للتمويل العربي المشترك .

ففي حالة الاردن مثلاً ، وبالنظر لارتفاع معدلات التضخم ، فإن كلفة اعداد وتدريب القوى العاملة المغادرة للعمل في الخارج تزداد بمعدل سنوي لا يقل عن ١٥ بالمائة ويعتبر هذا المعدل كلفة اضافية على الاقتصاد الاردني(٢٩) . وبذا تصبح هناك حاجة ماسة ، بأن تشارك الاقطار المستوردة للقوى العاملة في تحمل هذا العبء وتساهم في مساعدة البلدان المرسلة للقوى العاملة والتي تتحمل كلفة باهظة في هذا السبيل .

وهذا يقودنا بدوره الى مناقشة فكرة **صناديق التعويض** كآلية للتمويل المشترك لبرامج التوجيه والتدريب المهني على الصعيد العربي . فحديثاً تم طرح فكرة التعويض ، وما يرتبط بها من حلول وآليات لمعالجة مشكلة نزيف العقول والمهارات من بلدان العالم الثالث لصالح البلدان المتقدمة ، في العديد من الكتابات الاقتصادية(٣٠) ، كما تمت مناقشتها في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية .

واثناء انعقاد المؤتمر العالمي للاستخدام في جنيف عام ١٩٧٦ ، طالب مندوبو الدول

---

(٢٨) انتهى السيد سعد محمد احمد وزير القوى العاملة والتدريب في جمهورية مصر العربية من اعداد مشروع قانون بانشاء **الصندوق القومي لتمويل التدريب والتعليم المهني** يستهدف رفع الكفاءة الانتاجية للعمالة وانشاء مراكز متطورة لسد احتياجات سوق العمل . ويقضي المشروع بتحصيل نسبة ١ بالمائة من إجمالي مرتب السنة من كل مواطن يتعاقد للعمل في الخارج ومن إجمالي مرتب السنة الاولى من كل مواطن عند استخراج تصريح للعمل لدى الهيئات الاجنبية في الداخل . انظر : **الاهرام** ، ٢١ / ٢ / ١٩٨٢ ، ص ٨ .

(٢٩) انظر : جواد العناني وتيسير عبد الجابر ، **تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة** (عمان : وزارة العمل ، ١٩٨١) ، ص ١٣٧ .

(٣٠) من بين الكتّاب الاوائل الذين ربطوا بين مشاكل تخلف البلدان النامية وهجرة الكفاءات منها كان الاقتصادي الهندي البارز جاديش باجواتي الذي طرح فكرة ان يتم تعويض البلدان النامية عن نزيف العقول التي تهاجر منها عن طريق تسلم حصة من الضرائب التي تدفعها الكفاءات المهاجرة في بلدان الاستقبال . انظر بهذا الخصوص :

Jadish N. Bhagwati, *The Brain Drain and Taxation: Theory and Empirical Analysis* (Amsterdam: North-Holland Publishing, 1976).

النامية بادراج موضوع التعويض عن الهجرة في المؤتمر من خلال انشاء صندوق دولي لهذا الغرض . ورغم المعارضة الشديدة للدول المتقدمة بهذا الاقتراح فقد ظهر في احدى فقرات برنامج العمل الصادر عن اعمال المؤتمر التوصية التالية :

« يجب اقرار اتفاقيات جماعية وثنائية حول الهجرة تهدف الى الحد من خسارة دول المنشأ ، خاصة الدول النامية منها ، التي تصاب بخسارة فادحة نتيجة هذه الهجرة بعد ان وفرت التعليم والتدريب للذين هاجروا » .

وفي خلال الدورة الثالثة والستين لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة في جنيف في حزيران / يونيو عام ١٩٧٧ قدم الامير حسن بن طلال ، ولي عهد المملكة الاردنية الهاشمية ، بعض الافكار حول مبدأ التعويض الدولي عن عمليات الهجرة وانتقال الايدي العاملة وذوي المهارات .

وقد اقترح الامير حسن ان تكون « آلية التعويض » في شكل صندوق تساهم في تمويله الدول المستقبلة اساساً ، وذلك بروح من التعاون وحسن النية ، مع مساهمات من دول اخرى . ويعاد توزيع محصلة هذا الصندوق على البلدان النامية حسب الضرر الذي يلحق بها من جراء الهجرة .

وقد قام بعض الباحثين الاجانب بمكتب العمل الدولي بتطوير بعض الافكار حول « مبدأ التعويض » كآلية جديدة لتمويل عمليات الاحلال والتعويض عن الفائض من الايدي العاملة والمهارات التي تم استنزافها[٣١] .

وليس هناك من شك في ان نظاماً محاسبياً معقداً لا بد من ان يتم ارساء قواعده لكي تتم المحاسبة عن **التكاليف الرأسمالية** الخاصة بتدريب وتأهيل كل فئة من فئات المهارة ، بعد اخذ اثر التضخم في الاعتبار . كذلك فإن تغذية « صندوق التعويض » على الصعيد العربي يجب ان يتم على أساس **سنوات المكوث** لكل فئة من فئات المهارة بالاستناد الى عمر انتاجي افتراضي لكل فئة من فئات المهارة . ولا شك ان مثل هذا الصندوق كفيل بتوحيد وترشيد طاقات التدريب والتأهيل على الصعيد العربي ، كما انه يضمن حسن المواءمة بين العرض والطلب للايدي العاملة العربية من خلال منظور ديناميكي يسمح بالتخصيص الامثل للموارد البشرية العربية .

---

(٣١) قام السيد روجر بويننغ ـ الخبير بمكتب العمل الدولي ـ بعدة دراسات حول فكرة التعويض من بين اهم هذه الدراسات :

W.R.Bohning, Compensating Countries of Origin for the Out-Migration of the People,» Geneva, International Labor Organization [ILO], (working paper, no. 18); «Elements of a Theory of International Migration and Compensation,» Geneva, ILO, 1977, (working paper, no. 34); «The Idea of Compensation in International Migration,» paper presented to: ECWA, Regional Population Conference, 2, Damascus, 1-6 December 1979, and

منظمة العمل العربية ، فكرة التعويض والحلول المقدمة على المستويين الدولي والعربي لمشكلة هجرة الادمغة (بغداد : المنظمة ، ١٩٨١) .

وهكذا فإن التحرك في عملية تنظيم سوق العمل العربية يجب ان يتم على ثلاثة محاور :

- محور ترشيد التشغيل قطرياً وقومياً .

- محور الهجرة او تنقل الايدي العاملة من خلال سوق عمل عربي منظم (مؤسسة التشغيل العربية) .

- محور التعاون العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني لتوحيد الطاقة التدريبية العربية وتمويلها تمويلاً مشتركاً (صندوق التعويض العربي) .

خامساً : السياسات طويلة الاجل في مرحلة « ما بعد النفط »

منذ هبوط موجة « الثراء النفطي » على المنطقة العربية في خريف عام ١٩٧٣ ، والجو الذي يطبع المناقشات حول المشاكل والسياسات المتعلقة بحركة وانتقال الايدي العاملة من **بلدان الارسال الى بلدان الاستقبال** هو استمرار دور « العائدات النفطية » في تغذية برامج الانفاق العام والتنموي ، وبالتالي تحفيز عملية انتقال الأيدي العاملة وتحركات السكان الواسعة فيما بين بلدان الارسال وبلدان الاستقبال .

ويهمنا في هذا القسم طرح بعض التساؤلات ووضع بعض التصورات الواجب اتباعها للتحضير لمرحلة « ما بعد النفط » . . والتي ستدق الابواب عند نهاية حقبة الثمانينات. حيث تشير كل التوقعات والتنبؤات الى بداية نهاية « الحقبة النفطية » ، او بالاحرى انحسار ما يمكن تسميته « بالسكرة النفطية » The Oil Euphoria التي سادت جميع مرافق الحياة الاقتصادية العربية . . . وشلت التفكير حول سياسات الاجل الطويل عندما يقترب اجل نضوب النفط وتنهار « القوة التسعيرية » لمنظمة الاوبك .

١ - المشاكل والسياسات الخاصة بالبلدان النفطية المستقبلة للعمالة في مرحلة « ما بعد النفط »

رغم كل هذه التعقيدات والمشاكل التي تلوح في الافق . . فإن المراقب الواعي ، المتابع للاحداث في الوطن العربي يذهله ما يراه من انغماس كامل للاقطار النفطية في « مشاكل الحاضر » دون الاهتمام كثيراً بالتأمل والتحضير لمشاكل عالم الغد . . « عالم ما بعد النفط » . حيث ان المسألة تحتاج لرؤية استراتيجية بعيدة . . وتحضير طويل النفس لمواجهة مشاكل الانتقال والتحول من « اقتصاديات نفطية » الى « اقتصاديات غير نفطية » ولا سيما في منطقة الخليج العربي .

وقد عبّر السيد علي جيدة (امين عام منظمة « الاوبك » الاسبق) في دراسته المقدمة الى ندوة التعاون بين دول « الاوبك » والدول الاسكندنافية والتي انعقدت في العاصمة النرويجية

« اوسلو » بين ٢٧و ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨، عن هـذا الشعور العميق بـالقلق بـالنسبة للمستقبل في « عالم مـا بعد النفط » بقـوله : « ومـع كون النفط مصـدراً غير قـابل للتجـدد ، وحقيقة اقتراب موعد نضوبه ، فإن البلدان الاعضـاء في « اوبك » في سبـاق مع الـزمن للوصول بـاقتصادهـا الى مرحلة النمو والنضج القابلة للاستمرار . اذ يواجهنا السؤال تكراراً عـما سيحل بنا بعد عهـد النفط ! فبعد ان تكيفنـا لدرجة ما مع نمط الحياة الحديثة ، ليس لدينا الاستعداد ولا الحماسة للعودة الى « تلك الايام الماضية الطيبة » مع ما فيها من « حسنات» الحياة البدائية »(٣٢) .

ولعل المأزق الحقيقي الذي تواجهه البلدان النفطية العربيـة « في مرحلة مـا بعد النفط » يكمن في ان هيكل رأس المال الثابت وطبيعته والتوزيع القطاعي للعمالـة الموروث من الحقبـة النفطية ، يفرض تبعات واعباء ثقيلة على كاهل اقتصاديات البلدان النفـطية تحـد من حركتهـا نحو التكيف مع اوضاع ومتغيرات « عالم ما بعد النفط » .

ففي غمـار عمليات التحـديث السريـع للمجتمعات النفـطيـة جـرت عمليـات شـراء لأحدث منجزات التكنولوجيا الغربية وتم استيراد العديد من المعدات الرأسمالية المتقدمة وفقاً لعقـود « تسليم المفتـاح» Turn- Key arrangements ، وقـد غـاب عن الاذهـان في غمـار « السكرة النفطية » ابعاد التبعات والاعباء الاقتصادية البـاهظة التي سـوف تترتب في المستقبـل البعيـد على الارتبـاط بالمعـدات والحزم التكنـولوجيـة المعقدة ، التي تمثـل آخر صيحـة في عالم التكنولوجيا الحديثة .

فليس هناك من شك في ان الارتبـاط بأحـدث منجزات واجيـال التكنولـوجيا الغـربية الحديثة سوف تكون له اعباء هائلة في المستقبل في مجالات الصيانة والحصول على قطع الغيـار اللازمة ، والحصول على الخبرة البشريـة المدربـة التي تضمن كفاءة التشغيـل . . . تلك الاعباء التي قد تفوق طاقة البلدان النفطية (المالية والبشرية) على تحملها بشكل منتظم بعـدما ينضب النفط .

ومن ناحية اخرى ، نجد ان الحقبة النفطية الجديدة قد أثرت تأثيراً بالغاً في تركيب قـوة العمل المحلية في البلدان النفطية ، اذ شهدنا الاندثار التدريجي للمهن والحرف التقليـدية التي كـان يمارسهـا ابناء البلدان النفـطية . . وبـداية التكـدس لقوة العمـل المحلية داخـل القطاع الحكومي حيث تسود الاعمال الكتابية والتنفيذية وتزداد عزلة وعزوف افراد قوة العمل المحليـة عن ممارسة المهن الانتاجية والصناعية ، مما ادى الى تضاؤ ل مطرد لدورهم في نشاطات الانتاج السلعي بأنواعها المختلفـة(٣٣) . ولا يخفى التأثـير السلبي لهذه الاوضـاع على التـطور المستقبلي للبلدان النفطية التي تسعى الى تنويع هياكلها الانتاجية وتطوير مقومات الصناعة لديها لمواجهة مشاكل وتحديات مرحلة « ما بعد النفط » .

---

(٣٢) انظر : السياسة(الكويت) ، ١٤ / ١١ / ١٩٧٨، ص ٧ .

(٣٣) انظر : منظمة العمل العربية ، احوال العمل والعمال في الخليـج العربي (بغـداد : المعهد العـربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، ١٩٧٧) ، ص ١٤ ـ ١٥ .

كـذلك فـإن الطفـرة الكبيرة في عـوائد النفط قـد أدت الى الانفاق بشكـل متفجر عـلى مشـروعات البنيـة الارتكازيـة والخدمـات الاجتماعيـة المرتبـطة بارسـاء مقومـات « رأس المال الاجتمـاعي » . وقد نجم عن ارتفـاع حجم الانفاق عـلى المشروعـات العـامـة والمشتـريـات الحكومية ـ التي تغذيها الاموال النفطية ـ الى تنشيط حركـة التجارة الـداخلية وتجارة الاستيراد واعادة التصدير ، مما ادى الى اجتذاب اعداد وشـرائح عـريضة من ابنـاء البلدان النفطيـة الى الانشطة التجارية والطفيلية والسمسارية حيث الثراء السـريع ، عـلى حساب الانشـطة المنتجة والسلعية حيث العائد الضئيل .

وهكذا سادت في البلدان النفطية عقليـة ترى ان **الامـوال النفطيـة** وسيلة كافيـة للتقدم الاقتصادي والتحديث التكنولوجي في الاجل المتوسط ، حيث يمكن استخدام الاموال النفطية لشـراء السلع الغذائيـة ولاستجلاب التجهيـزات والمعدات الـرأسماليـة الـلازمـة ، وكـذلـك لاستيـراد الكوادر والايـدي العاملة الـلازمة لتسيـير عجلات النشـاط الانتاجي والانشـائي في البلاد . وأن اهل البلاد يجب ان ينصرفوا الى الاعمال السهلة المريحة التي لا تتـطلب مشقة او عناء مثل التجـارة والعمل بـالدواوين الحكـومية . . . اي ان يصبحـوا بايجاز فئة تعيش عـلى « الريع النفطي » بالاساس .

ولعل نقطة البدء في الرؤ ية الاستراتيجية للسياسات الانتقاليـة « لمرحلة مـا بعد النفط » هي نبذ السياسات قصيرة الاجل التي ترى ان **تنمية الاقتصادات النفطية يمكن ان تتم بالوكالة (وكالة رأس المال الاجنبي والايدي العاملة الوافدة)** ، وان التحضير لمرحلة « ما بعـد النفط » يجب أن يبـدأ الآن ، ودون ابطاء ، لأن إعـداد العدة لعـالم ما بعـد النفط ليس بالامـر اليسير الذي يمكن تدبيره بسرعة ودون اعداد طويل لمشاكل وتحديات فترة الانتقال .

فـإذا كانت مـرحلة « ما بعـد النفط » آتية لا ريب فيهـا ، فيجب البـدء بـوضـع بعض السياسات الانتقالية طويلة الاجل موضع التـطبيق منذ الآن حتى لا تبـاغتنا حـركة الاحـداث قبل ان نعد العدة الكافية لاوضاع وتحديات عالم الغد البعيد . وسنحاول فيما يلي الاشـارة الى اهم السياسات الانتقالية ـ ذات طابع طويل الاجل ـ الواجب الأخذ بها منذ الآن تحضيراً لعالم النفط في مجال تخطيط وترشيد استخدامات الايدي العاملة .

أ ـ ترشيد عمليات استيراد الحزم والفنون الانتاجية

يسود اعتقاد في ظل اوضاع « الوفرة المالية» بأن استيراد الحزم والفنون الانتاجية الحـديثة « ذات الكثافة الرأسمالية العالية » قد يكـون افضل الحلول في ظـل وفرة المـال وندرة الايـدي العاملة المحلية ، مما يجعل هـذه الحزم والفنـون الانتاجيـة اكثر مـلاءمة لـلاوضاع الاقتصـادية الخاصة بالبلدان النفطية .

ولكن هذه الرؤ ية الاقتصادية ليست بالضرورة صادقة كلياً في الاجل الطويل ، وخاصة في مـرحلة « ما بعـد النفط » وخاصـة من حيث علاقـة نسب عوامـل الانتـاج : رأس المـال:

العمل. فالاندفاع الشديد وراء اعتبار عامل الوفرة المالية وحده لا يؤدي الى اتخاذ قرارات استثمارية ذات آثار مالية وبشرية سليمة في الآماد البعيدة. فمع تقلص حجم الفوائض المالية وتدهور الموارد من النقد الاجنبي، تصبح برامج الصيانة والاحلال للمعدات ونوعية الايدي العاملة الوافدة اللازمة لأعمال التشغيل والصيانة على درجة عالية من المهارة والتخصص التي يصعب تمويلها في المستقبل . . . يقابل ذلك انتشار البطالة « المفتوحة » و« المقنعة » بين افراد قوة العمل المحلية من ذوي المهارات البسيطة والمحدودة.

ب ـ تخطيط تنمية الموارد البشرية من خلال منظور بعيد الامد

يقتضي التحضير لمرحلة « ما بعد النفط » اعادة نظر شاملة في اوضاع القوى البشرية المحلية والوافدة ونمط التخصيص القطاعي لها. ففي ضوء التصورات لطبيعة هيكل النشاط الاقتصادي المنشود في مرحلة « ما بعد النفط » لا بد من اعداد خطط لتنمية واعادة تخصيص الموارد البشرية في البلدان النفطية. وتقتضي مناهج التخطيط السليم في هذا المجال اعداد مصفوفة تفصيلية لاحتياجات العمالة في العقد الاخير لهذا القرن في ظل عدة فروض بديلة تتعلق بـ :

(١) معدلات مختلفة للنمو القطاعي (السلعي / والخدمي).
(٢) معاملات بديلة للعمالة / الناتج (في ظل فنون انتاجية بديلة).
(٣) مستوى التجميع لمجموعات المهن والمهارات التي تتكون منها قوة العمل.

وهكذا يمكن تحديد ابعاد الصورة المستقبلية لتدفق فئات المهن والمهارات الى القطاعات السلعية والخدمية المختلفة في ظل افتراض نمط معين للتغير الهيكلي. وبناء على تقديرات مثل هذه المصفوفة يمكن تقدير الحجم المطلوب من المهن المختلفة على مستوى القطاعات بالشكل الذي يسمح بالتنسيق الكامل مع سياسات التعليم العام والعالي، وسياسات التدريب واعادة التأهيل المختلفة لقوة العمل المحلية.

وغني عن القول ان التحضير بكفاءة لتلك الاوضاع المستقبلية يستدعي اعداد برامج هائلة « لاعادة التأهيل والتدريب » لفئات العمالة المحلية، حتى يمكن لقوة العمل المحلية ان تشارك بشكل منتج وفعّال في مسيرة التنمية في مرحلة « ما بعد النفط ».

ج ـ التنسيق مع البلدان المرسلة للعمالة في مجال اعداد وتوطين العمالة الوافدة

في ظل المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع منتصف الثمانينات، وقد تستمر لمدة عشرة اعوام، يبدو ان سياسات تخفيض حجم العمالة الوافدة على اساس انتقائي وتدريجي تمثل اهم عناصر السياسة الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الانتقال من المرحلة النفطية الى مرحلة « ما بعد النفط ».

والقضية هنا ليست مجرد العمل على التخفيض التدريجي لحجم العمالة الوافدة بأي

صورة وبشكل ارتجالي . . وإنما يجب أن تتم عملية تخفيض بالاعتماد على اقسام من العمالة الوافدة غير المطلوبة ضمن اطار مخطط واعٍ يسعى للاقلال من حدة التوترات والمشاكل التي سوف تنجم عن الاستغناء التدريجي ، وبكميات كبيرة ، عن العمالة الوافدة .

ويتطلب هذا الامر التنسيق الوثيق بين مجموعة البلدان المستقبلة للعمالة ومجموعة البلدان المرسلة للعمالة ، ويمكن **لوكالة التشغيل العربية** الوليدة ان تلعب دوراً مهماً ومتميزاً في القيام ببعض مهام تلك المرحلة الانتقالية الحرجة . اذ يمكن للوكالة التنسيق المستقبلي للمعلومات حول اوضاع سوق العمل في كل من بلدان الارسال والاستقبال ، بحيث يجري التنبؤ بدقة **بحجم العمالة العائدة سنوياً** الى بلدان المنشأ ، بحيث تتم المشاورات بين بلدان الاستقبال وبلدان المنشأ للتخفيف من وطأة المشاكل التي تحيط بعمليات عودة العمالة المهاجرة الى بلدان المنشأ .

وفي اطار هذا النوع من السياسات التنسيقية ، يمكننا الاشارة الى عدد من القضايا التي يجب ان تحظى بقدر كافٍ من العناية على مستوى التنسيق العربي :

(١) اعطاء الاولوية للعمالة العربية الوافدة في الاستمرار في بعض المواقع التي تستلزم الابقاء على العمالة الوافدة .

(٢) وضع نظام تفضيلي للحصص النسبية للعمالة الوافدة التي يجري الاستغناء التدريجي عنها حسب اوضاع بلدان المنشأ . فإذا كانت المشاكل الاقتصادية المحيطة باستيعاب العمالة المهاجرة العائدة اكثر حدة منها في اليمن العربية عن الاردن مثلاً ، يمكن الاستغناء عن نسب اعلى من العمالة الوافدة الاردنية في مقابل نسبة من يتم الاستغناء عنهم من مواطني اليمن في التخصص او المهارة نفسها .

(٣) الاتفاق على نظام للحقوق والتعويضات التقاعدية لعناصر العمالة الوافدة التي يجري الاستغناء عن خدماتها قبل الموعد المقرر ، او التي مر على خدمتها مدة طويلة نسبياً ، مما يساعد على تيسير امور عناصر العمالة المهاجرة الى بلدان المنشأ . . . وتعرضها لفترات بطالة نسبية قد تطول او تقصر .

وكما هو واضح مما سبق ، فإن مثل هذه القضايا التنسيقية تستدعي ارساء دعائم نظام للتشاور والتنسيق الدوري بين بلدان الارسال وبلدان الاستقبال حتى تجري معالجة المشاكل المستجدة اولاً بأول ، وبما يحقق اقصى مصلحة مشتركة للطرفين .

٢ ـ المشاكل والسياسات الخاصة بالبلدان المرسلة للعمالة في مرحلة « ما بعد النفط »

لقد لعبت الطفرة في العائدات النفطية تقريباً الدور نفسه في حياة البلدان المرسلة للعمالة . . . اذ أدت الطفرة في الاموال النفطية في البلدان العربية المصدرة للنفط الى تنشيط حركة الطلب على الايدي العاملة العربية الوافدة على نطاق واسع ليس له مثيل منذ عام

١٩٧٤ . ونتيجة لذلك تم اعادة ترتيب الاوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان العربية المرسلة للعمالة في ضوء الدور المهم الذي تلعبه تحويلات العاملين في البلدان النفطية ، والتي أثرت بشكل واضح على : اوضاع سوق العمل في الريف والمدينة ، الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي ، انماط الادخار والاستثمار في الاقتصاد القومي على النحو السابق شرحه في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

وتأسيساً على ذلك ، فإن التحضير لمرحلة « ما بعد النفط » في البلدان العربية المرسلة للعمالة لا يقل اهمية عما سبق ان أشرنا اليه بالنسبة للبلدان العربية المصدرة للنفط . ولذا فإن السياسات الانتقالية اللازمة للتكيف مع الانخفاض التدريجي لحجم تحويلات العاملين في البلدان النفطية . . واعادة توطين واستيعاب العمالة العائدة ، يجب ان تبدأ فوراً ودون ابطاء حتى يمكن استيعاب هذه الصدمات الخارجية تدريجياً وتفادي حدوث ازمات اقتصادية حادة . . . لم يجر الاستعداد لها بالدرجة الكافية .

وهكذا فإن القضية المهمة التي يجب ان نعيها جيداً في مستهل الثمانينات هي ان الموارد والايرادات « شبه الريعية » التي ساعدت على رواج احوال الاقتصادات العربية المرسلة للعمالة خلال النصف الثاني من السبعينات ، لن تبقى على حالها خلال النصف الثاني من الثمانينات وانما ستتعرض على الاغلب للانكماش والانخفاض التدريجي(٣٤) . فالطلب على الايدي العاملة الوافدة في بلدان الخليج النفطية سوف ينخفض تدريجياً عند منتصف الثمانينات ، وخاصة بالنسبة لفئات العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة وذلك نظراً لتضافر عدد من العوامل اهمها :

- تراخي فورة البناء والتشييد construction boom نظراً لاستكمال مقومات البنيان الارتكازي في تلك البلدان ، او ما يمكن تسميته « اثر التشبع » في بعض القطاعات .

- الاتجاهات الملموسة نحو احلال « العمالة الآسيوية » محل « العمالة العربية » في العديد من بلدان الخليج في مجالات البناء والتشييد وانشطة الخدمات ، او ما يمكن تسميته « اثر الاحلال » في سوق العمالة الخليجية .

- الاتجاه العام نحو الانخفاض التدريجي لعائدات النفط بالنسبة لبلدان الخليج منذ منتصف الثمانينات(٣٥) ، مما سوف ينتج عنه ما يمكن تسميته « اثر الانكماش في الطلب الخارجي على العمالة العربية الوافدة » .

---

(٣٤) انظر: محمود عبد الفضيل ، « الجديد في الاقتصاد المصري ، » ورقة قدمت الى : المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٧ ، القاهرة ، ٦ ـ ٨ ايار / مايو ١٩٨٢ .

(٣٥) انظر : التقرير الصحفي الهام حول تقديرات وتوقعات البنوك واوساط المال العالمية حول انخفاض وتقلص الفوائض المالية لبلدان الاوبك خلال الثمانينات ، في :

Herald Tribune, 17/12/1981.

وسوف تؤثر كل هذه العوامل على حجم تحويلات العاملين في البلدان العربية وبالتالي على حجم الدخل القومي وعلى حجم الموارد المتاحة بالنقد الاجنبي للاقتصادات المرسلة للعمالة .

ولكن ما يهمنا هنا بالدرجة الاولى **هو طبيعة المشاكل الانتقالية من وجهة نظر ادارة الموارد البشرية واعادة ترتيب اوضاع سوق العمل في البلدان العربية المصدرة للعمالة** . ونود الاشارة بهذا الصدد الى عدد من السياسات الانتقالية الواجب اتباعها من منظور الاجل الطويل استعداداً وتأهباً لمشاكل وتحديات مرحلة « ما بعد النفط » :

أ ـ السياسات المتعلقة بالخيارات الاقتصادية والتكنولوجية

شهدت اسواق العمل في معظم البلدان المرسلة للعمالة العديد من الاختناقات بالنسبة لبعض فئات العمالة : العمالة الحرفية ، العمالة الماهرة ، العمالة الزراعية ، العمالة المهنية . . . الخ . وقد نتج عن تلك الاختناقات والندرة النسبية لبعض فئات العمالة عمليات اعادة نظر للجدوى الاقتصادية لبعض الانشطة والفنون الانتاجية التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للعمالة ، مما ادى بالبعض الى المناداة بالعمل على احلال الآلة محل العمل الانساني في العديد من الانشطة والمجالات لتفادي مشاكل ندرة المعروض من العمالة الماهرة وعدم انتظامها في العمل وارتفاع أجرها .

وقد يبدو هذا المنطق سليماً لترشيد الاختيارات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة في ظل ندرة بعض فئات العمالة وارتفاع مستوى الاجور النقدية لتلك الفئات في البلدان العربية المرسلة للعمالة (مصر / الاردن / اليمن) . ولكن اذا ما تناولنا المسألة من منظور الاجل الطويل ، ولا سيما من منظور انحسار الحقبة النفطية وابطاء ، بل توقف، عمليات ارسال العمالة للبلدان النفطية على نطاق واسع ، فإن العديد من القرارات والخيارات الاقتصادية التي قد تبدو سليمة من منظور الاجل المتوسط . . . قد يتضح تناقضها مع متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي في الاجل الطويل .

وينطبق ذلك بشكل خاص على الجدل الدائر حول ضرورة العمل على **ميكنة العمليات الزراعية في الريف المصري والاردني واليمني** لمواجهة مشاكل قصور المعروض من الايدي العاملة الزراعية ،ولاسيما في مواسم البذار والحصاد ، مما يؤدي الى انخفاض حجم الناتج الزراعي . فإذا نظرنا لمسألة الميكنة الزراعية من منظور الاجل الطويل ، وفي ظل فرض واقعي للغاية وهو عودة واسعة للعمالة الزراعية المهاجرة هجرة مؤقتة الى البلدان النفطية ، بالاضافة الى عمليات النمو السكاني المطرد . . فإن خيار الميكنة الزراعية على نطاق شامل يجب ان يخضع لمزيد من التدقيق في ظل الحركة المستقبلية ، خلال السنوات العشر القادمة ، لعدد من المتغيرات اهمها : المعروض من الايدي العاملة الزراعية ، مستوى الاجور الزراعية ، اسعار الوقود والمازوت اللازم لتشغيل الآلات الزراعية .

وما ينطبق على عمليات الاحلال في قطاع الزراعة ينطبق ايضاً على قطاعات الصناعة

والتشييد والبناء والخدمات . فالاسراع بعمليات الاحلال دون تدقيق كاف للأوضاع المستقبلية لسوق العمل ولمستوى الاجور النسبية ، يؤدي الى اتخاذ قرارات تعالج مشاكل الاجل المتوسط على حساب المشاكل الكبرى التي ستواجه البلدان المرسلة للعمالة في الاجل الطويل ، حيث سوف تواجه قوافل العمالة العائدة فرصاً محدودة للتوظف في اعمال منتجة في الريف والمدينة .

ب ـ السياسات المتعلقة باعادة استيعاب العمالة المهاجرة والعائدة

ليس هناك من شك في ان عودة العمالة المهاجرة هجرة مؤقتة الى بلدان المنشأ على نطاق واسع سيؤدي الى اضطراب هائل في اوضاع سوق العمل المحلي ، حيث ستقفز مشاكل اعادة التوظيف والتعامل مع حالات البطالة الواسعة (الاحتكاكية منها والدائمة) نفسها، بشدة خلال المرحلة الانتقالية التي سوف تمتد لسنوات طوال .

ويقتضي الامر تشكيل جهاز متخصص (تابع لوزارة العمل بكل بلد عربي مرسل للعمالة) يتولى مهام الاعداد لمجموعة السياسات الخاصة باعادة استيعاب العمالة المهاجرة واعادة ترتيب اوضاع سوق العمل في الداخل ، للاقلال من حجم الاضطراب والفوضى في اسواق العمل المختلفة . ولعل القضية الاولى التي تواجه مثل هذا الجهاز هي وضع برامج مفصلة لمواجهة مشاكل « اعادة التشغيل » للعمالة المهاجرة ، بما في ذلك تغيير المهنة والانتقال من حالة التكسب بأجر الى حالة العمل للحساب الخاص .

وفي هذا الاطار تكون من بين المهام المنوطة بالجهاز المتخصص المقترح ما يلي :

(١) جمع البيانات عن رغبات العمل والاقامة الخاصة بعناصر العمالة المهاجرة العائدة .

(٢) محاولة الاستفادة من المهارات الجديدة التي تم اكتسابها بالخارج نتيجة التعامل مع تكنولوجيا حديثة متقدمة .

(٣) تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية والمعاونة اللازمة « لاعادة تكيف » عناصر العمالة المهاجرة العائدة مع اوضاع الاقتصاد الوطني في بلد المنشأ .

(٤) اقتراح ووضع انبرامج اللازمة لاعادة التدريب والتأهيل بهدف التوفيق والمواءمة بين اوضاع العرض والطلب على المهارات المختلفة في سوق العمل المحلي .

ج ـ السياسات المتعلقة بالتنسيق مع الاجهزة والمنظمات العربية والبلدان العربية المستقبلة للعمالة

لتذليل العديد من الصعوبات التي تحيط بعمليات اعادة توطين العمالة العائدة وفقاً لبرنامج زمني متفق عليه مسبقاً ، فإن على البلدان العربية المرسلة للعمالة ان تسعى سعياً حثيثاً من اجل ارساء مقومات اطار دائم للتشاور والتنسيق بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للعمالة . ويمكن لمجهودات التنسيق والتشاور هذه ان تتم على مستويين :

(١) **المستوى العربي (متعـدد الاطراف)**: من خـلال وكالـة التشغيل العـربية ومنـظمة العمـل العربيـة وغير ذلـك من الوكـالات والاجهزة المتخصصـة في قطاع العمـل الاقتصـادي العربي المشترك .

(٢) **المستوى الثنائي (بـين قطرين بعينهـما)** : حيث يتم عقد بـروتوكـولات واتفاقـات خاصة باعادة توطين العمالة المهاجرة العائدة وفقاً لبرنامج زمني محـدد ، يسمح بـالتنبؤ بحجم العمالة العائدة كل سنة (او كل ربع سنة) ، وفي ظل توفير مجموعة من التسهيـلات المتعلقة بالسفر وتصفيـة الاعمال والمتعلقـات في بلد الاستقبال. وكـذلك السعي لاقـرار بعض المزايـا المالية ـ التي تتحملها بلدان الاستقبال ـ لصالح افراد قوة العمل العائدة ، مثل مكـافآت تـرك الخدمة ومنح مالية تساعد على تسهيل عمليات اعـادة التوطن واعـادة التأهيـل في بلد المنشأ . ويمكن ان يسترشد في ذلك ببعض الاتفاقات التي تمت بين فرنسا وبعض بلدان المغرب العربي (الجزائر) بخصوص اعادة توطين العمالة المغربية المهاجرة الى فرنسا لمدد طويلة نسبياً .

ويبقى لنا أن نؤكد ختاماً على ان مجموعـة السياسـات طويلة الاجـل اللازمـة للتحضير لمرحلة « ما بعد النفط » يجب ألا ترسم بمعزل عن مجموعة السياسات الاخرى متوسطة الاجـل اللازمة لترشيد حركة انتقال الايدي العاملة فيها بين البلدان العربيـة ، على المستـويين العـربي والقطري على النحو الذي فصلناه في الاقسام السابقة من هذا الفصل .

خاتمــة

يتفق المحللون والدارسون على ان عمليات انتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية خلال السبعينات على نطاق لم يسبق له مثيل ، تشكل ظاهرة جديدة ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الاهمية بالنسبة للحاضر والمستقبل العربي . ويزيد من خطورة الظاهرة ارتباطها الوثيق بالمتغير النفطي ، إذ ان الجانب الاعظم من عمليات الهجرة الواسعة للايدي العاملة من الاقطار « غير النفطية » الى « الاقطار النفطية » قد تمت بفعل عامل الجذب النفطي .

ولقد حاولنا في هذا العمل الوقوف ، بشكل علمي ، على حجم وتيارات هذه الهجرة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة على مسارات ومناحي الحياة في بلدان الارسال وبلدان الاستقبال على السواء . وقد انعكس هذا بدوره على النسيج الجديد لعلاقات التشابك الاقتصادي والسياسي التي أخذت تربط بين مجموعتي البلدان العربية « المصدرة للنفط » و« المرسلة للعمالة » . بل لقد أخذت هذه العلاقة التشابكية في بعض الحالات طابعاً دائرياً كما هي الحال بالنسبة للأردن ، حيث يجري تصدير الايدي العاملة الاردنية الى بلدان منطقة الخليج بينما يجري استقدام عمالة إحلالية محل العمالة الاردنية المهاجرة من بلدان مرسلة للعمالة كمصر وسوريا .

وهكذا فإن التحركات الواسعة للايدي العاملة فيما بين البلدان العربية قد غدت آلية مهمة لتشكيل نمط جديد للتشابكات الاقتصادية والعلاقات السياسية فيما بين البلدان العربية . كذلك أفرزت هذه الظاهرة العديد من المشاكل والقضايا الجديدة المتعلقة بالمصاحبات الاجتماعية لعمليات امتزاج العمالة الوافدة مع قوة العمل المحلية في بلدان الاستقبال والانعكاسات الايجابية والسلبية لانماط الامتزاج والتعامل على تغذية مشاعر الوحدة والتآخي العربي .

ومما يشير الى خطورة حجم ظاهرة انتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية ان حجم قوة العمل العربية المهاجرة « بصفة مؤقتة » اقترب من ٢,٣ مليون فرد متكسب عام ١٩٨٠

يقومون بتدوير نحو **خمسة مليارات دولار سنوياً** في اتجاه بلدان المنشأ في شكل **تحويلات** نقدية وعينية .

وعلى الرغم من هذا الحجم الخطير لتحركات الايدي العاملة العربية وللتحويلات المالية التي تصاحبها فقد اوضحت هذه الدراسة أن تحركات الايدي العاملة وتدفقات اموال التحويلات الى بلدان المنشأ لا تتم من خلال آليات وقنوات منظمة . . وإنما تخضع لحالة من الفوضى والارتجال التي تشير بوضوح للغياب الواضح لسياسات محددة المعالم ، على المستويين القطري والقومي ، تتعامل مع الواقع الجديد لترشيد تدفقات الأيدي العاملة والتحويلات من وجهة نظر التنمية العربية .

وقد نتج عن غياب هذه السياسات أن تدفقت الايدي العاملة الى البلدان النفطية واموال التحويلات الى البلدان المرسلة للعمالة على غير هدى ودون ضوابط وآليات تسمح بضبط التوجهات ودفع تدفقات الاموال والعمالة نحو القطاعات والانشطة التي تعود على البلدان العربية بأعظم النفع .

ولم يكن غريباً إذاً أن يحتدم النقاش في الدوائر السياسية وفي حلقات النقاش حول **المغانم والمغارم** التي ترافق عمليات هجرة وانتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية . فهجرة العمالة العربية ـ في ظل حالة الفوضى السائدة ـ ليست **نعمة خالصة** بالنسبة لبعض البلدان التي ترسل العمالة على نطاق واسع مثل مصر واليمن . وكذلك الحال بالنسبة للبلدان النفطية المستقبلة للعمالة ، فإن استقدام وتدفق الايدي العاملة الوافدة على نطاق واسع قد أعاق بدوره المجهودات الرامية الى صياغة وتنفيذ استراتيجية متكاملة تستهدف تنمية قوة العمل المحلية ، مما ادى الى تعميق مفهوم وممارسات « التنمية بالوكالة » في البلدان النفطية .

وفي ضوء هذا الجدل الدائر حول منافع وسلبيات عمليات الهجرة، اهتمت هذه الدراسة بابراز الآثار الايجابية والسلبية التي احاطت ولا زالت تحيط بعمليات انتقال الايدي العاملة العربية على الصعيدين القطري والقومي . **ففي المجال الاقتصادي** ، تم التركيز على آثار هجرة وانتقال الايدي العاملة على سلوك بعض المتغيرات الكلية الحاكمة **للسلوك الاقتصادي** مثل : الانفاق العام ، نمط الاستهلاك الخاص ، انماط الادخار والاستثمار ، سلة الواردات ، انتاجية العمل ، الضغوط التضخمية .

وفي المجال الاجتماعي ، اهتمت الدراسة بتتبع اهم الآثار الاجتماعية المصاحبة لعمليات هجرة وانتقال الايدي العاملة فيما بين الاقطار العربية ، لاسيما الآثار على نمط العلاقات الأسرية ، ودرجات التواصل والامتزاج الاجتماعي لقوة العمل المهاجرة في بلدان الاستقبال . . . وآثار ذلك على تعميق مشاعر الوحدة او التنافر على الصعيد العربي .

وهنا يلعب معدل دوران العمل بالنسبة للأيدي العاملة المتنقلة **دوراً مهماً في** نشر الآثار السلبية والايجابية ، **اقتصادياً واجتماعياً** ، على الصعيد العربي . **فإذا كان معدل مدة الاقامة هو**

سنتين في المتوسط ، ولمجموعة مليون من المتكسبين المهاجرين ، فهو امر يعني شمول عمليات الانتقال وهجرة الايدي العاملة لنحو خمسة ملايين متكسب في غضون عشر سنوات . فإذا ما اضفنا للصورة حجم المرافقين من افراد العائلة ، فقد يتسع شمول الظاهرة ليضم نحو ١٥ مليون شخص خلال عشر سنوات (بفرض ثلاثة افراد لكل متكسب) . وهذا الحجم في ذاته لخير دليل على مدى اتساع نطاق نشر كل مصاحبات عمليات الهجرة المؤقتة على مجموع سكان الوطن العربي .

وهكذا فقد آن الأوان لادراك مدى حجم وخطورة ظاهرة انتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كظاهرة فريدة في الواقع العربي المعاصر . وذلك يتطلب بدوره رؤ ية تاريخية للظاهرة في تطوراتها وتقلباتها وفي تأثيراتها على نسيج الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي ، وذلك حتى يمكن تطويع هذه الظاهرة المهمة لكي تخدم اهداف التنمية العربية المستقلة . . . ولكي تدفع بالعملية التكاملية والوحدوية الى آفاق جديدة .

ولهذا فإن القضية الاولى على جدول الاعمال اليوم هي صياغة مجموعة من السياسات ووضع بعض الاطر المؤسسية الجديدة التي تضمن تطوير وترشيد آليات تدفق الايدي العاملة العربية واموال التحويلات بما يخدم مسيرة التنمية والتكامل والتوحّد العربي . فقد آن الأوان لوضع حد لحالة الفوضى والاضطراب التي تحيط بعمليات انتقال وتداول العمالة على الصعيد العربي . . . من خلال صياغة مجموعة متكاملة من السياسات على الصعيدين القطري والقومي .

وانطلاقاً من هذا التصور ، فقد اهتمت هذه الدراسة بتفصيل بعض السياسات الواجب اتباعها في هذا المجال **على الصعيد القطري** ، حيث ثبت عدم فعّالية العديد من المقررات والاتفاقات العربية الثنائية والجماعية في مجال انتقال العمالة العربية . فبالرغم من وضوح المنافع المتبادلة التي تنتج عن تطبيق مثل هذه الاتفاقيات والمقررات الجماعية ، فقد تعثرت هذه المقررات والاتفاقيات في التنفيذ وخاصة من جانب البلدان المستقبلة للعمالة العربية (باستثناء العراق) .

ولهذا فقد اهتمت هذه الدراسة بمراعاة **الاعتبارات القطرية** عند وضع مجموعة السياسات المتعلقة بترشيد وتنظيم انتقال وتداول الايدي العاملة العربية ، حيث ان الاعتبارات القطرية كانت ولا تزال هي المحدد الرئيسي للسياسات الخاصة بانتقال وتدفق الايدي العاملة العربية . فالمقترحات الخاصة **بالسياسات القطرية** التي تحتويها هذه الدراسة تحاول قدر الامكان أن تأخذ المنطلقات والغايات القطرية بعين الاعتبار . . ولكنها تطرح سياسات اكثر رشداً وفعّالية من الممارسات الحالية ، ولاسيما في مجال تنمية قاعدة الموارد البشرية المحلية ومعالجة قضية تدفق العمالة الآسيوية بمعدلات متزايدة مما يهدد عروبة بعض بلدان الخليج .

وبعبارة اخرى ، فإن المنطق العملي الذي يحكم الفصل الخاص **بالسياسات القطرية** هو

انه اذا لم يتسن للعرب الأخذ بسياسات قومية تكاملية في مجال ترشيد وتنظيم عمليات تداول وانتقال الايدي العاملة العربية ، فإن اضعف الايمان هو ان يتبنى كل قطر عربي (مستقبل او مرسل) ما يعظم منافعه في الأجلين القصير والمتوسط ، على امل ان تكون محصلة وجماع تلك السياسات القطرية اكثر رشداً وفائدة على الصعيد القومي في الاجل الطويل .

ولكن كلنا يعلم انه لا يوجد ضمان حقيقي لكي تتكامل وتتسق السياسات القطرية على الصعيد العربي بمحض المصادفة، ودون وجود مجموعة من الآليات والسياسات التكميلية على الصعيد العربي . ولهذا اهتمت الدراسة في **الفصل الخامس** بطرح مجموعة من التصورات حول الآليات والسياسات المقترحة لترشيد سياسات انتقال الايدي العاملة بين البلدان العربية من **منظور تكاملي** ، لا يتناقض بالضرورة مع الاعتبارات والمنطلقات القطرية . ولكن دونه تظل **السياسات القطرية** تعمل في فراغ وبمعزل عن بعضها البعض مما قد يولد العديد من السلبيات والتناقضات والتضارب .

وضمن هذا **الاطار المؤسسي التكاملي** ، يمكن **للوكالة العربية للتشغيل** ان تلعب دوراً مهماً وحاسماً في ترشيد عمليات المقابلة بين العرض والطلب في سوق العمل العربي . ويرتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً وضع الخطط اللازمة بتنمية الموارد البشرية على الصعيد العربي من خلال عمليات التدريب والتأهيل المهني المشترك . فمن الواضح للعيان انه كلما ازداد تدفق الكفاءات والخبرات الفنية من الاقطار غير النفطية الى الاقطار النفطية ازدادت درجة تشابك العوامل المؤثرة على عرض وطلب الكفاءات والمهارات على صعيد الوطن العربي ككل . وهنا تبرز الحاجة الملحة لوضع خطط قومية للتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية لضمان كفاءة استخدام وحسن توزيع الموارد البشرية على المستوى القومي .

ففي هذه المجالات تحديداً نجد ان **السياسات القطرية** وحدها عاجزة عن النهوض بالمهام التاريخية المنوطة بهذه المرحلة . بينما نجد ان دعم وتطوير دور **الوكالة العربية للتشغيل** والاخذ بمبدأ التخطيط القومي المشترك لتنمية وتخصيص الموارد البشرية على الصعيد العربي . . . يتيح امكانيات هائلة للموازنة والتوفيق بين اهداف التنمية العربية **ككل** وبين **المنظمات القطرية** لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من بلدان الارسال والاستقبال . واعتقادنا الجازم بهذا الصدد هو ان هناك مساحة واسعة للاتفاق والحركة تسمح بتحقيق قدر ملموس من التقدم نحو **الغايات القومية** دون التضحية **بالاعتبارات والمصالح القطرية** .

بيد ان القضية الاخطر في كل هذا وذاك هي تلك المتعلقة بالتكييف التاريخي والنظرة المستقبلية لعملية هجرة وانتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية . **فهجرة الايدي العاملة** على هذا النطاق الواسع ظاهرة **غير دائمة وغير متجددة** على طول السنين ، **فحجم** الايدي العاملة المتنقلة وكذا اموال تحويلات العاملين هي عرضة للتقلب والتقلص **معاً** في ضوء التغيرات والتقلبات التي تطرأ على سوق النفط العالمي وعلى برامج الانفاق العام وعلى السياسات السكانية وسياسات الهجرة في البلدان المصدرة للنفط .

فإذا كانت تحويلات العاملين في البلدان العربية النفطية قد شكلت مصدراً مهماً للنقد الاجنبي وساعدت على رفع الطاقة الادخارية في مجموعة البلدان المرسلة للعمالة ، إلا انها تعتبر مصدراً غير ثابت وغير مأمون للنقد الاجنبي وللادخار القومي . وهكذا يصبح دور هجرة الايدي العاملة على النطاق الواسع الذي شهدناه منذ منتصف السبعينات في الحياة الاقتصادية للبلدان المرسلة للعمالة « دوراً مرحلياً » تحيط به العديد من المخاطر وعناصر عدم التأكد في ضوء التطورات التي سوف تطرأ على معدلات الانتاج وعائدات النفط وسياسات الهجرة في مجموعة البلدان المصدرة للنفط .

ومن خلال هذا المنظور ، حاولنا في القسم الاخير من الفصل الخامس من هذه الدراسات وضع بعض الخطوط العريضة لعناصر السياسات الواجب اتباعها تحضيراً لمرحلة ما بعد النفط . اذ انه في اعتقادنا ان التحضير لمرحلة ما بعد النفط يجب ان يبدأ منذ الآن ودون إبطاء . فكما ان النفط هو مصدر غير متجدد وقابل للنضوب ، فيجب النظر الى ظاهرة ارسال الايدي العاملة العربية على انها **ظاهرة غير متجددة وقابلة للنضوب** . . ما لم تلعب انشطة اخرى كالاعمال الزراعية والانشطة الصناعية دوراً محركاً في جذب وانتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية .

وطالما ظلت الاموال النفطية هي العنصر المحرك والحاكم لظاهرة انتقال الايدي العاملة فيما بين البلدان العربية . . . سوف تظل هذه الظاهرة « احادية الجانب » تصعد وتهبط بصعود وهبوط وتقلب العائدات النفطية . ولذا ففي ضوء الانحسار التدريجي المتوقع للعائدات الحقيقية للنفط ، فإن ما تؤكد عليه هذه الدراسة هو ضرورة صياغة مجموعة من السياسات للاستيعاب التدريجي **للعمالة العائدة** حتى تتم محاصرة الآثار السلبية والفجائية لعمليات العودة الجماعية وغير المخططة للعمالة المهاجرة والمتنقلة .

إن التخطيط لمواجهة مخاطر المستقبل في سوق النفط وانعكاساتها على عمليات هجرة وانتقال الايدي العاملة يجب ان تكون قضية تشغل بال المخططين وراسمي السياسات في البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة على السواء . إذ ان التخطيط السليم وإعداد العدة لمخاطر وأزمات المستقبل هو بالضرورة **جهد مشترك** ينهض به كل من البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة منعاً للهزات واعداداً للاستيعاب المخطط للصدمات المتوقعة .

ولعل دراستنا تكون قد اسهمت بشكل متواضع في توضيح اهمية السياسات المرتبطة « بالعمالة العائدة » في ظل عناصر الازمة التي تلوح في الافق بالنسبة لسوق النفط وعائدات النفط . فإذا كانت **سنوات السبعينات** هي **سنوات النشوة والسكرة** . . . فإن **حقبة الثمانينات** يجب ان تكون سنوات **التدبير والترشيد** لقضايا ومسائل التنمية العربية .

وكل أملنا أن تكون هذه الدراسة صيحة علمية واعية في مجال **حسن التقدير** لعواقب الامور وحسن **التدبير** لاعداد العدة للمستقبل القريب والبعيد . . . حتى تكون عملية انتقال الايدي العاملة العربية واموال التحويلات رصيداً إيجابياً خالصاً لمجهودات التنمية والتكامل والتوحيد الاقتصادي والسياسي العربي .

الملاحق

ملحق رقم ١

اسماء الخبراء والمسؤولين الذين تمت مقابلتهم ومناقشتهم حول انتقال الايدي العاملة العربية في اثناء البحث

١ ـ الاردن

الدكتور جواد العناني	وزير العمل الاردني
الدكتور تيسير عبد الجابر	وكيل وزارة العمل الاردنية
الدكتور هيثم الحوراني	كلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الاردنية
الدكتور احمد قطاناني	كلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الاردنية
الدكتورة اميمة الدهان	كلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الاردنية
الدكتور احمد عبدالرحمن حمودة	قسم الدراسات السكانية بالجامعة الاردنية
الدكتور محمد عوض جلال الدين	خبير هيئة الامم المتحدة للدراسات السكانية
السيد مدير دائرة الاحصاء	

٢ ـ الامارات العربية المتحدة

السيد سعيد غباشي	وزير التخطيط بدولة الامارات
السيد سيف الجروان	وزير العمل والشؤون الاجتماعية لدولة الامارات
الدكتور دميانوس عودة	خبير الامم المتحدة

٣ ـ جمهورية اليمن العربية

السيد اسماعيل الوزير	وزير الخدمة المدنية
السيد وزير الشؤون الاجتماعية	
الدكتور محمد الشوحطي	وزير الاقتصاد والصناعة

السيد فتحي سالم	وكيل وزارة التخطيط
الدكتور مطهر الكبسي	مدير معهد الادارة العامة
الدكتور عبد العزيز السقاف	الاستاذ بجامعة صنعاء
السيد عبده عثمان	الاستاذ بجامعة صنعاء
السيد مدير رابطة المغتربين	

٤ ـ دولة قطـر

الدكتور علي خليفة الكواري	استاذ بجامعة قطر
السيد عمر الدفع	مدير شؤون الموظفين بدولة قطر
الدكتورة جهينة سلطان العيسى	استاذة بجامعة قطر

٥ ـ السودان

السيدة عائشة عبدالله	خبيرة بوزارة العمل
الدكتور ابرهيم حسن عبدالجليل	مدير مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم
الدكتور علي عبدالله علي	وكيل وزارة المالية السودانية السابق والمستشار الاقتصادي العام للبعثة الفنية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باليمن
السيد وزير الدولة لشؤون المهاجرين	

٦ ـ العـراق

الدكتور صبري زائر السعدي	المدير العام لوزارة التخطيط
السيد طه فياض الجابر	مدير المؤسسة العمالية للتدريب المهني
الملحق العمالي المصري بالسفارة المصرية	
الدكتور علي لبيب	منظمة العمل العربية
السيد امين فارس	منظمة العمل العربية

٧ ـ الكويت

السيد علي الموسى	وكيل مساعد وزارة التخطيط بدائرة ادارة الموارد البشرية
السيد عبدالله غلوم	وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والرئيس السابق لمنظمة العمل العربية

السيد سليمان المطوع	عضو مجلس ادارة شركة نفط الكويت ومدير ادارة الافراد
الدكتور محمد الرميحي	استاذ بجامعة الكويت
الدكتور نادر فرجاني	خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت
الدكتور عبد الباسط عبد المعطي	خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت

٨ ـ اليمن الديموقراطية

الدكتور جعفر	رئيس الدائرة الاقتصادية بوزارة التخطيط
السيد علي بن ثابت	نائب وزير العمل

ملحق رقم ٢

عرض تنظيم سوق العمل في اتفاقيات العمل العربية

لم يكن قرار مؤتمر العمل العربي الثامن (٢١١م . م . ع . د ٨ آذار / مارس ١٩٨٠) بإنشاء المؤسسة العربية للتشغيل اول محاولة من جانب منظمة العمل العربية لتنظيم سوق العمل العربية وخاصة حركة الانتقال في داخلها ، وتوفير معلومات الاستخدام وذلك عن طريق اصدار اتفاقيات عمل عربية ، لتحقيق هذا الهدف .

وتتوزع محاولة تنظيم سوق العمل العربية ـ من واقع الامر ـ بين اربع اتفاقيات وتوصية واحدة :

١ ـ الاتفاقية العربية رقم (١) لعام ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل .
٢ ـ الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الايدي العاملة .
٣ ـ الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الايدي العاملة (معدلة) .
٤ ـ الاتفاقية العربية رقم (٩) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني .
٥ ـ التوصية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني .

وإذا كانت الاتفاقية رقم (١) قد ركزت على تنظيم سوق العمل قطرياً ، من خلال تنظيم عملية التشغيل ومعلومات سوق العمل المحلية ، فإن الاتفاقيتين (٢) ، (٤) ركزتا على التنظيم من خلال تنقل قوة العمل العربية داخل السوق ، ومعلومات سوق العمل العربية . اما الاتفاقية رقم (٩) والتوصية الملحقة بها فقد كرست جانباً من احكامها للتعاون العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني ، باعتبار ان ذلك يمثل جانباً من جوانب تنظيم وتوازن سوق العمل .

لقد كان حظ هذه الاتفاقية من التصديقات متفاوتاً ، كما كشفت التصديقات التي نالتها عن إقبال ملحوظ من جانب الدول المصدرة لقوة العمل ، وعزوف ملحوظ من جانب الدول المستقبلة لقوة العمل . ويبين الجدول التالي مجمل هذه التصديقات حتى عام ١٩٨٠ :

جدول التصديقات

البلدان الاعضاء	الاتفاقية رقم (١) (١٩٦٦)	الاتفاقية رقم (٢) (١٩٦٧)	الاتفاقية رقم (٤) معدلة (١٩٧٥)	الاتفاقية رقم (٩) (١٩٧٧)
الجماهيرية العربية الليبية	ديسمبر ١٩٧٤	ديسمبر ١٩٧٤	-	-
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	-	-	-	-
الجمهورية التونسية	-	-	-	-
الجمهورية الجزائرية	-	-	-	-
جمهورية السودان	مارس ١٩٧٢	مارس ١٩٧٢	-	-
جمهورية الصومال الديمقراطية	-	-	فبراير ١٩٧٦	-
الجمهورية العراقية	اغسطس ١٩٧٠ *	يناير ١٩٧٠	اغسطس ١٩٧٧	مايو ١٩٧٨
الجمهورية العربية السورية	يناير ١٩٧٠	يناير ١٩٧٠	-	صدقت
الجمهورية العربية اليمنية	-	-	-	-
الجمهورية اللبنانية	يناير ١٩٦٩	-	-	-
جمهورية مصر العربية	مايو ١٩٧٠	اغسطس ١٩٦٩	مارس ١٩٧٦	-
جمهورية اليمن الديمقراطية	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-
دولة الامارات العربية المتحدة	-	-	-	-
دولة البحرين	-	-	-	-
دولة قطر	-	-	-	-
دولة الكويت	-	-	-	-
فلسطين	-	-	يوليو ١٩٧٦	يونيو ١٩٧٧
المملكة الاردنية الهاشمية	مارس ١٩٧٠	صدقت	اكتوبر ١٩٧٥	صدقت
المملكة العربية السعودية	-	-	-	-
المملكة المغربية	مايو ١٩٦٩	-	-	-
مجموع التصديقات	٨	٦	٥	٤

١ ـ الاتفاقية العربية لمستويات العمل

تناولت الاتفاقية موضوع تنظيم سوق العمل قطرياً ضمن تناولها لموضوع اوسع ، وهو موضوع « تشغيل وانتقال العمال » والذي خصصت له المواد (١٦ ـ ١٧ ـ ١٨) .

وتقوم فكرة تنظيم سوق العمل في هذه الاتفاقية على ثلاث ركائز اساسية هي :

١ ـ إنشاء مكاتب تشغيل .
٢ ـ تكوين لجان ثلاثية استشارية لتنظيم سوق العمل .
٣ ـ اعداد احصائيات البطالة والتشغيل .

١ ـ مكاتب التشغيل

فالاتفاقية تلزم الدول المصدقة بـ « مكاتب تشغيل » محلية واقليمية موزعة توزيعاً يسهل على اصحاب الاعمال والعمال الافادة من خدماتها . وجميع خدمات هذه المكاتب مجانية . ويحدد التشريع اختصاصات ونظام عمل المكاتب بشكل يضمن حسن خدمتها للعمال .

٢ ـ اللجان الاستشارية لتنظيم سوق العمل

الركيزة الثانية لتنظيم سوق العمل ، هي تشكيل لجان استشارية على ثلاثة مستويات : المستوى المحلي ، والمستوى الاقليمي ، ومستوى الدولة .

وتلتزم الاتفاقية بمدأ التمثيل الثلاثي في تشكيل جميع اللجان ، مع ضمان تساوي مندوبي العمال واصحاب الاعمال داخل اللجان . ويبدو ان الاتفاقية تخول للحكومات حق « تعيين » هؤلاء المندوبين ، بعد استشارة منظماتهم .

وتتولى هذه اللجان « تنظيم سوق العمل » في إطار الاختصاصات التي يحددها لها التشريع .

٣ ـ اعداد احصاءات التشغيل والبطالة

تؤكد الاتفاقية على ضرورة اعداد الاحصاءات الخاصة بالتشغيل والبطالة ، والسعي باستمرار الى رفع مستواها كماً ونوعاً لتكون ذات جدوى وفاعلية في تخطيط القوى العاملة .

٢ ـ الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة رقم (٢)

إذا كانت الاتفاقية العربية لمستويات العمل قد تناولت تنظيم سوق العمل في النطاق القطري . فإن الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة تتجاوز النطاق القطري للمساهمة في تنظبم سوق العمل القومية لمجمل الاقطار العربية .

وتبدأ الاتفاقية ـ في محاولتها لتنظيم سوق العمل العربية ـ من ثلاثة منطلقات اساسية هي :

١ ـ ان الاطراف المتعاقدة تسعى لتحقيق الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للوطن العربي .

٢ ـ ان حرية تنقل الايدي العاملة داخل سوق العمل العربية ، حافز للنشاط الاقتصادي وعون على تحقيق العمالة الكاملة .

٣ ـ تطبيق شرط الاولوية في التشغيل للعمال العرب وتسهيل انتقالهم وتيسير اجراءاته .

وبتحديد هذه المنطلقات والتأكيد على عهد الاطراف المتعاقدة بها ، تقدم الاتفاقية اربع ركائز لتنظيم سوق العمل العربية هي :

١ ـ وجود هيئة مختصة بالهجرة

ذلك انه لا سبيل الى تنظيم سوق العمل العربية ما لم يحدث كل قطر من الاقطار العربية هيئة او سلطة مختصة بشؤون الهجرة او انتقال الايدي العاملة .

وتتوقع الاتفاقية ان يسند الى هذه السلطة الاختصاصات التالية :

(أ) تنفيذ احكام الاتفاقية .

(ب) تنظيم تنقل الايدي العاملة والاشراف عليه .

(ج) التعاون مع السلطات المماثلة في بلاد الاطراف الاخرى (مصدرة او مستقبلة) .

٢ ـ جمع وتبادل البيانات والمعلومات

لتيسير انتقال الايدي العاملة داخل السوق العربية للعمل ، بصورة منظمة وبعيدة عن الارتجال او المغامرة ، ينبغي على الاطراف المتعاقدة جمع وتبادل البيانات والمعلومات اللازمة لذلك ، وخاصة تلك التي تتصل بالامور التالية :

(أ) ظروف العمل واحوال المعيشة في البلد المستقبل .

(ب) الانظمة القانونية ، والاجراءات الادارية الخاصة بمغادرة العامل للدولة بقصد العمل في الخارج او دخوله اليها بقصد العمل ، والتسهيلات المتاحة له في الحالتين .

(ج) الاتفاقيات الدولية المرتبطة بها في شأن تنقل الايدي العاملة .

(د) حجم الايدي العاملة التي تطلبها الدولة او المتوافرة لديها ، موزعة حسب المجموعات المهنية والمؤهلات والخبرات .

٣ ـ ضمان حقوق العمال المتنقلين

تقف الاتفاقية موقفاً واضحاً إزاء ضمان حقوق العمال الذين ينتقلون للعمل داخل سوق العمل العربية ، برفض اي شكل من اشكال التمييز في المعاملة بينهم وبين عمال الدولة المستقبلة ، لأن التمييز في المعاملة يخل بالقواعد والاسس التي تقوم عليها سوق العمل المنظمة .

ولهذا كان من المنطقي ان تؤكد الاتفاقية على حق العمال المتنقلين للعمل في ان يتمتعوا بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة المستقبلة ، ويشمل ذلك ـ على الاخص ـ الاجور وساعات العمل والراحة الاسبوعية ،والاجازات بأجر والتأمينات الاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية ، ذلك فضلاً عن حقهم في تحويل جزء من اجورهم الى ذويهم .

وإذا كانت الاتفاقية قد سكتت عن حق التنظيم النقابي ، فلعلها قد تركت ذلك لتقرره التنظيمات النقابية في البلد المستقبل ، او لاتفاقية اخرى مختصة بالحريات النقابية .

٤ ـ اتفاقيات العمل الثنائية

إن وجود « اتفاقية عربية » لتنظيم انتقال الايدي العاملة بين دول سوق العمل العربية ، لا يمنع من ابرام « اتفاقيات ثنائية » بين دولتين عربيتين ، لتنظيم انتقال القوى العاملة بينهما .

وبطبيعة الحال ، فإن الاتفاقيات الثنائية ستلتزم بمنطلقات وقواعد تنظيم سوق العمل الواردة في الاتفاقية العربية الشاملة .

٣ ـ الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة (معدلة) رقم (٤)

من السهل ان يدرك المطلع على نص هذه الاتفاقية ما تتميز به من خصائص تجعلها اكثر تقدماً واكثر واقعية في تناولها لموضوع تنظيم انتقال القوى العامة داخل سوق العمل العربي وبين اطرافه المتعاقدة . كما أنها تبدو ـ بالتأكيد ـ اكثر تواضعاً في صياغة منطلقاتها ، اذ تبعد بأحكامها عن الطموح الى « حرية الانتقال » ، لتتبنى اهدافاً اكثر قابلية للتطبيق ، تدور في الاساس حول مطلب الاستفادة القصوى من الموارد البشرية العربية لمواجهة الاحتياجات من القوى العاملة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية . وبهذا يصبح هدف تنظيم سوق العمل ـ عملياً ـ تحقيق التوازن بين العرض والطلب اعتماداً على الموارد الذاتية العربية ، وتوفير احسن الشروط في المعاملة والاستخدام للأيدي العاملة المنتقلة بين الاطراف المتعاقدة .

وتبدأ الاتفاقية ـ على نحو ما لاحظناه من الاتفاقية السابقة ـ بمجموعة من المنطلقات الاساسية ، بعضها يكرر او يؤكد منطلقات سابقة والبعض الآخر يرد لاول مرة .

ويمكننا حصر هذه المنطلقات ـ في مجملها ـ على النحو التالي :

١ ـ ان تتعهد الاطراف المتعاقدة بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة على المدى القريب والبعيد تتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ الحفاظ على شرط الاولوية في التشغيل للعمال العرب الوافدين ، مع التأكيد على الآتي :

(أ) الحفاظ على فرص العمل بالنسبة لعمال الدولة الاصليين .

(ب) التخصيص في الاولوية لصالح العمال الفلسطينيين .

(ج) العمل تدريجياً على احلال قوة العمل العربية محل الاجنبية .

٣ـ إشراك مكتب العمل العربي في مسؤولية تنظيم سوق العمل العربي ، بإسناد مهام محددة له في هذه العملية .

وبتحديد هذه المنطلقات ، تقدم الاتفاقية مجموعة من الركائز لتنظيم سوق العمل العربية ، نعرضها بصورة تفصيلية كما يلي :

١ ـ إنشاء جهاز ثلاثي مختص

تكرر الاتفاقية هنا ما ورد في الاتفاقية رقم (٢) حول إنشاء جهاز ثـلاثي مختص للهجرة وتنقل الايدي العاملة ، ولكنها تتوسع بعض الشيء في صياغة اختصاصات هـذا الجهاز عـلى النحو التالي :

(أ) متابعة تنفيذ احكام الاتفاقية .

(ب) إعداد الاتفاقيات الثنائية والجماعية الخاصة بتنقل الايدي العاملة ومتابعة تنفيذها

(ج) العمليات الخاصة بتجميع واختيار وتشغيل العمال الراغبين في التنقل بغرض العمل وتسهيل مغادرة وسفر واستقبال هؤلاء العمال وافراد اسرهم .

(د) تسهيل اصدار التأشيرات اللازمة للخروج والدخول والشهادات الطبية .

(هـ) تقـديم الخدمـات الاستشاريـة للعمال بهـدف مساعـدتهم على التكيف مـع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة المستقبلة لهم ، وتزويدهم بنسخ من القوانين واللوائح المطبقة عليهم او بالتعديلات التي تدخل عليها .

وتلزم الاتفاقية الاطراف المتعاقـدة بالاعتـراف بالـوثائق والشهـادات التي تصدرهـا هذه الاجهزة .

٢ ـ دور مكتب العمل العربي

تسند الاتفاقية الى مكتب العمل العـربي مهمتين اسـاسيتين ضمن عمليـة تنظيم سـوق العمل العربي .

(أ) جمع معلومات سوق العمل

والتصور الذي تقدمه الاتفاقية لأداء هذه المهمة هو ان تبعث الاجهزة الثلاثية المختصة الى مكتب العمل العربي ـ مرة كل عام على الاقـل ـ بالبيـانات والاحصـائيات المتعلقـة بسوق العمل ، وبوجه خاص احصاءات حركة الهجرة ومعلومات السياسة الوطنيـة للهجرة وظـروف المعيشة وشروط العمل والاتفاقيات الدولية والعربية والثنائية ، وإحصاءات الفائض او العجز في القوى العاملة حسب مجموعات المهن والمؤهلات والخبرات .

(ب) التنسيق بين الاجهزة الثلاثية

يقوم مكتب العمل العربي بتقديم المعونة الفنية الى الاجهزة الثلاثية المختصة للتغلب على ما يواجهها من مشاكل ومعوقات . كما يقوم بالتنسيق بين هذه الاجهزة فيما يتعلق بوضع سياسة الهجرة ومواجهة مشاكل التطبيق .

٣ ـ مكونات واهداف سياسة الهجرة

إذا كانت الاتفاقية قد الزمت الدول الاعضاء بوضع سياسة للهجرة ، كأحد منطلقاتها لتنظيم سوق العمل ، فإنها لم تترك الامر عند هذا الحد ، بل وتتميز هذه الاتفاقية ـ عن غيرها من الاتفاقيات ـ بتخصيص فصل حول « التعاون العربي » في مجال التوجيه والتدريب المهني ، وهذا ما يهمنا ونحن نتناول تنظيم سوق العمل العربية .

وتنطلق الاتفاقية اساساً من مفهوم التكامل العربي فتلتزم الاطراف المتعاقدة بالعمل على تحقيقه في مجال سياسات التوجيه والتدريب المهني .

وتدور احكام الاتفاقية بشأن « التعاون العربي » على محورين رئيسيين :

(أ) وحدة الطاقة التدريبية العربية

تستهدف الاتفاقية ـ ضمن اهدافها المتعددة ـ تأكيد وحدة الطاقة التدريبية العربية وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات :

١ ـ ان تستفيد كل دولة استفادة قصوى من إمكانيات التدريب المتاحة في الدول العربية ، وتشجيع اقامة دورات تدريبية مشتركة مع الدول العربية الاخرى .

٢ ـ حصر المهن والتخصصات ومستويات المهارة على المستوى القطري بما يساعد على توحيد مستويات التدريب .

٣ ـ توحيد المصطلحات الفنية المستخدمة في مجال التوجيه والتدريب المهني .

(ب) تبادل المعلومات التدريبية

المحور الثاني للتعاون العربي في الاتفاقية هو محور تبادل المعلومات التدريبية . وهنا تلزم الاتفاقية الأطراف المتعاقدة على تبادل المعلومات حول سياسات التوجيه والتدريب المهني عن الطريق الثنائي وعن طريق منظمة العمل العربية .

وهذا يعني ان الاتفاقية تتخذ من المنظمة مركزاً لتجميع وبث المعلومات التدريبية بين الدول الاعضاء .

هذا وقد ألحقت بالاتفاقية ، التوصية رقم (٢) بشأن التوجيه والتدريب المهني ، والتي تناولت بقدر اكبر من التفصيل موضوع التعاون العربي في هذا المجال .

ملحق رقم ٣

الاطار العام لمشروع المؤسسة العربية للتشغيل ومعلومات سوق العمل

اولاً : الاهداف العامة

المؤسسة العربية للتشغيل ومعلومات سوق العمل اداة تنفيذية تعمل في اطار مكتب العمل العربي وذلك لتحقيق الاهداف التالية :

١ ـ جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل .

٢ ـ المساهمة في الاستخدام الامثل للقوى العاملة العربية على المستوى القومي .

٣ ـ المساهمة في تيسير تنقل الايدي العاملة العربية واستيعاب الايدي العاملة والكفاءات المهاجرة في بلدان عربية .

٤ ـ العمل على مواءمة الطلب على القوى العاملة مع العرض منها بالمساهمة في مشاريع تدريب عربية مشتركة ، وتوفير الدراسات والمسوحات اللازمة .

٥ ـ تنفيذ ما يوكل اليها من مهام في اطار برامج التعاون الفني لمنظمة العمل العربية في مجال الاستخدام ، وتحسين معلومات سوق العمل .

(أ) جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل العربية

ان هذا الجانب من نشاط المشروع هو حجر الاساس في خلق سوق عمل عربية منظمة .

ولكي تكون الامور بعيدة عن كل لبس ، فإننا نقترح ان يتناول المشروع عملية معلومات سوق العمل برؤية شاملة بحيث تشمل الجوانب التالية :

١ ـ العرض والطلب على القوى العاملة في صورته القطرية وفي الاطار القومي .

٢ ـ حركة التشغيل في المستوى القطري من حيث اثرها في حركة التشغيل في الاطار القومي (انتقال قوة العمل وعوامل تحريكها وجذبها وتنظيمها) .

٣ ـ الاجهزة القطرية والجهاز القومي ومدى تنظيمها وارتباطها وقدرتها على الاداء الفعّال لعملية جمع وتحليل ونشر معلومات سوق العمل .

بهذا الفهم للامور ، تنتفي تلك الحدود التي يفرضها المختصون احياناً بين مجال القوى العاملة ومجال التشغيل ، وهي الحدود التي قد نقبل بها اكاديمياً ، ولكننا لا نحتاج اليها كثيراً عندما تكون مسؤوليتنا هي تنظيم سوق العمل ، وخاصة في جانب جمع المعلومات .

وإذا ضمن المشروع كفاءة الاجهزة القطرية والجهاز القومي في جمع معلومات سوق العمل فإن ذلك سيمكنه بالقطع من اجراء التحليل والتنبؤ بكفاءة عالية للعرض والطلب على القوى العاملة ، وكذا متابعة التغيرات ذات الوتائر المنطقية المفاجئة في التشغيل ، ومن ثم التدخل لمواجهة الاختناقات والفوائض في سوق العمل .

إن مجمل هذه العمليات تتطلب بطبيعة الحال توحيد اللغة والمصطلحات وتنميط الوسائل والادوات المستخدمة ، او استكمال الجهود العربية وانجازاتها في هذا الاتجاه .

ويأتي في مقدمة هذه المهمة اصدار التصنيف المهني العربي ، ودليل المستويات للمهارات ، وتصميم الجداول الموحدة للهياكل . . . الخ .

فبهذه الادوات الموحدة نضمن تجانس معلومات القوى العاملة والتشغيل ونيسر بذلك عمليات المقارنة والموازنة بين الاقطار العربية في مجال جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل العربية .

إن الاتجاه الشامل في المشروع لمجمل الاقطار العربية لا يعني استبعاد مساهمته في مشاريع اقليمية او قطرية معينة من خلال تقديم خدماته لدراسة احتياجاته من القوى العاملة ودراسة الجدوى من زاوية التشغيل ومصادر العمالة .

ولا نحسب هنا أننا بحاجة الى التنويه بالاساليب التكنولوجية الحديثة في جمع معلومات سوق العمل وتحليلها بالحاسبات الالكترونية وبثها بالمبرقات المرئية ، فضلاً عن الاستمرار في استخدام اساليب المكاتب الميدانية والمراسلين بجانب الاجهزة القطرية الواجب تطويرها ورفع مستوى خدماتها من خلال تحديث وسائلها .

إن المحصلة النهائية والمستهدفة من خلال نشاط المشروع في مجال معلومات سوق العمل هو ان نوفر لواضعي السياسات والخطط القطرية والقومية ولكل من يتصل عمله بصياغة مشاريع التنمية الصناعية وغيرها ، بيانات وتحليلات ومؤشرات حول القوى العاملة والتشغيل تمكنه من رسم السياسات ووضع الخطط الصائبة ، كما تمكن الوطن العربي ككل من تنظيم سوق العمل بطاقاته وموارده الذاتية بعيداً عن الاهدار او الاستنزاف لموارده ، والحد من الاعتماد على الهجرة الاجنبية وما يكمن فيها من مخاطر .

(ب) العمالة العربية في الخارج

المجال الثاني لنشاط المشروع هو مجال العمالة العربية في الخارج . والانطلاق الاساسي في هذا المجال ينبغي ان يبدأ من نقطة جمع وتوفير المعلومات والبيانات والاحصاءات حول العمالة العربية في الخارج ، مصادرها وحجمها وهياكلها والبلدان الاوروبية وغيرها المستقبلة لها ، وشروط استخدامها واوضاعها الاجتماعية ، واتجاهات الدول المستقبلة ازاء استمرارها او تصفيتها .

ولما كان الاتجاه المؤكد في البلدان الاوروبية ـ منذ ١٩٧٤ ـ هو ترحيل العمالة العربية بصورة عامة ، مع الاحتفاظ بفئات محددة منها على اساس انتقائي ، فإن المشروع ملزم في مواجهة ذلك بتنظيم العودة بالاسلوب والشكل الذي يحافظ على هذه العمالة ويوجهها الى بلدانها الاصلية او الى اقطار السوق العربية بعد ضمان حقوقهم وتعويضاتهم المشروعة .

إن التصدي لهذه المهمة ينبغي ان يتم في ضوء الفهم الكامل لكل ابعاد العودة وما يكمن فيها من مشاكل تتصل بالتشغيل، او مشاكل اجتماعية. ولكي نقدم نموذجاً او اكثر لقضايا العودة اخترنا منها ما يلي :

١ ـ متابعة المهارات التي يمكن أن يكتسبها العائدون بالتدريب في البلدان المستقبلة قبل عودتهم الفعلية .

٢ ـ الاستفادة من المنظمات النقابية والجمعيات في عملية العودة المنظمة .

٣ ـ انشاء وسائل اتصال دائمة وسط العمالة العربية لخدمة العائدين فعلاً ، ولتشجيع الفئات ذات الكفاءة العالية على الانتقال الى سوق العمل العربية .

٤ ـ تنظيم التشغيل للعائدين كبديل لاسلوب الهجرة المثلثة .

هذا ولا نحسب ان نشاط المشروع في مجال العمالة العربية في الخارج يمكن أن يكتمل ما لم يتصدَّ هذا النشاط لقضية استنزاف القوى البشرية العالية .

(ج) المشاريع العربية المشتركة للتدريب المهني

المجال الثالث لنشاط المشروع هو مجال تكوين وتنمية المهارات من خلال المشاريع العربية المشتركة للتدريب المهني ، وهناك مجموعة من الحقائق والاعتبارات التي تؤكد اهمية هذا المجال من مجالات نشاط المشروع لعل اهمها :

١ ـ القصور النوعي في قوة العمل العربية بصفة عامة .

٢ ـ عجز التمويل او الاستثمارات التدريبية لدى الاقطار العربية المصدرة للعمالة ، مقابل ارتفاع القدرة الاستثمارية لدى الاقطار المستقبلة .

٣ ـ اهدار فرص التدريب المتاحة في بعض الاقطار مقابل الاختناق في فرص التدريب المتاحة في بعض الاقطار الاخرى .

٤ ـ الازدواجية او التبعثر في مؤسسات التدريب المتخصصة في اعداد الفئات ذات التأثير التكراري (مراكز تدريب المدربين والمشرفين والمديرين) .

إن المشاريع المشتركة للتدريب المهني هي الرد الحاسم على كافة هذه الظواهر خصوصاً اذا تنوعت هذه المشاريع في اشكالها واساليبها .

فالمشاريع المشتركة للتدريب المهني لاتقتصر، كما يعتقد البعض خطأ، على اقامة مراكز تدريبية بتمويل وادارة عربية في هذا القطر او ذاك ، فقد يكون هذا النمط من المشاريع وارداً ومقبولاً، ولكنه بالتأكيد لا يمثل النمط الاوحد جدوى وفاعلية في ظروف عديدة .

فهناك امثلة ونماذج اخرى يمكن تطبيقها في هذا المجال كلما ثبتت جدواها نذكر منها :

١ ـ المنح التدريبية المتبادلة وخاصة من الاقطار الغنية في اتجاه الاقطار الفقيرة .

٢ ـ الاستثمارات التدريبية في الاقطار المصدرة لقوة العمل .

٣ ـ المشاركة في الاستثمارات مقابل المشاركة في المخرجات .

٤ ـ تنسيق عربي للقبول في المؤسسات التدريبية .

٥ ـ توحيد المستويات وقياس المهارة .

بهذا الفهم الشامل للمشاريع العربية المشتركة للتدريب المهني يمكننا ان نكوّن في اذهاننا تصوراً ناضجاً لنشاط المشروع في هذا المجال .

ونقطة الانطلاق هنا كما كانت في مجالات النشاط الاخرى ، هي العمل على توفير احدث المعلومات والبيانات والاحصاءات عن واقع العملية التدريبية في اقطار الوطن العربي وحقيقة اوضاعها ومشاكلها الراهنة .

وبتوفر ذلك ، يمكن للمشروع ان يصيغ مقترحاته وخططه ومشاريعه من الواقع، وان يتحرك على ارضية صلبة بعيداً عن الاجتهادات غير العلمية .

(د) النشر والاستشارات والخدمات

المجال الرابع لنشاط المشروع مجال متنوع يجمع بين العديد من الخدمات التكميلية للانشطة الاخرى والعديد من الانشطة التي يمكن ممارستها كمنتج جانبي للانشطة الرئيسية .

فمن ناحية ، فإن توفر رصيد ضخم من معلومات سوق العمل كمحصلة لنشاط المشروع ، وهي المعلومات التي سيجري بثها الى الدول الاعضاء، يتيح للمشروع فرصة كبيرة للنشر الدوري لبحوث السوق ودراسات الحراك العمالي وغير ذلك من الاعمال العلمية .

ومن ناحية ثانية ، فإن خبرة اجهزة المشروع بقضايا التشغيل والتدريب تؤهله بكل تأكيد لعقد ومباشرة اتفاقات المعونة الفنية ومشاريعها وفق مطالب محددة ـ او نوعية ـ من الدول الاعضاء .

ومن ناحية ثالثة فإن خبرة اجهزة المشروع تؤهلها لمباشرة برامج تدريب الافراد واعدادهم للعمل في مكاتب التشغيل القطرية ، والمؤسسات التدريبية ، فضلاً عن تقديم الاستشارات في شؤون التطوير الاداري لهذه المكاتب والمؤسسات عندما يطلب منها ذلك .

وختاماً فإننا لا نستبعد قيام المشروع في بعض الاحوال بخدمات التعاقد وخاصة لفئات القوى العاملة العالية مع الاجهزة والمؤسسات المعنية في الدول الاعضاء سواء تم ذلك في اطار المشاريع المعتمدة عربياً او المشاريع القطرية .

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم ، سعد الدين . **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة : دراسة ميدانية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ .

ــــ . **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .

الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] . **مستويات الاجور والفروق في نفقات المعيشة بين بلدان غربي آسيا**. بيروت : اكوا ، ١٩٨٠ .

ــــ . **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا لعام ١٩٨١** .

جلال الدين ، محمد العوض . **هجرة السودانيين الى الخارج** . دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية . الخرطوم : دار جامعة الخرطوم ، ١٩٧٩ .

ــــ ومحمد يوسف احمد المصطفى [إعداد وإسهام]. **الهجرة الوافدة الى والهجرة الداخلية في السودان** . [الخرطوم]: مجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية ، المجلس القومي للبحوث ، ١٩٧٩ .

الجماهيرية العربية الليبية ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، أمانة التخطيط . **النتائج النهائية لحصر القوى العاملة ببلدية طرابلس لعام ١٩٨٠** .

الجمهورية العربية اليمنية . **وثيقة الخطة الخمسية اليمنية (٧٦ / ١٩٧٧ ـ ٨٠ / ١٩٨١)** . صنعاء : رئاسة مجلس الوزراء ، ١٩٧٦ .

ــــ ، الجهاز المركزي للتخطيط . **كتاب الاحصاء لعام ٧٧ / ١٩٧٨م** .

دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء . **بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠ : النتائج الدولية** . [د.م. : د.ن.]، ١٩٨١ .

دولة البحرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . **إحصاءات القوى العاملة : المسح الثالث للقوى العاملة ١٩٧٩** .

زكي ، رمزي . **مشكلة التضخم في مصر** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

الساكت ، بسام . **التحويلات واستعمالاتها : تجربة الاردن** . عمان : الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨١ .

سعد الدين ، ابراهيم . **الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية في الاقطار الاقل دخلاً : حالة مصر** . الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، [د.ت.].

ظاهر ، احمد جمال وفيصل السالم . **العمالة في دول الخليج العربي : دراسة ميدانية للوضع العام** . الكويت : ذات السلاسل ، ١٩٨٢ .

عبد الفضيل ، محمود . **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي : الجذور والمسببات والابعاد والسياسات** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .

ـــ . **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩ .

العناني ، جواد وتيسير عبد الجابر . **تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة** . عمان : وزارة العمل ، ١٩٨١ .

لبيب ، علي . **التعاون العربي في مجال تنقل الايدي العاملة** . بغداد : منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، ١٩٨١ .

المملكة الاردنية الهاشمية ، البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات . **التقرير السنوي السابع عشر** . عمان : الدائرة ، ١٩٨٠ .

ـــ ، دائرة الاراضي والمساحة . **التقرير السنوي ١٩٧٨** . عمان : مطبعة التوفيق ، [١٩٧٨].

ـــ ، قسم الاقتصاد المحلي . **دائرة الابحاث والدراسات** . عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٠ .

المملكة العربية السعودية . **الكتاب الاحصائي السنوي ، العدد الرابع عشر ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨م** .

ـــ . **المجموعة الاحصائية للملكة العربية السعودية عام ١٩٧٩** .

منظمة العمل العربية . **احوال العمل والعمال في الخليج العربي** . بغداد : المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، ١٩٧٧ .

ـــ . **فكرة التعويض والحلول المقدمة على المستويين الدولي والعربي لمشكلة هجرة الادمغة** . بغداد : المنظمة ، ١٩٨١ .

ـــ ، مكتب العمل العربي . **التقرير الختامي بشأن مهام المرحلة الانتقالية للمؤسسة العربية للتشغيل** . بغداد : المكتب ، ١٩٨٢ .

النبوي ، حربي ، [معدّ]. **الاجراءات المتبعة ازاء هجرة العاملين ومستقبل سوق العمل في المنطقة العربية مع اشارة خاصة الى الاردن** . عمان : دائرة الابحاث والدراسات بالبنك المركزي الاردنى ، ١٩٨١ .

ـــ وسليم ابو الشعر . **حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج** . عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٨٢ .

دوريات

ابراهيم ، سعد الدين . « اسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

الاهرام : ٢٣ / ١ / ١٩٨٢ ؛ ٧ / ٢ / ١٩٨٢ ؛ ٢١ / ٢ / ١٩٨٢ ؛ ١٩ / ٣ / ١٩٨٣ .

الاهرام الاقتصادي : العدد ٦٢٤ (٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) .

التقرير الشهري (البنك المركزي الاردني) : السنة ١٦ ، العدد ١١ ، تشرين الثاني / نوفمبر ، ١٩٨٠ .

خلاف ، حسين . « المصريون والهجرة الى البلاد العربية المنتجة للبترول . » **الاهرام** : ١٧ / ١١ / ١٩٨٠ .

الرميحي ، محمد . « رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة . » **المستقبل العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٣ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

الساكت ، بسام . « تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها : حالة الاردن . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

السقاف ، ابو بكر . « مشاكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية . » **دراسات بحثية** : العدد ٤ ، تموز / يوليو ، ١٩٨٠ .

السياسة (الكويت) : ١٤ / ١١ / ١٩٧٨ .

عبد الفضيل ، محمود . « اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٦ ، العدد ١ ، ١٩٨٠ .

ـــ . « مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٥ ، العدد ٣ ، ١٩٧٩ .

عبد المعطي ، عبد الباسط . « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، آذار / مارس ١٩٨٢ .

عزام ، هنري . « نتائج واحتمالات انتقال الايدي العاملة في الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة .» **المستقبل العربي** : السنة ٣ ، العدد ٢٣ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

فرجاني ، نادر . « تصدير قوة العمل والتنمية : حالة الجمهورية العربية اليمنية .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ .

الكواري ، علي خليفة . « حقيقة التنمية النفطية : حالة اقطار الجزيرة العربية .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٧ ، ايار / مايو ١٩٨١ .

مجلة العمل (وزارة العمل) : السنة١ ، العدد ٢ ، ١٩٧٨ .

« ندوة مواجهة صريحة لقضية نقص العمالة المدربة وتسربها للخارج : كيف نحافظ على ثروتنا البشرية ؟» **الاهرام** : ٢٥ / ١٢ / ١٩٨١ و ٨ ـ ١٥ / ١ / ١٩٨٢ .

النشرة الاحصائية الشهرية (البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات): اعداد مختلفة ، والسنة ١٧ ، العدد ٣ ، آذار / مارس ١٩٨١ .

هويدي ، فهمي . « نقوش عصرية على جدران صنعاء .» **العربي** : العدد ٢٤٥ ، نيسان / ابريل ١٩٧٩ .

اوراق

الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] وجامعة الدول العربية . « المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ .» ١٩٨١ .

بيركس ، ج . س . وس . أ . سنكلير . « اسواق العمل العربية : تقييم عام .» الترجمة العربية كما وردت في : **تراجم ودراسات في معلومات سوق العمل** . بغداد : مكتب العمل العربي ، ١٩٨٢ .

جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . « ورقة عمل حول تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية .» المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (تونس) ، آب / اغسطس ، ١٩٨١ .

جمهورية السودان ، مصلحة العمل ، إدارة العمل والاستخدام ، قسم احصاءات العمل . « دراسة عن المتغيبين عن العمل دون اخطار رسمي (الحكومة المركزية ـ الحكم الشعبي المحلي ـ القطاع العام) للفترة في يوليو ١٩٧٨ ـ مارس ١٩٨١ .» (غير منشورة) .

الجمهورية العربية اليمنية ، البنك المركزي . « التقرير السنوي التاسع ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ .»

دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط . « افكار اولية حول الموارد البشرية لدول الخليج .» (غير منشورة) .

دولة البحرين . « تعداد السكان والاسكان في البحرين ، ١٩٨١ .»

دولة الكويت ، وزارة التخطيط. « قضية سكن العزاب .» (غير منشورة) .

ـــ ، وزارة الشؤون الاجتماعية . « التقرير السنوي لنشاط الاستخدام والسمات الاساسية للعمالة الوافدة ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . »

روس ، لي آن . « نظام تحويلات المغتربين باليمن العربية . » هيئة المعونة الامريكية AID ، اليمن ، ترجمة ادارة البحوث بالبنك المركزي اليمني ، ١٩٧٩ .

مصر ، البنك المركزي . نشرات وتقارير البنك المركزي المصري .

ناصف ، عبد الفتاح . « هجرة المصريين للخارج . » إيدكاس ٢٠٠٠ ، مركز التخطيط ، حزيران / يونيو ، ١٩٨١ . (ورقة عمل رقم (١٥)) .

مؤتمرات وندوات

الاتحاد الاشتراكي السوداني . **البيان الختامي والتوصيات واوراق العمل والدراسات للندوة القومية حول الهجرة ، ٢٧ ـ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . : الآثار المترتبة على الهجرة النازحة .**

ـــ ، امانة العلاقات الخارجية . المؤتمر التداولي للمغتربين ، ١٠ ـ ١٥ آب / اغسطس ١٩٨١ . **الاقليم الشمالي ومجالات الاستثمار للمغتربين .**

ـــ ، الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [اكوا] . مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ ـ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ .

ـــ . ندوة هجرة الكفاءات العربية ، ٤ ـ ٨ شباط / فبراير ١٩٨٠ . **هجرة الكفاءات العربية : بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .

الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي ، ٢ ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ .

مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي . ندوة التكامل النقدي العربي ، ابو ظبي ، ٢٤ ـ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . **التكامل النقدي العربي : المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .** بيروت : المركز ، ١٩٨١ .

المعهد العربي للتخطيط (الكويت) وجامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، ابو ظبي ، ١١ ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ .

منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي . اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون العمال العرب المهاجرين ، تونس ، ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

ـــ . مؤتمر العمل العربي ، الدورة ٨ ، بغداد ، ٦ ـ ١٦ آذار / مارس ١٩٨٠ . **هجرة الادمغة العربية .**

ــ . مؤتمر العمل العربي ، الدورة ١٠ ، بغداد ، ٦ ـ ١٦ آذار / مارس ١٩٨٢ . الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الاقطار العربية .

مؤتمر الخبراء الحكوميين لدراسة مشروع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، الحبانية (العراق)، ١٩ ـ ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٧ ، القاهرة ، ٦ ـ ٨ ايار / مايو ١٩٨٢ .

مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ . قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، [د. ت.].

مؤتمر القمة العربية ، ١١ ، عمان ، ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي ، الكويت ، ١٦ ـ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . الكويت : المعهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل الدولية ، ١٩٧٩ .

٢ ـ الاجنبيــة

Books

Ali, Ali Abdalla. *Foreign Labor in the Yemen Arab Republic: A Case Study of Sudanese Migrants*. Khartoum: Economic and Social Research Council Khartoum, 1980.

Arkadie, B.Van. *Benefits and Burdens:A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967*. New York: 1977.

Bhagwati, Jadish N. *The Brain Drain and Taxation: Theory and Empirical Analysis*. Amsterdam: North Holland Publishing, 1976.

Birks, J.S. and C.A. Sinclair. *Arab Manpower: The Crisis of Development*. London: Croom Helm, 1980.

—— , —— . *International Migration and Development in the Arab Region*. Geneva: ILO, 1980.

Friedman, Milton. *A Theory of the Consumption Function: A Study by the National Bureau of Economic Research*. New York: Princeton University Press for UBER, 1957.

Gordon, Mitton Myron. *Assimilations in American Life: The Role of Race, Religion and National Origins*. New York: Oxford University Press, 1964.

Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London: Macmillan, 1936.

Serageldin Ismail et al. *Manpower and International Labour Migration in the Middle*

East and North Africa. Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981.

Swanson, Jon C. *Emigration and Economic Development: The Case of the Yemen Arab Republic.* Boulder, Colo: Westview Press, 1979.

United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA], Development Planning Division.*Levels and Structures of Wages in Selected ECWA Countries and Their Effect on Employment and Labour Mobility at the National and Regional Levels.* Beirut: ECWA, 1980.

——. *Statistical Nostrad of the Arab World, 1968-1975.* Amman: ECWA, 1977.

World Bank. *World Development Report 1981.* Washington, D.C.: World Bank, 1981.

Periodicals

Economist: 20 / 2 / 1982.

Gerakis, A. and S. Thoyanity. «Wave of Middle East Migration Raises Questions of Policy in Many Countries.» *IMF Survey:* 4 September 1978 .

Herald Tribune: 17 / 1 / 1981.

International Financial Statistics (IMF): Various issues.

World Bank. «Core Planning Team Report on Long Term Developing Strategy.» *Kuwait:* vol. 1, 29 July 1981.

Papers

Azzam, Henry T. and Diana Sharib. «The Women Left Behind: A Study of the Wives of Lebanese Migrant Workers in Oil Rich Countries of the Region.» Bierut, ILO, September 1980.

Bohning, W. R. «Compensating Countries of Origin for the Out - Migration of the People.» Geneva, ILO, 1977. (Working paper 18)

—— . «Elements of a Theory of International Migration and Compensation.» Geneva, ILO, 1978. (Working paper 34)

Choucri, Nazli, R.S.Eckaus and Amr Mohie- El-Din. «Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development.» Cairo, Cairo University, and MIT, Technology Adaptation Program, 1978.

Dar Al - Handasah Consultants. «The Labour Market in Jordan.» Amman, May 1981. (Unipublished report).

Fergany, Nader. «The Affluent Years are Over: Emigration and Development in the Yemen Arab Republic.» Geneva, ILO, September 1980. (WEP working paper)

Khafagy, Fatma. «Socio-Economic Impact of Emigration from El-Quebabat Village.» Cairo, December 1981. (Unpublished)

Kim, Sooyong. «Contract Migration in the Republic of Korea.» ILO, Migration World Project, April 1982. (Mig. W.P. 4).

Korayam, Karima. «Women and the New International Economic Order.» *Cairo Papers in Social Sciences* (The American University of Cairo): Vol. 4, monograph 4.

Lazo, L.S., V.A. Teodosie and P.A. Stoi Tomas. «Contract Migration Policies in the Philippines.» ILO, Migration World Project, March 1981. (Mig. W.P.3).

Messeiha, Suzanne. «Export of Egyptian School Teachers.» *Cairo Papers in Social Sciences:* Monograph 4 (1980).

Mohie El-Din, Amr. «The Emigration of Egyptian University Academic Staff.» Cairo, Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1980.

——. «External Migration of Eygptian Labor.» ILO, Strategic Employment Mission to Eygpt, September 1980.

—— and Ahmed Omar. «The Emigration of Egyptian University Academic Staff.» Cairo, Cairo University, and MIT, Technology Adaptation Program, 1979.

World Bank, «Country Reports.»

——. «Manpower Development in the Yemen Arab Republic.» Washington, D.C.: March 1981. (Report no. 3181a - YAR)

Conferences and Seminars

United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA]. Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981. «Assimilation of Migrants,.» By Ishaq Qutub; «International Migration and Fertility: With Special Reference to Arab Committees.» By Robert H. Weller, and «The Socio-Economic Determinants of Inter-Regional Migration.» By J.S. Birks and C.A. Sinclair.

——. Regional Population Conference, 2, Damascus, 1-6 December 1979. «The Idea of Compensation in International Migration.» By W.R. Bohning.

فهرس عام

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

(A)

(B)

Books



منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- انتقال العمالة العربية (المشاكل - الآثار - السياسات)
  (٣٦٢ص - ٢٦ ل.ل.) .... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية : الواقع والطموح (١٠٠٤ ص - ٩٠ ل.ل.) .... د. علي محافظة وآخرون
- الصراع العربي - الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ص - ٢٤ ل.ل.) ....امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ المجلد الاول : المؤلفون - القسم الاول :
  بالعربية (١٠٦٠ ص - ١٢٠ ل.ل. للافراد - ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ المجلد الثاني : العناوين - القسم الاول :
  بالعربية (٤٠٠ ص - ٥٠ ل.ل. للافراد - ٦٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ ص - ٢٤ ل.ل.) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية (٤٧٢ ص - ٤٠ ل.ل.) .... د. عبد المنعم السيد علي
- مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (١٣٢ ص - ١٢ ل.ل.) .... د. محمود عبد الفضيل
- مصر والعروبة وثورة يوليو (٤٠٠ ص - ٣٢ ل.ل.) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة (٢٤٨ص - ٢٠ ل.ل.) .... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي (٤٠٤ص - ٣٢ ل.ل.) .... د. ناجح محمد خليل وآخرون
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي (٤٧٦ ص - ٤٠ ل.ل.) .... د. انور عبد الملك وآخرون
- السياسة الامريكية والعرب (٣٠٨ ص - ٢٤ ل.ل.) ....د. خيرية قاسمية وآخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١
  (١٠٧٨ ص - ٩٥ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية (٥٢٨ص - ٤٤ ل.ل.) .....د. محمد المنجي الصيادي وآخرون
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (٥٥٦ص - ٤٥ ل.ل.) ....د. علي شلق وآخرون
- الامكانات العربية (١٣٦ ص - ١٢ ل.ل.) .... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي (٢١٢ص - ١٦ ل.ل.) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد (٣٠٤ ص - ٢٤ ل.ل.) .... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (٨١٦ ص - ٦٠ ل.ل.) ....د. محمود علي الداود وآخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠
  (١٠٦٤ص - ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠) (٤١٦ ص - ٢٨ ل.ل.) .... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية (١١٦ ص - ١٠ ل.ل.) ....د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام ... طبعة ثانية (٧٨٠ص - ٦٠ ل.ل.) ....د. محمد احمد خلف الله وآخرون
- التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل) طبعة ثانية (٧٤٠ص - ٦٠ ل.ل.) ..... جون وليامسون وآخرون
- هجرة الكفاءات العربية ... طبعة ثانية (٤١٦ ص - ٢٨ ل.ل.) ....د. انطوان زحلان وآخرون
- التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ... طبعة ثانية (٦٦٨ ص - ٥٤ ل.ل.) .... د. محمد المنجي الصيادي
- هدر الامكانية (١٢٨ ص - ١٠ ل.ل.) .... د. نادر فرجاني
- تحليل مضمون الفكر القومي العربي ... طبعة ثانية (٢٠٠ ص - ١٦ ل.ل.) .... السيد يسين
- القومية العربية في الفكر والممارسة ... طبعة ثانية (٦١٢ ص - ٤٠ ل.ل.) ....د. وليد قزيها وآخرون
- اتجاهات الراي العام العربي نحو مسالة الوحدة
  دراسة ميدانية ... طبعة ثانية (٣٧٦ ص - ٢٥ ل.ل.) .... د. سعد الدين ابراهيم
- النفط والوحدة العربية ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٤٤ ص - ١٦ ل.ل.) .... د. محمود عبد الفضيل
- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ... طبعة ثانية
  (٤٢٨ ص - ٢٠ ل.ل.) .... د. عبد الحميد براهيمي
- دور الادب في الوعي القومي العربي ... طبعة ثانية (٤٠٨ ص - ٣٤ ل.ل.) .... د. سعدون حمادي وآخرون
- خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ... طبعة ثانية (٢٥٦ ص - ١٦ ل.ل.) ... د. محمود الحمصي
- دور التعليم في الوحدة العربية ... طبعة ثالثة (٢٨٠ص - ٢٤ ل.ل.) ....د. سعدون حمادي وآخرون
- من التجزئة الى الوحدة ... طبعة رابعة (٤٤٨ص - ٣٨ ل.ل.) .... د. نديم البيطار
- المشرق العربي والغرب ... طبعة ثالثة (١٧٦ ص - ١٢ ل.ل.) .... د. جلال احمد امين
- العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ... طبعة ثالثة (٢٨٤ ص - ٢٠ ل.ل.) .... د. انطوان زحلان

د. ابراهيم سعد الدين

نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومدير معهد الدراسات الاشتراكية سابقاً ، مدير مشروع الامم المتحدة ومستشار المعهد العربي للتخطيط بالكويت حتى آب / اغسطس ١٩٨٠ ، وحالياً منسّق مشارك لمشروع المستقبلات العربية البديلة التابع لجامعة الامم المتحدة . له العديد من المؤلفات منها :

السياسات الادارية للمشروعات في ضوء التطور الاقتصادي الاجتماعي (١٩٧٦) ، **صور المستقبل العربي** (مع آخرين) (١٩٨٢) ، وعدد من الدراسات المنشورة في مجلات « الطليعة » و« النفط » و« التعاون العربي » وغيرها .

د. محمود عبد الفضيل

المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية بجامعة كمبريدج (انكلترا) سابقاً ومنسّق البحوث بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت حتى ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، وحالياً استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) . له العديد من المؤلفات منها :

أساليب تخطيط الاثمان : دراسة نظرية في المنهج (بالفرنسية) ١٩٧٥ ، **التنمية وتوزيع الدخل والتغير الاجتماعي في الريف المصري ، ١٩٥٢ - ١٩٧٠** (بالانكليزية) (١٩٧٥) ، **دراسات في اساليب التخطيط الاقتصادي** (١٩٧٨) ، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** (١٩٧٩) . كما نشر له مركز دراسات الوحدة العربية ثلاث كتب هي : النفط والوحدة العربية (ثلاث طبعات) ، و الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة (١٩٨٢) ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (١٩٨٢) .

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » - شارع ليون
ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الثمن : ... ل. ل.
او ما يعادلها